

المحاسبة المالية

الجزء الأول

د. باسمة فالح النعيمي

رقم المقرر: 929001

2012م 1433هـ



المحاسبة المالية

الجزء الأول

د/ باسمة فالح النعيمي

صنعاء

1433هـ - 2012م



التحـكيم العلمي	أ.د/ عبد الحميد الصيح
التحـكيم الفني	أ.د. تيسير نجيب الكيلاني
التصميم التعليمي	د. جمال درهم زيد
المراجعة اللغـوية	د/ إبراهيم السامرائي
التصميم الفني	أ. قابوس محمد أحمد عيضه
تصميم الغلاف	أ. عبد السلام عباس النجدي

الإشراف العام : قسم إنتاج المقررات-كلية التعليم المفتـوح

الطبعة الثالثة 1433هـ/ 2012م

يطلب هذا الكتاب مباشرة من الجامعة www.ust.edu
ت/00967/1373237 تحويلة6121
أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء – ت/00967/1471790
E-mail : Dalkitab@yemen.net.ye
رقم الإيداع (2008-736)

مقدمة المقرر

الحمد لله العزيز الوهاب الذي أنزل على عبده خير كتاب، وقال فيه "ولتعلموا عدد السنين والحساب" والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد :لقد كان ظهور المحاسبة وتطورها عبر الحضارات المختلفة مؤشراً على تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها ، وقد تسارعت وتيرة هذه التطورات في السنوات الأخيرة مع تسارع إيقاع الحياة، وقد انعكس ذلك على المحاسبة التي أصبحت تشكل حقلاً معرفياً متجدداً وبارز الأهمية فكان عليها أن تواكب هذه التطورات المتسارعه،ليس هذا فحسب بل امتد الأمر ليشمل الكتب والمؤلفات المحاسبية، وهذا المقرر واحد منها.

ويعد مقرر المحاسبة المالية (1) الأساس في دراسة المحاسبة بشكل عام والمحاسبة المالية بشكل خاص، وهو نقطة الانطلاق لدراسة المقررات الدراسية المحاسبية الأخرى، ويسعى هذا لمقرر إلى تحقيق أهداف عامة تتمثل في الآتي:-

1. تزويد الدارس بخلفية شاملة عن المحاسبة وبما يساعده في تكوين صورة واضحة لها.
2. تعريف الدارس بقواعد التسجيل المحاسبي .
3. تمكين الدارس من انجاز مراحل الدورة المحاسبية وصولاً إلى القوائم المالية.
4. تعزيز قدرة الدارس على التعلم الذاتي من خلال إجابته على التدريبات المتنوعة وأسئلة التقويم الذاتي التي اشتمل عليها المقرر.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الوحدات التي يتكون منها المقرر جاءت كالآتي:-

1. مدخل إلى المحاسبة.
2. قواعد التسجيل المحاسبي.
3. الدورة المحاسبية.
4. المعالجات المحاسبية للعمليات التمويلية والعمليات الرأسمالية.
5. المعالجة المحاسبية للعمليات الإيرادية.
6. الأوراق التجارية.
7. ميزان المراجعة واكتشاف الأخطاء المحاسبية .
8. القوائم المالية.

عزيزي الدارس،

إن الهدف الأساس الذي وضعناه نصب أعيننا عند تأليف هذا المقرر أن يتحقق لك أكبر قدر من الاستفادة والاستيعاب وبما يتناسب مع طبيعة المقرر، لذلك حرصنا على ترابط الجانب النظري من حيث تسلسل الموضوعات والإشارة إلى المبادئ والفروض المحاسبية حيثما أقتضى الأمر وإضافة بعض الأشكال المساعدة ،كذلك تضمين الوحدات بعدد كبير من الأمثلة المحلولة مع توضيح لخطوات الحل إضافة إلى العديد من التدريبات وإجاباتها النموذجية وكذلك أسئلة التقويم الذاتي.

وستجد عزيزي الدارس أن الجزء الثاني من هذا الكتاب سيأتي بالأسلوب نفسه وسيكون مكملاً ومتناسقاً مع الجزء الأول، وبما يعزز لديك الفهم والتصور الواضح لموضوعات المحاسبة.

ونرجو أن نكون قد أسهمنا بهذا الجهد المتواضع في تقديم ما هو مفيد للدارسين والمهتمين في هذا المجال .

ونسأل الله التوفيق والسداد

صنعاء، 2008

المؤلفة

محتوى المقرر



UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا



مدخل إلى المحاسبة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة



UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

1- المقدمة:

1 -1 - تمهيد:

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الأولى من مقرر المحاسبة المالية الذي يتكون من ثماني وحدات دراسية، تتناول هذه الوحدة التي بين يديك تعريف المحاسبة والجوانب الأساسية المرتبطة بها كمدخل نظري للمقرر، وبما يساعدك في تكوين صورة عامة عن هذا المقرر، وتشكّل هذه الوحدة الأساس في فهم المحاسبة كجانب نظري يترتب عليه فهم واستيعاب المعالجات المحاسبية في الوحدات التي تليها.

1 -2 -الأهداف:



بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة، وتنفيذ تدريباتها، يتوقع منك- عزيزي الدارس- أن تكون قادراً على أن:

1- تكوّن فكرة عن نشأة المحاسبة ومسار تطورها.
2- تلم بتعريفات المحاسبة وأهم أهدافها.
3- تتعرف على المستفيدين من المعلومات المحاسبية.
4- تحدد فروع أو مجالات المحاسبة.
5- تدرك علاقة المحاسبة ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى.
6- تلم بالفروض والمبادئ الأساسية للمحاسبة.
7- تتعرف على عناصر القوائم المالية.

1 -3 -أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى سبعة أقسام:

القسم الأول: ويتناول نشأة المحاسبة وتطورها، وهذا القسم حقق الهدف الأول.

القسم الثاني: ويعرض عدداً من تعريفات المحاسبة، وأهم الأهداف التي تحققها المحاسبة، وهذا القسم حقق الهدف الثاني.

القسم الثالث: ويحدد المستفيدين من المعلومات المحاسبية سواءً داخل المنشأة أو خارجها، وطبيعة حاجة كل منهم إلى المعلومات المحاسبية وهذا القسم حقق الهدف الثالث.

القسم الرابع: ويستعرض عدداً من فروع المحاسبة ومجال اهتمامات كل فرع من هذه الفروع، وهذا القسم حقق الهدف الرابع.

القسم الخامس: ويبين علاقة المحاسبة ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى كالإدارة، الاقتصاد، القانون، الإحصاء، إضافة إلى علاقة المحاسبة بتكنولوجيا المعلومات. وهذا القسم حقق الهدف الخامس.

القسم السادس: ويتناول الفروض والمبادئ الأساسية للمحاسبة والتي تشكل جزءً من الإطار الفكري للمحاسبة، وهذا القسم حقق الهدف السادس.

القسم السابع: ويتطرق إلى عناصر القوائم المالية والتعريف بهذه العناصر، وهذا القسم حقق الهدف السابع.

1 -4 - قراءات مساعده لدراسة الوحدة



عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1- الجليلي، مقداد، أحمد زكو، فؤاد سليمان، الشاوي، محمد طاهر، المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص 7 – 21.

2- حنان، د.رضوان حلوة، الحارس، د.أسامة، قولي، د.ميسون، أبو جاموس، فوز الدين، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص33-41.

3- مطر، د. محمد، المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص27 – 44.

2- نشأة المحاسبة وتطورها
Evolution and Development of Accounting

عزيزي الدارس، هل تعلم متى نشأت المحاسبة وكيف تطورت عبر التاريخ؟ للإجابة عن هذا السؤال، تعال معي لنقرأ الأسطر الآتية:

للمحاسبة جذور عميقة في التاريخ، حيث كان لها وجود في عصور ما قبل الميلاد، بل أكثر من ذلك يمكن القول بوجود المحاسبة وبأبسط صورها في كل الحضارات القديمة، كالآشورية والبابلية والفرعونية واليونانية والرومانية واليمنية، إضافة إلى الحضارة الإسلامية.

إن ظهور الأنظمة العددية وانتشار استخدامها بين الحضارات المختلفة، إضافة إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل التجاري، كل ذلك أدى إلى تنشيط التجارة وظهور الحاجة إلى تدوين المعاملات التجارية، فكانت المحاسبة وسيلة التاجر لتدوين هذه المعاملات، وقد كان دور المحاسبة آنذاك يقتصر على تدوين بعض المعاملات كالمدفوعات أو المعاملات الآجلة مع الغير والمتمثلة بالديون، أما السجلات المحاسبية فعلى الرغم من أنها كانت بدائية ومكتوبة على ألواح من الطوب والقطع الفخارية كما في الحضارة البابلية، أو على أوراق البردي كما في حضارة مصر الفرعونية، إلا أنها كانت تستخدم لأغراض متنوعة منها على سبيل المثال: توثيق المعاملات، الرقابة على التكاليف، توفير المعلومات التفصيلية، الرقابة على المخزون، وغيرها من الاستعمالات الأخرى لهذه السجلات.

أما نقطة التحول في تاريخ المحاسبة فقد كان في سنة 1494م، حين صدر كتاب "نظرة عامة للحساب والهندسة والنسب" الذي ألفّه عالم الرياضيات الإيطالي لوكا باشولي (Luca Pacioli)، والذي شرح فيه آلية تطبيق طريقة القيد المزدوج التي كانت موجودةآنذاك، والتي تعد الأساس في تسجيل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة وما تزال تطبق حتى وقتنا الحاضر.

وبظهور الثورة الصناعية وما نتج عنها من قيام الشركات المساهمة برؤوس أموال كبيرة وتعدد وسائل التمويل وما ترتب عليه من انفصال إدارة المشروع عن مالكيه، وظهور الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع، فقد ألقى على المحاسبة مسؤوليات جديدة كان لا بد من مواكبتها، حيث انصب اهتمام المحاسب على قياس الدخل

المتحقق للمشروع والذي يمثل محور اهتمام المالكين وهدفهم الأساس من المساهمة في المشروع، كذلك برز الاهتمام وبشكل واضح بإعداد القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يقوم بمراجعتها وتدقيقها المحاسب القانوني لغرض اعتمادها، مما يضفي عليها المصداقية تجاه الأطراف المستخدمة لها.

وقد كان لظهور المنظمات والجمعيات المحاسبية المهنية منها والأكاديمية الدور الكبير في تطور المحاسبة، حيث أسهمت هذه المنظمات والجمعيات الإقليمية منها والدولية في وضع المبادئ والمفاهيم المحاسبية وتطويرها إضافة إلى إصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة، إلى جانب أدلة وقواعد السلوك المهني التي تنظم عمل المحاسبين القانونيين، وتمثل الجانب الأخلاقي للمهنة الذي يعد جزء أساساً لكل مهنة.

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1-لقد كان للثورة الصناعية دور هام في تطور المحاسبة، وضح المقصود بهذه العبارة .

2-لقد ساهمت المنظمات والجمعيات المحاسبية، وما تزال تساهم في نمو وتطور المعرفة المحاسبية، أذكر أهم هذه المساهمات.

3- تعريف المحاسبة وأهدافها
Definition & Objectives of Accounting

هل تعلم عزيزي الدارس أن تطور دور المحاسبة الذي واكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية انعكس بدوره على تعريف المحاسبة، حيث ظهر العديد من التعريفات كل منها جاء معبراً عن وظيفة المحاسبة في المرحلة الزمنية التي ظهر فيها وبما يحقق أهداف المحاسبة في تلك المرحلة .

3 -1 - تعريف المحاسبة Definition of Accounting

لقد اجتهدت الجمعيات المحاسبية الأكاديمية منها والمهنية في تقديم تعريف شامل للمحاسبة ومعبّر بشكل دقيق عن وظائفها وأهدافها، ومن أبرز تلك المحاولات ما توصل إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) (American Institute of Certified Public Accountants) في سنة 1941 حيث عرّف المحاسبة بأنها "فن تسجيل وتبويب وتلخيص، بطريقة ذات معنى وبصورة نقدية، المعاملات والأحداث التي تكون جزئياً على الأقل ذات صفة مالية، ومن ثم تفسير النتائج".

نلاحظ هنا أن هذا التعريف جاء منسجماً مع وظيفة المحاسبة في تلك الفترة الزمنية حيث كان عمل المحاسب يقتصر على مسك الدفاتر وتنظيم الحسابات، وهي الوظيفة التي كانت مطلوبة من المحاسبة آنذاك، تعريف آخر للمحاسبة ظهر في الفترة نفسها يرى أن المحاسبة هي " نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص وتفسير العمليات التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة ،وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة" .

ونتيجة لتطور الحياة الاقتصادية فقد تطورت المجتمعات وانعكس ذلك على تنامي حاجة هذه المجتمعات إلى الخدمات التي تقدمها المحاسبة كونها نشاطاً خدمياً، ولتواكب المحاسبة هذه التطورات وتلبي هذه الاحتياجات فقد قدم مجلس المبادئ المحاسبية (APB) (Accounting Principles Board) تعريفاً جديداً للمحاسبة وكالآتي:

"المحاسبة هي نشاط خدمي، وظيفتها توفير معلومات كمية ، ذات طبيعة مالية في الأساس ، حول الوحدات الاقتصادية ، والتي يراد منها أن تكون مفيدة في اتخاذ

القرارات الاقتصادية"، ومع تطور المحاسبة وتنامي دورها كنظام للمعلومات فقد تم تعريفها بأنها "نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقويم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات".

بعد قراءتك لهذه التعريفات– **عزيزي الدارس**– وبعد أن تعرفت على ظروف نشأة المحاسبة وتطورها، وتطور أهدافها بإمكانك أن تضع تعريفك الخاص للمحاسبة.

3 -2 - أهداف المحاسبة: Accounting Objectives

تعمل المحاسبة – كونها نشاطاً خدمياً – على توفير المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المحاسبية، لذلك فإن للمحاسبة أهدافاً متعددة يمكن إجمالها في ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أ-توثيق المعاملات المالية التي تحدث في المنشأة وبحسب تواريخ حدوثها وذلك في سجلات خاصة، وبذلك يتجمع لدى المنشأة سجل شامل بهذه المعاملات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة لأية معلومات وفي أي وقت .

ب-تحديد وعرض نتائج نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية يطلق عليها السنة المالية أو الفترة المحاسبية (Accounting Period)

ج-تصوير المركز المالي أو ما يسمى الوضع المالي (Financial Position) للمنشأة في نهاية السنة المالية.

وقد سبق أن بيّنا حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى معلومات مالية عن عمليات المنشأة وعن نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة خلال السنة المالية، ومركزها المالي في نهاية تلك السنة.

4- مستخدمو المعلومات المحاسبية:
Users of Accounting Information

تقدم المحاسبة المعلومات المالية – أو ما يطلق عليها مخرجات النظام المحاسبي – إلى أطراف متعددة يطلق عليها مصطلح "مستخدمو المعلومات المحاسبية"، ويختلف نوع المعلومات التي يطلبها هؤلاء المستخدمون بحسب حاجتهم لتلك المعلومات والمجال الذي سيستخدمونها فيه، ويمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين رئيستين هما:

4 – 1 - المستخدمون الخارجيون External Users

تتكون هذه الفئة من أطراف متعددة، توفر لها إدارة المنشأة المعلومات المحاسبية في شكل قوائم مالية (Financial Statements)، حيث يتم الاعتماد على هذه القوائم المالية في اتخاذ الكثير من القرارات الهامة، ومن هذه الأطراف على سبيل المثال:-

أ-**ملاّك المنشأة (Owners)**: وهم أصحاب الملكية في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، واهتمامهم بالقوائم المالية يأتي من رغبتهم في التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة ومركزها المالي، وذلك ليتمكنوا من تقويم وضع المنشأة ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها، واتخاذ القرارات المختلفة سواء بالاستمرار أو التوقف، أو قرارات التوسع... إلخ.

ب-**المساهمون (Shareholders)**: ويتركز اهتمام المساهمين الحاليين على قرار الاحتفاظ بأسهمهم في المنشأة أو بيعها، أما المساهمون المرتقبون فأمامهم بدائل عدة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وكلا النوعين من المساهمين يبني قراراته على معلومات منها المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ج-**الدائنون والمقرضون (Creditors & Borrowers)**: وكلاهما يستند على القوائم المالية للمنشأة وذلك للاطمئنان على مركزها المالي ومدى قدرتها على سداد الديون مما يساعدهم في اتخاذ قرارات الائتمان والإقراض.

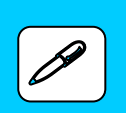
د-**الجهات الحكومية**: ومن أمثلتها: مصلحة الضرائب Taxes حيث يتم ربط الضريبة استناداً إلى الربح المتحقق وفق ما يرد في القوائم المالية للمنشأة،

كذلك فإن المخططين والمحللين الماليين بحاجة إلى معلومات مالية عن المنشآت مما يساعدهم في وضع الخطط ورسم السياسات المالية للدولة.

هـ-جهات أخرى: هناك أيضاً نقابات أو اتحادات العمال (Labor Unions) والتي تمثل العاملين في المنشآت وتدافع عن حقوقهم وتتدخل في تحديد أجورهم بناء على المعلومات المالية للمنشأة، أما الباحثون (Researchers) في المجال المحاسبي فهم بحاجة إلى المعلومات المالية لإنجاز وتعزيز بحوثهم التطبيقية والتي تعالج المشاكل المحاسبية في كثير من المنشآت.

4 – 2 - المستخدمون الداخليون: Internal Users

ويتمثل المستخدمون الداخليون في إدارة المنشأة نفسها، حيث تحتاج هذه الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لتمارس وظائفها المعروفة وهي التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة وتقويم الأداء، ولو نظرنا إلى إحدى هذه الوظائف وهي وظيفة اتخاذ القرارات مثلاً، لوجدنا أن هناك كماً كبيراً ومتنوعاً من القرارات ينبغي على إدارة المنشأة أن تقوم باتخاذها على مدار السنة، وكل قرار يحتاج إلى معلومات محاسبية ملائمة له بذاته، وعلى المحاسب أن يقدم إلى إدارة المنشأة تلك المعلومات المحاسبية الملائمة لمساعدتها في اتخاذ ذلك القرار، ناهيك عن باقي الوظائف الأخرى وما تتطلبه من معلومات محاسبية.



تدريب (1)

اذكر الجهة المستفيدة من المعلومات المحاسبية لتحقيق الآتي:

أ-تقويم وضع المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها، واتخاذ القرارات المتعلقة باستمرار المنشأة أو تصفيتها.

ب-اتخاذ قرارات الاستثمار في أسهم المنشأة.

ج-اتخاذ قرارات الائتمان والإقراض.

د-وضع الخطط ورسم السياسات المالية للدولة.

هـ-ممارسة وظائف: التخطيط، التنظيم، اتخاذ القرارات، الرقابة وتقويم الأداء.

أسئلة التقويم الذاتي:

؟

لقد ضمت فئة المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية كل من: الدائنين، مالكي المنشأة، الجهات الحكومية، المساهمين، المقرضين... إلخ، أين تلتقي اهتمامات هؤلاء المستخدمين؟

5- فروع المحاسبة: Branches of Accounting

كي تحقق المحاسبة أهدافها وتقوم بوظيفتها في توفير احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذه الاحتياجات التي تنامت وتنوعت بمرور الزمن وسرعة التطورات التي شهدتها البيئة التي تعمل فيها المحاسبة وما يتمخض عنها من ظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية ...إلخ، فقد كان على المحاسبة أن تستجيب لهذه الظروف وتتكيف معها، لذلك فقد شهدت المحاسبة الكثير من التطورات، وأحد أوجه التطور تجسد في الظهور التدريجي والمستمر لفروع محاسبية متخصصة، كل منها يهتم بمجال محاسبي معين، والآتي أبرز هذه الفروع ومجال عمل كل منها:

5 – 1 - المحاسبة المالية: Financial Accounting

ينظر البعض إلى المحاسبة المالية على أنها الأصل أو الشجرة التي تفرعت عنها باقي فروع المحاسبة، وتهتم المحاسبة المالية بتحليل العمليات والأحداث المالية في المنشأة وتسجيلها ومن ثم تصنيفها أو تبويبها وصولاً إلى إعداد القوائم المالية التي تبيّن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي والتغيرات التي طرأت عليه، ويطلق على هذه القوائم مصطلح القوائم المالية ذات الغرض العام (General Purpose Financial Statements) وهي تعد أساساً للمستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، وفي الوقت نفسه فإن إدارة المنشأة – بوصفها مستخدماً داخلياً للمعلومات – تستفيد من المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم.

ويحكم عمل المحاسب المالي إطار نظري خاص يسمى الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية (Conceptual Framework for Financial Reporting) ويشمل هذا الإطار مجموعة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً

(Generally Accepted Accounting Principles) إضافة إلى الفروض والمحددات والمفاهيم الأساس، والتي ينبغي أن يلتزم بها المحاسب المالي عند أدائه لعمله.

5 – 2 - محاسبة التكاليف: Cost Accounting

مع ظهور الثورة الصناعية برزت الحاجة في المنشآت الصناعية إلى تحديد تكلفة الوحدة من السلع المنتجة وذلك لأغراض تسعيرها وأيضاً لتحديد تكلفة المخزون، ولمّا كانت المحاسبة المالية عاجزة عن توفير هذه المعلومات، فقد ظهرت محاسبة التكاليف والتي انصب اهتمامها على تتبع عناصر التكاليف – المواد، الأجور، التكاليف الصناعية الأخرى – وحصرها وصولاً إلى تحديد تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة، ولم يقتصر عمل محاسب التكاليف على المنشآت الصناعية فحسب، وإنما امتد ليشمل المنشآت الخدمية كالمستشفيات والفنادق والجامعات وغيرها، والتي تحتاج إلى تحديد تكلفة الخدمة المقدّمة لاتخاذ قرارات التسعير المناسبة، كما توسعت مجالات محاسبة التكاليف لتشمل الرقابة على التكاليف الفعلية وتوفير معلومات التكاليف اللازمة لاتخاذ الكثير من القرارات في المنشأة.

5 – 3 - المحاسبة الإدارية: Managerial Accounting

تستمد المحاسبة الإدارية بياناتها من المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف بشكل أساس، إضافة إلى مصادر أخرى وبحسب الحاجة، ويقوم المحاسب الإداري بتحويل هذه البيانات إلى معلومات تفيد إدارة المنشأة في مجالات التخطيط، اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها، والرقابة وتقويم الأداء، ولتحقيق ذلك فإنه يستخدم مجموعة من الوسائل أبرزها: الموازنات التخطيطية، تحليل التعادل، التكاليف المعيارية، محاسبة المسؤولية ... إلخ. كما أنه يستعين بالأساليب الكمية والإحصائية، وما يتوصل إليه من معلومات يقوم بعرضها في تقارير خاصة يختلف شكلها ومضمونها باختلاف الغرض الذي تم إعدادها لأجله، ومن ثم تقديمها إلى إدارة المنشأة باعتبارها المستخدم لهذه المعلومات الداخلية.

5 – 4 - المحاسبة الحكومية: Governmental Accounting

تعنى المحاسبة الحكومية بالعمل المحاسبي في الجهاز الحكومي كالوزارات والوحدات الحكومية، والذي يتمثل في تسجيل عمليات تحصيل الموارد المالية الحكومية من مصادرها المختلفة، وعمليات صرف هذه الموارد في أوجه الإنفاق

المحددة في الموازنة العامة للدولة، وبحسب ما تم تقديره في الموازنة في بداية السنة المالية، إضافة إلى إحكام الرقابة على عمليات التحصيل والصرف، وبما يساعد الجهاز الحكومي في تخطيط ورقابة الأموال والممتلكات العامة للدولة.

5 – 5 - المحاسبة القومية: National Accounting

يختص هذا الفرع بالنشاط الاقتصادي للدولة بشكل عام، والذي يشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن خلال قياس وتحليل الأنشطة الاقتصادية لهذه القطاعات يمكن إنتاج معلومات هامة على المستوى القومي، يتمثل أبرزها في: الدخل القومي، والناتج القومي ومدى مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات في توليد الناتج القومي، إضافة إلى معلومات أخرى عن النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة ككل، وبما يساعد في وضع السياسات العامة الخاصة بالنشاط الاقتصادي للدولة، ورسم الخطط والرقابة على تنفيذها.

5 – 6 - المحاسبة الضريبية: Tax Accounting

تعتمد المحاسبة الضريبية على القوائم المالية التي يقوم بإعدادها المحاسب المالي، وبموجبها يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة – أو ما يسمى وعاء الضريبة – مع مراعاة ما تنص عليه قوانين الضريبة الخاصة بالبلد، حيث تختلف هذه القوانين وما يتبعها من لوائح تنفيذية وتعليمات تفسيرية من بلد إلى آخر، ومن ثم يتم تحديد مبلغ الضريبة واجب السداد .

وتستمد المحاسبة الضريبية أهميتها من أهمية الضرائب كونها تمثل مصدراً هاماً من مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، وهي المورد الأكثر غزارة من بين موارد الموازنة العامة للدولة.

5 – 7 - المراجعة (تدقيق الحسابات): Auditing

ينصب عمل مراجع الحسابات (المدقق الخارجي)على فحص السجلات والقوائم المالية للمنشأة في نهاية الفترة المالية، لذا يأتي عمله بعد عمل المحاسب المالي، ويهدف إلى التحقق من مدى التزام المحاسب المالي بالمبادئ والمعايير المحاسبية، ويقدم المراجع تقريراً إلى إدارة المنشأة يعبر فيه عن رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ومدى تعبيرها عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية، ويحكم عمل مراجع الحسابات مجموعة من معايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) (Generally Accepted Auditing Standards) بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني

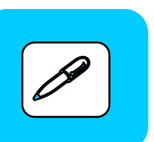
(Professional Behavior Rules) والتي يرى البعض أنها الترجمة الأخلاقية للمعايير العامة للمراجعة، وتقوم النقابات والجمعيات المحاسبية المهنية منفردة بإعداد أدلتها الخاصة للسلوك المهني والتي تتضمن قواعد السلوك المهني التي ينبغي على مراجع الحسابات الالتزام بها.

5 – 8 - المحاسبة الدولية: International Accounting

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تطوراً كبيراً في التعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وبرزت بشكل واضح الشركات متعددة الجنسية التي تنتشر في أكثر من بلد واحد، مما أوجد الحاجة إلى وجود معايير محاسبة دولية(IAS) (International Accounting Standards) تنظم عمل المحاسب في تلك الشركات، فظهرت المحاسبة الدولية لتتولى هذه المهمة من خلال المنظمات والجمعيات والاتحادات المحاسبية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن للمحاسبة فروعاً أخرى يختص كل منها بمجال معين نذكر منها على سبيل المثال: محاسبة الموارد البشرية، محاسبة النفط، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية، المحاسبة الفندقية، المحاسبة الزراعية ...إلخ.

تدريب (2)



العبارات أدناه كل منها تصف فرعاً من فروع المحاسبة، اذكر اسم الفرع المناسب أمام كل عبارة:

أ-يهتم بنتائج نشاط المنشأة في الماضي وارتباطها بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة.

ب-يهتم بمشكلات معينة ذات علاقة بالشركات متعددة الجنسية ويعمل وفق القوانين والنظم الضريبية للدول المختلفة.

ج-يختص بتنظيم العمل المحاسبي في وزارات وإدارات الدولة المختلفة غير الهادفة للربح.

د-يهتم بقياس تكلفة الوحدة المنتجة أو الخدمة المقدّمة إضافة إلى الرقابة والمساعدة في اتخاذ القرارات.

هـ-يختص بالفحص الإنتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والقوائم المالية للمنشأة.

6. علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى:
The Relation between Accounting and Other Branches of Knowledge

سبقت الإشارة إلى التطورات التي مرت بها المحاسبة، وما تبعها من تطور في تعريف المحاسبة وأهدافها والظهور المتتالي لفروع جديدة لها، هذه التطورات أفرزتها البيئة التي تعمل فيها المحاسبة، كما يعمل إلى جنبها العديد من فروع المعرفة الأخرى كالإدارة، الاقتصاد، القانون، والإحصاء وغيرها، لذا كان من المنطقي أن يكون للمحاسبة علاقة بهذه الفروع، وأن يلم المحاسب بفروع المعرفة هذه ليتمكن من تحقيق أهداف المحاسبة على أكمل وجه.

6 – 1 - علاقة المحاسبة بالإدارة:

يطلق على المحاسبة "لغة الأعمال" (Business Language) وذلك لما لها من دور كبير في تقديم المعلومات التي تحتاجها إدارة المنشأة في أداء وظائفها المتعددة، فوظيفة اتخاذ القرارات تعتمد على المفاضلة بين البدائل المختلفة المتاحة للإدارة، وأساس المفاضلة هو المعلومات المالية لكل بديل، وبينما يجمع المحاسب البيانات المالية ويعد تقريراً إلى إدارة المنشأة يبين فيه رأيه في هذه البدائل ويقترح عليها البديل الأفضل، يكون لإدارة المنشأة صلاحية اتخاذ القرار المناسب والذي تبنيه أساساً على المعلومات المالية الواردة في تقرير المحاسب الإداري.

أما وظيفة الرقابة وتقويم الأداء فما هي إلا امتداد لوظيفة التخطيط، وكما يقال "لا رقابة بدون تخطيط"، وكلاهما بحاجة إلى الكثير من المعلومات والتي تقدمها المحاسبة، ثم إن نظام المعلومات المحاسبية يعد جزءً هاماً من نظام المعلومات الإدارية في المنشأة.

6 – 2 - علاقة المحاسبة بالاقتصاد:

ترتبط المحاسبة بالاقتصاد (Economics) من خلال علاقة تبادلية، فالمحاسبة قد تأثرت بالعديد من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية لعل من أبرزها: قياس الدخل، التكاليف الحدية ... إلخ، وقد استخدمت المحاسبة هذه المصطلحات في الكثير من مجالات القياس والتحليل، وبالمقابل فإن الاقتصاديين سواء كانوا

مخططين أو محللين أو متخذي قرارات يعتمدون وبشكل كبير على البيانات التي يوفرها لهم المحاسبون فمجال عمل المحاسب هو قياس النشاط الاقتصادي سواء للمنشآت أو للدولة بشكل عام، ولعل فرع المحاسبة القومية يقدم الكثير إلى الاقتصاديين في مجال توفير المعلومات عن الحسابات القومية التي يتم الاعتماد عليها في مجالات التخطيط والتحليل واتخاذ القرار على المستوى القومي.

6 – 3 -علاقة المحاسبة بالقانون:

ينبغي على المحاسب أن يلتزم بالقوانين سواء ما يرتبط منها بأدائه لعمله المحاسبي أو ما يتعلق بسلوكه المهني، ومن أهم هذه القوانين: القانون التجاري، قانون الضرائب على الدخل، قانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية، قانون البنك المركزي وأية قوانين أخرى تصدرها الجهات الحكومية، مع مراعاة الالتزام أيضاً بالتعليمات واللوائح التنفيذية التي تفسر هذه القوانين.

وإلى جانب هذه القوانين، فإن قانون مزاولة المهنة للمحاسبين القانونيين، إضافة إلى أدلة وقواعد السلوك المهني تعد متطلباً أساساً وهاماً ينبغي أن يلتزم به المحاسب سواء في مجال تنظيم الحسابات أو مراجعة القوائم المالية أو تقديم أية خدمة أخرى من الخدمات المحاسبية .

6 – 4 - علاقة المحاسبة بالإحصاء:

يوفر علم الإحصاء مجموعة من الأدوات والوسائل لدراسة الظواهر وتحليلها وعرض النتائج وتفسيرها، وعمل المحاسب ينصب أيضاً على دراسة الظواهر الاقتصادية للمنشأة من خلال تسجيل الأحداث والمعاملات المالية وتبويبها وتحليلها وعرض النتائج في صورة قوائم مالية، وهنا نلاحظ التشابه الكبير والعلاقة الواضحة بين المحاسبة والإحصاء، أكثر من ذلك فإن تطور المحاسبة قد رافقه استخدام المحاسب للعديد من الأساليب الإحصائية والتي كان لها تأثير واضح على عمله مثل استخدام أسلوب العينات في مراجعة الحسابات، استخدام معادلات الانحدار ومعاملات الارتباط وغيرها.

6 – 5 -علاقة المحاسبة بتكنولوجيا المعلومات:

شهد العالم في السنوات الأخيرة ما يعرف بثورة المعلومات والتي جاءت نتيجة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا (تقنية) المعلومات (IT) (Information Technology) والمجالات المختلفة لاستخدامها ، والمحاسبة كنظام للمعلومات استفادت هي الأخرى من تكنولوجيا المعلومات في عملياتها المختلفة كجمع البيانات وتشغيلها وإنتاج المعلومات وتوصيلها ، وخير مثال على ذلك نظم المعلومات المحوسبة وبرامج المراجعة المحوسبة ، وقد انعكس ذلك على طبيعة وشكل المستندات والسجلات المحاسبية لذا كان لا بد من تطويرها وبما يتلاءم مع هذه التكنولوجيا الحديثة ، ليس هذا فحسب وإنما كان لا بد أن يصاحب ذلك تطوير في مهارات المحاسب وبما يمكّنه من استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة.

ويمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات كونها تقود عملية تطوير نظم المعلومات، فقد لعبت دوراً هاماً في تطوير المحاسبة وذلك من خلال تطوير نظم المعلومات المحاسبية.



7- الفروض والمبادئ المحاسبية:
Accounting Assumptions & Principles

عزيزي الدارس، هل تعلم أن المحاسبة المالية يحكمها إطار نظري، وأن ما يتعلق بمقررنا الحالي من مكونات هذا الإطار هو الفروض والمبادئ المحاسبية إضافة إلى عناصر القوائم المالية، أما بقية المكونات فتتناولها مقررات أخرى ستدرسها لاحقاً، وللتعرف على هذه الفروض والمبادئ المحاسبية فما عليك سوى قراءة القسم الآتي والإجابة عن تدريباته، وسيخصص القسم الثامن لعناصر القوائم المالية.

7 – 1 الفروض المحاسبية الأساسية: Basic Accounting Assumptions

تقوم المحاسبة على أربعة فروض (أو افتراضات) أساسية هي:

7 – 1 – 1 فرض الوحدة الاقتصادية Economic Entity Assumption

هناك تسميات متعددة لهذا الفرض وهي: فرض الوحدة المحاسبية، فرض الكيان المستقل، فرض الشخصية المعنوية، وكلها لها نفس المعنى والمدلول، فالقصد من هذا الفرض هو الفصل بين الشخصية الطبيعية لمالك (أو مالكي) المشروع والشخصية المعنوية (أو الاعتبارية) للمشروع، وبالتالي فإن المشروع يعدّ وحدة محاسبية مستقلة مما يجعل لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للمالكين، وأن العمليات التي يقوم المحاسب بتسجيلها في الدفاتر هي المعاملات المالية التي تخص المشروع فقط ولا تمتد إلى المعاملات المتعلقة بمالك المشروع بصفته الشخصية مع الغير.

7 – 1 – 2 فرض الاستمرارية Going Concern Assumption

وفقاً لهذا الفرض فإن الوحدة الاقتصادية (المشروع) مستمرة بعملها إلى أجل غير محدد، ما لم يظهر ما يدل على عكس ذلك كما في حالة إفلاس المشروع أو تصفيته أو إعادة تنظيمه، بمعنى أن نية مالكي المشروع وقت إنشائه كانت تنصرف نحو استمراره وليس نحو تصفيته وإنهائه.

وعلى الرغم من أهمية هذا الفرض، إلا أن مالكي المشروع بحاجة إلى التعرف على نتيجة الأعمال بين فترة وأخرى وكذلك المركز المالي للمشروع، حيث يترتب

علـى هـذه المعلومـات اتخـاذ الكـثير مـن القـرارات منهـا : الاسـتمرار في المشـروع أو تصفيته، الإبقاء على الوضع الحالي للمشروع أو إعادة تنظيمه، زيادة رأس المال أو تخفيضه... إلخ ،وقد ترتب على ذلك وضع الفرض المحاسبي الثالث وهو فرض الدورية.

7 – 1 – 3 فرض الدورية: Periodicity Assumption

إن الحاجة لمعرفة نتائج النشاط والمركز المالي للمشروع بين فترة وأخرى – كما ذكرنا سابقاً – استوجب تقسيم حياة المشروع من الناحية النظرية إلى فترات متساوية اصطلح على تسميتها الفترة المالية (Financial Period) أو الفترة المحاسبية (Accounting Period)، ويقوم المحاسب بإعداد القوائم المالية عن هذه الفترة المحاسبية والتي عادة ما تكون اثني عشر شهراً، والحال الغالب أن تبدأ مع بداية السنة الميلادية استجابة لمتطلبات قانون الضرائب، وأحياناً فإن الحاجة إلى معلومات لغرض اتخاذ القرار يتطلب من المحاسب إعداد تقارير مالية دورية سواء شهرية أو فصلية أو نصف سنوية حيث يكون من الصعوبة بمكان الانتظار إلى نهاية السنة المالية لأن المعلومات تفقد قيمتها وفائدتها نتيجة مرور الوقت.

7 – 1 – 4 فرض وحدة النقد Monetary Unit Assumption

يقضي هذا الفرض بأن العمليات التي يقوم المحاسب بتسجيلها هي تلك العمليات التي يمكن قياسها (أو التعبير عنها) بوحدة النقد، أما العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بقيم نقدية فلا يمكن بأي حال من الأحوال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية .

كذلك يقضي هذا الفرض بثبات قيمة وحدة النقد أي ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، فما تم تسجيله في الدفاتر المحاسبية لا يمكن تغييره أو تعديله بسبب مرور الوقت أو تغيّر الظروف الاقتصادية وما يترتب عليها من تغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد.

وقد لاقى هذا الفرض الكثير من الانتقادات في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتغيّر القوة الشرائية لوحدة النقد في معظم دول العالم، إن التمسك بفرض وحدة النقد يملي على المحاسب أن يسجل العمليات بتكلفتها التاريخية وهذا يتفق مع مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنه يتجاهل تقلبات الأسعار، وبالتالي فإن المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدّة على هذا الأساس تعتبر معلومات مضللة، ويتطلب الأمر تعديل قيم بعض المعلومات وذلك في قوائم مالية إضافية تأخذ بنظر

الاعتبار عامل تغيّر القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا أن القوائم المالية التي تم إعدادها وفق فرض وحدة النقد وثباتها تبقى هي الأساس.

7 – 2 - المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً:

Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)

وهي أسس أو قواعد يستند إليها المحاسب في عملية تسجيل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة وإعداد القوائم المالية، والهدف من هذه المبادئ ضبط العمل المحاسبي، وقد ساهم في وضع هذه المبادئ كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (Financial Accounting Standard Board) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) (Securities & Exchange Commission) وتحظى هذه المبادئ المحاسبية بالقبول العام من الجمعيات والمنظمات المحاسبية، مما يفرض على المحاسب الالتزام بها، وما عملية مراجعة الحسابات في جزئها الأكبر والأهم إلا التأكد من التزام المحاسب بهذه المبادئ، وهي أربعة مبادئ، والآتي توضيح لكل منها:

7 – 2 – 1 مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost Principle

بموجب هذا المبدأ فإن قياس قيمة الأصول التي تقتنيها المنشأة وإثباتها في السجلات المحاسبية يكون من واقع المستندات المؤيدة لعملية الاقتناء، وبالتالي فإنها تظهر بالتكلفة التاريخية أي التكلفة في تاريخ الاقتناء، ولا يؤخذ بأي تغيير لاحق في قيمة هذه الأصول نتيجة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد والناتجة عن التضخم.

وقد استعرضنا فيما سبق أسباب عدم ملاءمة تطبيق هذا المبدأ في ظروف التضخم وخاصة عندما ترتفع معدلاته، وبالرغم من ذلك ما يزال مبدأ التكلفة التاريخية واجب التطبيق، حيث أن البيانات المسجّلة بموجبه تعد الأكثر موضوعية كما أنها تتمتع بخاصية إمكانية التحقق منها كونها تعتمد على مستندات ثبوتية مؤيدة.

7 – 2 – 2 مبدأ الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition Principle

يقصد بالاعتراف بالإيراد تسجيله في الدفاتر المحاسبية عند النقطة أو الحدث الذي يصبح عنده هذا الإيراد مكتسباً أو متحققاً (Realized)، والرأي الغالب أن الإيراد يعد متحققاً عند نقطة البيع وانتقال السلع أو الخدمات إلى العميل، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حالات استثنائية تعترف بتحقق الإيراد عند إتمام الإنتاج

مباشرة وقبل حدوث عملية البيع والتسليم، وحالات أخرى لا تعترف بتحقق الإيراد إلا بعد الإنتاج والبيع واستلام الثمن نقداً، وكلاهما يرجع إلى أسباب تتعلق بطبيعة السلعة المنتجة أو الخدمة المؤداة.

7 – 2 – 3 مبدأ المقابلة Matching Principle

إن الهدف الأساسية من أي مشروع تجاري هو تحقيق الربح، وينتج الربح من زيادة الإيرادات عن المصاريف، أما إذا زادت المصاريف عن الإيرادات فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الخسارة، ولغرض قياس نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة – وهو أحد الأهداف الأساس للمحاسبة – فإن مبدأ المقابلة يقضي بمقابلة (أي مقارنة) الإيرادات المتحققة خلال الفترة المحاسبية – والتي تم الاعتراف بتحققها بموجب مبدأ الاعتراف بالإيراد – مع المصاريف التي أدت إلى توليد هذه الإيرادات، وتتم هذه المقابلة من خلال قائمة الدخل أو الحسابات الختامية والتي تعد في نهاية الفترة المالية.

7 – 2 – 4 مبدأ الإفصاح الكامل Full Disclosure Principle

يقضي هذا المبدأ أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي يحتاجها قارئ القوائم المالية، سواء كان هذا الإفصاح ضمن محتويات القوائم أو في الهامش أو في جداول أخرى إيضاحية يتم إرفاقها مع القوائم المالية، كما يمتد الإفصاح ليشمل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي ترتبط بالفترة المحاسبية التي تعد عنها القوائم المالية.

أما إلى أي مدى يجب أن يكون الإفصاح، فليس هناك تحديد واضح لذلك، إلا أنه يمكن القول أن الإفصاح يجب أن يشمل المعلومات الجوهرية والهامة التي تؤثر في عدالة ووضوح القوائم المالية، والتي إذا تم إخفاؤها أو حذفها فإن القوائم المالية تصبح مضللة.



تدريب (3)

اذكر المبدأ أو الفرض الذي:

أ-يقضي بضرورة أن يعرض المحاسب البيانات الضرورية لجميع المعاملات المالية بشكل أرقام أو ملاحظات أو جداول تفصيلية ترفق بالقوائم المالية، والتي يتوقع أن تفيد الأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات.

ب-يقضي بتحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها، أي النظر إلى المشروع كتنظيم مستقل عن المالكين.

ج-يقضي بتقسيم حياة المنشأة وبما يساعد في إعداد القوائم المالية عن فترة اثني عشر شهراً أو أقل وبحسب الحاجة إلى هذه القوائم .

8- عناصر القوائم المالية: Elements of Financial Statements

عزيـزي الـدارس، بعـد أن تعرفـت علـى الفـروض المحاسـبية الأسـاس والمبـادئ المحاسـبية المقبولـة عمومـاً، أصبح من المناسـب أن تتعرف أيضـاً على عناصـر القـوائم المالية لتتمكـن من فهم واستيعاب المواضيع في الوحدات الآتية من المقرر.

فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)
(Financial Accounting Standards Board)

البيـان رقـم (6) "عناصـر القـوائم الماليـة"، الـذي قـدم تعريفـات للعناصـر العشـرة الأساس التي تتكـون منها القوائم المالية وهـي:-

1. **الأصـول (Assets)**:- عبـارة عـن منـافع اقتصـادية متوقـع الحصـول عليهـا مسـتقبلاً، تمتلكهـا الوحـدة الاقتصـادية أو خاضـعة لسـيطرتها نتيجـة معاملات أو أحداث تمت في الماضي، وإذا كـان اقتناء المنشأة لهذه الأصول لغـرض اسـتخدامها في النشـاط ولـيس لغـرض الاتجـار فيهـا فأنهـا تسـمى أصـولاً ثابتـة (Fixed Assets)، ومـن أمثلتهـا الأراضـي والمبـاني، الآلات، السيارات، الأثـاث .....الخ أما النقـد والمـوارد الـتي يتوقـع أن تتحـول إلى نقـد خـلال دورة نشـاط المنشـأة أو خـلال السـنة الماليـة أيهـا أطـول كـالنقـد، الاستثمارات المؤقتة في الأوراق المالية، والحسـابات المدينـة (المـدينون، أوراق القبض)، المخزون فإنها جميعـاً يطلق عليها الأصـول المتداولـة (Current Assets).

2. **الالتزامات (Liabilities)**: وهـي ديون أو تعهدات على الوحـدة الاقتصـادية مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض من الغير..

وإذا كـانـت هـذه الـديون تسـتحق السـداد لمـدة تزيـد عـن السـنة فإنـه يطلـق عليها الالتزامات طويلة الأجل (long –Term Liabilities) ومن أمثلتها القـروض الـتي تزيـد مـدتها عـن سـنة، أمـا الـديون الـتي تسـتحق السـداد في الحال أو عند الطلب أو في مدة لا تزيـد عـن السـنة فإنهـا تسـمى الالتزامـات المتداولـة (Current Liabilities) ومـن أمثلتهـا الـدائنون وأوراق الـدفع والقروض قصيرة الأجل.

3. **حقوق المالكين (Owner's Equity)**: وتمثل القيمة المتبقية من أصول الوحدة بعد طرح التزاماتها، بتعبير أخر فإن حقوق المالكين تمثل صافي أصول الوحدة، وسيتم توضيح هذا المفهوم بشكل أكبر في موضوع معادلة الميزانية.
4. **استثمارات المالكين (Owner's Investments)**: وهي عبارة عن زيادة في صافي أصول الوحدة الاقتصادية ناتجة عن استلام أصول، خدمات أو إلغاء بعض الالتزامات.
5. **التوزيعات إلى المالكين (Distributions to Owner's)**: وهي النقص في صافي الأصول ناتج عن توزيع أصول، تقديم خدمات أو نشوء التزامات لصالح المالكين.
6. **الإيرادات (Revenues)**: وتمثل تدفقات داخلة للوحدة الاقتصادية (زيادة في أصول أو نقص في التزامات أو كلاهما) خلال فترة معينة نتيجة بيع وتسليم البضائع أو تقديم الخدمات أو من أية أنشطة تشكل عمليات رئيسة ومستمرة للوحدة الاقتصادية.
7. **المصروفات (Expenses)**: وتمثل تدفقات خارجة من الوحدة الاقتصادية (نقص في أصول أو زيادة في التزامات أو كلاهما) خلال فترة معينة نتيجة بيع وتسليم البضائع أو تقديم الخدمات أو من أية أنشطة تشكل عمليات رئيسة ومستمرة للوحدة الاقتصادية .
8. **الأرباح (Gains)**: وتشير إلى الزيادة في حقوق المالكين (صافي الأصول) الناتجة عن أنشطة ثانوية أو عرضية، وكذلك أية زيادات تحدث خلال الفترة عدا تلك الناتجة من الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة المالكين.
9. **الخسائر (Losses)**: وهي النقص في حقوق المالكين (صافي الأصول) الناتجة عن أنشطة ثانوية أو عرضية، وكذلك أي نقص في حقوق المالكين عدا ما ينتج عن المسحوبات أو التوزيعات إلى المالكين.
10. **الدخل الشامل (Comprehensive Income)**: وهو عبارة عن التغير في حقوق المالكين (صافي الأصول) للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة من جميع المعاملات عدا العمليات المتعلقة بالمالكين (الاستثمارات والتوزيعات).

تدريب (4)

أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها من كلمات:

أ-يتم تطبيق مبدأ المقابلة من خلال قائمة ....

ب-............................ هي أسس أو قواعد لاقت قبولاً عاماً، ويتم من خلالها ضبط الممارسة في العمل المحاسبي.

ج-المبلغ الذي تسجل به الأصول في تاريخ اقتنائها هو ....

د- تقتني المنشأة .... لغرض استخدامها في النشاط وليس لغرض المتاجرة بها.

هـ- الديون التي يتوجب على المنشأة سدادها في مدة لا تزيد عن السنة تسمى ....، أما الديون التي تكون فترة استحقاقها تزيد عن السنة فأنها تسمى ....



8 . الخلاصة:

لقد نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة الحاجة إلى خدماتها والمتمثلة بالقوائم والتقارير المالية، وتعددت فروعها لتشمل كافة المجالات الهامة، وكانت تؤثر وتتأثر بفروع المعرفة الأخرى، أما الممارسة المحاسبية فتحكمها مجموعة من الفروض الأساسية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

9- لمحة مختصرة عن الوحدة الدراسية الثانية:

تتناول الوحدة الآتية القواعد التي يقوم عليها التسجيل المحاسبي والتي عن طريقها يتم تحقيق الهدف الأول من أهداف المحاسبة.

10- إجابات التدريبات:

تدريب (1):

أ- مالكو المنشأة.

ب- المساهمون.

ج- الدائنون والمقرضون.

د- المخططون والمحللون الماليون.

هـ- إدارة المنشأة.

تدريب (2):

أ-المحاسبة الإدارية.

ب-المحاسبة الدولية.

ج-المحاسبة الحكومية.

د-محاسبة التكاليف.

هـ-المراجعة (تدقيق الحسابات).

تدريب (3):

أ-مبدأ الإفصاح الكامل.

ب-فرض الوحدة الاقتصادية.

ج-فرض الدورية.

تدريب (4):

أ-الدخل.

ب-المبادئ المحاسبية.

ج-التكلفة التاريخية.

د- الأصول الثابتة.

هـ- الالتزامات المتداولة ، الالتزامات طويلة الأجل.

12-المراجع:

1. أحشاد ، د.يونس محمد ، الشريف ، د.يونس حسن ، بيت المال.د.محمد عبدالله ، مبادئ المحاسبة ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1990.
2. الحيالي ، د.وليد ناجي ، علوان ، د.بدر محمد ، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي ، الجزء الأول ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.
3. الرمحي ، المستشار عبد الكريم علي ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، عمان ، 1999 -2000.
4. العناتي ، د..رضوان محمد ، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها ، الجزء الأول ، الطبعة السادسة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 .
5. القاضي ، د.حسين ، حلبوني ، سوسن ، مبادئ المحاسبة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.
6. علي ، د. عبد الوهاب نصر ، شحاته ، د. شحاته السيد ، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.



قواعد التسجيل المحاسبي


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1-المقدمة:

1 -1 - تمهيد:

عزيزي الدارس، ذكرنا في الوحدة السابقة أن عملية توثيق المعاملات المالية التي تحدث في المنشأة وذلك في سجلات خاصة وبحسب تواريخ حدوثها، يمثل أحد أبرز أهداف المحاسبة، ترى كيف يتم هذا التوثيق؟ لا بد أن تكون هناك عمليات تسجيل لهذه المعاملات المالية، فهل هناك طريقة معينة للتسجيل؟ في الحقيقة هناك طريقتان – ويسميها البعض نظريتان – للتسجيل هما طريقة القيد المفرد وطريقة القيد المزدوج، وسنوضح لك هاتين الطريقتين من خلال هذه الوحدة.

1 -2 - الأهداف:

بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة، وتنفيذ تدريباتها، يتوقع منك عزيزي الدارس أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف على طريقة القيد المفرد كإحدى طرائق التسجيل المحاسبي.
2- تتمكن من تحديد نتيجة نشاط منشأة ما باستخدام طريقة القيد المفرد.
3- تفهم الأساس الذي تقوم عليه طريقة القيد المزدوج بوصفها الطريقة الثانية من طرائق التسجيل المحاسبي.
4- تتعرف على الأساليب الثلاثة للتسجيل ضمن طريقة القيد المزدوج باعتبارها تفسيرات لهذه الطريقة.
5- تتمكن من تسجيل المعاملات المالية وفق الأساليب الثلاثة المذكورة.
6- تدرك الفروق في استخدام كل أسلوب من هذه الأساليب والنتائج المترتبة على استخدامه.



1 -3 -أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى قسمين :

القسم الأول: ويتناول طريقة القيد المفرد والدفاتر المستخدمة في المنشأة التي تتبعها ، إضافة إلى الكيفية التي يتم فيها تحديد نتيجة النشاط لهذه المنشأة، وهذا القسم حقق الهدفين الأول والثاني.

القسم الثاني: ويتناول طريقة القيد المزدوج والأساس الذي تقوم عليه هذه الطريقة، والتفسيرات التي ظهرت لهذه الطريقة، وآلية التسجيل المحاسبي وفق كل تفسير، وهذا القسم حقق الأهداف: الثالث، الرابع، الخامس، السادس.

1 -4 -قراءات مساعدة لدراسة الوحدة:



عزيزي الدارس، حاول الاستفادة ما أمكن من القراءات الآتية والتي ترتبط بشكل كبير بموضوع هذه الوحدة:

1- كحالة، د. جبرائيل، الخطيب، د. خالد، غنيم، د. رمضان محمد، عبد القادر، وليد، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 63-86.

2-كاشين، جيمس أ.، ليرنر، جويلج.، سلسلة ملخصات شوم-أصول المحاسبة (1)، ترجمة د.إبراهيم السباعي، الطبعة العربية السادسة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2004، ص11-25، 59-63.

3- مطر، د. محمد ، المحاسبة المالية –الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، 1993 ، ص85 – 95.

Single Entry Method   2- طريقة القيد المفرد

عزيزي الدارس ، إن طريقة القيد المفرد هي طريقة بسيطة وبدائية كانت تستعمل على نطاق واسع، إلا أنه بعد ظهور طريقة القيد المزدوج، فقد انحسر نطاق استعمالها ولكنها لم تتلاشَ للأبد ، فهذه الطريقة تناسب المنشآت صغيرة الحجم، وتقوم أساساً على تسجيل طرف واحد من أطراف المعاملة المالية ، وهو الطرف الخارجي الذي تتعامل معه المنشأة (الموردين أو الدائنين)، أو يتعامل مع المنشأة (العملاء، أو المدينين).

2 – 1 - الدفاتر في طريقة القيد المفرد

لا يمكن القول بوجود دفاتر أو سجلات محاسبية منتظمة في ظل استخدام طريقة القيد المفرد ، كل ما هناك أن العمليات يتم تسجيلها في دفاتر أشبه ما تكون بالمذكرات، ويستخدم البعض دفتراً واحداً تخصص فيه صفحة لكل مورد من الموردين على حده، وتسجل فيها عمليات الشراء التي قامت بها المنشأة من هذا المورد بالآجل (على الحساب)، ويتم فيما بعد تسجيل عمليات السداد اللاحقة التي تقوم بها المنشأة لهذا المورد وبحسب تواريخ حدوثها ، كما يتم تخصيص صفحة لكل عميل من العملاء على حده، تسجل فيها عمليات البيع التي قامت بها المنشأة لهذا العميل بالآجل (على الحساب)، ويتم فيما بعد تسجيل عمليات التحصيل اللاحقة من هذا العميل وبحسب تواريخ حدوثها ، وقد يخصص دفتر منفصل للموردين وآخر للعملاء، وربما تستعمل بعض المنشآت سجلاً إضافياً لتسجيل العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات.

2 – 2 - تحديد نتيجة النشاط في طريقة القيد المفرد

للتعرف على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المالية ، وبموجب طريقة القيد المفرد فما عليك عزيزي الدارس سوى إتباع الخطوات الآتية:

أ- إعداد قائمة المركز المالي للمنشأة في بداية الفترة المالية ، وهي عبارة عن ما بدأت به المنشأة نشاطها التجاري إن كانت السنة الأولى لمزاولة النشاط، أما إن لم تكن كذلك فإن قائمة المركز المالي في بداية الفترة المالية هي عبارة عن قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية السابقة.

وقائمة المركز المالي هي عبارة عن كشف يحتوى على أصول المنشأة (أي ممتلكاتها من عقارات، أثاث، سيارات، بضاعة، مدينين، نقدية بالصندوق... إلخ)، والتزامات المنشأة (أي الحقوق التي للغير على المنشأة من دائنين، قروض من الغير .....إلخ)، ورأس المال.

ب- إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية وذلك من خلال الآتي:

1. تحديد القيم النقدية للأصول الموجودة فعلاً في ذلك التاريخ، سواء من خلال الجرد والتقييم للبعض منها كالعقارات، الأثاث، السيارات، البضاعة، النقدية بالصندوق، أو من خلال الرجوع إلى دفتر العملاء لتحديد مبلغ المدينين.
2. تحديد القيم النقدية للالتزامات الموجودة فعلاً في ذلك التاريخ، وذلك بالتحقق من مبلغ الدائنين عن طريق الرجوع إلى دفتر الموردين.

جـ- تحديد رأس المال (صافي الأصول) في بداية الفترة وفي نهايتها :-

رأس المال (صافي الأصول) = الأصول - الالتزامات

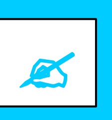
د- قياس التغير في رأس المال سواء بالزيادة أو النقصان:-

الزيادة (أو النقصان) في رأس المال = رأس المال في نهاية الفترة المالية – رأس المال في بداية الفترة المالية

ونلاحظ هنا إذا كان ناتج هذه المعادلة موجباً فذلك يعني وجود زيادة في رأس المال وهذا يشير إلى تحقيق الربح. أما إذا كان الناتج سالباً فيعني وجود نقصان في رأس المال وهذا يدل على حصول الخسارة.

هـ- وفي حالة أن مالك (مالكي) المنشأة قد قام خلال الفترة المالية بإضافة مبالغ نقدية إلى رأس المال، أو سحب مبالغ نقدية لاستعمالاته الشخصية (مسحوبات شخصية)، فإنه لتحديد صافي الربح وبصورة صحيحة ينبغي خصم المبالغ التي تم إضافتها إلى رأس المال، وإضافة المبالغ التي تم سحبها للأغراض الشخصية:-

صافي الربح (أو الخسارة) = الزيادة (أو النقصان) في رأس المال – الإضافات إلى رأس المال + المسحوبات الشخصية



<u>مثال (1)</u>

في 2005/1/1م كانت أصول والتزامات أحد المحلات التجارية كالآتي (المبالغ بآلاف الريالات):-

أثاث 500-بضاعة 120-مدينون 70-نقدية في الصندوق 65-دائنون 35.

وخلال الفترة المالية بلغت إضافة مالك المحلات إلى رأس المال 20 ألف ريال، أما مسحوباته الشخصية فقد بلغت 35 ألف ريال.

وفي 2005/12/31م كانت أصول والتزامات المحلات كالآتي (المبالغ بآلاف الريالات):-

أثاث 650– بضاعة 105 – مدينون 45– نقدية في الصندوق 85– دائنون 40.

<u>المطلوب</u>:-

تحديد نتيجة أعمال المحلات عن السنة المنتهية في 2005/12/31م.

<u>الإجابة</u>:- رأس المال (صافي الأصول) = الأصول – الالتزامات

في 2005/1/1م (بداية الفترة المالية):-

رأس المال = (500+120+70+65) – 35

= 755 – 35

= 720 ألف ريال.

في 2005/12/31م (نهاية الفترة المالية):-

رأس المال = (650+105+45+85) – 40

= 885 – 40

= 845 ألف ريال.

	رأس المال في نهاية الفترة	845	ألف ريال
-	رأس المال في بداية الفترة	(720)	
	الزيادة (أو النقص) في رأس المال	125	
-	الإضافات إلى رأس المال	(20)	
+	المسحوبات الشخصية	35	

صافي الربح (أو الخسارة) 140 ألف ريال

ملحوظة على الإجابة :

يلاحظ أنه قد تحققت لرأس المال زيادة في نهاية الفترة عن بدايتها بمبلغ 125 ألف ريال، وبعد معالجة الإضافة إلى رأس المال والمسحوبات الشخصية يتبين أن المحلات قد حققت صافي ربح مقداره 140 ألف ريال.

تدريب (1)



بالرجوع إلى بيانات المثال (1)، وبافتراض أن أصول والتزامات المحلات في 2005/12/31 كانت كالآتي (المبالغ بآلاف الريالات):-

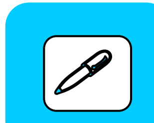
أثاث 500- بضاعة 110- مدينون 50- نقدية في الصندوق 90- دائنون 60.

المطلوب:-

تحديد نتيجة أعمال المحلات عن السنة المنتهية في 2005/12/31م.



تدريب (2)



الآتي بيانات عن عناصر المركز المالي لمحلات عبد الفتاح التجارية (المبالغ بالريال):-

	2006/1/1	2006/12/31
الأثاث	172500	156000
البضاعة	84800	97300
المدينون	59200	68500
الصندوق	33600	52700
الدائنون	50100	34500

علماً أن المبالغ التي تمت إضافتها إلى رأس المال خلال السنة بلغت 65500 ريال، أما المسحوبات النقدية فقد بلغت 13500 ريال.

المطلوب:-

تحديد نتيجة أعمال المحلات عن سنة 2006.

أسئلة التقويم الذاتي



1-ما نوع الدفاتر التي تستخدم في طريقة القيد المفرد ؟ وكيف يتم التسجيل فيها ؟

2-كيف يتم إعداد قائمة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية ؟

3-أكتب المعادلة التي يتم من خلالها قياس التغير في رأس المال ؟ وكيف تفسر ناتج هذه المعادلة ؟

4-ما العلاقة بين صافي الربح (أو الخسارة) والزيادة (أو النقصان) في رأس المال ؟ وضحها بمعادلة.

3- طريقة القيد المزدوج Double Entry Method

لقد تم تشخيص العديد من العيوب في طريقة القيد المفرد ، من أهمها :-

1- تهتم بطرف واحد فقط من أطراف المعاملة المالية وهم الأشخاص الذين يتعاملون مع المنشأة (أطراف خارجيين)، وبالتالي فإن عمليات التسجيل في الدفاتر تكون ناقصة.

2- عدم وجود دفاتر وسجلات منتظمة وبالتالي يصبح من الصعوبة بمكان اكتشاف الأخطاء والغش لعدم وجود أيّة وسيلة رقابية.

3- لا توفر المعلومات اللازمة لسد حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية ، فالمعاملات المالية التي لا تحتوي على طرف خارجي لا يتم تسجيلها ، كذلك لا يمكن تحديد الإيرادات التي حققتها المنشأة أو المصروفات التي تكبدتها خلال الفترة المالية.

4- عدم تسجيل المعاملات المالية في تواريخ حدوثها وبشكل منتظم يؤدي إلى صعوبة تتبع بعض المعاملات عند الحاجة لذلك، وكذلك صعوبة الرقابة على هذه المعاملات.

ونتيجة لما سبق ظهرت طريقة القيد المزدوج التي تقوم على أساس أن كل معاملة مالية إنما تحدث بين طرفين أحدهما مدين والآخر دائن، ويجب أن يتساوى مبلغ الطرف المدين مع مبلغ الطرف الدائن، كما أن المنشأة لا بد وأن تكون أحد هذين الطرفين، باعتبار أن لها شخصية معنوية وكيان مستقل، وقد ظهرت ثلاثة تفسيرات لهذه الطريقة وهي:-

معادلة الميزانية ، تخصيص الحسابات، وأخيراً المعاملات (العمليات) المالية ، وتلتقي هذه التفسيرات عند حقيقة وجود طرفين أحدهما مدين والآخر دائن لكل معاملة مالية لها علاقة بالمنشأة، وتفترق عند أسلوب تسجيل أو إثبات هذه المعاملات المالية ، وإليك عزيزي الدارس توضيح لهذه التفسيرات.

3 – 1 معادلة الميزانية The Balance Equation

عادة ما يبدأ أي مشروع تجاري برأس مال (Capital) يقدمه مالك المشروع ويكون الأساس في تكوين هذا المشروع حيث يتم استخدامه لشراء ممتلكات للمشروع كالمباني، السيارات، الأثاث، البضاعة ، وما يتبقى يحتفظ به كنقدية في

الصندوق أو البنك، وهذه الممتلكات سبق وأن أطلقنا عليها اسم الأصول (Assets)، وفي حال استعان مالك المشروع بالغير للحصول على قروض وظّفها في المشروع، أو تعامل المشروع مع الغير بالآجل تظهر عندئذ التزامات على المشروع للغير، أطلقنا عليها فيما مضى اسم الالتزامات (Liabilities)، إذاً يمكن القول أن الحصول على ممتلكات المشروع أي الأصول يترتب عليها حقوق، البعض من هذه الحقوق تكون لمالك المنشأة وتسمى حقوق المالكين (Owners Equity)، وتتمثل برأس المال ومايطرأ عليه من تغيرات في نهاية الفترة المالية، والبعض الآخر تجاه الغير أي الأطراف خارج المشروع وتتمثل بالالتزامات ، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات الآتية:-

الممتلكات = الحقوق

الأصول = الالتزامات + رأس المال

وهذه المعادلة يطلق عليها معادلة الميزانية، كما يسميها البعض المعادلة المحاسبية (The Accounting Equation)، وينبغي أن تحافظ على توازنها بعد كل معاملة مالية تحدث في المنشأة، ومن خلال هذه المعادلة يمكن إعداد قائمة المركز المالي أو ما يسمى الميزانية.

ويعتمد البعض على معادلة الميزانية عند تعريف مصطلح المعاملة (العملية) المالية (Financial Transaction)، حيث يرى أنها العملية التي يكون لأطرافها أثر على معادلة الميزانية، كما يرى البعض الآخر أن العملية التي تحدث بين طرفين أحدهما المنشأة يمكن أن يطلق عليها معاملة مالية.

ويمكنك عزيزي الدارس تطبيق أسلوب معادلة الميزانية وفق الخطوات الآتية:-

أ- إعداد معادلة الميزانية عند بداية الفترة المالية (أو عند تكوين المنشأة).

ب- تحليل كل معاملة مالية-تحدث خلال الفترة المالية -، وتحديد أثرها على عناصر المعادلة.

جـ- إعداد معادلة ميزانية جديدة تبين الوضع المالي بعد كل معاملة مالية.

د- إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية.

وللحصول على مركز مالي متوازن في نهاية الفترة المالية فإن ذلك يتطلب الحفاظ على توازن معادلة الميزانية التي تم إعدادها في بداية الفترة المالية، والحفاظ على هذا التوازن يتم من خلال مراعاة الآتي:-

أ- التغيرات في الأصول:-

1. أيّة زيادة في أحد الأصول ينبغي أن يقابلها إما نقص في أصل آخر أو زيادة في الالتزامات أو رأس المال.
2. أيّ نقص في أحد الأصول ينبغي أن يقابله إما زيادة في أصل آخر أو نقص في الالتزامات أو رأس المال.

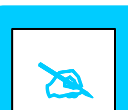
ب- التغيرات في الالتزامات أو رأس المال:-

1. أيّة زيادة في أحد الالتزامات أو في رأس المال ينبغي أن يقابلها نقص في أحد الالتزامات الأخرى أو في رأس المال، أو زيادة في أحد الأصول.
2. أيّ نقص في أحد الالتزامات أو في رأس المال ينبغي أن يقابله زيادة في أحد الالتزامات الأخرى أو في رأس المال، أو نقص في أحد الأصول.

كما يمكن التعبير عن ما سبق بطريقة أخرى، فطالما أن معادلة الميزانية تتكون من جانبين فإن الحفاظ على تساوي الجانبين يتطلب الآتي:-

أ- إذا حصلت زيادة في أحد الجانبين فيجب أن يقابلها نقص في الجانب نفسه أو زيادة في الجانب الآخر.

ب- إذا حصل نقص في أحد الجانبين فيجب أن يقابله زيادة في الجانب نفسه أو نقص في الجانب الآخر.



<u>مثال (2)</u>:-

في 2007/1/1م بدأ إبراهيم عمله التجاري برأس مال قدره (700000 ريال) تفاصيله كالآتي(المبالغ بالريال):-

السيارات 225000- البضاعة 170000- الصندوق 305000.

والآتي المعاملات المالية لشهر يناير:-

1/4 شراء أثاث بمبلغ 50000 ريال نقداً.

1/10 شراء بضاعة من أحد الدائنين بمبلغ 730000 ريال على الحساب.

1/12 قرر إبراهيم زيادة رأس المال بإضافة 23000 ريال إلى الصندوق.

1/17 بيع بضاعة إلى أحد العملاء بمبلغ 34000 ريال على الحساب.

1/21 تم سداد مبلغ 165000 ريال نقداً إلى الدائنين.

1/23 سحب إبراهيم مبلغ 95000 ريال لاستعمالاته الشخصية.

1/27 سدّد إبراهيم من أمواله الخاصة مبلغ 41000 إلى الدائنين واعتبر المبلغ إضافة إلى رأس المال.

1/29 بيع بضاعة إلى أحد العملاء بمبلغ 96000 ريال، تم استلام 52000 ريال منها نقداً والباقي على الحساب.

المطلوب:-

1. تصوير معادلة الميزانية في 2007/1/1.
2. تحليل المعاملات المالية وتحديد أثر كل منها على عناصر المعادلة.
3. إعداد معادلة الميزانية بعد كل معاملة مالية.
4. إعداد قائمة المركز المالي في 2007/1/31.

الإجابة:-

1) معادلة الميزانية في 2007/1/1م

السيارات	+	البضاعة	+	الصندوق	=	رأس المال
225000	+	170000	+	305000	=	700000

2) تحليل المعاملات المالية

في 1/4: زيادة في أصل (الأثاث) مقابل نقص في أصل آخر (الصندوق).

في 1/10: زيادة في أصل (البضاعة) مقابل زيادة في أحد الالتزامات (الدائنين).

في 1/12: زيادة في أصل (الصندوق) مقابل زيادة في رأس المال.

في 1/17: نقص في أصل (البضاعة) مقابل زيادة في أصل آخر (المدينين).

في 1/21: نقص في أصل (الصندوق) مقابل نقص في أحد الالتزامات (الدائنين).

في 1/23: نقص في أصل (الصندوق) مقابل نقص في رأس المال.

في 1/27: نقص في أحد الالتزامات (الدائنين) مقابل زيادة في رأس المال.

في 1/29: نقص في أصل (البضاعة) بمبلغ 96000 ريال، مقابل زيادة في اثنين من الأصول هما: (الصندوق) بمبلغ 52000 ريال، (المدينون) 44000 ريال.

2) معادلة الميزانية بعد كل معاملة

	الأصول					=	الالتزامات	+رأس المال
	السيارات	+الأثاث	+البضاعة	+المدينون	+الصندوق	=	الدائنين	+رأس المال
1/1	225000		170000+		305000+	=		700000
1/4		50000+			50000 –			
الرصيد في 1/4	225000	50000+	170000+		255000+	=		700000
1/10			730000+			+	730000	
الرصيد في 1/0	225000	50000+	900000+		255000+	=	730000	700000+
1/12					23000+			23000+
الرصيد في 1/2	225000	50000+	900000+		278000+	=	730000	723000+
1/17			34000 –	34000+				
الرصيد في 1/7	225000	50000+	866000+	34000+	278000+	=	730000	723000+
1/21					165000 –		165000 –	
الرصيد في 1/21	225000	50000+	866000+	34000+	113000+	=	565000	723000+
1/23					95000 –			95000-
الرصيد في 1/23	225000	50000+	866000+	34000+	18000+	=	565000	628000+
1/27							41000-	41000+
الرصيد في 1/27	225000	50000+	866000+	34000+	18000+	=	524000	669000+
1/29			96000 –	44000+	52000+			
الرصيد في 1/29	225000	50000+	770000+	78000+	70000+	=	524000	669000+

3) قائمة المركز المالي في 2005/12/31

الأصول		الالتزامات + رأس المال	
225000	السيارات	524000	الدائنين
50000	الأثاث	669000	رأس المال
770000	البضاعة		
78000	المدينون		
70000	الصندوق		
1193000		1193000	



تدريب (3)



اختر الإجابة الصحيحة والتي تحقق التوازن الحسابي لمعادلة الميزانية في كل حالة من الحالات الآتية (المبالغ بآلاف الريالات):-

1. يترتب على نقص أحد الأصول بمبلغ 260.

أ-زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 260.

ب-زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 120، ونقص في أصل آخر بمبلغ 140.

ج-نقص في أحد الالتزامات بمبلغ 260.

د-زيادة في أصل آخر بمبلغ 120، وزيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 140.

2. يترتب على زيادة رأس المال بمبلغ 75.

أ- زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 25، ونقص في أحد الأصول بمبلغ 50.

ب- نقص في أحد الالتزامات بمبلغ 75.

ج- نقص في أحد الأصول بمبلغ 75.

د-زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 75.

3. يترتب على زيادة أحد الأصول بمبلغ 350.

أ-زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 250، ونقص في أصل آخر بمبلغ 100.

ب-نقص في أحد الأصول بمبلغ 530.

ج-نقص في أحد الالتزامات بمبلغ 350.

د-نقص في رأس المال بمبلغ .350

4. يترتب على زيادة أحد الالتزامات بمبلغ 480.

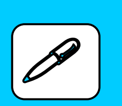
أ- زيادة في رأس المال بمبلغ 480.

ب- نقص في أحد الأصول بمبلغ 140، وزيادة في أصل آخر بمبلغ 340.

ج-زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 840.

د- زيادة في أحد الأصول بمبلغ 210، وزيادة في أصل آخر بمبلغ 270.

تدريب (4)



الجدول الآتي يتضمن معادلة الميزانية لمحلات القدسي التجارية في بداية شهر إبريل والتغيرات التي طرأت على عناصرها خلال الشهر نتيجة المعاملات المالية (المبالغ بآلاف الريالات):-

	السيارات +	الأثاث +	البضاعة +	المدينون +	الصندوق	=	الدائنون +	رأس المال
4/1		183+	251+	265+	197+	=	146 +	750
.1	212+					=	212+	
.2			74–	24+	50+	=		
.3					65–	=		65–
.4			115+		43–	=	72+	
.5				182–	182+	=		
.6					295–	=	295-	

المطلوب:-

أ- تحديد الأطراف التي تأثرت بكل معاملة من المعاملات المالية السابقة، ومن ثم تحديد طبيعة المعاملة التي حدثت.

ب- إعداد معادلة الميزانية في نهاية شهر إبريل.

ج- إعداد قائمة المركز المالي في نفس التأريخ.

أسئلة التقويم الذاتي



1-أكتب معادلة الميزانية، واذكر الخطوات الواجب إتباعها لتطبيق أسلوب معادلة الميزانية وفق طريقة القيد المزدوج.

2-عند حدوث أي تغير في أحد الأصول أو الالتزامات أو في رأس المال خلال الفترة المالية ،فإنه ينبغي مراعاة أمور معينة لغرض الحفاظ على توازن معادلة الميزانية التي تم إعدادها في بداية الفترة المالية ..وضّح المقصود بهذه العبارة.

3 – 2 تخصيص الحسابات Accounts Allocation

عزيزي الدارس، على الرغم من أن أسلوب معادلة الميزانية قد ساعد كثيراً في توثيق المعاملات المالية، من خلال إثباتها وبحسب تواريخ حدوثها، إلا أن التطبيق العملي كشف عن الكثير من التعقيد والصعوبات وخصوصاً في المنشآت كبيرة الحجم، أضف إلى ذلك أن معادلة الميزانية تقتصر فقط على عناصر كل من الأصول والالتزامات إضافة إلى رأس المال، لذا فإن هناك بعض المعاملات يتم معالجتها ضمن رأس المال سواء بتخفيضه كما في حالة سداد المصروفات كالإيجار وأجور العمال ومصاريف الماء والكهرباء وغيرها، أو بزيادة رأس المال كما في حالة الحصول على إيرادات مثل إيرادات تقديم خدمات للغير أو إيرادات الفوائد وغيرها، وبالتالي فإن هذا الأسلوب لن يوفر المعلومات التفصيلية عن نشاط المنشأة، لذا كان لا بد من استخدام أسلوب آخر يتلافى هذه العيوب، وبالفعل تم استخدام أسلوب تخصيص الحسابات.

بموجب هذا الأسلوب يتم تخصيص حساب مستقل لكل عنصر من عناصر القوائم المالية وتسجل في هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على هذا العنصر خلال الفترة المالية، ومجموعة الحسابات هذه تكوّن دفتر أو سجل الأستاذ العام.

ويتكون كل حساب من جانبين هما: الجانب الأيمن ويسمى الجانب المدين (Debit) والجانب الأيسر ويسمى الجانب الدائن (Credit)، ويأخذ الحساب شكل حرف (T)، ويتم تمييز الحسابات عن طريق أسمائها، حيث يحمل كل حساب اسم عنصر من عناصر القوائم المالية مسبوقاً بالحرف (حـ /) وهو اختصار كلمة حساب وكما في الشكل رقم (1) الآتي:-

شكل رقم (1)

نموذج لشكل الحساب

المدين	حـ / الصندوق	الدائن
الجانب الأيمن		الجانب الأيسر

3 – 2-1 أنواع الحسابات

ومن المهم بدءاً أن نتعرف على أنواع الحسابات، حيث أن هناك طريقتان لتصنيف الحسابات، الأولى تستند إلى طبيعة الحساب، والثانية تصنف الحسابات بحسب تحقيقها لأهداف المحاسبة وكالآتي:-

الطريقة الأولى

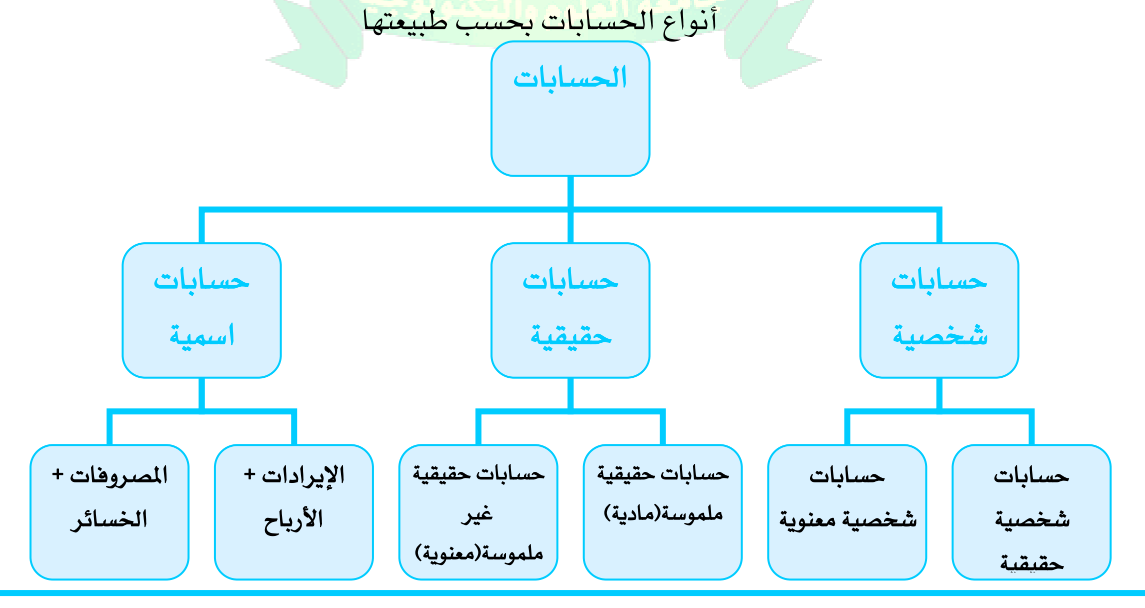
بموجب هذه الطريقة يتم تصنيف الحسابات إلى ثلاث مجموعات رئيسة:-

1. الحسابات الشخصية (Personal Accounts): وتنقسم إلى حسابات شخصية حقيقية تمثل الأشخاص الطبيعيين أي الأفراد، وحسابات شخصية معنوية وتضم كل الأطراف ذات الشخصية المعنوية بموجب القانون كالمنشآت والهيئات والوزارات وغيرها.
2. الحسابات الحقيقية (Real Accounts): وتشمل جميع الممتلكات الخاصة بالمنشأة سواء كانت ملموسة (مادية) كالسيارات، المباني، البضاعة... الخ، أو غير ملموسة (معنوية) مثل شهرة المحل، حقوق الامتياز، العلامة التجارية...الخ.
3. الحسابات الاسمية (Nominal Accounts): وتسمى أيضاً الحسابات الوهمية وهي حسابات وسيطة أو مؤقتة حيث يتم فتحها في بداية الفترة المالية وإقفالها في نهاية الفترة المالية، وتشمل كل من الإيرادات، الأرباح، المصروفات، الخسائر.

والشكل رقم (2) الآتي يبين أنواع الحسابات بحسب الطريقة الأولى في التصنيف:-

شكل رقم (2)

أنواع الحسابات بحسب طبيعتها



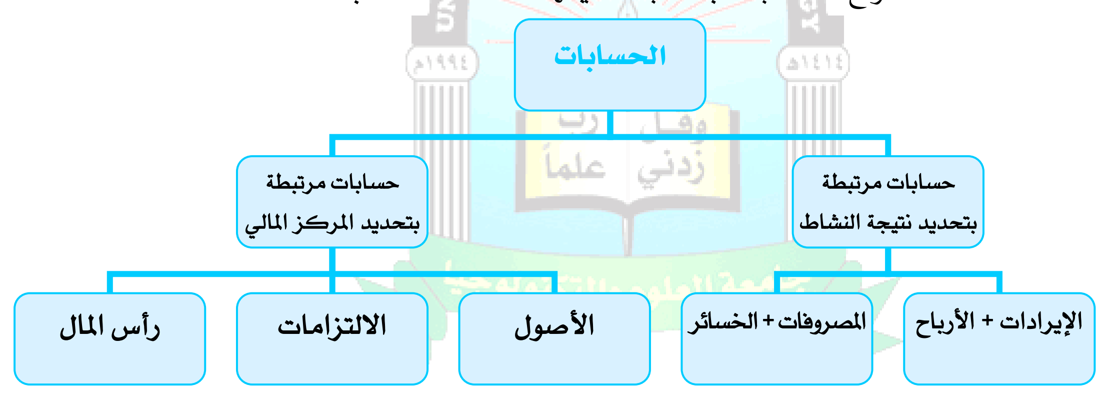
أما بموجب الطريقة الثانية فهي تعتمد على أهداف المحاسبة ولعل من أبرزها تحديد نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية، وكذلك تحديد المركز المالي في نهاية الفترة المالية، لذا فإن تصنيف الحسابات بموجب هذين الهدفين يكون في مجموعتين رئيستين هما:-

1. حسابات ترتبط بتحديد نتيجة النشاط:- وتضم مجموعة الحسابات الاسمية (الوهمية) والتي تتمثل في الحسابات الآتية:- الإيرادات، الأرباح، المصروفات، الخسائر.
2. حسابات ترتبط بتحديد المركز المالي:- وتضم كل من الحسابات الشخصية والحسابات الحقيقية، أي حسابات العناصر المكوّنة للمركز المالي والتي تتمثل في الحسابات الآتية:- الأصول، الالتزامات، رأس المال.

والشكل رقم (3) الآتي يبين أنواع الحسابات بحسب الطريقة الثانية في التصنيف:-

شكل رقم (3)

أنواع الحسابات بحسب تحقيقها لأهداف المحاسبة



3 – 2-2 قواعد التسجيل المحاسبي

والآن عزيزي الدارس، وبعد أن تعرفنا على مفهوم الحساب وأنواع الحسابات نعود ثانية إلى معادلة الميزانية والتي من خلالها سنضع قواعد التسجيل المحاسبي، إن الصيغة الأولية لمعادلة الميزانية كانت بالشكل الآتي:-

الأصول = الالتزامات + رأس المال

وبما أن المسحوبات والخسائر والمصروفات تؤدي إلى نقص في رأس المال، بينما تؤدي الأرباح والإيرادات إلى زيادة في رأس المال، إذاً يمكن بيان أثر هذه العناصر على معادلة الميزانية لتصبح كالآتي:-

الأصول = الالتزامات + رأس المال – المسحوبات – الخسائر – المصروفات +الأرباح+ الإيرادات

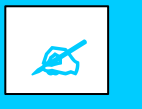
وبإعادة ترتيب عناصر هذه المعادلة نصل إلى المعادلة الآتية:-

الأصول+ المسحوبات + الخسائر + المصروفات = الالتزامات + رأس المال + الأرباح+ الإيرادات

ومن هذه المعادلة الأخيرة يمكن تلخيص قواعد التسجيل المحاسبي بالآتي:-

1. الأصول، المسحوبات، الخسائر، والمصروفات تمثل الجانب الأيمن من المعادلة، فهي حسابات مدينة وأية زيادة فيها تسجل في الجانب المدين من الحساب، بينما يسجل النقص في الجانب الدائن منه.
2. الالتزامات، رأس المال، الأرباح، الإيرادات تمثل الجانب الأيسر من المعادلة، فهي حسابات دائنة وأية زيادة فيها تسجل في الجانب الدائن من الحساب، بينما يسجل النقص في الجانب المدين منه.
3. وفق طريقة القيد المزدوج فإن أية عملية مالية يتم تسجيل أحد أطرافها في الجانب المدين من أحد الحسابات (وربما أكثر من حساب واحد)، فإنه لابد من تسجيل طرفها الثاني وبنفس المبلغ في الجانب الدائن من حساب آخر (أو حسابات أخرى).
4. في نهاية الفترة المالية يتم إعداد قائمة المركز المالي والتي ينبغي أن تكون متوازنة كنتيجة حتمية لتطبيق طريقة القيد المزدوج.

مثال (3):-



الآتي العمليات المالية التي تمت في محلات الماوري التجارية خلال فترة زمنية معينة.

1. بدأ عبد الله عمله التجاري برأس ماله قدره 1500000 ريال أودعها الصندوق.
2. شراء أثاث للمحلات بمبلغ 280000 ريال نقداً.
3. شراء بضاعة من محلات الثقة التجارية بمبلغ 195000 ريال بالآجل.

4. بيع بضاعة إلى محلات الأمانة التجارية بمبلغ 87000 ريال، وقد تم استلام مبلغ 33000 ريال نقداً والباقي على الحساب.
5. سداد مبلغ 140000 ريال نقداً إلى محلات الثقة التجارية.
6. سداد مبلغ 6500 ريال عن مصاريف متنوعة.
7. سدّد عبد الله باقي المبلغ المستحق لمحلات الثقة التجارية من أمواله الخاصة واعتبر المبلغ إضافة إلى رأس المال.

المطلوب:-

1. إعداد جدول يبين رقم المعاملة، أسماء الحسابات التي تأثرت بالمعاملة، نوع التغيير، الجانب الذي تأثر في الحساب، والمبلغ.
2. تصوير الحسابات اللازمة، وبيان أثر المعاملات المالية السابقة عليها.

الإجابة:- 1. إعداد الجدول:

رقم المعاملة	اسم الحساب	نوع التغير	الجانب الذي تأثر في الحساب	المبلغ (بالريال)
1	الصندوق رأس المال	زيادة زيادة	المدين الدائن	1500000 1500000
2	الأثاث الصندوق	زيادة نقص	المدين الدائن	280000 280000
3	البضاعة الدائنين (محلات الثقة)	زيادة زيادة	المدين الدائن	195000 195000
4	البضاعة الصندوق المدينون (محلات الأمانة)	نقص زيادة زيادة	الدائن المدين المدين	87000 33000 54000
5	الصندوق الدائنين (محلات الثقة)	نقص نقص	الدائن المدين	140000 140000
6	الصندوق مصاريف متنوعة	نقص زيادة	الدائن المدين	6500 6500
7	الدائنين (محلات الثقة) رأس المال	نقص زيادة	المدين الدائن	55000 55000

2. تصوير الحسابات:-

حـ/ الصندوق

مدين		دائن	
1500000	(1)	280000	(2)
33000	(4أ)	140000	(5)
		6500	(6)

حـ/ رأس المال

مدين		دائن	
		1500000	(1)
		55000	(7)

حـ/ الأثاث

مدين		دائن	
280000	(2)		

حـ/المدينين(محلات الأمانة التجارية)

مدين		دائن	
54000	(4ب)		

حـ/ الدائنين(محلات الثقة التجارية)

مدين		دائن	
140000	(5)	195000	(3)
55000	(7)		

حـ/ البضاعة

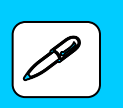
مدين		دائن	
195000	(3)	87000	(4)



حـ/ مصاريف متنوعة

مدين		دائن	
6500	(6)		

تدريب (5)



ضمن أية مجموعة من المجاميع الآتية (الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات)، يصنّف كل من:-

1. حـ / إيجار المبنى.
2. حـ / السيارات.
3. حـ / قرض من البنك.
4. حـ / المدينين (شركة عدن التجارية).
5. حـ / أجور تصليح السيارات.
6. حـ / فوائد حساب التوفير.
7. حـ / الدائنين (محلات إب).

ملحوظة:- يفضل إعداد جدول يبيّن اسم الحساب والمجموعة التي يصنّف فيها.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1- ما المشاكل والصعوبات التي رافقت تطبيق أسلوب معادلة الميزانية ، وأدت إلى استبداله بأسلوب تخصيص الحسابات ؟

2- ما المقصود بالمصطلحات الآتية:

أ. الحسابات الشخصية .

ب. الحسابات الحقيقية.

ج. الحسابات الاسمية .

3- أذكر قواعد التسجيل المحاسبي.

3 – 3 المعاملات المالية Financial Transaction

عزيزي الدارس: بما أن أسلوب المعاملات المالية هو أحد تفسيرات طريقة القيد المزدوج، وكان ظهوره بمثابة تطور لأسلوب معادلة الميزانية وأسلوب تخصيص الحسابات، فإنه يحمل في طياته الكثير من الخصائص التي تميّز بها عن الأسلوبين السابقين وكالآتي:-

أ- يقوم أسلوب المعاملات المالية على أساس معادلة الميزانية.

ب- يستخدم الأسلوب نفس قواعد التسجيل المحاسبي التي يقوم على أساسها أسلوب تخصيص الحسابات، من ناحية تحليل المعاملات المالية وتحديد التغيرات التي حدثت في الحسابات وطبيعة هذه التغيرات.

3 – 3 -1 القيد المحاسبي

إنّ ما يميز هذا الأسلوب عن الأسلوبين السابقين أن المعاملات المالية يتم تسجيلها في سجل خاص هو سجل اليومية العامة، وفق صيغة خاصة تسمى القيد المحاسبي (Accounting Entry)، والذي يظهر بالشكل الآتي:-

XX	.... / حـ
XX	.... / حـ

ويلاحظ أن القيد أعلاه يتكون من سطرين، الأول يمثل الطرف المدين من القيد، ويكتبه البعض بالصيغة الآتية:- "من حـ /...." وتشير كلمة "من" إلى أن الحساب مدين، أما السطر الثاني فإنه يمثل الطرف الدائن من القيد، ويكتبه البعض بالصيغة الآتية:- "إلى حـ /...." حيث تعني كلمة "إلى" أن الحساب دائن، ويحتوي كلا الطرفين على المبلغ واسم الحساب وينبغي أن يتساوى المبلغ في الطرف المدين مع المبلغ في الطرف الدائن للحفاظ على توازن معادلة الميزانية.

3 – 3 -2 خطوات التسجيل

يتم تسجيل القيد المحاسبي في سجل اليومية العامة وفق الخطوات الآتية:-

أ- تحليل المعاملة المالية وتحديد أطرافها، أي أسماء الحسابات التي تأثرت بهذه المعاملة.

ب- تحديد طبيعة التغير الذي طرأ على كل حساب من حيث الزيادة أو النقصان ومن ثم تحديد الطرف المدين والطرف الدائن للمعاملة.

جـ- تسجيل القيد المحاسبي.



مثال (4):- بالرجوع إلى المثال (3).

المطلوب:- تحليل أول ثلاث معاملات مالية تمت في محلات الماوري التجارية، وتسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات تلك المعاملات.

الإجابة:- **1 . العملية الأولى:-**

أ- زيادة في الصندوق، وبما أن الصندوق هو أحد عناصر الأصول والزيادة في الأصول تكون مدينة، لذلك يظهر حـ / الصندوق في الطرف المدين من القيد.

ب- زيادة في رأس المال، وهذه الزيادة تعتبر دائنة، لذلك يظهر حـ / رأس المال في الطرف الدائن من القيد.

1500000		حـ / الصندوق	
	1500000		حـ / رأس المال

2. العملية الثانية:-

أ- زيادة في الأثاث، بما أن الأثاث هو أحد عناصر الأصول والزيادة في الأصول تكون مدينة، لذلك يظهر حـ / الأثاث في الطرف المدين من القيد.

ب- نقص في الصندوق، وبما أن الصندوق هو أحد عناصر الأصول والنقص

في الأصول يكون دائناً، لذلك يظهر حـ / الصندوق في الطرف الدائن من القيد.

280000 حـ / الأثاث

280000 حـ / الصندوق

3. العملية الثالثة:-

أ- زيادة في البضاعة، بما أن البضاعة هي أحد عناصر الأصول والزيادة في الأصول تكون مدينة، لذلك يظهر حـ / البضاعة في الطرف المدين من القيد.

ب- زيادة في الدائنين، وبما أن الدائنين من عناصر الالتزامات والزيادة في الالتزامات تكون دائنة، لذلك يظهر حـ / الدائنين (محلات الثقة) في الطرف الدائن من القيد.

195000 حـ / البضاعة

195000 حـ / الدائنين (محلات الثقة التجارية)

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1-ما أوجه التشابه بين أسلوب المعاملات المالية وكل من : أسلوب معادلة الميزانية وأسلوب تخصيص الحسابات ؟

2-ما الخطوات التي يتم إتباعها لتسجيل القيد المحاسبي في سجل اليومية العامة بموجب أسلوب المعاملات المالية؟

4- الخلاصة

لقد بدأت عمليات التسجيل المحاسبي بطريقة بدائية بسيطة هي طريقة القيد المفرد، والتي شابها الكثير من العيوب ولم تتمكن من مواكبة التطورات التي طرأت على المحاسبة، مما أدى إلى استبدالها في الكثير من المنشآت وخاصة الكبيرة منها بطريقة القيد المزدوج والتي بدورها أيضاً كانت تتطور في أسلوب عملها لمواكبة تلك التطورات حيث بدأت بمعادلة الميزانية ثم تحولت إلى أسلوب تخصيص الحسابات وأخيراً وصلت إلى أسلوب المعاملات المالية الذي مازال يستعمل حتى وقتنا الحالي.

5 – لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة

بعد أن تعرفت- عزيزي الدارس- على طريقة القيد المزدوج، سنبدأ بعد ذلك بتسجيل المعاملات المالية وفق هذه الطريقة، وعملية التسجيل هذه خطوة أولى لا بد أن تتبعها خطوات تنتهي بإعداد القوائم المالية وهي مخرجات النظام المحاسبي ، وهذه الخطوات تشكل الدورة المحاسبية وهي موضوع الوحدة الاتية.

6- إجابات التدريبات :

تدريب (1) :

رأس المال في 2005/1/1 = (500 + 120 + 70 + 65) – 35

= 755 – 35 = 720 ألف ريال

رأس المال في 2005/12/31 = (500 + 110 + 50 + 90) – 60

= 750 – 60 = 690 ألف ريال

رأس المال في نهاية الفترة	690	ألف ريال
- رأس المال في بداية الفترة	(720)	
الزيادة (أو النقص) في رأس المال	(30)	
- الإضافات إلى رأس المال	(20)	
+ المسحوبات الشخصية	35	
صافي الربح (أو الخسارة)	(15)	ألف ريال

يلاحظ أن النقص الحاصل لرأس المال في نهاية الفترة عن بدايتها بلغ 30 ألف ريال، وبعد معالجة الإضافة إلى رأس المال والمسحوبات الشخصية فإن صافي الخسارة التي حققتها المحلات عن الفترة المالية بلغ 15 ألف ريال.

تدريب (2) :

رأس المال في 2006/1/1 =

(172500 + 84800 + 59200 + 33600) – 50100

= 350100 – 50100 = 300000 ريال

رأس المال في 2006/12/31 =

(156000 + 97300 + 68500 + 52700) – 34500

= 374500 – 34500 = 340000 ريال

رأس المال في نهاية الفترة	340000 ريال
- رأس المال في بداية الفترة	(300000)
الزيادة (أو النقص) في رأس المال	40000
- الإضافات إلى رأس المال	(65500)
+ المسحوبات الشخصية	13500
صافي الربح (أو الخسارة)	(12000) ريال

يلاحظ على الرغم من حصول زيادة في رأس المال خلال الفترة المالية بمقدار 40000 ريال، إلا أن نتيجة أعمال محلات عبد الفتاح التجارية بعد طرح الإضافات من رأس المال وإضافة المسحوبات الشخصية كانت صافي خسارة بمبلغ 12000 ريال، بمعنى أن الزيادة في رأس المال كانت بسبب الإضافات إلى رأس المال وليس بسبب تحقيق ربح نتيجة النشاط.

تدريب (3):

الحالة	ما يترتب على الحالة
1. نقص في أحد الأصول بمبلغ 260.	جـ- نقص في أحد الالتزامات بمبلغ 260.
2. زيادة في رأس المال بمبلغ 75.	ب- نقص في أحد الالتزامات بمبلغ 75.
3. زيادة أحد الأصول بمبلغ 350.	أ- زيادة في أحد الالتزامات بمبلغ 250، ونقص في أصل آخر بمبلغ 100.
4. زيادة أحد الالتزامات بمبلغ 480.	د- زيادة في أحد الأصول بمبلغ 210، وزيادة في أصل آخر بمبلغ 270.

تدريب (4):

أ-تحديد الأطراف ونوع العملية:-

العملية رقم (1):- زيادة في السيارات بمبلغ 212 ألف ريال، وزيادة في الدائنين بنفس المبلغ، وهذا يعني أن هناك عملية شراء سيارة بمبلغ 212 ألف ريال على الحساب.

العملية رقم (2):- نقص في البضاعة بمبلغ 74 ألف ريال وزيادة في المدينين بمبلغ 24 ألف ريال، وزيادة أخرى في الصندوق بمبلغ 50 ألف ريال، وهذا يعني أن هناك عملية بيع بضاعة بمبلغ 74 ألف ريال، تم استلام مبلغ 50 ألف ريال منها نقداً، والباقي (أي 24 ألف ريال) على الحساب.

العملية رقم (3):- نقص في الصندوق بمبلغ 65 ألف ريال، ونقص في رأس المال بنفس المبلغ، وهذا يعني أن مالك المحلات قد سحب مبلغ 65 ألف ريال نقداً من الصندوق مما أدى إلى انخفاض رأس المال باعتبار أن المبلغ يعتبر مسحوبات شخصية.

العملية رقم (4):- زيادة في البضاعة بمبلغ 115 ألف ريال ، ونقص في الصندوق بمبلغ 43 ألف ريال مع زيادة في الدائنين بمبلغ 72 ألف ريال، وهذا يعني أن هناك عملية شراء بضاعة بمبلغ 115 ألف ريال، تم سداد مبلغ 43 ألف ريال منها نقداً، والباقي (أي 72 ألف ريال) على الحساب.

العملية رقم (5):- نقص في المدينين بمبلغ 182 ألف ريال، وزيادة في الصندوق بنفس المبلغ، وهذا يعني أن المدينين سدّدوا مبلغ 182 ألف ريال نقداً إلى الصندوق.

العملية رقم (6):- نقص في الصندوق بمبلغ 295 ألف ريال، ونقص في الدائنين بنفس المبلغ، وهذا يعني أن المحلات قد سدّدت مبلغ 295 ألف ريال إلى الدائنين نقداً من الصندوق.

ب-معادلة الميزانية في نهاية شهر أبريل (المبالغ بألف ريال):-

السيارات + الأثاث + البضاعة + المدينون + الصندوق = الدائنين + رأس المال

685 + 135 = 26 + 107 + 292 + 183 + 212

جـ-قائمة المركز المالي في نهاية شهر أبريل (المبالغ بآلاف الريالات):-

الأصول		الالتزامات + رأس المال	
212	السيارات	135	الدائنين
183	الأثاث	685	رأس المال
292	البضاعة		
107	المدينون		
26	الصندوق		
820		820	

تدريب (5):

الحساب	المجموعة التي يصنّف فيها
إيجار المبنى	المصروفات
السيارات	الأصول
قرض من البنك	الالتزامات
المدينون (شركة عدن التجارية)	الأصول
أجور تصليح السيارات	المصروفات
فوائد حساب التوفير	الإيرادات
الدائنون (محلات إب)	الالتزامات

7-المراجع:

1. الإرياني، د. محمد فضل ، حجر ، د. عبد الملك إسماعيل، الأصول النظرية والعملية للمحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار الفكر، دمشق 2000 – 2001.
2. البطمة، محمد عثمان، مبادئ المحاسبة، مطبعة معهد الإدارة العامة، السعودية ،بدون تاريخ،
3. الجليلي، مقداد أحمد، زكو، فؤاد سليمان، الشاوي، محمد طاهر، المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.
4. الرزق، د.صالح، زواتي، د.عبد الكريم، أصول المحاسبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992.
5. عارف، حسين ناجي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار يافا العلمية، عمان، 2006.
6. عبد الرحمن ،د.مصطفى رضا، قللي، د.يحيى أحمد، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996.
7. علي ، د. عبد الوهاب نصر، شحاته، د. شحاته السيد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.



الدورة المحاسبية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1-المقدمة:

1 -1. تمهيد:

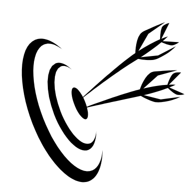
عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى الوحدة الثالثة من مقرر المحاسبة المالية ، تتناول هذه الوحدة الدورة المحاسبية من حيث مفهومها وأهميتها ، إضافة إلى عرض المراحل المختلفة التي تتكون منها هذه الدورة ، مع التركيز على المراحل الثلاث الأولى منها من خلال توضيح مفهوم وأهمية كل مرحلة وكيفية إنجاز الإجراءات الخاصة بكل منها ،أما بالنسبة للمراحل المتبقية فستكون موضوع الوحدتين السابعة والثامنة من هذا المقرر.

1 -2. الأهداف :

بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة، وتنفيذ تدريباتها، يتوقع منك عزيزي الدارس أن تكون قادراً على أن:

1-تتعرف على أهمية الدورة المحاسبية وعلاقتها بالفروض والمبادئ المحاسبية.
2-تلم بالمراحل المختلفة لهذه الدورة بحسب ترتيبها ،وتوقيت حدوث كل منها.
3-تحدد المقومات الواجب توفرها في المعاملات المالية ليكون بالإمكان تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.
4-تدرك أهمية المستندات في مرحلة تحليل المعاملات المالية وأهم الشروط الواجب توفرها فيها كي يتم الاعتماد عليها كأساس لتسجيل المعاملات المالية.
5-تتعرف على أهمية سجل اليومية العامة والشروط الواجب توفرها فيه.
6-تتمكن من تسجيل المعاملات المالية في سجل اليومية العامة باستخدام طريقة القيد المزدوج .
7-تتعرف على مفهوم عملية ترحيل المعاملات المالية وأهميتها.
8-تتعرف على أهمية سجل الأستاذ العام ومكونات كل صفحة منه.
9-تتمكن من ترحيل المعاملات المالية إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام .
10-تتعرف على مفهوم عملية الترصيد وأهميتها وأنواع الأرصدة.
11-تتمكن من ترصيد الحسابات المختلفة في سجل الأستاذ العام.



1 -3. أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام :

القسم الأول:

ويتناول الدورة المحاسبية من حيث مفهومها وأهميتها ومراحل إعدادها ، وهذا القسم حقق الهدفين الأول والثاني.

القسم الثاني:

ويعرض مرحلة تحليل المعاملات المالية وتسجيلها ، وكذلك سجل اليومية العامة ، وهذا القسم حقق الأهداف الآتية: الثالث والرابع والخامس والسادس.

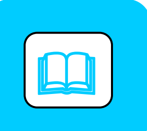
القسم الثالث:

ويعرض مرحلة ترحيل المعاملات المالية من حيث مفهومها وأهميتها وكذلك سجل الأستاذ العام من حيث أهميته وطريقة الترحيل إليه، وهذا القسم حقق الأهداف الآتية: السابع والثامن والتاسع.

القسم الرابع:

ويتناول مفهوم عملية ترصيد الحسابات وأهميتها والكيفية التي يتم بها ترصيد الحسابات في سجل الأستاذ العام وما يمكن أن ينتج عن هذا الترصيد ، وهذا القسم حقق الهدفين العاشر والحادي عشر.

1 -4.قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس ، القراءات الآتية مفيدة لك لإرتباطها بموضوع هذه الوحدة ، حاول الانتفاع بها :

1- الجليلي ، مقداد أحمد ، زكو ، فؤاد سليمان ، الشاوي ، محمد طاهر ،المحاسبة ، الطبعة الثانية ،دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،2000م ،ص92-.129.

2-الشريف ،عليان ،وآخرون،مبادئ المحاسبة المالية ،الجزء الأول،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان،2000،ص67-.95.

3-كاشين ،جميس أ.،ليرنر،جويل ج.،سلسلة ملخصات شوم-أصول المحاسبة (1)،ترجمة د.إبراهيم السباعي،الطبعة العربية السادسة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000،ص89-111 .

4-وزارة الشؤون القانونية ،القانون التجاري،طبعة ثالثة،مطابع التوجيه،صنعاء،2007،ص11-13.



مهما اختلفت طبيعة المنشآت ومجالات عملها فلابد للمحاسب أن يتبع الدورة المحاسبية عند ممارسته لعمله المحاسبي في المنشأة، فما الدورة المحاسبية ؟ لماذا سُميّت كذلك، ومم تتكون ؟ وما علاقتها بالفروض المحاسبية الأساسية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي أشرنا إليها في الوحدة الأولى من هذا المقرر؟

عزيزي الدارس: القسم الذي بين يديك يوفر لك إجابات عن هذه الأسئلة وبشكل تفصيلي.

2 -1 مفهوم وأهمية الدورة المحاسبية

ذكرنا في الوحدة الأولى من هذا المقرر أن المحاسبة هي نظام للمعلومات، يتمثل هدفه الأساسية في قياس وتوصيل البيانات والمعلومات المالية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات أو ما يسمى بمستخدمي المعلومات المحاسبية، ولكي يعمل هذا النظام فلابد أن تتوفر له المقومات الأساسية والتي تتمثل بالآتي :

1-المستندات.

2-المجموعة الدفترية.

3-التقارير المالية.

4-مجموعة الإجراءات والتعليمات المحاسبية اللازمة لتنظيم العمل.

5-مجموعة الفروض المحاسبية الأساسية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

6-المحاسب (أو المحاسبون) المؤهل الذي يتمكن من التعامل مع المستندات والدفاتر المحاسبية والتقارير المالية ويلتزم في عملة بمجموعة الفروض المحاسبية الأساسية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إضافة إلى إتباع الإجراءات والتعليمات المحاسبية في المنشأة التي يعمل فيها.

ولكي يحقق النظام المحاسبي أهدافه فإن العبء الأساسية يقع على الدورة المحاسبية في تنظيم العمل في هذا النظام، حيث أنها تمثل تسلسل الخطوات اللازمة لتتبع الأحداث الاقتصادية من لحظة حدوثها ولغاية إعداد القوائم المالية، بتعبير آخر فإن الدورة المحاسبية هي مجموعة من المراحل المتتابعة تمر من خلالها العمليات المالية

للمشروع والتي تحدث خلال الفترة المالية ، ويتم عرض مخرجات النظام المحاسبي في نهاية الفترة المالية وبما يحقق أهداف هذا النظام.

وعلى الرغم من أن كل دورة محاسبية تخص فترة مالية بذاتها ، وهذا ينسجم مع مبدأ الدورية ، حيث تبدأ المرحلة الأولى من الدورة مع بداية الفترة المالية ، وتنتهي المرحلة الأخيرة مع نهاية الفترة المالية ، إلاّ أن الدورة المحاسبية في أي فترة مالية تبدأ بما انتهت به الدورة المحاسبية للفترة المالية السابقة لها ، فالقيد الافتتاحي الذي تبدأ به أي فترة مالية هو عبارة عن عناصر المركز المالي للفترة المالية التي سبقتها (وكما سنوضح في الأقسام القادمة من هذه الوحدة)، مما يدل على استمرار عمليات المنشأة ، وبما يتوافق مع فرض الاستمرارية ، وحيث أن المراحل تتكرر فترة بعد أخرى فقد أطلق عليها مصطلح "الدورة المحاسبية ".

2-2 مراحل الدورة المحاسبية The Accounting Cycle Steps

على الرغم من أن طبيعة نشاط المنشأة (صناعي، تجاري، خدمي) يؤثر كثيراً في النظام المحاسبي للمنشأة من حيث أسلوب تصميم هذا النظام ومكوناته ، إلاّ أن مقومات هذا النظام تبقى واحدة في جميع المنشآت، وبالتالي فإن الدورة المحاسبية لا تختلف بين منشأة وأخرى، أما مراحلها فترتيبها يكون كالآتي :

1-إعداد المستندات الأصلية للمعاملات أو الأحداث المالية.

2-تسجيل المعاملات المالية في سجل اليومية العامة.

3-ترحيل قيود اليومية إلى سجل الأستاذ العام.

4-ترصيد الحسابات في سجل الأستاذ العام.

5-إعداد ميزان المراجعة الأولي (قبل التسويات).

6-اكتشاف الأخطاء المحاسبية – إن وجدت – وتصحيحها.

7-تسجيل قيود التسويات الجر دية وترحيلها إلى سجل الأستاذ العام.

8-إعداد ميزان المراجعة المعدل (بعد التسويات).

9-تسجيل قيود الإقفال وترحيلها إلى سجل الأستاذ العام.

10-إعداد القوائم المالية .

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الملحوظات الآتية:

1-إن عملية تسجيل المعاملات المالية في سجل اليومية العامة تتم فوراً بعد إعداد المستندات الأصيلة للمعاملات المالية حيث تسجل هذه المعاملات استناداً إلى هذه المستندات، لذا يمكن دمج المرحلة الأولى من الدورة المحاسبية مع المرحلة الثانية.

2-إن التسويات الجر دية ستكون من ضمن مواضيع مقرر مبادئ المحاسبة(2) لذا ليس هناك داع للتطرق إلى قيود التسويات الجر دية في هذا المقرر.

عليه فإن مراحل الدورة المحاسبية وبما يناسب مواضيع هذا المقرر ستكون كالآتي:

1-تحليل المعاملات المالية وتسجيلها في سجل اليومية العامة .

2-ترحيل قيود اليومية إلى سجل الأستاذ العام .

3-ترصيد حسابات سجل الأستاذ العام .

4-إعداد ميزان المراجعة .

5-إعداد القوائم المالية (الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي).

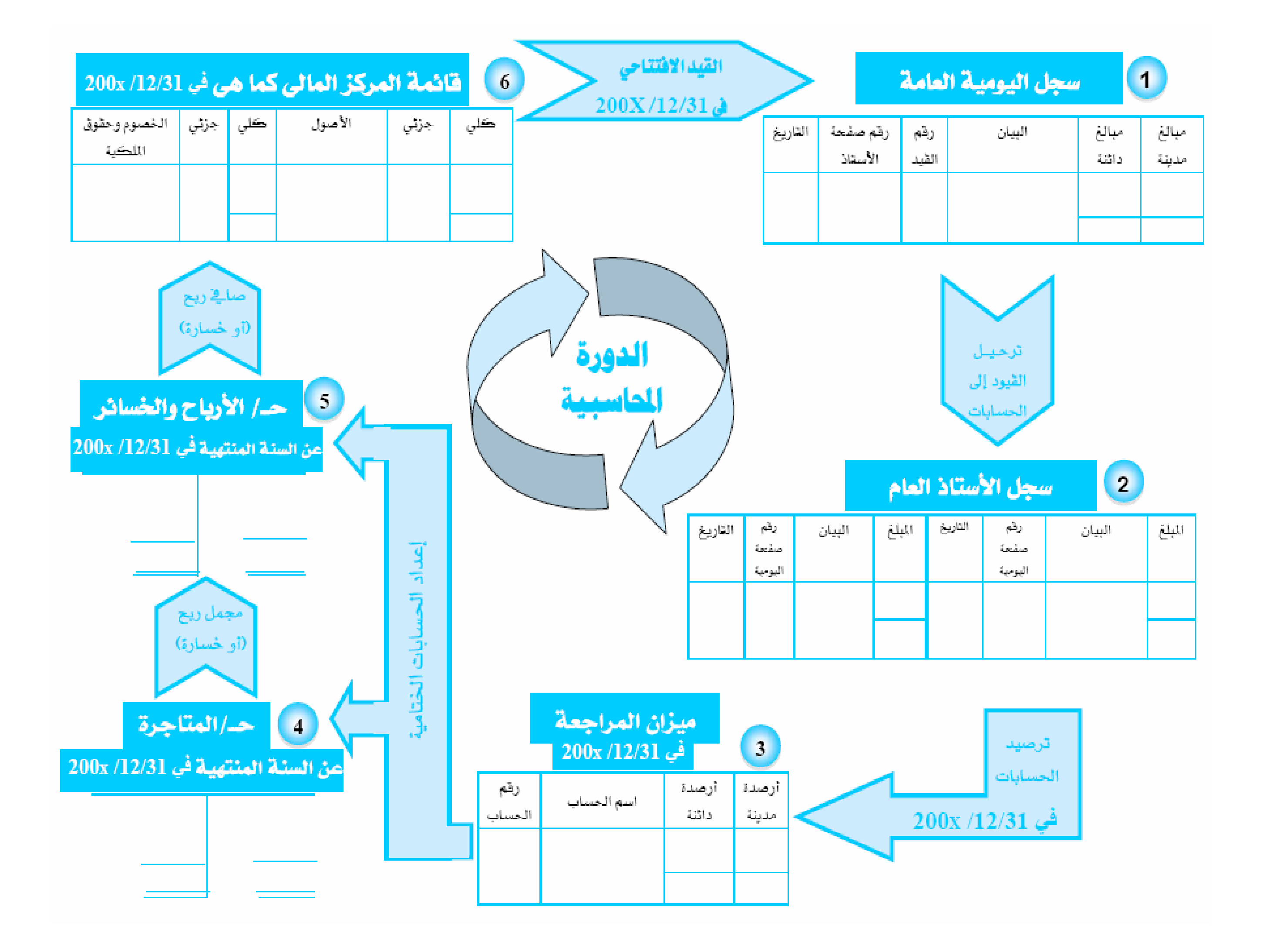
ويوضح الشكل رقم (4) هذه المراحل .

لاحظ- عزيزي الدارس-أن المرحلتين الأولى والثانية تبدآن مع بداية الفترة المالية وتستمران إلى نهاية الفترة المالية والتي غالباً ما تكون اليوم الأخير من شهر ديسمبر حيث تتوقفان وتبدأ مرحلة ترصيد الحسابات تتبعها مرحلة إعداد ميزان المراجعة وأخيراً مرحلة إعداد القوائم المالية .

وسنتناول في أقسام هذه الوحدة المراحل الثلاث الأولى من الدورة المحاسبية، وبعد أن تتعرف عزيزي الدارس على أنواع المعاملات المالية، فإن الوحدة السابعة من هذا المقرر ستتناول وبالتفصيل مرحلة إعداد ميزان المراجعة إضافة إلى اكتشاف الأخطاء المحاسبية وتصحيحها، أما الوحدة الثامنة فقد تم تخصيصها لموضوع إعداد القوائم المالية – بعد إعداد قيود الإقفال – وبما يتناسب مع أهمية هذه المرحلة من الدورة المحاسبية .

شكل رقم (4)

مراحل الدورة المحاسبية



أسئلة التقويم الذاتي

؟

الفقرات الآتية تمثل مراحل الدورة المحاسبية، والمطلوب ترتيبها بالشكل الصحيح :

1-إعداد ميزان المراجعة.

2-ترحيل قيود اليومية إلى سجل الأستاذ العام.

3-تحليل المعاملات المالية وتسجيلها في سجل اليومية العامة.

4-إعداد القوائم المالية.

5-ترصيد حسابات سجل الأستاذ العام.

3- مرحلة تحليل المعاملات المالية وتسجيلها
Analyzing &Recording Financial Transactions Step

نبدأ الآن عزيزي الدارس بالمرحلة الأولى من الدورة المحاسبية، وقد سبق لنا في الوحدة الثانية من هذا المقرر أن قدّمنا تعريفاً لمصطلح المعاملة المالية، وتوضيحاً للطريقة التي تسجل بها قيود اليومية وفق أسلوب المعاملات المالية ضمن طريقة القيد المزدوج، والآن نوضح لك بتفصيل أكثر كيف تتم هذه المرحلة بشكل عملي.

3-1 تحليل المعاملات المالية Analyzing Financial Transactions

يقصد بتحليل المعاملات المالية فحصها والتأكد من توفر مقومات معينة حتى يكون بالإمكان تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ومن أهم هذه المقومات:

1- أن تكون المعاملة المالية قابلة للقياس بوحدة النقد أي يمكن التعبير عنها بالمبالغ، ولا يكفي الوصف أو التعبير بالكميات، وهذا الشرط يرتبط بشكل واضح بأحد الفروض المحاسبية الأساسية وهو فرض وحدة النقد .

2- أن تكون المعاملة المالية مرتبطة بالمنشأة كشخصية معنوية مستقلة وليس بشخصية المالك (أو المالكين) أو بشخصية العاملين فيها ، بمعنى آخر أن

تكون المنشأة أحد طرفي العملية باعتبار أن كل معاملة مالية يجب أن تتكون من طرفين وبحسب طريقة القيد المزدوج ،وهذا الشرط هو تطبيق صريح لفرض الوحدة الاقتصادية.

3- أن يكون هناك ما يؤيد ويعزز حدوث المعاملة المالية، بتعبير آخر لابد من وجود دليل ثبوتي يتم الاستناد إليه في تسجيل المعاملة المالية، وهذا الدليل هو المستند ومنه يبدأ تسجيل المعاملات المالية في سجل اليومية العامة.

والمستند (document) هو المصدر الأولي للقيد في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وهو دليل مكتوب يؤيد حدوث المعاملات المالية في المنشأة، ويحمل البيانات الخاصة بهذه المعاملات وبشكل تفصيلي، لذا يتم الاعتماد على المستندات في تسجيل المعاملات والأحداث المالية ويتوجب حفظ هذه المستندات بطريقة منظمة، ليكون بالإمكان الرجوع إليها عند الحاجة وبشكل خاص عند حدوث الأخطاء المحاسبية وكما سنرى في الوحدة السابعة من هذا المقرر .

وعلى الرغم من أن المستندات تختلف باختلاف الغرض منها حيث يخصص نموذج مستند لكل عملية إلا أنه يمكن تصنيفها عموماً في مجموعتين :

المجموعة الأولى :-المستندات الثبوتية: وهي المستندات التي تؤيد حدوث عملية فعلية في المنشأة ومن أمثلتها : فواتير البيع، فواتير الشراء، عقود الإيجار، الإشعارات المدينة، الإشعارات الدائنة، الكمبيالات وغيرها، وعادة ما يتم حفظ كل مستند من هذه المستندات الثبوتية مع المستند المحاسبي الخاص بنفس المعاملة المالية .

المجموعة الثانية : المستندات المحاسبية: وهي المستندات التي تبين طبيعة المعاملة المحاسبية، وتحدد كيفية تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وهي على ثلاثة أنواع:-سند القبض، سند الصرف، سند القيد.

ويجب أن يراعى عند تصميم المستند أن يكون بأكثر من نسخة واحدة وبحسب الحاجة، وأن يحتوي على الأتي:-

1- بيانات القسم الأعلى من المستند وتتضمن:اسم المنشأة، عنوان المستند - وينبغي أن يعبّر عن الغرض من المستند -، التاريخ، رقم المستند (حيث تكون أرقام المستندات مطبوعة على المستندات وبشكل متسلسل حتى

يمكن الرجوع إلى المستند بمعرفة رقمه كما أن الأرقام المتسلسلة للسندات تسهّل ملاحظة واكتشاف أي فقدان أو نقص في المستندات).

2-القسم الأوسط ويتضمن حقول يتم ملؤها بالبيانات الخاصة بالمعاملة المالية وبحسب التفاصيل، وهذه البيانات تختلف بين مستند وآخر وبحسب طبيعة المعاملة المالية .

3-القسم الأسفل من المستند ويخصص لأسماء وتواقيع من لهم صلاحية تحرير أو تنظيم المستند ومن لهم صلاحية مراجعته.

ولكي يمكن الاعتماد على المستند كدليل لحدوث المعاملات المالية وكأساس يستند إليه في تسجيل هذه المعاملات، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:-

1- أن يكون المستند مستوفياً للبيانات المطلوبة فيه وبشكل واضح بحيث يمكن تحديد المسؤول عن حدوث العملية المالية .

2 -أن يكون المستند مستوفياً النواحي الشكلية وخالياً من الشطب والتحشير والكشط والإضافات بين السطور .

فإن توفرت هذه الشروط يصبح بالإمكان الاعتماد على المستند لتسجيل المعاملة المالية وذلك بموجب قيد محاسبي يسمى قيد اليومية وفي سجل خاص هو سجل اليومية العامة .

3 -2 سجل اليومية العامة The General Journal Record

عزيزي الدارس: تعال معي لنتعرف على سجل اليومية العامة :

سجل اليومية العامة هو الدفتر الذي يستخدم لتسجيل المعاملات المالية للمنشأة باستخدام طريقة القيد المزدوج وفق أسلوب خاص يسمى قيود اليومية، وتظهر هذه القيود في سجل اليومية بحسب التسلسل التاريخي للمعاملات المالية وتتضمن تفاصيل مهمة عن المعاملة سنأتي على شرحها لاحقاً .

وبشكل عام فإن سجل اليومية العامة يعتبر من الدفاتر القانونية التي نص عليها القانون، فالقانون التجاري اليمني قد حدد الدفاتر القانونية التي من الواجب على التاجر أن يمسكها، ونجد ذلك في نص المادة رقم (31) من القانون وكالاتي:- ((يجب أن يمسك التاجر على الأقل الدفترين الآتيين:

أ-دفتر اليومية الأصلي .   ب-دفتر الجرد))

كما نصت المادة رقم (32) من القانون نفسه على الآتي :-

((تقيّد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك المصروفات التي أنفقها على نفسه وعلى أسرته ويتم هذا القيد يومياً))

وينبغي أن تتوفر في سجل اليومية الشروط الآتية(*) :

1- ترقيم صفحاته بصورة متسلسلة .

2- أن يقدم السجل إلى الموثّق (أو أي جهة حكومية أخرى مثل وزارة الصناعة والتجارة أو الغرفة التجارية... إلخ وبحسب ما ينص عليه القانون في كل بلد) ليقوم بختم جميع صفحاته .

3-لا يجوز الشطب أو الكشط أو التحشير _ أي الكتابة بين السطور – في صفحات السجل .

4-عند انتهاء صفحات الدفتر قبل انتهاء الفترة المالية فيجوز استعمال دفتر آخر جديد ، ويتم تقديم الدفترين إلى الموثّق ليؤشر على الدفتر القديم بما يؤيد انتهائه ، ويختم صفحات الدفتر الجديد ليصبح بالإمكان استعماله .

5-عند انتهاء الفترة المالية ينبغي تقديم الدفتر إلى الموثّق وخلال فترة لا تزيد عن شهر ليؤشر عليه بما يؤيد انتهائه .

6-كما ينبغي الاحتفاظ بسجل اليومية لمدة عشر سنوات بعد السنة التي تم إقفاله فيها ، بسبب احتمال الحاجة إلى الرجوع إليه في حالة حصول منازعات باعتباره يمثل أحد أدلة الإثبات القانونية.

وعند التسجيل في دفتر اليومية العامة ينبغي مراعاة أن ما يتم تسجيله هو فقط المعاملات المالية – وكما تم تعريفها فيما سبق – وأن تكون المنشأة أحد طرفي هذه المعاملة المالية ، وبوجود دليل يثبت حدوث المعاملة المالية أي وجود المستندات المؤيدة ، كذلك يجب استخدام طريقة القيد المزوج عند تسجيل القيود المحاسبية.

وتأخذ صفحة سجل اليومية العامة أشكالا مختلفة وبحسب الطريقة المحاسبية المستخدمة (الإيطالية ، الفرنسية ، الانجليزية ، الأمريكية)، وهذه الطرائق ستكون ضمن مواضيع مقرر مبادئ المحاسبة (2)، أما ما يتناسب مع مقررنا

(*) – القانون التجاري ، المواد من (34) ولغاية (38).

هذا فهي الطريقة الايطالية وبموجبها تكون صفحة سجل اليومية كما يظهر في الشكل رقم (5) الآتي:-

شكل رقم (5)

صفحة سجل اليومية العامة   رقم الصفحة(   )

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		المجموع			

ولتتمكن عزيزي الدارس من التسجيل في صفحة اليومية العامة تعال معي نتتبع الشكل ونحدد مكونات الصفحة:-

1-في الأعلى والى اليسار نجد رقم الصفحة، حيث تحمل الصفحات أرقاماً متسلسلة، يتأكد منها الموثّق قبل أن يختم كل صفحة، ليسهل فيما بعد اكتشاف أي صفحات قد يتم نزعها من السجل لإخفاء معلومات معينة، حيث لا يجوز بأي حال من الأحوال ولأي سبب كان نزع أي صفحة من السجل، وإن حدث خطأ ما فيمكن تصحيحه بطرائق تصحيح الأخطاء المحاسبية التي سنأتي على شرحها في الوحدة السابعة من هذا المقرر، علماً أن رقم الصفحة هذا سيظهر في المرحلة الثانية من الدورة المحاسبية وكما سنرى عند ترحيل القيود إلى سجل الأستاذ العام.

2-حقل المبالغ المدينة، وتسجل فيه المبالغ الخاصة بالطرف المدين من القيد.

3-حقل المبالغ الدائنة، وتسجل فيه المبالغ الخاصة بالطرف الدائن من القيد.

4-حقل البيان، ويسجل فيه القيد المحاسبي بالصيغة التي ذكرناها في الوحدة السابقة، حيث يخصص السطر الأول للطرف المدين من القيد ويسجل اسم الحساب مقابل المبلغ في حقل المبالغ المدينة، أمّا السطر الذي يليه مباشرة فيخصص للطرف الدائن ويسجل اسم الحساب إلى اليسار قليلاً ويكون مقابل المبلغ في حقل المبالغ الدائنة، ومن الضروري ملاحظة أن مجموع مبالغ الطرف

المدين من القيد تساوي مجموع مبالغ الطرف الدائن منه، وبعد إكمال طرفي القيد تتم كتابة شرح مختصر للقيد في السطر الذي يليه مباشرة، ويوضح الشرح البيانات الأساسية للقيد ليتم الرجوع إليها عند الحاجة، وتحت السطر المخصص لشرح القيد يتم عمل خط في حقل البيان فقط بما يشير إلى انتهاء القيد، ولا يجوز أن يمتد الخط إلى المبالغ أو حقل رقم القيد أو الحقول التي تليه .

5-حقل رقم القيد، وتسجل فيه أرقام متسلسلة للعمليات المالية وبحسب ترتيب حدوثها .

6-حقل رقم صفحة الأستاذ، لكل حساب يظهر في قيد اليومية يتم تسجيل رقم الصفحة المخصصة لذلك الحساب في سجل الأستاذ العام وذلك وفق دليل الحسابات الخاص بالمنشأة، والغرض من تسجيل أرقام صفحات الأستاذ هو تمييز الحسابات عن بعضها البعض مما يسهّل عملية ترحيل القيود إلى الحسابات الصحيحة ويقلّل من وقوع الأخطاء المحاسبية وكما سيرد في موضوع سجل الأستاذ العام في القسم القادم من هذه الوحدة، وكذلك في موضوع الأخطاء المحاسبية في الوحدة السابعة من هذا المقرر.

7-حقل التاريخ، ويتضمن التاريخ الذي تمت فيه المعاملة، وتظهر صيغة كتابة التاريخ في القيد الأول كالآتي: اليوم، الشهر، السنة.

أمّا في القيود اللاحقة في السجل نفسه فلا داعي لكتابة السنة ويكفي كتابة اليوم والشهر، ويلاحظ أن تاريخ اليوم يمكن أن يعاد لأكثر من مرة في الصفحة الواحدة وذلك في حالة حصول أكثر من معاملة مالية في اليوم نفسه.

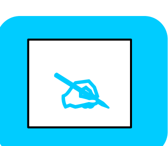
وبعد كتابة آخر قيد في الصفحة الأولى يتم عمل خط تحت كل من حقل المبالغ وحقل البيان، ويتم جمع المبالغ في حقل المبالغ المدينة لجميع القيود في تلك الصفحة، وكذلك تجمع المبالغ في حقل المبالغ الدائنة لجميع القيود في تلك الصفحة، ويجب أن يتساوى المجموعان مما يدلّل على توازن القيود، ويتم تسجيل المجاميع في الحقول المخصصة لها، أما في حقل البيان فتكتب كلمة "المجموع "، ويرسم خطان تحت المجاميع في حقلي المبالغ المدينة والمبالغة الدائنة لكي لا تتم إضافة أي مبلغ آخر، وتنقل المجاميع إلى بداية الصفحة اللاحقة ويسجل مقابلها في حقل البيان عبارة ((مجموع ما قبله))،ثم يتم أكمال القيود بالشكل

الاعتيادي، ويتم تكرار العملية نفسها في نهاية وبداية كل صفحة إلى حين الوصول إلى نهاية الفترة المالية أو نهاية الصفحة الأخيرة من السجل عندئذ يتم جمع المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة في الصفحة الأخيرة وينبغي أن تكون متساوية .

وبالنسبة لقيود اليومية فإنها تظهر في سجل اليومية على نوعين:

1-القيد البسيط (Simple Entry): ويتميز هذا القيد بأن كلا طرفيه يحتوى على حساب واحد فقط.

2-القيد المركب(Compound Entry): ويتميز هذا القيد بأن أحد أو كلا طرفيه يحتوي على أكثر من حساب واحد، وفي الطرف الذي يحتوي على أكثر من حساب فإن كلمة((مذكورين)) تكتب في السطر الذي يسبق أسماء الحسابات وذلك لتسهيل عملية ترحيل القيود_كما سنرى لاحقاً_ وبغض النظر عن عدد الحسابات في طرفي القيد ، فإن مجموع المبالغ في الطرف المدين من القيد يجب أن يساوي مجموع المبالغ في الطرف الدائن منه حفاظاً على توازن معادلة الميزانية، ويفضل تسجيل القيد المركب عندما تحصل أكثر من عملية في الوقت نفسه وتكون هناك صلة وترابط بين هذه العمليات.



<u>مثال(1)</u> الآتي العمليات التي تمت في محلات البشير التجارية :.

في 2007/1/1 بدأ بشير عمله التجاري برأس ماله قدره 700000 ريال أودعه الصندوق.



في 1/3 : تم شراء بضاعة من شركة الأفراح التجارية بمبلغ 82000 ريال بموجب الفاتورة رقم (1212) وقد تم سداد مبلغ 50000 ريال نقداً والباقي على الحساب.

في 1/8 : تم سداد المبلغ المستحق لشركة الأفراح التجارية نقداً.

<u>المطلوب</u> :. تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات البشير التجارية.

الإجابة:

سجل اليومية العامة — صفحة رقم (1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
700000		حـ /النقدية في الصندوق	1	1	1/1/ 2007
	700000	حـ /رأس المال		2	
		ما بدأ به العمل التجاري			
82000		حـ/ المشتريات	2	3	1/3
		مذكورين			
	50000	حـ/النقدية في الصندوق		1	
	32000	حـ/الدائنين (شركة الأفراح)		4	
		شراء بضاعة نقداً وبالآجل بموجب الفاتورة رقم(1212)			
32000		حـ/الدائنين(شركة الأفراح)	3	4	1/8
	32000	حـ/النقدية في الصندوق		1	
		سداد المبلغ المستحق لشركة الأفراح نقداً			
814000	**814000**	المجموع			

ملحوظات عن الإجابة:-

1- بالنسبة للعملية التي تمت في 2007/1/1: تم تسجيل مبلغ 700000 ريال في حقل المبالغ المدينة وفي حقل المبالغ الدائنة، ونلاحظ تساوي المبالغ في طرفي القيد، وفي حقل البيان ظهر حـ /النقدية في الصندوق - ويمكن اختصاره إلى حـ /الصندوق – في الجانب المدين وبرقم صفحة أستاذ(1)، أمّا حـ/رأس المال فقد ظهر في الجانب الدائن من القيد وبرقم صفحة أستاذ (2)، وفي حقل رقم القيد ظهر الرقم (1) في السطر الأول من القيد مما يدل على أنّه القيد

الأول ولذلك ظهر التاريخ بصيغته الكاملة أي اليوم والشهر والسنة وذلك في حقل التاريخ ،وأخيراً فإن شرح القيد عبّر عن طبيعة العملية التي تمت وبشكل مختصر وفي السطر الذي يلي الشرح ظهر خط فاصل لحقل البيان فقط.

2-أمّا العملية التي تمت في 1/3 فقد تم تسجيل مبلغ 82000 ريال في حقل المبالغ المدينة ،أما في حقل المبالغ الدائنة فقد ظهر المبلغان 50000، 32000 بالتتابع ومجموعهما 82000 ريال ونلاحظ تساوي المبالغ في طرفي القيد ،ومن الجدير بالذكر أن التغيرات في البضاعة نتيجة الشراء والبيع ممكن أن تسجل بطريقتين وبحسب طريقة الجرد التي تستخدمها المنشأة ـ وكما سيرد في مقرر مبادئ محاسبة(2)- فالطريقة الأولى تسجل جميع التغيرات في حـ /البضاعة حيث يظهر مديناً عند الشراء ودائناً عند البيع، أما الطريقة الثانية فتسجل عمليات الشراء في حـ / المشتريات ،أمّا عمليات البيع فتسجل في حـ /المبيعات ويبقى حـ/البضاعة معبّراً عن رصيد البضاعة أول المدة ،وفي مقررنا هذا سنتبع الطريقة الثانية ،لذلك ظهر حـ /المشتريات في حقل البيان في الجانب المدين من القيد حيث حصلت زيادة في البضاعة نتيجة الشراء ،والبضاعة من الأصول لذلك تسجل الزيادة في الجانب المدين وظهر حـ /المشتريات برقم صفحة أستاذ(3)، أمّا الجانب الدائن من القيد فقد ظهرت كلمة مذكورين حيث أن القيد مركب لأن الجانب الدائن منه يحتوي على حسابين أحدهما هو حـ/النقدية في الصندوق وظهر في الجانب الدائن بسبب النقص الذي حصل في الصندوق نتيجة السداد ،ولأن الصندوق من الأصول فإن النقص فيه يسجل في الجانب الدائن من القيد ،وقد ظهر حـ /النقدية في الصندوق بنفس رقم صفحة الأستاذ المخصصة له وهو (1)، أمّا الحساب الثاني فهو حـ /الدائنين (شركة الأفراح) فقد ظهر أيضاً في الجانب الدائن نتيجة الزيادة التي حصلت في الحساب بسبب الشراء على الحساب وبالنظر إلى أن حـ / الدائنين من الالتزامات فإن أية زيادة فيه تسجل في الجانب الدائن من القيد، وقد ظهر الحساب برقم صفحة أستاذ(4) . وفي حقل رقم القيد ظهر الرقم(2) باعتبار أن هذا القيد هو الثاني في السجل،أما التاريخ فقد ظهر في الحقل المخصص له

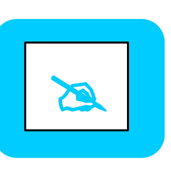
مقتصراً على اليوم والشهر فقط لأنه القيد الثاني في السجل، وأخيراً ظهر شرح القيد موضحاً طبيعة العملية التي تمت متبوعاً بخط فاصل لحقل البيان فقط .

3- وفي العملية التي تمت 1/8 فقد تم تسجيل مبلغ 32000 ريال في حقل المبالغ المدينة وحقل المبالغ الدائنة ونلاحظ تساوي المبالغ في طرفي القيد، وفي حقل البيان ظهر حـ /الدائنين (شركة الأفراح) في الجانب المدين بسبب النقص الذي طرأ على الحساب نتيجة سداد المبلغ المستحق وباعتبار أن حـ / الدائنين من الالتزامات فأن أي نقص فيه يسجل في الجانب المدين من القيد، وقد ظهر بنفس رقم صفحة الأستاذ المخصصة له وهو (4)، أما حـ / النقدية في الصندوق فقد ظهر في الجانب الدائن بسبب النقص الذي حصل فيه -وكما في العملية السابقة ـ كما نلاحظ رقم صفحة الأستاذ (1) التي تم تخصصيها لهذا الحساب، وفي حقل القيد ظهر الرقم (3) باعتبار أن هذا القيد هو الثالث ،أما حقل التاريخ فقد ظهر فيه اليوم والشهر، وأخيراً ظهر شرح القيد موضحاً طبيعة العملية التي تمت وأسفل من الشرح خط فاصل .

4- نلاحظ أن الخط الفاصل امتد ليشمل حقلي المبالغ و البيان على افتراض أن صفحة السجل قد انتهت، وهناك حاجة لبدء صفحة جديدة لذا تم جمع المبالغ التي ظهرت في حقلي المبالغ كل على حدة ويلاحظ أنها متساوية وهذا أمر ضروري، كما ظهرت كلمة "المجموع " على نفس السطر تمهيداً لنقل المبالغ إلى الصفحة اللاحقة.

5-ومن الضروري ملاحظة أن اسم محلات البشير التجارية لم يظهر في أي من القيود السابقة ويجب أن لا يظهر في أي قيد محاسبي يتم تسجيله في دفاتر هذه المحلات.

وفي حالة منشأة لديها نشاط منذ فترة (أو فترات) سابقة لهذه الفترة المالية، فإن القيد الافتتاحي في بداية الفترة يتم تسجيله بالاستناد إلى عناصر قائمة المركز المالي للمنشأة في الفترة السابقة ـ وكما أشرنا من قبل ـ والآتي مثال على ذلك..



مثال(2):.

الآتي قائمة المركز المالي لمحلات الرفاعي التجارية في 31/12/ 2006م.

قائمة المركز المالي

كما هي في31/12/2006

الأصول		الالتزامات + رأس المال	
269000	النقدية في الصندوق	150000	الدائنين
103000	المدينين	1000000	رأس المال
216000	البضاعة		
97000	الأثاث		
465000	المباني		
1150000		1150000	

المطلوب:. تسجيل القيد الإفتتاحي لمحلات الرفاعي التجارية في 1/1/2007

الإجابة:

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورين	1		2007/1/1
269000		حـ/النقدية في الصندوق		1	
103000		حـ/المدينين		2	
216000		حـ/البضاعة		3	
97000		حـ/الأثاث		4	
465000		حـ/المباني		5	
		مذكورين			
	150000	حـ/الدائنين		6	
	1000000	حـ/رأس المال		7	
		القيد الافتتاحي			

ملحوظات على الإجابة:

1-الحسابات التي ظهرت في جانب الأصول من قائمة المركز المالي تم تسجيلها في الطرف المدين من القيد ، أما الحسابات التي ظهرت في جانب الالتزامات ورأس المال فقد تم تسجيلها في الطرف الدائن من القيد.

2-يلاحظ تساوي مجموع مبالغ الجانب المدين مع مجموع مبالغ الجانب الدائن للقيد ، والذي يعد القيد الأول بالنسبة للفترة المالية لذلك يسمى القيد الافتتاحي .

3-ظهرت أرقام صفحات الأستاذ للحسابات الواردة في القيد بشكل افتراضي بغرض إكمال البيانات في صفحة اليومية العامة.

4-يبرهن هذا القيد وبشكل واضح ما أشرنا إليه سابقاً عندما تناولنا موضوع الدورة المحاسبية ، من أن مخرجات المرحلة الأخيرة من أي دورة محاسبية تمثل المدخلات للمرحلة الأولى من الدورة التي تليها ، فعناصر قائمة المركز المالي لسنة 2006 في مثالنا هذا هي نفسها الحسابات التي تم تسجيلها في القيد الافتتاحي لسنة 2007 ،مما يدل على استمرار نشاط المنشأة ويعد تطبيقاً لفرض الاستمرارية



تدريب (1)

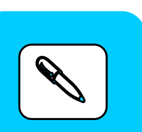
في 2007/1/1 بدأ زياد عمله التجاري برأس ماله قدره 1250000 ريال أودعها صندوق المحل.

في 1/4 اشترى أثاثاً للمحل بمبلغ 210000 ريال نقداً من محلات أثاثكو بموجب الفاتورة رقم (37).

في 1/7 اشترى بضاعة من شركة دنيا التجارية بمبلغ 98000 ريال على الحساب بموجب الفاتورة رقم (61).

في 1/10 باع بضاعة إلى التاجر نبيل بمبلغ 41000 ريال نقداً بموجب الفاتورة رقم (1).

في 1/10 اشترى بضاعة من محلات العليمي التجارية بمبلغ 156000 ريال نقداً وبموجب الفاتورة رقم (75).



في 1/14سحب مبلغ 18000 ريال من صندوق المحل لشراء هدية لابنه بمناسبة نجاحه.

في 1/17 باع بضاعة إلى محلات عمران التجارية بمبلغ 85000 ريال بموجب الفاتورة رقم (2)، وقد استلم 23000 ريال نقداً والباقي على الحساب.

في 1/21 سدد إلى شركة دنيا التجارية مبلغ 21000 ريال من الدين المترتب بذمة المحلات.

في 1/23 سدد إيجار بناية المحل والبالغ 15000 ريال نقداً .

في 1/28 استلم من محلات عمران التجارية المبلغ المتبقي من ثمن البضاعة.

في1/31 سدد مصاريف المياه والكهرباء والبالغة 1100 ريال نقداً.

<u>المطلوب</u> :

تسجيل العمليات التي تمت في محل زياد التجاري عن شهر يناير سنة 2007 في سجل اليومية العامة.

أسئلة التقويم الذاتي

1-ما العلاقة بين الفروض المحاسبية وتسجيل المعاملات المالية في الدفاتر ؟

2-ما أنواع المستندات ؟ وما الشروط الواجب توافرها في المستند كي يتم الاستناد إليه في تسجيل المعاملة المالية ؟

3-لماذا يعد سجل اليومية من الدفاتر القانونية ؟ وما الشروط الواجب توافرها فيه؟

4-ما أنواع قيود اليومية ؟ اشرح كل نوع باختصار.

4-مرحلة ترحيل المعاملات المالية :
Posting Financial Transactions Step

والآن عزيزي الدارس، بعد أن أكملنا تسجيل المعاملات المالية في سجل اليومية العامة نكون قد أنجزنا الهدف الأول من أهداف المحاسبة وهو توثيق المعاملات المالية وبحسب تواريخ حدوثها في سجل شامل هو سجل اليومية العامة، ولكن ألا تلاحظ أنه من الصعوبة بمكان تتبع معاملة مالية معينة من خلال القيود الخاصة بهذه المعاملة وعلى مدار الفترة المالية، على سبيل المثال تتبع عمليات السداد إلى الدائنين (الموردين)، وعمليات التحصيل من المدينين (العملاء)، مع كثرة عدد الموردين والعملاء في المنشأة الواحدة وتعدد التعاملات خلال الفترة المالية الواحدة مع كل مورد أو عميل بحيث يصبح من الصعب معه متابعة عمليات السداد والتحصيل بشكل دقيق وفي الأوقات المناسبة وبما يحافظ على سمعة المنشأة .

كذلك فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال معرفة نتيجة المعاملات المالية على عناصر القوائم المالية من خلال القيود المحاسبية في سجل اليومية العامة والتي تصل إلى مئات وربما آلاف القيود خلال الفترة المالية الواحدة، فكيف إذا أردنا إعداد القوائم المالية والتي تمثل المرحلة الأخيرة من الدورة المحاسبية، لكل هذه الأسباب كان لا بد من القيام بإجراءين محاسبيين على قيود اليومية أولهما عملية الترحيل وثانيهما عملية ترصيد الحسابات.

4 – 1 مفهوم الترحيل وأهميته
The Concept of Posting& It's Importance

الترحيل هو عملية تصنيف (Classifying) أو تبويب المعاملات المالية في سجل خاص يسمى سجل الأستاذ العام، بتعبير آخر فإن الترحيل هو عملية نقل المبالغ من طرفي كل قيد محاسبي في سجل اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام، بحيث تحتوي صفحة أي حساب من الحسابات على كل المعاملات المالية التي كان هذا الحساب طرفاً فيها خلال الفترة المالية.

وتخصص صفحة (أو أكثر) في سجل الأستاذ العام لكل عنصر من عناصر القوائم المالية وهي عبارة عن الحسابات التي ظهرت في القيود المحاسبية في سجل اليومية العامة، ويحمل كل حساب رقماً خاصاً به من واقع دليل الحسابات (أو ما يسمى خريطة الحسابات) الخاص بالمنشأة والذي يختلف بين منشأة وأخرى، وخاصة في المنشآت الفردية التي لا تخضع للنظام المحاسبي الموحد، حيث تضع كل منشأة دليل الحسابات الخاص بها، وتتم عملية الترحيل في المنشأة بشكل دوري، سواءً يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، وذلك بحسب حجم المعاملات المالية في كل منشأة وأيضاً بحسب عدد الحسابات لديها .

وبالتالي فإن الإطلاع على أي حساب من الحسابات في سجل الأستاذ العام يعطي صورة واضحة وشاملة عن كل التعاملات المالية التي حدثت خلال الفترة المالية وكان لها تأثير على هذا الحساب.

4 – 2 سجل الأستاذ العام : The General Ledger Record

يعد سجل الأستاذ العام أحد الدفاتر العرفية (الاختيارية)، حيث أن مسكه كانت نتيجة العرف المحاسبي وليس بنص القانون، والغرض الأساسية من هذا السجل أن ترحل إليه المعاملات المالية من القيود المحاسبية المسجلة في سجل اليومية العامة، وكما هو الحال مع سجل اليومية العامة فإن الصفحة في سجل الأستاذ العام قد تأخذ أشكالاً متعددة وبحسب الطريقة المحاسبية المتبعة، وانسجاماً مع الفقرة الخاصة بسجل اليومية العامة في مقررنا هذا، فسوف نستمر مع الطريقة الإيطالية والتي بموجبها تظهر الصفحة في سجل الأستاذ العام كما في الشكل رقم (6) الآتي.

شكل رقم (6)

صفحة سجل الأستاذ العام

حـ/......... رقم الصفحة (   )

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ

والآتي توضيح لمكونات هذه الصفحة:.

1-السطر الأول يخصص لاسم الحساب و رقم الصفحة.

2-تتكون الصفحة من جانبين متماثلين، فإلى جهة اليمين نجد الجانب المدين من الحساب، وإلى جهة اليسار نجد الجانب الدائن من الحساب.

3-كل جانب يتكون من الآتي: -

أ- حقل المبلغ: وتنقل فيه المبالغ من قيود اليومية.

ب- حقل البيان: يسجل فيه الطرف الثاني من المعاملة المالية.

ج- حقل رقم صفحة اليومية: يسجل فيه رقم صفحة اليومية التي سبق أن سجل فيها قيد اليومية الذي يتم الترحيل منه الآن في هذا الحساب.

د- حقل التاريخ: ويسجل فيه تاريخ إثبات قيد اليومية الذي يتم ترحيله الآن، وليس تاريخ ترحيل القيد.

أما الشكل المختصر والمبسط لصفحة سجل الأستاذ والذي غالباً ما نراه في الكتب لأغراض التعليم ـ وسيتم إتباعه في هذا المقرر عند الحاجة ـ فهو أن يظهر الحساب بشكل حرف (T) باللغة الانجليزية وكما يظهر في الشكل رقم (7) الآتي :.

شكل رقم (7)

الشكل المختصر لصفحة سجل الأستاذ

مدين حـ/......... دائن

أما الترحيل إلى هذا الحساب فلا يختلف عن طريقة الترحيل التي سبق شرحها من حيث نقل المبالغ وأسماء الحسابات وأرقام صفحات اليومية والتاريخ لكل قيد من قيود اليومية والتي ظهر هذا الحساب طرفاً فيها، مع مراعاة الجانب الذي يتم الترحيل إليه.

5- مرحلة الترصيد: The Balancing Step

بينما يجري تسجيل قيود اليومية والترحيل إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام بشكل متزامن ـ غالباً ـ وطوال الفترة المالية، فإنه لا بد من التوقف في نهاية الفترة المالية ـ عملاً بفرض الدورية ـ وإجراء الترصيد كخطوة سابقة لإعداد ميزان المراجعة تمهيداً لإعداد القوائم المالية، ويمثل الترصيد المرحلة الثالثة من الدورة المحاسبية .

5 – 1 مفهوم الترصيد وأهميته :

The Concept of Balancing& It's Importance

الترصيد هو تلخيص للمعاملات المالية، والهدف منه معرفة الأثر النهائي لمختلف المعاملات المالية للمنشأة والتي تمت خلال الفترة المالية على أي حساب من حسابات سجل الأستاذ العام، وبشكل مبسط فإن عملية الترصيد هي عبارة عن جمع مبالغ الجانب المدين من أي حساب وجمع مبالغ الجانب الدائن منه، وإيجاد الفرق بين الجانبين (المتمم الحسابي) وهذا الفرق يسمى الرصيد (Balance)، ويمثل صافي قيمة المعاملات المالية المدينة والدائنة لهذا الحساب.

وعلى الرغم من أن الترصيد غالباً ما يتم في نهاية الفترة المالية، إلا أن ذلك لا يمنع من إجرائه في نهاية فترات دورية أقل من السنة ـ شهرية أو فصلية ــ وذلك بحسب حاجة المنشأة للحصول على بيانات عن حسابات معينة، أو بحسب دورية إعداد القوائم المالية في المنشأة.

5 – 2 أنواع الأرصدة The Kinds of The Balances

عزيزي الدارس عند ترصيدك لأي حساب من الحسابات قد يواجهك أحد الاحتمالات الآتية:.

1- مجموع مبالغ الجانب المدين من الحساب تساوي مجموع مبالغ الجانب الدائن منه، وفي هذه الحالة فإن رصيد الحساب يساوي صفراً، ويقال إنّ الحساب مقفل ،وهذا الحساب بطبيعة الحال لن يظهر في ميزان المراجعة ـ إذا كان ميزان المراجعة بالأرصدة وكما سنرى في الوحدة السابعة من المقرر ـ وبالتالي فليس له وجود في القوائم المالية.

2- مجموع مبالغ الجانب المدين للحساب أكبر من مجموع مبالغ الجانب الدائن منه، وفي هذه الحالة فإن رصيد الحساب يكون مديناً وبطبيعة الحال فإن الحسابات التي ينبغي أن يكون رصيدها مديناً هي حسابات الأصول، المصروفات، الخسائر، والمسحوبات.

3- مجموع مبالغ الجانب الدائن للحساب أكبر من مجموع مبالغ الجانب المدين منه، وفي هذه الحالة فإن رصيد الحساب يكون دائناً، والحسابات التي عادة ما يكون رصيدها دائن هي حسابات الالتزامات ، الإيرادات، الأرباح ،ورأس المال.

ويلاحظ عند ترصيد أي حساب فإن الرصيد الذي يتم التوصل إليه في نهاية الفترة المالية يسمى الرصيد المرحل، ونظراً لكونه يمثل المتمم الحسابي فإنه يظهر في الجانب ذو المجموع الأقل، لذا فإن الأرصدة المرحلة لحسابات الأصول والمصروفات والخسائر والمسحوبات سوف تظهر في الجانب الدائن من هذه الحسابات أي عكس طبيعة الحسابات، وبالمثل فإن الأرصدة المرحلة لحسابات الالتزامات والإيرادات والأرباح ورأس المال سوف تظهر في الجانب المدين من هذه الحسابات أي عكس طبيعة الحسابات .

وعندما تبدأ الفترة المالية اللاحقة (الجديدة) فإن ما يبقى من هذه الحسابات هو فقط عناصر المركز المالي وتتمثل في الأصول والالتزامات ورأس المال، وهذه الحسابات تنتقل إلى الفترة المالية الجديدة بموجب القيد الافتتاحي استنادا إلى قائمة المركز المالي للفترة المالية السابقة ـ لاحظ المثال (2) ـ أما في سجل الأستاذ العام فإن الحسابات الخاصة بعناصر قائمة المركز المالي يتم نقل رصيدها المرحل إلى الجانب الآخر من الحساب أي عكس الجانب الذي ظهر فيه الرصيد المرحل، ويسجل الرقم في حقل المبلغ ويصبح اسمه الرصيد المنقول، ولذلك فإن الأرصدة المنقولة لحسابات الأصول تظهر في الجانب المدين لهذه

الحسابات، بينما الأرصدة المنقولة لحسابات الالتزامات ورأس المال تظهر في الجانب الدائن لهذه الحسابات، ويلاحظ في كلا الحالتين أن الأرصدة المنقولة ظهرت في الجانب المشابه لطبيعة كل حساب .

مثال(3)

بالرجوع إلى قيود اليومية التي تم تسجيلها في دفاتر محلات البشير التجارية، والتي تظهر في حل المثال(1).

المطلوب: 1- ترحيل المعاملات المالية إلى سجل الأستاذ العام.

2 -ترصيد حسابات سجل الأستاذ العام في 2007/1/31

الإجابة :-

حـ/ النقدية في الصندوق رقم الصفحة (1)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
700000	حـ/رأس المال	1	2007/1/1	50000	حـ/المشتريات	1	1/3
				32000	حـ/الدائنين (شركة الأفراح)	1	1/8
				618000	رصيد مرحل		1/31
700000				700000			
618000	رصيد منقول		2/1				

حـ/رأس المال رقم الصفحة (2)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
700000	رصيد مرحل		1/31	700000	حـ/النقدية في الصندوق	1	2007/1/1
700000				700000			
				700000	رصيد منقول		2/1

حـ/المشتريات رقم الصفحة(3)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
82000	مذكورين	1	/1/3 2007	82000	رصيد مرحل		1/31
82000				82000			
82000	رصيد منقول		2/1				

حـ/الدائنين (شركة الأفراح) رقم الصفحة(4)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
32000	حــــ/النقدية في الصندوق	1	1/8	32000	حـ/المشتريات	1	1/3
32000				32000			

ملحوظات على الإجابة:

1-بالنسبة إلى حـ /النقدية في الصندوق: نلاحظ في القيد الأول من قيود اليومية أن هذا الحساب قد ظهر في الجانب المدين من القيد والمبلغ الذي ظهر أمامه هو 700000 ريال، لذلك يتم ترحيل هذا المبلغ إلى الجانب المدين من حـ/النقدية في الصندوق، وفي حقل البيان يسجل اسم الحساب الذي ظهر في الطرف الآخر من القيد وهو حـ /رأس المال، ثم يسجل رقم صفحة اليومية وأخيراً تاريخ حدوث العملية.

2-في القيد الثاني ظهر حـ /النقدية في الصندوق في الجانب الدائن من القيد والمبلغ الذي ظهر أمامه هو 50000 ريال، لذلك يتم ترحيل هذا المبلغ إلى الجانب الدائن من حـ /النقدية في الصندوق، وفي حقل البيان يسجل اسم الحساب الذي ظهر في الطرف الآخر من القيد وهو حـ / المشتريات، ثم يسجل رقم صفحة اليومية والتاريخ.

3-في القيد الثالث وهو الأخير، طريقة الترحيل مشابهة للقيد الثاني، مع اختلاف المبلغ (32000 ريال) واسم الحساب حـ /الدائنين(شركة الأفراح).

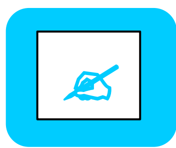
4-بافتراض انتهاء الفترة المالية عندئذ تنتهي عمليات الترحيل ويبدأ الترصيد، ونلاحظ أن مجموع مبالغ الجانب المدين هو 700000 ريال، بينما مجموع مبالغ الجانب الدائن هو 82000 ريال(32000+50000)، في هذه الحالة نأخذ المجموع الأكبر وهو 700000 ريال ونضعه في حقل المجموع في كلا الجانبين ونضع قبله خط وبعده خطين، ونحسب الفرق بين المجموعين فنجد أنه يساوي 618000 ريال (82000-700000)، ونضعه في الجانب ذو المجموع الأقل ويمثل هذا الفرق الرصيد المرحل للحساب في نهاية الفترة المالية (فرضاً 1/31) ونلاحظ أنه يقع في الجانب الدائن أي عكس طبيعة حـ /النقدية في الصندوق والذي هو مدين، وعند نقل الرصيد المرحل إلى بداية الفترة المالية الجديدة (فرضاً 2/1) سيظهر في الجانب الآخر أي المدين متوافقاً مع طبيعة الحساب ويمثل عندئذ الرصيد المنقول للحساب.

5-بالنسبة إلى بقية الحسابات نتبع نفس الأسلوب في الترحيل والترصيد.

6-نلاحظ بالنسبة إلى حـ /المشتريات أنه ليس من ضمن عناصر المركز المالي، لذا فإن رصيده المرحل في 12/31 يتم إقفاله في الحسابات الختامية ـ كما سنرى في الوحدة الثامنة من المقرر ـ وبالتالي لن يبقى له رصيد منقول في بداية الفترة المالية اللاحقة.

7-بالنسبة إلى حـ /الدائنين (شركة الأفراح)،فقد ترتب على العملية الثانية التي حدثت في 1/3 نشؤ دين على محلات البشير التجارية، أما العملية الثالثة التي حدثت في 1/8 فقد تم سداد مبلغ الدين ولم يتبقّ منه شيء ولذا نجد أن الحساب لم يعد له رصيد أي تم إقفاله.

في عرضنا السابق، طريقة الترحيل لحالة تكون فيها الفترة المالية الحالية هي أول فترة مالية للمنشأة، أي أن المنشأة قد بدأت أعمالها ولأول مرة في هذه الفترة المالية، فكيف يكون الحال بالنسبة إلى منشأة مستمرة في عملها منذ فترات مالية سابقة للإجابة عن هذا السؤال نستعرض المثال الآتي.



مثـال (4) بـالرجوع إلى القيـد الافتتـاحي في سـجل اليوميـة لمحـلات الرفـاعي التجارية والذي ورد في حل المثال(2).

المطلوب: تصوير الحسابات الآتية :- حـ /النقدية في الصندوق، حـ /رأس المال.

الإجابة:

حـ/ النقدية في الصندوق   رقم الصفحة(1)

مدين   دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
269000	رصيد منقول	1	/1/1 2007				

حـ/ رأس المال   رقم الصفحة(7)

مدين   دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
				1000000	رصيد منقول	1	2007/1/1

ملحوظات على الإجابة:

1-إن محلات الرفاعي التجارية كان لها نشاط في فترة مالية سابقة ويظهر هذا من قائمة المركز المالي في 2006/12/31، لذا تم تسجيل القيد الافتتاحي بأرصدة الحسابات التي ظهرت في قائمة المركز المالي ـ وهي عبارة عن الأصول، الالتزامات ، ورأس المال ـ بمعنى أن هذه الحسابات لديها أرصدة منقولة من فترة مالية سابقة، لذا عند فتحها في الفترة المالية الحالية فأول خطوة يتم البدء بها هي إظهار هذه الأرصدة المنقولة في الحسابات وذلك بترحيل القيد الافتتاحي.

ومن ثم يتم ترحيل المعاملات المالية التي تحدث في الفترة المالية بالطريقة نفسها التي استخدمت في المثال رقم (3).

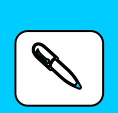
تدريب (2)



بالرجوع إلى بيانات التدريب (1) وبعد إكمال تسجيل العمليات المالية في سجل اليومية العامة لمحل زياد التجاري.

المطلوب:- تصوير الحسابات التي ظهرت في سجل اليومية العامة (ترحيل المعاملات المالية وترصيد الحسابات)

تدريب (3)



الآتي حساب البنك في دفتر أستاذ لأحد المحلات التجارية بعد ترحيل القيود اليومية إليه.

مدين — دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
870000	حـ/رأس المال	2007/1/1	42000	حـ/الأثاث	1/5
17000	حـ/المدينين(نبيل)	1/18	83000	حـ/المشتريات	1/9
260000	حـ/القروض	1/23	25000	حـ/المسحوبات الشخصية	1/12
			39000	حـ/الدائنين (يوسف)	1/26
			18000	حـ/الرواتب والأجور	1/31

المطلوب :-تسجيل قيود اليومية التي ظهرت في سجل اليومية قبل الترحيل

تدريب (4)

أكمل الفراغات الآتية بما يناسبها :

1-يعتبر .... من السجلات العرفية ، ويحتوي على المعاملات المالية المختلفة وبشكل مبوب.

2-................ هو الدليل المكتوب الذي يؤيد حدوث عملية مالية فعلية في المنشأة ، واستناداً إليه يتم التسجيل في السجلات المحاسبية.

3-تتبع طريقة .... في تسجيل المعاملات المالية في سجل اليومية العامة.

4-تطبيقاً لفرض .... يجب أن تكون المنشأة أحد طرفي المعاملة المالية التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.

5-القيد................ هو القيد الذي يحتوي أحد أو كلا طرفيه على أكثر من حساب واحد.



تدريب (5)

أي من العبارات الآتية صحيحة وأي منها خطأ ، مع تصحيح العبارات الخطأ :-

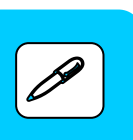
1-لغرض معرفة التأثير النهائي لمختلف المعاملات المالية في المنشأة على أي حساب من الحسابات لا بد من إعداد القوائم المالية.

2- يعتبر سجل اليومية من الدفاتر القانونية ويستخدم لإثبات المعاملات المالية تبعاً لتاريخ حدوثها.

3-يسمى القيد بسيطاً عندما يحتوي أحد أو كلا طرفيه على حساب واحد.

4-عملية نقل المبالغ من سجل اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام تسمى التحليل.

5-المعاملة المالية هي المعاملة التي يمكن التعبير عنها بالمبالغ، وذلك تطبيقاً لفرض وحدة النقد.



أسئلة التقويم الذاتي

؟

1-ما مفهوم عملية الترحيل ؟ وما الغرض منها؟
2-ما مفهوم عملية الترصيد؟ وما أهميتها ؟
3-ما أنواع الأرصدة ؟ مع ذكر أمثلة لأسماء حسابات لكل نوع منها.
4-ما الفرق بين الرصيد المرحل والرصيد المنقول للحساب؟

6- الخلاصة:

للدورة المحاسبية أهمية بالغة في تنظيم العمل المحاسبي وذلك من خلال مراحلها المختلفة والتي تناولنا منها في هذه الوحدة المراحل الثلاثة الأولى والمتمثلة بتحليل المعاملات المالية وتسجيلها ومن ثم ترحيل هذه المعاملات إلى سجل الأستاذ العام في حساباتها الخاصة وأخيراً ترصيد هذه الحسابات كخطوة سابقة لإعداد ميزان المراجعة والقوائم المالية وهما المرحلتان الأخيرتان من الدورة المحاسبية، ويتطلب من المنشأة أن تمسك مجموعة دفترية تتضمن بشكل أساس سجل اليومية العامة وسجل الأستاذ العام وما يتطلبه كل سجل من أسلوب خاص في استخدامه.

7- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة :

بعد أن عرضنا في الوحدة السابقة طرائق التسجيل المحاسبي، وفي هذه الوحدة مراحل الدورة الحاسبية من تسجيل للمعاملات المالية وترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها وترصيد هذه الحسابات، أصبح من الضروري التعرف على أنواع المعاملات المالية وستبدأ الوحدة اللاحقة بالعمليات التمويلية والعمليات الرأسمالية.

8- إجابات التدريبات :

التدريب (1):

صفحة رقم(1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
1250000	1250000	حـ/ الصندوق حـ/رأس المال ما بدأنا به العمل التجاري	1	1 2	2007/1/1
210000	210000	حـ/الأثاث حـ/ الصندوق شراء أثاث نقداً بموجب الفاتورة رقم(37)	2	3 1	1/4
98000	98000	حـ/المشتريات حـ/الدائنين(شركة دنيا) شراء بضاعة من شركة دنيا بموجب الفاتورة رقم(61)	3	4 5	1/7
41000	41000	حـ/الصندوق حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً بموجب الفاتورة رقم (1)	4	1 6	1/10
156000	156000	حـ/المشتريات حـ/الصندوق شراء بضاعة نقداً بموجب الفاتورة رقم (75)	5	4 1	1/10
18000	18000	حـ/المسحوبات الشخصية حـ/الصندوق ما سحبه مالك المحل نقداً	6	7 1	1/14
1773000	1773000	المجموع			

صفحة رقم (2)

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	المبالغ الدائنة	المبالغ المدينة
			مجموع ما قبله	1773000	1773000
1/17		7	مذكورين		
	1		حـ/الصندوق		23000
	8		حـ/المدينين(محلات عمران)		62000
	6		حـ/ المبيعات	85000	
			بيع بضاعة نقداً وعلى الحساب		
			بموجب الفاتورة رقم (2)		
1/21	5	8	حـ/الدائنين(شركة دنيا)		21000
	1		حـ/الصندوق	21000	
			ماتم سداده نقداً لشركة دنيا		
1/23	9	9	حـ/إيجار المحل		15000
	1		حـ/ الصندوق	15000	
			ما تم سداده نقداً عن إيجار المحل		
1/28	1	10	حـ/الصندوق		62000
	8		حـ/المدينين(محلات عمران)	62000	
			ما تم استلامه نقداً من محلات عمران		
1/31	10	11	حـ/مصاريف المياه والكهرباء		1100
	1		حـ/الصندوق	1100	
			ما تم سداده نقداً عن مصاريف المياه والكهرباء		
			المجموع	1957100	1957100

التدريب (2)

ح/الصندوق — رقم الصفحة(1)

مدين — دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1250000	ح/رأس المال	1	2007/1/1	210000	ح/الأثاث	1	1/4
41000	ح/المبيعات	1	1/10	156000	ح/المشتريات	1	1/10
23000	ح/المبيعات	2	1/17	18000	ح/المسحوبات الشخصية	1	1/14
62000	ح/المدينين (محلات عمران)	2	1/28	21000	ح/الدائنين (شركة دنيا)	2	1/21
				15000	ح/إيجار المحل	2	1/23
				1100	ح/مصاريف المياه والكهرباء	2	1/31
				954900	رصيد مرحل		1/31
1376000				**1376000**			
954900	رصيد منقول		2/1				

ح/رأس المال — رقم الصفحة(2)

مدين — دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1250000	رصيد مرحل		1/31	1250000	ح/الصندوق	1	2007/1/1
1250000				1250000			
				1250000	رصيد منقول		2/1

ح/الأثاث — رقم الصفحة(3)

مدين — دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
210000	ح/الصندوق	1	2007/1/4	210000	رصيد مرحل		1/31
210000				210000			
210000	رصيد منقول		2/1				

ح/المشتريات رقم الصفحة(4)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
98000	ح/الدائنين (شركة دنيا)	1	2007/1/7	254000	رصيد مرحل		1/31
156000	ح/الصندوق	1	1/10				
254000				254000			
254000	رصيد منقول		2/1				

ح/الدائنين(شركة دنيا) رقم الصفحة(5)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
21000	ح/الصندوق	2	1/21	98000	ح/المشتريات	1	1/7
77000	رصيد مرحل		1/31				
98000				98000			
				77000	رصيد منقول		2/1

ح/المبيعات رقم الصفحة(6)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
126000	رصيد مرحل		1/31	41000	ح/الصندوق	1	2007/1/10
				85000	مذكورين	2	1/17
126000				126000			
				126000	رصيد منقول		2/1

حـ/المسحوبات الشخصية رقم الصفحة(7)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
18000	حـ/الصندوق	1	1/14	18000	رصيد مرحل		1/31
18000				18000			
18000	رصيد منقول		2/1				

حـ/المدينين (محلات عمران) رقم الصفحة(8)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
62000	حـ/المبيعات	2	2007/1/17	62000	حـ/الصندوق	2	1/28
62000				62000			

حـ/إيجار المحل رقم الصفحة(9)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
15000	حـ/الصندوق	2	2007/1/23	15000	رصيد مرحل		1/31
15000				15000			
15000	رصيد منقول		2/1				

حـ/مصاريف المياه والكهرباء رقم الصفحة(10)

مدين دائن

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1100	حـ/الصندوق	2	/1/31 2007	1100	رصيد مرحل		1/31
1100				1100			
1100	رصيد منقول		2/1				

التدريب (3)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــان	رقم القيد	التاريخ
870000	870000	حـ/البنك حـ/ رأس المال ما بدأنا به العمل التجاري وتم إيداعه في البنك		2007/1/1
42000	42000	حـ/ الأثاث حـ/ البنك شراء أثاث بشيك رقم (....)		1/5
83000	83000	حـ/ المشترات حـ/ البنك شراء بضاعة وسداد ثمنها بشيك رقم (...)		1/9
25000	25000	حـ/ المسحوبات الشخصية ح/البنك مسحوبات مالك المحلات بشيك رقم (....)		1/12
17000	17000	حـ/ البنك ح/المدينين (نبيل) استلام شيك من المدينين وإيداعه في البنك		1/18
260000	260000	حـ/البنك حـ/القروض الحصول على قرض وإيداع مبلغه في البنك		1/23
39000	39000	حـ/ الدائنين (يوسف) حـ/البنك سداد للدائنين بشيك رقم (....)		1/26
18000	18000	حـ/ الرواتب والأجور حـ/البنك سحب مبلغ الرواتب والأجور بشيك رقم (...)		1/31

التدريب(4):-

1- سجل الأستاذ العام. 2- المستند. 3-القيد المزدوج.

4- الوحدة الاقتصادية (أو الكيان المستقل). 5- القيد المركب.

التدريب (5)

1-العبارة خطأ ، والتصحيح كالآتي: لغرض معرفة التأثير النهائي لمختلف المعاملات المالية في المنشأة على أي حساب من الحسابات لا بد من ترصيد الحساب.

2-العبارة صحيحة.

3-العبارة خطأ ، والتصحيح كالآتي: يعتبر القيد بسيطاً عندما يحتوي كلا طرفيه على حساب واحد.

4-العبارة خطأ ، والتصحيح كالآتي: عملية نقل المبالغ من سجل اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام تسمى الترحيل.

5-العبارة صحيحة .

9- المراجع :

1-أحشاد ،د.يونس محمد ، الشريف ، د.يونس حسن ، بيت المال ، د.محمد عبدالله ، مبادئ المحاسبة المالية ، منشورات جامعة قاريونس ،بنغازي ، 1990.

2-الرمحي، المستشار عبدالكريم علي ،مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، مطابع الدستور التجارية، عمان، 1999 ـ 2000.

3- عارف، حسين ناجي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار يافا العلمية ،عمان، 2006.

4-علي، د.عبد الوهاب نصر، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 ـ 2004 .

5-كحالة، د. جبرائيل، الخطيب، د.خالد، غنيم، د.رمضان محمد، عبدالقادر، وليد، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 1997م.

6-كيسو، دونالد، ويجانت، جيري، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، تعريب د.أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر، الطبعة العربية الثانية، الرياض، 1999.



المعالجات المحاسبية للعمليات التمويلية والعمليات الرأسمالية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1-المقدمة:

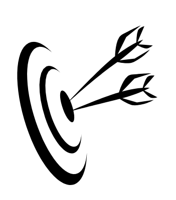
1-1. تمهيد:

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى الوحدة الرابعة من مقرر المحاسبة المالية، تتناول هذه الوحدة التي بين يديك نوعين من العمليات المالية للمنشأة هى: العمليات التمويلية سواء التي تتم منها عن طريق التمويل الداخلي أو الخارجي ، والعمليات الرأسمالية أي ما يتعلق بشراء وبيع واستبدال الأصول الثابتة، بالإضافة إلى المعالجات المحاسبية الخاصة بكلا النوعين من العمليات.

1-2. الأهداف :





يتوقع منك عزيزي الدارس، بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة وتنفيذ تدريباتها أن تكون قادراً على أن:

1-تتعرف على أهمية العمليات التمويلية ومصادر الحصول على التمويل.

2-تعالج محاسبياً عمليات تكوين المنشأة وزيادة رأس المال وتخفيضه.

3-تعالج محاسبياً عمليات الاقتراض من الغير وسداد القروض وفوائدها.

4-تتعرف على مفهوم الأصول الثابتة وأهميتها في المنشأة.

5-تميّز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية.

6-تعالج محاسبياً عمليات شراء وبيع واستبدال الأصول الثابتة.

1-3.أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى قسمين:

القسم الأول: ويتناول هذا القسم المعالجات المحاسبية لكل من رأس المال والقروض باعتبارها العمليات التمويلية في أي منشأة، وهذا القسم حقق الأهداف الثلاثة الأولى لهذه الوحدة.

القسم الثاني: ويستعرض مفهوم الأصول الثابتة، والتمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، كما يتناول المعالجات المحاسبية للأصول الثابتة من شراء وبيع واستبدال باعتبارها تمثل العمليات الرأسمالية في المنشأة، وهذا القسم حقق الأهداف الثلاثة الأخيرة لهذه الوحدة.

1-4.قراءات مساعده:



عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1- الخداش، د.حسام الدين، صيام، د.وليد زكريا، نور، د.عبد الناصر إبراهيم، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2004، ص129-156.

2- عارف، حسين ناجي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار يافا العلمية، عمان، 2006، ص151 – 160 .

3- كحالة، د. جبرائيل، الخطيب، د. خالد، غنيم، د. رمضان محمد، عبد القادر، وليد، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص143 – 160.

2- العمليات التمويلية The Financing Transactions

تعتبر العمليات التمويلية أحد أنواع المعاملات المالية بل هي أولى المعاملات التي تبدأ بها المنشأة أيّاً كان حجمها أو نوعها (فردية، أشخاص، أموال) أو طبيعة النشاط الذي ستمارسه (تجاري، صناعي، خدمي).

ويقصد بالعمليات التمويلية توفير الأموال اللازمة لقيام واستمرار أنشطة المنشأة، وتمثل هذه العمليات نقطة البداية لتكوين المنشأة وكذلك المصدر لنشوء باقي العمليات المالية الأخرى، كما أن نجاح المنشأة في العمليات الأخرى وبالتحديد العمليات الإيرادية، يترتب عليه تحقيق أرباح، وهذه بدورها يمكن إضافتها – أو جزء منها – إلى رأس المال مما يؤدي إلى حدوث عملية تمويلية أخرى تتمثل في زيادة رأس المال.

أما من أين تأتي الأموال التي تنشأ عنها هذه العمليات التمويلية، فيمكن القول أن التمويل وبحسب مصادر الحصول عليه يمكن تقسيمه إلى نوعين : النوع الأول هو التمويل الداخلي ويقصد به الأموال التي يقدمها مالك المنشأة وتمثل التزاماً على المنشأة تجاه المالك ويطلق عليها حقوق المالكين (تتمثل برأس المال عند تكوين المشروع)، ويفتح لها حساب خاص عملاً بفرض الوحدة الاقتصادية، الذي يقضي بفصل شخصية مالك المشروع عن شخصية المشروع، أما النوع الثاني للتمويل فهو التمويل الخارجي ويقصد به الحصول على الأموال من خلال الاقتراض من الغير أي من أشخاص غير المالك، وتمثل القروض التزاماً على المنشأة تجاه الغير وتبوب ضمن الالتزامات، والآتي توضيح لهذين النوعين من العمليات التمويلية والمعالجات المحاسبية المتعلقة بكل منهما.

2 -1 رأس المال The Capital

يمثل رأس المال حقوق المالك (أو المالكين) على المنشأة، وتختلف طبيعته بحسب نوع المنشأة، ففي المنشأة الفردية يمثل استثمارات مالك المنشأة، وهو عبارة عن حصص الشركاء في شركات الأشخاص، أما في شركات الأموال فإنه عبارة عن أسهم يشترك فيها مجموعة من المساهمين، وما يهمنا في مقررنا هذا هو رأس المال في المنشأة الفردية، والفقرات الآتية تستعرض رأس المال عند تقديمه لأول مرة لتكوين المنشأة، إضافة إلى التغيرات التي تطرأ عليه فيما بعد سواء بالزيادة أو التخفيض.

2 – 1 – 1 تكوين المنشأة

يقوم مالك المنشأة بتوفير الأموال اللازمة لتكوينها سواءً كانت هذه الأموال نقدية أو غير نقدية (عينية)، وتمثل هذه الأموال رأس المال ويتم تسجيلها بقيد افتتاحي في السجلات المحاسبية للمنشأة بمناسبة البدء بمزاولة النشاط، ويمكن لمالك المنشأة أن يقدم رأس المال بأكثر من صورة وكالآتي:

أ-تقديم نقد وإيداعه في الصندوق (خزينة المنشأة) أو في البنك (الحساب الجاري للمنشأة)، أو يتم إيداع جزء منه في الصندوق والباقي في البنك.

<u>مثال (1):</u>

في 2006/1/1 بدأ إبراهيم عمله التجاري برأس مال قدره 1200000 ريال، أودع ربعه في البنك والباقي في صندوق المحلات.

<u>الإجابة</u>: قيد اليومية لإثبات العملية يكون كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		مذكورين	2006/1/1
900000		حـ/الصندوق	
300000		حـ/ البنك	
	1200000	حـ/ رأس المال	
		قيمة ما بدأنا به العمل التجاري	

ب-تقديم أصول عينية كالمباني والسيارات والأثاث والبضاعة وغيرها، ومجموع قيم هذه الأصول يمثل قيمة رأس المال، فتطبيقاً لمعادلة الميزانية:

الأصول = الالتزامات +رأس المال

وحيث أنه لا يوجد التزامات إذاً

الأصول = رأس المال.



<u>مثال (2) :</u>

في 2006/1/1 بدأ إبراهيم عمله التجاري بتقديم الأصول الآتية كرأس مال لمحلاته (المبالغ بالريال):

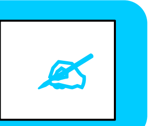
650000 مباني - 34500 أثاث - 42500 بضاعة

الإجابة: لإثبات العملية السابقة يتم تسجيل قيد اليومية الآتي:

		مذكورين	2006/1/1
650000		حـ/ المباني	
34500		حـ/ الأثاث	
42500		حـ/ البضاعة	
	727000	حـ/ رأس المال	
		قيمة الأصول التي بدأنا بها العمل التجاري	

ج-تقديم أصول عينية ونقدية معاً، وكما في المثال السابق فإن قيمة رأس المال عبارة عن مجموعة قيم هذه الأصول جميعاً.

مثال (3) :



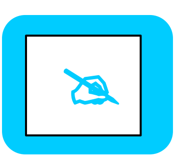
بدأ إبراهيم عمله التجاري في 2006/1/1 بتقديم الأصول الآتية كرأس مال لمحلاته (المبالغ بالريال):

480000 سيارات - 22600 أثاث - 75400 بضاعة – إضافة إلى تقديم مبلغ 215000 ريال تم إيداعه في صندوق المحلات :

الإجابة: قيد اليومية لإثبات العملية يكون كالآتي:

		مذكورين	2006/1/1
480000		حـ/ السيارات	
22600		حـ/ الأثاث	
75400		حـ/ البضاعة	
215000		حـ/ الصندوق	
	793000	حـ/ رأس المال	
		قيمة ما بدأنا به العمل التجاري	

د-تقديم مجموعة من الأصول محملة بالالتزامات كما في حالة شراء أصول منشأة أخرى والتعهد بتسديد الالتزامات المترتبة على تلك المنشأة (كالدائنون، القروض ...إلخ).



مثال (4):

بدأ إبراهيم عمله التجاري في 2006/1/1 بشراء أصول محلات طارق وتعهد بتسديد الالتزامات المترتبة عليها، والتي ظهرت في تاريخ الشراء كالآتي (المبالغ بالريال):

711000 المباني - 392500 السيارات - 41400 الأثاث - 158200 البضاعة - 21300 المدينون - 186400 الدائنون .

الإجابة : قيد اليومية لتسجيل العملية في دفاتر إبراهيم كالآتي:

		2006/1/1
		مذكورين
711000		حـ/ المباني
392500		حـ/ السيارات
41400		حـ/ الأثاث
158200		حـ/ البضاعة
21300		حـ/ المدينين
		مذكورين
	186400	حـ/ الدائنين
	1138000	حـ/ رأس المال
		قيمة ما بدأنا به العمل التجاري

نلاحظ بالنسبة إلى هذه الحالة أن رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الأصول والالتزامات ، ويمكن استخراجه بتطبيق معادلة الميزانية وكالآتي:

الأصول = الالتزامات + رأس المال

رأس المال = الأصول - الالتزامات

رأس المال= (711000 + 392500 + 41400 + 158200 + 21300) – 186400

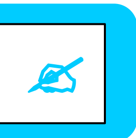
= 1324400 – 186400 = 1138000 ريال

ومما يلاحظ على قيود اليومية في الحالات الأربع لتكوين المنشأة أنه بغض النظر عن الصورة التي يتم فيها تقديم التمويل اللازم لعملية التكوين فإن حـ/ رأس المال كان يظهر دائماً في الجانب الدائن من القيد – وقد سبق أن أشرنا في الوحدات السابقة إلى أن رأس المال يعتبر من الحسابات الدائنة – أما في الجانب المدين من القيد فتظهر الأصول – سواء كانت نقدية أو عينية – وتمثل الصورة التي تم بها تقديم رأس المال.

2 – 1 – 2 زيادة رأس المال:

لا يقتصر دور مالك المنشأة على تقديم الأموال للمنشأة في مرحلة التكوين فقط، بل إن هناك من الأسباب ما يدعوه إلى تقديم المزيد من الأموال في مراحل تلي التكوين، فقد يجد المالك وبعد فترة من مباشرة المنشأة لنشاطها أن الفرصة مؤاتية لتوسيع نشاط منشأته أو أن هناك حاجة لتطوير المنشأة، وغير ذلك من الأسباب التي تدعوه إلى التفكير في توفير تمويل إضافي للمنشأة، وهذا التمويل الإضافي إما أن يكون تمويلاً داخلياً أو خارجياً – كما في حالة تكوين المنشأة – فإذا قرر مالك المنشأة الاتجاه نحو التمويل الداخلي، عندئذ تظهر الحاجة إلى زيادة رأس المال في نهاية الفترة المالية، وزيادة رأس المال تعتبر من العمليات التمويلية لذا يترتب عليها معالجة محاسبية لحساب رأس المال، ويقوم مالك المنشأة بزيادة رأس المال بإحدى الصور الآتية:

أ-تقديم أصول نقدية أو عينية أو كليهما.



مثال (5):

في 2006/12/31 قرر إبراهيم زيادة رأس المال وكالآتي:

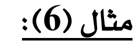
-قدّم للمحلات بناية كان قد اشتراها من أمواله الخاصة بمبلغ 400000 ريال.

-حوّل مبلغ 76500 ريال من حسابه الخاص في البنك إلى حساب المحلات.

الإجابة: قيد اليومية لإثبات الزيادة في رأس المال كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		مذكورين	2006/12/31
400000		حـ/ المباني	
76500		حـ/ البنك	
	476500	حـ/ رأس المال	
		ما تم إضافته من مالك المنشأة لزيادة رأس المال	

ب-سداد بعض الالتزامات عن المنشأة.



مثال (6):

في 2006/12/31 سدّد إبراهيم نيابة عن المحلات مبلغ 84500 ريال من أمواله الخاصة إلى أحد الدائنين على أن يتم اعتبار هذا المبلغ زيادة لرأس ماله في المحلات.

الإجابة: قيد اليومية لإثبات العملية كالآتي:

84500		حـ/ الدائنين	2006/12/31
	84500	حـ/ راس المال	
		ما تم سداده نقداً من مالك المحلات إلى الدائنين	

ج-إقفال كل أو جزء من الأرباح التي حققتها المنشأة خلال الفترة المالية.

مثال (7) :

في 2006/12/31 حققت محلات إبراهيم التجارية ربحاً صافياً قدره 327000 ريال وقد قرر إبراهيم إضافة مبلغ صافي الربح بأكمله إلى رأس المال بدلاً من سحبه وذلك بإقفال الأرباح المتحققة في حـ/رأس المال.

الإجابة: قيد اليومية لإقفال الأرباح المتحققة كالآتي:

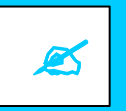
327000		حـ/الأرباح والخسائر	2006/12/31
	327000	حـ/ رأس المال	
		زيادة رأس المال بمبلغ الأرباح المتحققة خلال الفترة المالية	

ويمكن ملاحظة التشابه الكبير بين القيود الثلاثة أعلاه مع القيود التي تم إثباتها في حالة تكوين المنشأة، حيث يظهر حـ/ رأس المال في الجانب الدائن من القيود كافة، لذا يمكن القول أن المعالجة المحاسبية للزيادة في رأس المال تشبه المعالجة المحاسبية لتكوين المنشأة.

2 – 1 – 3 تخفيض رأس المال

عندما يجد مالك المنشأة في فترة ما أن هناك حالة من الركود تسود السوق أي أن هناك كساداً اقتصادياً، أو أن منشأته لسبب ما تتعرض إلى الخسائر، أو أن حجم الأموال التي سبق أن قدمها عند تكوين المنشأة تزيد عن حاجتها بحيث أن هناك أموالاً عاطلة تتمثل في ذلك الجزء من رأس المال غير المستثمر بشكل صحيح، فإنه غالباً ما يلجأ في نهاية تلك الفترة إلى تخفيض رأس المال، ويعتبر التخفيض نوعاً آخر من العمليات التمويلية إلا أنه حالة معاكسة تماماً لحالة زيادة رأس المال.
ويمكن أن يقوم مالك المنشأة بتخفيض رأس المال بإحدى الصور الآتية:

أ-سحب أموال نقدية سواء من الصندوق أو من الحساب الجاري للمنشأة في البنك.



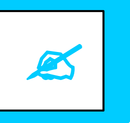
مثال (8) :

في 2006/12/31 قرر إبراهيم تخفيض رأس المال وذلك بسحب مبلغ 140000 ريال من الصندوق، وتحويل مبلغ 72500 ريال من حساب المحلات في البنك إلى حسابه الخاص.

الإجابة: قيد اليومية لتخفيض رأس المال كالآتي:

212500		حـ/رأس المال	2006/12/31
		مذكورين	
	140000	حـ/ الصندوق	
	72500	حـ/ البنك	
		تخفيض رأس المال بسحب مبالغ نقدية	

ب-سحب بعض الأصول غير الضرورية.



مثال (9):

في 2006/12/31 نقل إبراهيم إلى منزله أثاثاً من المحلات قيمته 91400 ريال، كما سحب إحدى السيارات وقيمتها 218600 ريال لاستعماله الخاص، وقرر اعتبار ما سبق تخفيضاً لرأس المال.

الإجابة: قيود اليومية لتسجيل عملية التخفيض كالآتي:

310000	حـ/رأس المال	2006/12/31
	مذكورين	
91400	حـ/ الأثاث	
218600	حـ/ السيارات	
	تخفيض رأس المال بسحب أصول	

ج-إقفال الخسائر التي حققتها المنشأة خلال الفترة المالية.

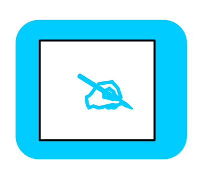
مثال (10):

في 2006/12/31 بلغ صافي الخسارة التي حققتها محلات إبراهيم التجارية 141800 ريال، وقد تم إقفال هذه الخسارة في حـ/ رأس المال مما أدى إلى تخفيضه.

الإجابة: قيد اليومية لإقفال الخسائر المتحققة كالآتي:

141800	حـ/رأس المال	2006/12/31
141800	حـ/الأرباح والخسائر	
	تخفيض رأس المال بمبلغ الخسارة المتحققة خلال الفترة المالية	

د-إلغاء مسحوبات سابقة وإقفال حسابها في حساب رأس المال، والمسحوبات الشخصية (withdrawals) هي الأموال التي يسحبها مالك المنشأة من أصول المنشأة وتكون إما بصورة نقد أو بضاعة، على أمل أن يعيد هذه المسحوبات – وخاصة النقدية منها – عندما تحقق المنشأة أرباحاً، فإذا انتهت الفترة المالية ولم يتمكن المالك من إعادة هذه المسحوبات إلى المنشأة فإن الإجراء المحاسبي المتبع هو اعتبارها تخفيضاً لرأس المال.



مثال (11):

في 2006/4/25 سحب إبراهيم من صندوق المحلات مبلغ 45000 ريال لسداد إيجار منزله الخاص، كما سحب بضاعة تكلفتها 28000 ريال (قيمتها البيعية 36000 ريال).

وفي 2006/8/8 أعاد إلى المحلات مبلغ 25000 ريال نقداً.

وفي 2006/12/31 تقرر اعتبار مسحوبات إبراهيم من البضاعة وما تبقى من النقد بمثابة تخفيض لرأس المال.

الإجابة:

بالنسبة للمسحوبات النقدية لا توجد مشكلة ويتم تسجيلها بالقيد الآتي:

45000		حـ/المسحوبات الشخصية	2006/4/25
	45000	حـ/الصندوق	
		المسحوبات النقدية لمالك المحلات	

أما بالنسبة إلى البضاعة فالمبلغ الذي يتم تسجيله في القيد يعتمد على الطريقة التي يتم بها تقويم البضاعة المسحوبة، فهي إما أن تقوّم بتكلفة الشراء (أي التكلفة التي تم شراؤها بها) أو بالقيمة البيعية (أي السعر الذي ستباع به) وكالآتي:

1-تقويم البضاعة المسحوبة بتكلفة الشراء:

28000		حـ/المسحوبات الشخصية	2006/4/25
	28000	حـ/المشتريات	
		مسحوبات مالك المحلات من البضاعة	
25000		حـ/الصندوق	2006/8/8
	25000	حـ/ المسحوبات الشخصية	
		ما تم إعادته من المسحوبات النقدية	

وفي هذه الحالة فإن قيد تخفيض رأس المال في نهاية الفترة المالية بإجمالي مبلغ المسحوبات (48000) أي مجموع تكلفة البضاعة (28000) وما تبقى من النقد (25000-45000)يكون كالآتي:

48000		حـ/رأس المال	2006/12/31
	48000	حـ/المسحوبات الشخصية	
		تخفيض رأس المال بالمسحوبات الشخصية	

2-تقييم البضاعة المسحوبة بسعر البيع

36000		حـ/ المسحوبات الشخصية	2006/4/25
	36000	حـ/المبيعات	
		مسحوبات مالك المحلات من البضاعة	

25000 حـ/الصندوق 2006/8/8

25000 حـ/ المسحوبات الشخصية

ما تم إعادته من المسحوبات النقدية

وفي هذه الحالة فإن قيد تخفيض رأس المال في نهاية الفترة المالية بإجمالي مبلغ المسحوبات (56000) أي مجموع تكلفة البضاعة (36000) وما تبقى من النقد (45000-25000) ويكون كالآتي:

56000 حـ/رأس المال 2006/12/31

56000 حـ/المسحوبات الشخصية

تخفيض رأس المال بالمسحوبات الشخصية

ومن الجدير بالذكر أن هناك من يرى أنه من الأفضل إقفال حـ/المسحوبات الشخصية في حـ/جاري مالك المنشأة ومن ثم إقفال هذا الحساب في حـ/رأس المال.

وهنا يلاحظ أن قيود تخفيض رأس المال كانت بعكس قيود التكوين والزيادة ، حيث يظهر هنا حـ/رأس المال في الجانب المدين من القيود كافة.

2 – 2 القروض The Loans

عندما تحتاج المنشأة إلى تمويل إضافي – للأسباب التي سبقت الإشارة إليها في فقرة زيادة رأس المال – فإنها تلجأ إلى التمويل الخارجي إذا لم يكن بإمكان مالك المنشأة توفير التمويل الداخلي والمتمثل بتقديم الإضافة اللازمة إلى رأس المال، ويقصد بالتمويل الخارجي الاستعانة بالغير كالبنوك وبعض مؤسسات الإقراض وأحياناً الأفراد للحصول على الأموال اللازمة للمنشأة وذلك من خلال عملية الاقتراض الذي يمثل التزاماً على المنشأة للغير.

وتختلف القروض من حيث المدة الزمنية التي تصبح بعدها واجبة السداد ، فهناك القروض قصيرة الأجل (Short – term Loans) والتي تستحق السداد خلال فترة زمنية لا تتجاوز الفترة المالية الواحدة ، وبذلك فإنها تبوب في قائمة المركز المالي ضمن الالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل)، أما القروض طويلة الأجل (Long – term Loans) فهي التي تزيد فترة استحقاقها عن فترة مالية واحدة فقد تمتد

إلى خمس أو عشر سنوات وربما أكثر من ذلك، وتبوب في قائمة المركز المالي ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

كما تختلف القروض من حيث نسبة الفائدة (Interest Rate) المترتبة عليها، ومواعيد سداد هذه الفوائد التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وتظهر هذه الفوائد في حساب خاص هو حـ/فائدة القروض ويعتبر من المصاريف التي يتم إقفالها في الحسابات الختامية في نهاية السنة وكما سنرى في الوحدة الثامنة من هذا المقرر.

مثال (12):

في 2006/1/2 حصل إبراهيم على قرض من البنك التجاري اليمني بمبلغ 600000 ريال، بفائدة سنوية 8٪، على أن يتم سداد القرض والفائدة المترتبة عليه في نهاية الفترة المالية، وعندما استلم إبراهيم المبلغ أودع نصفه في صندوق المحلات والباقي في الحساب الجاري للمحلات لدى البنك.

في 2006/12/31 سدد إبراهيم مبلغ القرض والفائدة إلى البنك التجاري اليمني.

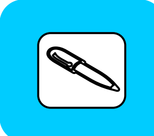
الإجابة: عند الاقتراض يتم تسجيل القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		مذكورين	2006/1/2
300000		حـ/ الصندوق	
300000		حـ/البنك	
	600000	حـ/القرض	
		الاقتراض من البنك التجاري اليمني	

وفي نهاية الفترة المالية يتم سداد مبلغ 648000 ريال ويمثل مبلغ أصل القرض (600000 ريال) ومبلغ الفائدة (600000 × 8٪ = 48000ريال) ويسجل القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		مذكورين	2006/12/31
600000		حـ/ القرض	
48000		حـ/ فائدة القرض	
	648000	حـ/ الصندوق	
		سداد مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه	

تدريب (1)



في 2005/1/1 بدأ طارق عمله التجاري برأس مال يتكون من الآتي (المبالغ بالريال):

985000 مباني - 612500 سيارات - 73400 أثاث - 116800 بضاعة - 289400 نقد في الصندوق - 32500 الدائنون.

في 1/3 اقترض من بنك اليمن الدولي مبلغ 450000 ريال وبفائدة سنوية 10٪ على أن يتم سداد القرض على أقساط ولمدة 3سنوات ويستحق القسط مع الفوائد في نهاية كل فترة مالية. وقد تم إيداع مبلغ القرض في الحساب الجاري للمحلات لدى البنك.

في 1/5 نقل طارق أثاثاً من منزله الخاص قيمته 22900 ريال ليتم استخدامه في المحلات، كما سدد إلى أحد الدائنين مبلغ 15000 ريال من أمواله الخاصة واعتبار ما سبق إضافة إلى رأس المال.

في 1/7 اقترض من بنك الخليج التجاري مبلغ 210000 ريال بفائدة 8٪ على أن يتم سداد القرض والفائدة في 2005/11/7، وقد أودع المبلغ في صندوق المحلات.

في 1/15 سحب من المحلات لاستعماله الشخصي بضاعة تكلفتها 44000 ريال، بالإضافة إلى مبلغ 60000 ريال نقداً.

في 11/7 سدّد نقداً إلى بنك الخليج التجاري مبلغ القرض والفائدة.

في 12/12 قرّر تخفيض رأس المال بسحب إحدى السيارات الخاصة بالمحلات والتبرع بها إلى إحدى الجمعيات الخيرية واعتبار ذلك تخفيضاً لرأس المال ، وتبلغ قيمة السيارة 380000 ريال.

في 12/30سدّد نقداً القسط الأول من قرض بنك اليمن الدولي مع الفائدة.

المطلوب :

1. تسجيل قيود اليومية لإثبات العمليات التمويلية لمحلات طارق التجارية.

2. تصوير حـ/ الصندوق وترصيده .

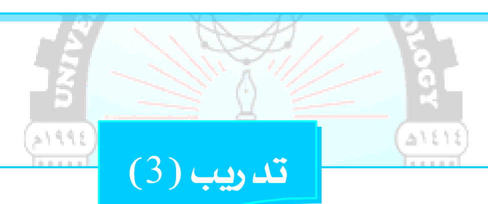
تدريب (2)



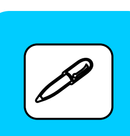
الآتي حـ/ رأس المال في دفاتر إحدى المحلات التجارية، والمطلوب شرح نوع كل عملية من العمليات التمويلية التي تمت خلال الفترة المالية وبحسب التواريخ الظاهرة في الحساب.

مدين　　　　　　　　حـ/رأس المال　　　　　　　　دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
375000	حـ/السيارات	3/21	450000	حـ/الصندوق	2005/1/1
18200	حـ/المسحوبات الشخصية	12/31	1350000	حـ/البنك	1/1
22900	حـ/الأرباح والخسائر	12/31	117500	حـ/الدائنون	9/4
1600000	رصيد مرحل	12/31	98600	حـ/الأثاث	11/1
2016100			2016100		



تدريب (3)



أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها:-

1. تعتبر .... مصدر تمويل خارجي ،تلجأ إليه المنشأة في حال حاجتها لتوسيع حجم نشاطها الاقتصادي مع عدم إمكانية المالك من تقديم هذه الزيادة.
2. إذا تبين لمالك المنشأة أن هناك جزء من رأس المال غير مستثمر بشكل صحيح فإنه يقوم بـ .... رأس المال .
3. يظهر حساب رأس المال في الجانب .... من قيود تكوين وزيادة رأس المال .
4. يتم تقييم البضاعة التي يسحبها ملك المنشأة إما بـ .... أو بـ ....
5. المعالجة المحاسبية لتكوين المنشأة تتشابه مع المعالجة المحاسبية لـ ....، وهي بعكس المعالجة المحاسبية لـ ....

تدريب (4)

ضع علامة (√) أو علامة (X) أمام العبارات الآتية وبما يناسبها مع تصحيح العبارة الخطأ :

1. تختلف طبيعة رأس المال بحسب نوع المنشأة (فردية، أشخاص، أموال) .
2. يفتح حساب خاص لرأس المال عملاً بمبدأ التكلفة التاريخية .
3. عندما يقدم مالك المنشأة مجموعة من الأصول العينية عند تكوين المنشأة فإن قيمة رأس المال هي عبارة عن مجموع قيم هذه الأصول .
4. في قيود تخفيض رأس المال يظهر حـ/ رأس المال في الجانب الدائن من هذه القيود .
5. الفوائد المترتبة على القروض تختلف من حيث نسبتها ومواعيد سدادها من قرض لآخر وبحسب الاتفاق بين الطرفين .

أسئلة التقويم الذاتي



1. ما المقصود بالعمليات التمويلية ؟ وما أنواعها ؟
2. ما أوجه الشبه والاختلاف بين القيود الآتية : تكوين رأس المال، زيادة رأس المال، تخفيض رأس المال؟
3. "يمكن لمالك المنشأة أن يقدم رأس المال بأكثر من صورة "، ما المقصود بهذه العبارة ؟
4. ما الأسباب التي تشجع مالك المنشأة على زيادة رأس المال ؟ وما الأشكال التي يمكن أن تتم بها هذه الزيادة ؟
5. لماذا يلجأ مالك المنشأة إلى تخفيض رأس المال ؟ وكيف يمكن أن يقوم بذلك؟
6. ما المقصود بالتمويل الخارجي ؟ ولماذا يلجأ إليه مالك المنشأة ؟
7. ما أنواع القروض ؟ وأين تبوب في قائمة المركز المالي ؟

3- العمليات الرأسمالية The Capitalized Transactions

عزيزي الدارس، إن العمليات الرأسمالية هـي العمليات المتعلقة بحيازة أو اقتناء الأصول الثابتة، فما الأصول الثابتة؟ وما المصاريف المرتبطة بهذه الأصول؟ وكيف يتم تمييزها لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة لها؟ ثم إن شراء الأصول الثابتة قد تتبعه عمليات أخرى مرتبطة بهذه الأصول مثل بيعها أو استبدالها، فما هي المعالجات المحاسبية لعمليات بيع واستبدال الأصول الثابتة؟

فقرات هذا القسم تحمل الإجابات لكل تلك الأسئلة.

3 – 1 الأصول الثابتة Fixed Assets

يطلق مصطلح الأصول الثابتة على الأصول التي تقتنيها المنشأة – تجارية كانت أم صناعية أم خدمية – لغرض مساعدتها في مزاولة نشاطها، وتؤثر طبيعة عمل المنشأة وبشكل كبير على نوع وكمية هذه الأصول إضافة إلى حجم رأس المال المستثمر فيها، ففي المنشآت الصناعية نجد أن جزءً كبيراً من رأس المال يتم استثماره في شراء هذه الأصول الثابتة كالمباني، المكائن، المعدات، الآلات، الأجهزة ....إلخ وذلك لضرورتها وأهميتها في إتمام العمليات التصنيعية في تلك المنشآت.

أما بالنسبة إلى المنشآت التجارية فإن مزاولتها لنشاطها الرئيس والمتمثل بشراء وبيع السلع والبضائع، يتطلب بالضرورة وجود بعض الأصول الثابتة، إلا أن رأس المال المستثمر في هذه الأصول يكون أقل بالمقارنة مع المنشآت الصناعية، ومن أمثلة الأصول الثابتة في المنشآت التجارية: المباني، السيارات، الأثاث وغيرها، حيث تستفيد المنشأة من خدمات هذه الأصول لأكثر من فترة مالية واحدة، لذا تعتبر أصول طويلة الأجل، ولا يكون الهدف من شرائها المتاجرة بها أي إعادة بيعها لغرض تحقيق الأرباح، بينما نجد أن فترة بقاء الأصول المتداولة (البضاعة) في المنشأة لا تتجاوز الفترة المالية الواحدة، كما أن الهدف الأساس من شراء البضاعة هو إعادة بيعها لتحقيق الأرباح.

3 – 2 النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية

Capital Expenditures & Revenue Expenditures

هناك الكثير من النفقات (المصروفات) التي يتم إنفاقها على الأصول الثابتة سواء عند شرائها أو خلال عمرها الإنتاجي، ولغرض التعرف على أنواع هذه النفقات والمعالجة المحاسبية المناسبة لها، فسنعرضها بحسب المرحلة التي تنفق فيها من عمر الأصل الثابت.

المرحلة الأولى: وتمتد هذه المرحلة من اليوم الذي يتم فيه شراء الأصل الثابت ولغاية اليوم الذي يبدأ به التشغيل الفعلي (أو التجاري) لذلك الأصل، أو بتعبير آخر إلى النقطة التي يكون فيها الأصل جاهزاً ومهيأً للاستعمال، وتتمثل المصاريف التي تنفق على الأصل الثابت في هذه المرحلة بتكلفة شرائه، وأية مصروفات أخرى تنفق عليه حتى يصبح جاهزاً للاستعمال.

ومن أمثلة هذه المصروفات: رسوم تسجيل السيارات، رسوم تسجيل المباني والأراضي، مصاريف تسوية الأراضي وإزالة الأنقاض تمهيداً لبنائها، مصاريف شحن (الآلات، السيارات، الأثاث...إلخ) والتأمين عليها إضافة إلى الرسوم الجمركية، مصاريف تركيب الأثاث، مصاريف تهيئة المكان المناسب لنصب وتركيب الآلات، وما يترتب على التشغيل التجريبي للآلات من تكلفة المواد المستخدمة وأجور العمال وكذلك أجور الخبراء ... إلخ، إضافة إلى مصاريف التصليح التي تنفق في هذه المرحلة ليصبح الأصل صالحاً للمباشرة بالعمل، ومجموع هذه المصروفات مع تكلفة الشراء يمثل تكلفة الأصل الثابت التي يتم بها إثباته في دفاتر المنشأة تطبيقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تكلفة الأصل الثابت = تكلفة الشراء + كافة المصروفات اللازمة لتهيئة الأصل الثابت ووضعه في الاستعمال (التشغيل).

وبهذا فإن تكلفة الشراء وما يتبعها من مصروفات تنفق في هذه المرحلة من عمر الأصل الثابت تعد مصاريفاً رأسمالية، والمعالجة المحاسبية للمصاريف الرأسمالية تكون بتسجيلها في الدفاتر المحاسبية على حساب الأصل الثابت وبغض النظر عن مسمياتها وكالآتي:

×× حـ/الأصل الثابت

×× حـ/النقدية أو الدائنين

إثبات تكلفة الأصل الثابت

المرحلة الثانية : وتبدأ هذه المرحلة من اليوم الذي يبدأ فيه استعمال الأصل بشكل فعلي (أو تجاري)، وتمتد إلى ما قبل نهاية عمره الإنتاجي، وهناك العديد من المصاريف التي يتم إنفاقها على الأصل الثابت في هذه المرحلة والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين هما: المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية، ولكل نوع معالجة محاسبية خاصة به لذا لا بد عند إنفاق أي مصروف أن يتم أولاً تحديد نوعه، إن كان رأسمالياً أو إيرادياً ومن ثم إجراء المعالجة المحاسبية المناسبة له.

والتمييز بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية في هذه المرحلة هي مسألة تخضع للاجتهادات الشخصية، وقد اختلفت في معالجتها وجهات نظر المحاسبين وتعددت فيها المعايير، إلا أنه وفق أبرز هذه المعايير وأكثرها استعمالاً فإن المصروفات الرأسمالية هي المصروفات التي تنفق على الأصل الثابت وبما ينعكس أثرها على الأصل في شكل: تحسين، تطوير، توسيع، إضافة، زيادة الطاقة الإنتاجية، زيادة العمر الإنتاجي...إلخ، أما المصروفات الإيرادية فهي التي تنفق على الأصل الثابت لغرض المحافظة عليه كما هو الحال بالنسبة إلى مصاريف الصيانة والإدامة، أو لغرض إعادته إلى الوضع الذي كان عليه مثل مصاريف التصليح.

ولا تختلف المعالجة المحاسبية للمصروفات الرأسمالية في هذه المرحلة عن المعالجة المحاسبية لها في المرحلة الأولى حيث يتم تسجيلها على حساب الأصل الثابت، ويكون قيد اليومية لإثباتها كالآتي:

×× حـ/ الأصل الثابت

×× حـ/النقدية أو الدائنين

ما تم إنفاقه على الأصل الثابت لغرض تطويره (أو تحسينه...إلخ)

أما بالنسبة إلى المصروفات الإيرادية فيتم تسجيليها في قيود اليومية وبحسب نوع المصروف وكما في القيد الآتي:

×× ح/المصروف (صيانة، تصليح... إلخ)

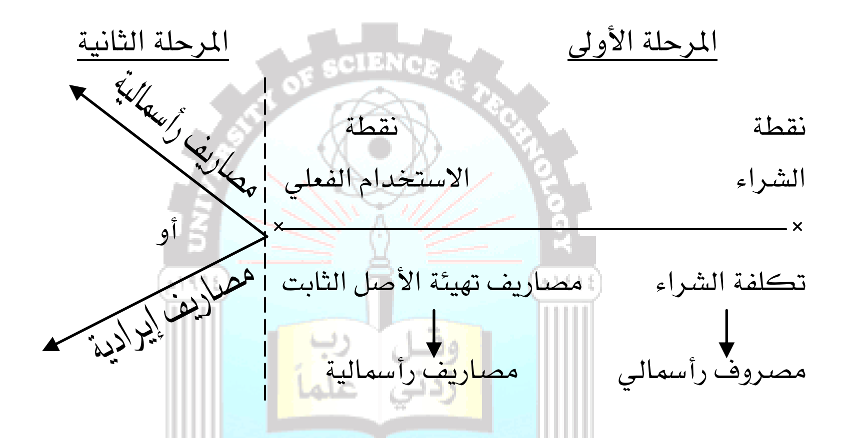
×× ح/ النقدية أو الدائنين

مصاريف .....للأصل الثابت

ويوضح الشكل رقم (8) الآتي كلاً من المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية وبحسب المرحلة التي تم إنفاقها فيها.

شكل رقم (8)

المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية



نوع آخر من المصاريف الإيرادية المرتبطة بالأصول الثابتة هو الإهلاك (Depreciation) أو ما يطلق عليه الاستهلاك أو الاندثار، والإهلاك هو التناقص التدريجي في تكلفة الأصول الثابتة، حيث أن جميع الأصول الثابتة (عدا الأراضي المخصصة للبناء) هي عرضة للإهلاك نتيجة عوامل متعددة أبرزها: الاستخدام أو الاستعمال، الظروف البيئية والعوامل المناخية، التقادم التكنولوجي وغيرها من العوامل الأخرى.

وما يميز هذا النوع من المصروفات أنه مصروف دفتري وليس نقدي، بمعنى أنه يعامل في الدفاتر المحاسبية معاملة المصروفات، ولكن لا يترتب عليه أية عملية إنفاق نقدي، فهو يمثل جزء من تكلفة الأصل الثابت التي تم إنفاقها في المرحلة الأولى والتي سبقت الإشارة إليها، فما دام الأصل الثابت يقدم خدماته إلى المنشأة على مدى سنوات عمره الإنتاجي لذا كان لا بد من تجزئة تكلفة الأصل بين هذه السنوات،

والجزء الذي يخص كل فترة مالية يسمى مصروف الإهلاك ويسجل في حساب خاص به، كما يتم تجميع مصاريف الإهلاك فترة بعد أخرى في حساب آخر هو حـ/مخصص الإهلاك المتراكم، ويطلق عليه أيضاً حـ/ مجمع الإهلاك.

وتطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لا بد من حساب مبلغ مصروف الإهلاك، وإدراجه ضمن المصروفات الإيرادية للمنشأة تمهيداً لإجراء تلك المقابلة، ذلك أن الإيراد الذي تحققه المنشأة نتيجة نشاطها يؤدي إلى تعرض الأصول الثابتة إلى الإهلاك مقابل ما تقدمه من خدماتها، وهناك طرائق متعددة لحساب الإهلاك، كما توجد طريقتان لتسجيله في الدفاتر المحاسبية وهذه التفاصيل ستكون ضمن مواضيع مقرر مبادئ المحاسبة (2).

وما يهمنا في مقررنا هذا هو القيمة الدفترية للأصل الثابت، وهي عبارة عن القيمة المسجلة في الدفاتر المحاسبية للمنشأة وتمثل ما يتبقى من تكلفة الأصل بعد استبعاد المبلغ المتجمع أو المتراكم من مصاريف الإهلاك للأصل الثابت خلال السنوات الماضية.

القيمة الدفترية = تكلفة الأصل الثابت – مخصص الإهلاك المتراكم

وبالاستعانة بالقيمة الدفترية يمكن التوصل إلى مبلغ الربح (أو الخسارة) التي تحققها المنشأة في حالة بيع أو استبدال أصولها الثابتة وكما سنرى فيما بعد.

3 – 3 بيع الأصول الثابتة Selling Fixed Assets

على الرغم من أن المنشأة تقتني الأصول الثابتة بقصد الاستفادة من خدماتها وليس بقصد المتاجرة فيها، إلا أن ذلك لا يمنع من أن تقوم المنشأة ببيع بعض أصولها الثابتة بين حين وآخر، ومما يدعو إلى ذلك: التقادم الفني للأصول وظهور أنواع جديدة أكثر تطوراً، الرغبة في التخلص من بعض الأصول لعدم الحاجة إليها، الرغبة في تغيير نوع النشاط، انخفاض الكفاءة الإنتاجية للأصل وعدم تلبيته للاحتياجات المتزايدة للإنتاج، وغيرها من الأسباب الأخرى.

أما المعالجة المحاسبية لعمليات بيع الأصول الثابتة فتكون باتباع الخطوات الآتية في تسجيل قيد اليومية الخاص بهذه العملية :

1-يجعل حـ/ الصندوق (البنك، المدينين) مديناً بسعر البيع المتفق عليه.

2-يجعل حـ/ الأصل الثابت دائناً بالقيمة الدفترية للأصل.

3-تتم مقارنة سعر البيع مع القيمة الدفترية، ونتيجة المقارنة تكون أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

أ-إذا كان سعر البيع أكبر من القيمة الدفترية فهذا يعني تحقيق مكاسب، وبالتالي يظهر حـ/ مكاسب بيع الأصول الثابتة في الطرف الدائن من القيد.

ب-إذا كان سعر البيع أقل من القيمة الدفترية فهذا يعني تحقيق خسارة، وبالتالي يظهر حـ/خسائر بيع الأصول الثابتة في الطرف المدين من القيد.

ج-إذا كان سعر البيع يساوي القيمة الدفترية فهذا يعني عدم تحقيق مكاسب أو خسائر.

ويمكن التعبير عما سبق بالمعادلة الآتية:

مكاسب (أو خسائر) البيع = سعر البيع – القيمة الدفترية

مثال (13) :

في 2006/7/1 باعت محلات عبد الفتاح التجارية إحدى السيارات التي تمتلكها، وكانت القيمة الدفترية لتلك السيارة 1400000 ريال.

المطلوب: تسجيل قيد اليومية لعملية البيع في كل حالة من الحالات الآتية (الحالات مستقلة عن بعضها):

1-بفرض أن سعر البيع 1400000 ريال نقداً.

2-بفرض أن سعر البيع 1150000 ريال على الحساب.

3-بفرض أن سعر البيع 2000000 ريال بشيك.

الإجابة:

1-عندما يكون سعر البيع = 1400000 ريال.

يلاحظ أن سعر البيع يساوي القيمة الدفترية وبالتالي لم تحقق أية مكاسب أو خسارة عن عملية البيع وعليه يكون قيد اليومية كالآتي:

1400000		حـ/الصندوق	2006/7/1
	1400000	حـ/السيارات	

2-عندما يكون سعر البيع = 1150000 ريال

مكاسب (أو خسارة) البيع = سعر البيع – القيمة الدفترية

= 1150000 – 1400000 = (250000) ريال

تحققت خسارة بمبلغ 250000 ريال لأن سعر البيع أقل من القيمة الدفترية ، وقيد اليومية لتسجيل عملية البيع يكون كالآتي:

			2006/7/1
		مذكورين	
1150000		حـ/ المدينين	
250000		حـ/خسائر بيع الأصول الثابتة	
	1400000	حـ/ السيارات	

3-عندما يكون سعر البيع = 2000000 ريال

مكاسب (أو خسائر) البيع = سعر البيع – القيمة الدفترية

= 2000000 – 1400000 = 600000 ريال

نظراً لأن سعر البيع أكبر من القيمة الدفترية فقد ترتب على عملية البيع تحقيق مكاسب مقدارها 600000 ريال، ويسجل قيد البيع بالصيغة الآتية:

			2006/7/1
2000000		حـ/البنك	
		مذكورين	
	1400000	حـ/ السيارات	
	600000	حـ/ مكاسب بيع الأصول الثابتة	

3 – 4 استبدال الأصول الثابتة Exchanging Fixed Assets

طريقة أخرى للتخلص من الأصول الثابتة ولكن ليس عن طريق البيع وإنما باستبدالها بأصول أخرى، وبشكل عام فإن عملية الاستبدال هذه قد تتم بين أصول متماثلة، أي يكون الأصل الجديد مشابهاً للأصل المستبدل كما في حالة استبدال السيارة بسيارة أخرى أو استبدال آلة بآلة أخرى، أو قد تتم عملية الاستبدال بين أصول غير متماثلة حين يكون الأصل الجديد غير مشابه للأصل المستبدل، كما في حالة استبدال البناية بسيارة أو استبدال الأثاث بآلات.

وفي عملية الاستبدال يتم الاتفاق بين الطرفين على القيمة السوقية للأصل المستبدل (بالنسبة للطرف الذي لديه الأصل القديم تعتبر بمثابة قيمة تقديرية وسنستعمل هذا المصطلح لغرض تمييزها)، كما يتم الاتفاق على القيمة السوقية للأصل الجديد (وتعتبر بمثابة التكلفة بالنسبة للطرف الذي لديه الأصل القديم وأيضاً سنستعمل لها هذا المصطلح)، ويترتب على الطرف الذي لديه الأصل القديم إما أن يدفع نقدية للطرف الآخر أو يستلم منه نقدية اعتماداً على نتيجة المقارنة بين تكلفة الأصل الجديد والقيمة التقديرية للأصل القديم.

أما المعالجة المحاسبية لعملية الاستبدال فتكون وفق الخطوات الآتية:

1-يجعل حـ/الأصل الجديد مديناً بتكلفة الأصل الجديد.

2-يجعل حـ/الأصل المستبدل دائناً بالقيمة الدفترية.

3-إما أن يجعل حـ/الصندوق (أو البنك) مديناً بالمبلغ الذي يتم استلامه أو يجعل دائناً بالمبلغ الذي يتم دفعه، ويتم تحديد المبلغ وفق المعادلة الآتية:

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) = تكلفة الأصل الجديد – القيمة التقديرية للأصل المستبدل

4-يبقى أخيراً مبلغ المكاسب (أو الخسائر) الناتجة عن عملية الاستبدال، ويتم التوصل إليها من خلال مقارنة القيمة التقديرية للأصل المستبدل مع القيمة الدفترية له، ونتيجة المقارنة تكون أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

أ-إذا كانت القيمة التقديرية مساوية للقيمة الدفترية فهذا يعني عدم تحقيق مكاسب أو خسائر.

ب-إذا كانت القيمة التقديرية أقل من القيمة الدفترية فهذا يعني تحقيق خسائر ويظهر حـ/ خسائر استبدال الأصول الثابتة في الطرف المدين من القيد.

ج-أما إذا كانت القيمة التقديرية أكبر من القيمة الدفترية فهذا يعني تحقيق مكاسب تظهر في حـ/مكاسب استبدال الأصول الثابتة في الطرف الدائن من القيد، وهذه المعالجة تكون فقط في حالة استبدال أصول غير متماثلة، أما إذا كانت عملية الاستبدال لأصول متماثلة فلا يتم الاعتراف بهذه المكاسب لأنه لم

تحدث عملية بيع أو شراء فعلية، لذا يتم تخفيض تكلفة الأصل الجديد بمقدار الفرق بين القيمة التقديرية للأصل المستبدل وقيمته الدفترية، ويظهر حـ/الأصل الجديد في الطرف المدين من القيد ولكن بالتكلفة المخفضة.

ويمكن التعبير عن ما سبق بالمعادلة الآتية:

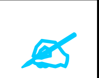
مكاسب (أو خسائر)الاستبدال = القيمة التقديرية للأصل المستبدل – القيمة الدفترية للأصل المستبدل

وبتطبيق هذه المعادلة نواجه أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

1-إذا كان الناتج صفراً فعملية الاستبدال لم يترتب عليها أية مكاسب أو خسائر.

2-أما إذا كانت الناتج سالباً فهذا يعني تحقيق خسائر سواء كانت عملية الاستبدال لأصول غير متماثلة أو لأصول متماثلة.

3-وأخيراً إذا كان الناتج موجباً فهذا يعني تحقيق مكاسب بالنسبة لعملية استبدال أصول غير متماثلة، أما إذا كانت الأصول متماثلة فالناتج ليس مكسباً وإنما فرقاً يتم تخفيض تكلفة الأصل الجديد به.



مثال(14):

استبدلت محلات الحديدة التجارية مجموعة من الأثاث المستعمل لديها بجهاز تكييف تكلفته 80000 ريال، بينما تبلغ تكلفة الأثاث 92000 ريال، وقيمته الدفترية 65000 ريال، وقد تم الاتفاق على تسوية الفرق نقداً.

المطلوب: تسجيل قيد الاستبدال في كل حالة من الحالات الآتية (الحالات مستقلة عن بعضها):

1-القيمة التقديرية للأثاث 65000 ريال.

2-القيمة التقديرية للأثاث 62000 ريال.

3-القيمة التقديرية للأثاث 73000 ريال.

4-القيمة التقديرية للأثاث 81000 ريال.

الإجابة: أولاً يجب الانتباه إلى أن تكلفة الأثاث (الأصل المستبدل) تعتبر تكلفة تاريخية، ولا علاقة لها بعملية الاستبدال في جميع الحالات السابقة.

1-عندما تكون القيمة التقديرية للأثاث 65000 ريال.

مكاسب (أو خسائر) الاستبدال=القيمة التقديرية للأثاث–القيمة الدفترية للأثاث

= 65000 – 65000 = صفر

إذاً عملية الاستبدال لم يترتب عليها أية مكاسب أو خسائر لأن القيمة التقديرية مساوية للقيمة الدفترية.

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه)= تكلفة جهاز التكييف – القيمة التقديرية للأثاث

= 80000 – 65000 = 15000 ريال

يترتب على محلات الحديدة أن تدفع مبلغ 15000 ريال، لأن تكلفة جهاز التكييف أكبر من القيمة التقديرية للأثاث.

ويكون قيد الاستبدال كالآتي:

80000		حـ/جهاز التكييف
		مذكورين
	65000	حـ/الأثاث
	15000	حـ/ الصندوق

2-عندما تكون القيمة التقديرية للأثاث 62000 ريال

مكاسب (أو خسائر) الاستبدال = 62000 – 65000 = (3000) ريال.

إذاً ترتب على عملية الاستبدال تحقيق خسائر مقدراها 3000 ريال.

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) =80000 – 62000 = 18000 ريال.

يترتب على المحلات أن تدفع مبلغ 18000 ريال، لأن تكلفة جهاز التكييف أكبر من القيمة التقديرية للأثاث.

ويكون قيد الاستبدال كالآتي:

		مذكورين
80000		حـ/جهاز التكييف
3000		حـ/خسائر استبدال أصول ثابتة
		مذكورين
	65000	حـ/الأثاث
	18000	حـ/الصندوق

3-عندما تكون القيمة التقديرية للأثاث 73000 ريال

مكاسب (أو خسائر) الاستبدال = 73000 – 65000 = 8000 ريال

إذاً ترتب على عملية الاستبدال تحقيق مكاسب مقدارها 8000 ريال، يتم الاعتراف بها لأن الأصول غير متماثلة.

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) = 80000 – 73000 = 7000 ريال

يترتب على المحلات أن تدفع مبلغ 7000 ريال، لأن تكلفة جهاز التكييف أكبر من القيمة التقديرية للأثاث، ويكون قيد الاستبدال كالآتي:

80000		حـ/جهاز التكييف
		مذكورين
	65000	حـ/الأثاث
	8000	حـ/مكاسب استبدال الأصول الثابتة
	7000	حـ/الصندوق

4-عندما تكون القيمة التقديرية للأثاث 81000 ريال.

مكاسب (أو خسائر) الاستبدال = 81000 – 65000 = 16000 ريال

إذاً ترتب على عملية الاستبدال تحقيق مكاسب مقدارها 16000 ريال، يتم الاعتراف بها لأن الأصول غير متماثلة.

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) = 80000 – 81000 = 1000 ريال

في هذه الحالة تستلم المحلات مبلغ 1000 ريال، لأن تكلفة جهاز التكييف أقل من القيمة التقديرية للأثاث.، ويكون قيد الاستبدال كالآتي:

		مذكورين
80000		حـ/جهاز التكييف
1000		حـ/الصندوق
		مذكورين
	65000	حـ/الأثاث
	16000	حـ/مكاسب استبدال الأصول الثابتة

تدريب (5)

باشر منصور عمله التجاري في 2007/1/1 بالآتي (المبالغ بالريال):

1800000 نقد في الصندوق –970000 نقد في البنك –500000 بضاعة 295000 أثاث –125000 جهاز حاسوب.

في 1/3: اشترى سيارة للمحلات بمبلغ 650000 ريال دفعها نقداً ودفع رسوم تسجيلها والبالغة 7500 ريال، وتمت المباشرة باستخدامها في المحلات.

في 1/7 اشترى قطعة أرض لغرض بناء مخزن للمحلات بمبلغ 518000 ريال بشيك.

في 1/10 دفع مبلغ 10000 ريال نقداً لتصليح السيارة.

في 1/12 دفع نقداً رسوم تسجيل قطعة الأرض والبالغة 3000 ريال، وكذلك أجور قضائية 2800 ريال، ومصاريف تسوية الأرض وإزالة الأنقاض منها بمبلغ 11700 ريال.

في 1/15 باع نصف الأثاث نقداً وبربح 10٪ من القيمة الدفترية.

في 1/20 شيّد على الأرض المشتراة مخزن للمحلات بتكلفة 214000 ريال.

في 1/22 باع جزء من الأثاث بمبلغ 20000 ريال على الحساب وبخسارة 5٪ من سعر البيع.

في 1/23 استبدل جهاز الحاسوب بسيارة لنقل البضائع تكلفتها 385000 ريال، وقد تم تقدير قيمة جهاز الكمبيوتر بمبلغ 94000 ريال وتمت تسوية الفرق نقداً.

في 1/30 تم استبدال ما تبقى من أثاث بجهاز حاسوب تكلفته 178000 ريال، وتم تقدير قيمة الأثاث بمبلغ 164000 ريال وتمت تسوية الفرق نقداً.

المطلوب : تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة.

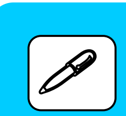


تدريب (6)

ضع علامة (√) أو علامة (X) أمام العبارات الآتية وبما يناسبها مع تصحيح العبارة الخطأ :

1. في المنشآت التجارية يكون رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة أكبر بالمقارنة مع المنشآت الصناعية .
2. بعد تاريخ الاستخدام الفعلي للأصل الثابت فأي مصروف يصرف عليه أما أن يكون مصروفاً رأسمالياً أو مصروفاً إيرادياً .
3. نتيجة عوامل متعددة فإن جميع الأصول الثابتة دون استثناء هي عرضة للإهلاك .
4. يتم إثبات الأصل الثابت في الدفاتر المحاسبية بالتكلفة تطبيقاً لفرض الاستمرارية .

تدريب (7)



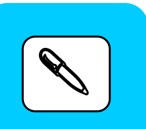
أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها :-

1. كل ما يصرف على الأصل الثابت من تاريخ الشراء ولغاية التشغيل الفعلي له يعد ....
2. .... هو مصروف دفتري وليس نقدي ويصنف ضمن المصاريف ....
3. عملية استبدال الأصول الثابتة قد تتم بين أصول .... أو أصول ....
4. يتم الاعتراف بمكاسب استبدال الأصول الثابتة فقط إذا كانت هذه الأصول ....

تدريب (8)

الآتي العمليات التي تمت خلال شهر فبراير 2008 في معرض العدناني لبيع الأثاث، وشركة الأرياني لتجارة السيارات :

1. في 1/1 اشترى معرض العدناني سيارة بمبلغ 1480000 ريال نقداً ،وبلغت مصاريف التسجيل 20000 ريال دفعت مناصفة.
2. في 1/5 استبدلت شركة الأرياني ربع الأثاث القديم الذي كان لديها بأثاث جديد تكلفته 650000 ريال من معرض الفودعي لبيع الأثاث ، وسددت مبلغ 23000 ريال نقداً ، وبلغت خسائر الاستبدال 8000 ريال.
3. في 1/14 استبدل معرض العدناني السيارة القديمة التي كانت لديه وقيمتها الدفترية 540000 ريال بجهازي كمبيوتر تكلفتهما 430000 ريال ، واستلم مبلغ 150000 ريال نقداً .
4. في 1/19 اشترت شركة الأرياني أثاثاً بمبلغ 2565000 ريال على الحساب من معرض العدناني، وقد بلغت مصاريف نقله 15500 ريال دفعت نقداً.
5. في 1/22 استبدلت شركة الارياني ما تبقى من الأثاث القديم بأثاث جديد من معرض العزاني للأثاث ،وتم الأتفاق على أن تدفع شركة الأرياني مبلغ 25000 ريال نقداً ،وتم تقدير قيمة الأثاث القديم الذي أستبدله بمبلغ 180000 ريال .



المطلوب:

1. تسجيل القيود اللازمة في دفاتر معرض العدناني لبيع الأثاث .
2. تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الأرياني لتجارة السيارات .

أسئلة التقويم الذاتي

1. ما الأصول الثابتة ؟ وما الغرض من اقتنائها ؟
2. كيف تعالج محاسبيا المصروفات التي تنفق لتهيئة الأصل الثابت ووضعه في حالة تشغيل فعلي ؟
3. ما الأسباب التي تدعو المنشأة إلى بيع بعض أصولها الثابتة ؟
4. ما الاحتمالات المتوقعة من مقارنة سعر بيع الأصل الثابت مع قيمته الدفترية، وما المعادلة التي تعبر عن ذلك ؟
5. كيف يتم التعامل مع مكاسب استبدال الأصول الثابتة في الحالات الآتية:

   أ. إذا كانت الأصول متماثلة.

   ب. إذا كانت الأصول غير متماثلة.

4- الخلاصة:

تحتاج المنشآت قبل بدء مزاولتها أنشطتها التجارية إلى توفير التمويل اللازم لتكوينها واستمرارها وهو ما يطلق عليه بالعمليات التمويلية ، وتتوقف المعالجة المحاسبية في هذه المرحلة على نوع التمويل، إن كان داخلياً أم خارجياً فلكل نوع معالجة محاسبية خاصة، أما بخصوص العمليات الرأسمالية فهي إما أن تكون شراء للأصول الثابتة أو بيعها أو استبدالها وينبغي إتباع المعالجة المحاسبية المناسبة لكل عملية منها.

5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة :

بعد أن تعرفنا على نوعين من العمليات المالية وهي العمليات التمويلية والعمليات الرأسمالية يتبقى لدينا النوع الثالث من هذه العمليات وهي العمليات الإيرادية وهي موضوع الوحدة الدراسية الآتية.

6- إجابات التدريبات :

التدريب (1): 1- تسجيل قيود اليومية :

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	التاريخ
		مذكورين	1	2005/1/1
985000		حـ/المباني		
612500		حـ/السيارات		
73400		حـ/الأثاث		
116800		حـ/البضاعة		
289400		حـ/الصندوق		
	32500	حـ/الدائنين		
	2044600	حـ/رأس المال		
		ما بدأنا به العمل التجاري		
450000		حـ/البنك	2	1/3
	450000	حـ/القرض (بنك اليمن الدولي)		
		الحصول على قرض من بنك اليمن الدولي		
		مذكورين	3	1/5
22900		حـ/الأثاث		
15000		حـ/الدائنين		
	37900	حـ/رأس المال		
		زيادة رأس المال بمقدار الأثاث الذي أضافه المالك وما قام بسداده لأحد الدائنين		
210000		حـ/الصندوق	4	1/7
	210000	حـ/القرض (بنك الخليج التجاري)		
		الحصول على قرض من بنك الخليج التجاري		
104000		حـ/المسحوبات الشخصية	5	1/15
		مذكورين		
	44000	حـ/المشتريات		
	60000	حـ/الصندوق		
		المسحوبات الشخصية لمالك المحلات		

210000 14000	224000	مذكورين حـ/القرض (بنك الخليج التجاري) حـ/فائدة القرض حـ/الصندوق سداد القرض والفائدة	6	11/7
380000	380000	حـ/رأس المال حـ/السيارات تخفيض رأس المال بسحب إحدى السيارات	7	12/12
150000 45000	195000	مذكورين حـ/القرض(بنك اليمن الدولي) حـ/فائدة القرض حـ/الصندوق سداد القرض والفائدة	8	12/30

2- تصوير حـ/الصندوق وترصيده :

مدين — حـ/الصندوق — دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
289400	مذكورين	2005/1/1	60000	حـ/المسحوبات الشخصية	1/15
210000	حـ/القرض (بنك الخليج التجاري)	1/7	224000	مذكورين	11/7
			195000	مذكورين	12/30
			20400	رصيد مرحل	12/31
499400			499400		

التدريب (2)

في 2007/1/1 بدء العمل التجاري برأس مال قدره 1800000 ريال، تم إيداع 450000 ريال منه في الصندوق والباقي 1350000 ريال تم إيداعها في الحساب الجاري للمحلات في البنك.

في 3/21 قام مالك المحلات بتخفيض رأس المال من خلال سحب إحدى السيارات الخاصة بالمحلات وقيمتها 375000 ريال.

في 9/4 سدد المالك مبلغ 117500 ريال إلى أحد الدائنين وتم اعتبار هذا المبلغ زيادة في رأس المال.

في 11/1 قدم أثاثاً قيمته 98600 ريال إلى المحلات وتم اعتبار هذا المبلغ زيادة في رأس المال.

في 12/31 تخفيض رأس المال بمقدار المسحوبات الشخصية والبالغة 18200 ريال، من خلال إقفال حـ/المسحوبات الشخصية في حـ/رأس المال.

في 12/31 تخفيض رأس المال بمقدار الخسائر المتحققة خلال الفترة المالية والبالغة 22900 ريال، من خلال إقفال حـ/الأرباح والخسائر في حـ/رأس المال.

التدريب (3)

1. القروض.
2. تخفيض رأس المال.
3. الدائن.
4. تكلفة الشراء، القيمة البيعية.
5. زيادة رأس المال ، تخفيض رأس المال .

التدريب (4)

1. √.
2. X عملاً بفرض الوحدة الاقتصادية.
3. √.
4. X الجانب المدين.
5. √.

التدريب (5)

صفحة رقم (1)

التاريخ	رقم القيد	البيان	المبالغ الدائنة	المبالغ المدينة
2007/1/1	1	مذكورين		
		حـ/الصندوق		1800000
		حـ/البنك		970000
		حـ/البضاعة		500000
		حـ/الأثاث		295000
		حـ/جهاز حاسوب		125000
		حـ/رأس المال	3690000	
		ما بدأنا به العمل التجاري		
1/3	2	حـ/السيارات		657500
		حـ/الصندوق	657500	
		شراء سيارة وسداد رسوم تسجيلها نقداً		
1/7	3	حـ/الأراضي والمباني		518000
		حـ/الصندوق	518000	
		شراء قطعة أرض بشيك		
1/10	4	حـ/مصاريف تصليح السيارة		10000
		حـ/الصندوق	10000	
		سداد مصاريف تصليح السيارة نقداً		
1/12	5	حـ/الأراضي والمباني		17500
		حـ/الصندوق	17500	
		سداد مصاريف خاصة بقطعة الأرض نقداً		
1/15	6	حـ/الصندوق		162250
		مذكورين		
		حـ/الأثاث	147500	
		حـ/مكاسب بيع الأصول الثابتة	14750	
		بيع جزء من الأثاث نقداً بربح		
		المجـــــمــــوع	5055250	5055250

صفحة رقم (2)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
5055250	5055250	مجموع ما قبله		
214000		حـ/الأراضي والمباني	7	1/20
	214000	حـ/الصندوق		
		تكلفة بناء المخزن		
		مذكورين	8	1/22
20000		حـ/المدينين		
1000		حـ/خسائر بيع الأصول الثابتة		
	21000	حـ/الأثاث		
		بيع جزء من الأثاث على الحساب وبخسارة		
		مذكورين	9	1/23
385000		حـ/السيارات		
31000		حـ/خسائر استبدال الأصول الثابتة		
		مذكورين		
	125000	حـ/جهاز الحاسوب		
	291000	حـ/الصندوق		
		استبدال جهاز الحاسوب بسيارة ودفع الفرق نقداً		
178000		حـ/جهاز الحاسوب	10	1/30
		مذكورين		
	147500	حـ/ الأثاث		
	16500	حـ/مكاسب استبدال الأصول الثابتة		
	14000	حـ/الصندوق		
		استبدال ما تبقى من أثاث بجهاز حاسوب ودفع الفرق نقداً		
5884250	5884250	المجموع		

<u>ملحوظات على الإجابة:</u>

1-القيد رقم (2) : تم إضافة رسوم تسجيل السيارة البالغة 7500 ريال (باعتبارها مصاريفاً رأسمالية) إلى ثمن الشراء ومبلغه 650000 ريال وبذلك ظهرت تكلفة السيارة في القيد بمبلغ 657500 ريال.

2-القيد رقم (3): حيث أن الغرض من شراء الأرض هو بناء مخزن للمحلات فقد تم تسجيل عملية الشراء على حـ/المباني والأراضي.

3-القيد رقم (4): مصاريف تصليح السيارة تعتبر مصاريفاً إيرادية لذا تم تسجيلها على حـ/مصاريف تصليح السيارة، حيث أنه تم إنفاقها بعد المباشرة باستخدام السيارة في المحلات وهذه المصاريف لم تضف أي تحسينات أو تطويرات على السيارة.

4-القيد رقم (5) : ما تم صرفه على قطعة الأرض يعتبر مصاريفاً رأسمالية حيث لم يتم استخدام الأرض بعد، لذا تم تسجيلها على حـ/الأراضي والمباني.

5-القيد رقم (6):القيمة الدفترية للأثاث المباع = $\frac{1}{2}$ × القيمة الدفترية للأثاث

= $\frac{1}{2}$ × 295000 =147500 ريال.

مكاسب البيع = $\frac{10}{100}$ × القيمة الدفترية للأثاث المباع

= $\frac{10}{100}$ × 147500 = 14750 ريال

إذاً المبلغ الذي تم استلامه نقداً(سعر البيع)= القيمة الدفترية + مكاسب البيع

= 147500 +14750 = 162250 ريال.

6-القيد رقم (7) : تكاليف بناء المخزن والبالغة 214000 ريال تعتبر نفقات رأسمالية تسجل على حـ/الأراضي والمباني.

7-القيد رقم (8) : سعر البيع = 20000 ريال.

خسارة البيع = 20000 × $\frac{5}{100}$ = 1000 ريال

سعر البيع = القيمة الدفترية – خسارة البيع

20000 = القيمة الدفترية – 1000

إذاً القيمة الدفترية = 20000 + 1000 = 21000 ريال

أو بطريقة ثانية	سعر البيع	الخسارة	القيمة الدفترية
	100	5	105
	20000		؟

القيمة الدفترية = $\frac{105 \times 20000}{100}$ = 21000 ريال

8-القيد رقم (9):

مكاسب (أو خسارة) الاستبدال = القيمة التقديرية لجهاز الحاسوب – القيمة الدفترية له

=94000 – 125000 =(31000) ريال

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه)=تكلفة السيارة– القيمة التقديرية لجهاز الحاسوب

= 385000 – 94000 = 291000 ريال

9-القيد رقم (10) :

مكاسب (أو خسارة) الاستبدال = القيمة التقديرية للأثاث – القيمة الدفترية له

= 164000 – 147500 = 16500 ريال

المبلغ الواجب دفعه(أو استلامه) = تكلفة جهاز الحاسوب – القيمة التقديرية للأثاث

= 178000 – 164000 = 14000 ريال

تدريب(6)

1 . X يكون أقل

2. √.

3. X عدا الأراضي المخصصة للبناء .

4. X مبدأ التكلفة التاريخية.

تدريب (7)

1. مصروفاً رأسمالياً.

2. الإهلاك ، الايرادية.

3. متماثلة ، غير متماثلة

4. غير متماثلة

تدريب (8):

1- في دفاتر معرض العدناني لبيع الأثاث:

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــان	رقم القيد	التاريخ
1490000		حـ/السيارات	1	1/1
	1490000	حـ/الصندوق		
		سداد ثمن شراء السيارة ومصاريف تسجيلها نقداً		
		مذكورين	2	1/14
430000		حـ/أجهزة الكمبيوتر		
150000		حـ/ الصندوق		
		مذكورين		
	540000	حـ/السيارات		
	40000	حـ/مكاسب استبدال أصول ثابتة		
		استبدال أصول ثابتة غير متماثلة وتحقيق مكاسب		
256500		حـ/المدينين (شركة الأرياني)	3	1/19
	256500	حـ/المبيعات		
		بيع بضاعة على الحساب		

2-في دفاتر شركة الأرياني لتجارة السيارات.

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــان	رقم القيد	التاريخ
1490000		حـ/الصندوق	1	1/1
	1490000	حـ/المبيعات		
		بيع سيارة وسداد مصاريف تسجيلها نقداً.		
		مذكورين	2	1/5
65000		حـ/الأثاث (الجديد)		
8000		حـ/ خسائر استبدال أصول ثابتة		
		مذكورين		
	50000	حـ/الأثاث (القديم)		
	23000	حـ/الصندوق		
		استبدال أثاث قديم بخسارة		
272000		حـ/الأثاث	3	1/19
		مذكورين		
	256500	حـ/الدائنين (معرض العدناني)		
	15500	حـ/الصندوق		
		شـراء أثـاث علـى الحسـاب وسـداد مصاريف نقله نقداً		
175000		حـ/الأثاث(الجديد)	4	1/22
		مذكورين		
	150000	حـ/الأثاث (القديم)		
	25000	حـ/الصندوق		
		استبدال أثاث ودفع الفرق نقداً		

ملحوظات على الإجابة:

أولاً: في دفاتر معرض العدناني :-

1. في 1/1 (شراء أصول ثابتة):-

تكلفة الأصل الثابت = 1480000 +10000=1490000 ريال .

2. في 1/3 (استبدال أصول غير متماثلة)

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) =تكلفة جهازي الكمبيوتر -القيمة التقديرية للسيارة

(150000) = 430000 - القيمة التقديرية للسيارة

القيمة التقديرية للسيارة = 150000+430000

= 580000 ريال

مكاسب (أو خسارة) الاستبدال للسيارة =القيمة التقديرية –القيمة الدفترية

=540000-580000

= 40000 ريال

ويتم الاعتراف بالمكاسب لأن الأصول غير متماثلة .

3. في 1/9 بيع بضاعة (الأثاث) بمبلغ 256500 ريال.

ثانياً:- في دفاتر شركة الأرياني:-

1. في 1/1 بيع بضاعة .

2. في 1/5 (استبدال أصول متماثلة)

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) =تكلفة الأثاث الجديد -القيمة التقديرية للأثاث القديم

23000 = 65000 -القيمة التقديرية للأثاث القديم

القيمة التقديرية للأثاث القديم = 65000 - 23000

= 42000 ريال

مكاسب (أو خسارة) الاستبدال للسيارة =القيمة التقديرية – القيمة الدفترية

(8000) =42000 – القيمة الدفترية

القيمة الدفترية = 42000 +8000

= 50000 ريال

3. في 1/19 تكلفة الأثاث = 256500 + 15500

= 272000 ريال

4. في 1/22 (استبدال أصول متماثلة)

المتبقي من الأثاث القديم = $\frac{3}{4}$ الأثاث القديم

الأثاث الذي تم استبداله في 1/5 (وهو $\frac{1}{4}$ الأثاث القديم)

قيمته الدفترية = 50000 ريال

إذاً الأثاث القديم قيمته الدفترية =50000× 4 =200000 ريال

القيمة الدفترية للأثاث المتبقي =200000× $\frac{3}{4}$ =150000 ريال

مكاسب (أو خسارة) استبدال الأثاث القديم =القيمة التقديرية – القيمة الدفترية

= 180000 -150000

= 30000 ريال

وهذه المكاسب لا يتم الاعتراف بها وإنما يجب تخفيض تكلفة الأصل الجديد بها ،لأن عملية الاستبدال تمت بين أصول متماثلة.

المبلغ الواجب دفعه (أو استلامه) = تكلفة الأصل الجديد-القيمة التقديرية للأصل القديم

25000 = تكلفة الأصل الجديد-180000

تكلفة الأصل الجديد = 25000 +180000

= 205000 ريال

تكلفة الأصل الجديد التي يتم تسجيلها في القيد =تكلفة الأصل الجديد– مكاسب الاستبدال

= 205000-30000

= 175000 ريال

7- المراجع :

1-البشتاوي، د.سليمان حسين، أبو خزانة، د.إيهاب محمد، مبادئ المحاسبة(1)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

2-الجليلي، مقداد أحمد، زكو، فؤاد سليمان، الشاوي، محمد طاهر، المحاسبة، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.

3-الرمحي، المستشار عبدالكريم علي ،مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، مطابع الدستور التجارية، عمان، 1999 ـ 2000.

4-العناتي، د.رضوان محمد، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

5-كيسو، دونالد، ويجانث جيري، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، تعريب د.أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر، الطبعة العربية الثانية، الرياض، 1999.

6-مطر، د. محمد، المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، دار حنين، عمان، 1993.



المعالجات المحاسبية للعمليات الإيرادية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

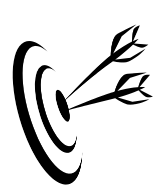
1- المقدمة

1 -1 تمهيد

عزيزي الدارس:

مرحبا بك إلى الوحدة الخامسة من مقرر المحاسبة المالية ، ذكرنا في الوحدة الثالثة من هذا المقرر أن العمليات المالية في أية منشأة تجارية تنقسم إلى ثلاثة أنواع ، تناولت الوحدة الرابعة نوعين منها هما العمليات التمويلية والعمليات الرأسمالية ،وتأتي هذه الوحدة لتتناول النوع الثالث وهو العمليات الإيرادية التي تتمثل في عمليات الشراء والبيع التي تشكل النشاط الرئيس للمنشأة ويتحقق من خلالها مجمل الربح (أو الخسارة)، إضافة إلى العمليات المتعلقة بالإدارة والتمويل وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات ينتج عنها تحقيق صافي الربح (أو الخسارة) .

1 -2 الأهداف :



بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة وتنفيذ تدريباتها ، يتوقع منك عزيزي الدارس أن تكون قادراً على أن:-

1- تتعرف على مكونات تكلفة المشتريات .
2-تتمكن من تسجيل عمليات الشراء النقدية والآجلة في الدفاتر المحاسبية .
3-تعالج محاسبيا مردودات ومسموحات المشتريات .
4-تتمكن من تسجيل عمليات البيع النقدية والآجلة في الدفاتر المحاسبية .
5-تعالج محاسبيا مردودات ومسموحات المبيعات .
6-تتعرف على المصروفات المرتبطة بالمبيعات .
7-تتعرف على أنواع الخصم .
9-تتمكن من معالجة كل نوع من أنواع الخصم بالطريقة المناسبة له .
10-تتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالإدارة والتمويل والمعالجة المحاسبية لها

1-3 أقسام الوحدة

تتقسم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام: -

القسم الأول: يتناول كيفية تحديد تكلفة المشتريات والتسجيل المحاسبي لعمليات الشراء النقدية منها والآجلة، إضافة إلى التعريف بمردودات ومسموحات المشتريات وطرائق معالجتها محاسبيا وهذا القسم حقق الأهداف الثلاثة الأولى للوحدة .

القسم الثاني: ويعرض التسجيل المحاسبي لعمليات البيع النقدية منها والآجلة، وكيفية التعامل مع المصروفات المرتبطة بالمبيعات، إضافة إلى التعرف على مردودات ومسموحات المبيعات وطرائق معالجتها محاسبياً، وهذا القسم حقق الأهداف الآتية: الرابع، الخامس، السادس .

القسم الثالث: ويستعرض أنواع الخصم والمعالجة المحاسبية المناسبة لكل نوع من هذه الأنواع، وهذا القسم حقق الهدفين السابع والثامن.

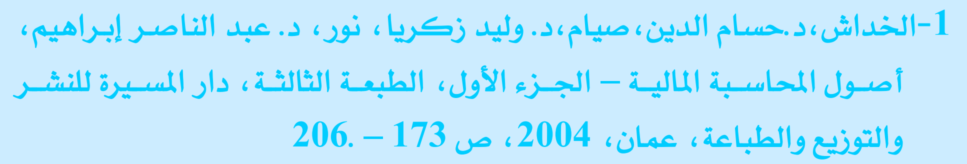
القسم الرابع: ويوضح أنواع المصروفات والإيرادات المرتبطة بوظيفة الإدارة والتمويل والمعالجة المحاسبية المناسبة لها، وهذا القسم حقق الهدف التاسع.

1-4 القراءات المساعدة



عزيزي الدارس ،

حاول الاستفادة ما أمكن من القراءات الآتية نظرا لعلاقتها المباشرة بموضوع هذه الوحدة:



1- الخداش، د.حسام الدين، صيام، د. وليد زكريا ، نور، د. عبد الناصر إبراهيم، أصول المحاسبة المالية – الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2004، ص 173 – 206.

2- عبد الرحمن، د. مصطفى رضا ، قللي، د. يحيى احمد ، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، ص 175 – 203.

3- مطر، د.محمد ، المحاسبة المالية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص 126 – 158 .

2- المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء
The Accounting Treatment for Purchasing Transactions

يتمثل النشاط الرئيس في أية منشأة تجارية في عمليات شراء السلع والبضائع بتكلفة معينة، ومن ثم إعادة بيعها بسعر بيع يفوق تلك التكلفة وبما يؤدي إلى تحقيق الإرباح وهو الهدف الأساس من تكوين وإنشاء هذه المنشآت والعامل المهم في استمرار وجودها .

فما تكلفة المشتريات، وكيف يتم تسجيل عمليات الشراء، ولماذا يكون هنالك مردودات أو مسموحات للمشتريات، وكيف تتم معالجتها محاسبيا ؟ تعال معي عزيزي الدارس لنتعرف على إجابة هذه التساؤلات من خلال القسم الآتي :

2 -1 تكلفة المشتريات Purchases Cost

تتمثل المشتريات بالسلع التي تشتريها المنشاة، سواء من مصادر محلية أو خارجية لغرض المتاجرة بها وتحقيق الأرباح ،ولا يعد من المشتريات ما تشتريه المنشاة لغرض تسيير نشاطها والمساعدة في انجاز أعمالها، وهو ما أطلقنا عليه في الوحدة الرابعة من هذا المقرر " الأصول الثابتة "، لذا فإن طبيعة نشاط المنشأة هو الذي يحدد تصنيف عملية الشراء ضمن العمليات الرأسمالية أو العمليات الإيرادية، ففي منشأة تتاجر ببيع السيارات تعد السيارات بضاعة وتسمى مشتريات بينما الأثاث في هذه المنشأة يعد أصلا ثابتاً، أما في معرض بيع الأثاث نجد أن الأثاث (المخصص للبيع) يعد بضاعة ويسمى مشتريات، بينما السيارات تعد أصلا ثابتاً، وهكذا بالنسبة لبقية الحالات .

وتعد عملية التصنيف أو التحديد هذه الخطوة الأولى في تحليل المعاملات المالية لغرض تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وبالنسبة للعمليات الإيرادية يتم فيما بعد مقارنة الإيرادات المتأتية من المبيعات مع تكلفة المشتريات وما يرتبط بها من مصاريف تطبيقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وذلك لغرض تحديد مجمل الربح (أو الخسارة) عن الفترة المالية .

ومن المعلوم إن عملية نقل السلع والبضائع من محلات البائع إلى محلات المشتري تستلزم إنفاق أنواع متعددة من المصاريف، وبموجب شروط التسليم (Delivery

Terms) التي يتم الاتفاق عليها بين البائع والمشتري يتحدد مكان تسليم البضاعة وبالآتي يتحدد الطرف الذي سيتحمل هذه المصاريف، فإذا كان تسليم البضاعة في محلات البائع فإن المشتري هو الذي سيتحمل هذه المصاريف وعندئذ يطلق عليها مصاريف الشراء، أما إذا كان التسليم في محلات المشتري فإن البائع هو الذي سيتحمل هذه المصاريف وتسمى عندئذ مصاريف المبيعات، أما إذا تم الاتفاق على أن يكون التسليم في مكان بين محل البائع ومحل المشتري (ميناء البائع أو ميناء المشتري وذلك في حالة الشراء من مصادر خارجية) فإن كلا منهما يتحمل جزء من هذه المصاريف .

الآن أصبح بإمكاننا تحديد تكلفة المشتريات والتي تتمثل بثمن شراء البضاعة والمصاريف الأخرى المتعلقة بعملية الشراء .

تكلفة المشتريات = ثمن الشراء + المصاريف المتعلقة بعملية الشراء

ثمن الشراء = عدد الوحدات المشتراة × سعر شراء الوحدة الواحدة

وبالنسبة لمصاريف الشراء (Purchasing Expenses) وهي عبارة عن المصاريف التي تتحملها المنشأة من نقطة الشراء ولغاية إيصال البضاعة إلى مخازنها وجعلها جاهزة للبيع، فإنّها بشكل عام تتكون من الآتي:

مصاريف الشحن ،مصاريف النقل (نقل للداخل)، التأمين على البضاعة ،الرسوم الجمركية (رسوم الاستيراد)، عمولة وكلاء الشراء ،مصاريف أخرى .

أما المعالجة المحاسبية لهذه المصروفات فتكون بواحدة من الطرائق الثلاث الآتية:

الطريقة الأولى: تخصيص حساب واحد لتسجيل جميع أنواع هذه المصروفات يطلق عليها حساب مصروفات الشراء، وفي حالة حدوث أي من هذه المصروفات يتم تسجيل القيد الآتي :-

X X		حـ / مصروفات الشراء.
	X X	حـ / الصندوق (أو البنك أو الدائنين)

الطريقة الثانية: تخصيص حساب مستقل لكل نوع من أنواع مصروفات الشراء، وهذا في حالة أن مبالغ هذه المصاريف تكون كبيرة، أو أن المنشأة ترغب في متابعة

هذه المصروفات وبحسب أنواعها خلال الفترة المالية وذلك لأغراض الرقابة، وتعتبر هذه الطريقة أكثر الطرق شيوعا واستعمالا في الحياة العملية وخاصة في المنشآت كبيرة الحجم، وعند حدوث هذه المصروفات يتم تسجيل القيد الآتي :

مذكورين

X X ح/ مصاريف الشحن .

X X ح/ مصاريف التأمين على المشتريات .

X X ح / مصاريف النقل .

X X ح / عمولة وكلاء الشراء .

X X ح / الصندوق (أو البنك أو الدائنين)

الطريقة الثالثة: تحميل هذه المصروفات على حساب المشتريات باعتبارها مصاريف مرتبطة بعملية الشراء، وغالبا ما تستعمل هذه الطريقة عندما تكون أنواع هذه المصاريف ومبالغها قليلة نسبياً ، وعند حدوث أي مصروف يتم تسجيله بالقيد الآتي

X X ح / المشتريات.

X X ح / الصندوق (أو البنك أو الدائنين)

أسئلة التقويم الذاتي

?

1. أية عملية شراء تقوم بها المنشاة التجارية يتم تصنيفها إما ضمن العمليات الرأسمالية أو ضمن العمليات الإيرادية ويعتمد التصنيف على طبيعة نشاط المنشاة ... إشرح هذه العبارة مع الأمثلة .
2. مم تتكون تكلفة المشتريات ؟
3. ما الطريقة الممكنة لإثبات مصروفات الشراء في دفاتر المنشاة ؟ وأيها الأفضل ؟

2-2 المشتريات النقدية والمشتريات الآجلة Cash and On Account Purchases

لا تقتصر أهمية شروط التسليم على كونها تحدد من سيتحمل المصاريف المرتبطة بالبضاعة – من نقل وتأمين وغيرها – وذلك بناء على تحديدها لمكان تسليم البضاعة، وإنما تمتد أهمية هذه الشروط إلى تحديدها وقت انتقال ملكية البضاعة من البائع إلى المشتري بحيث يمكن عندئذ تسجيل العملية في الدفاتر المحاسبية للطرفين، وتتوقف طريقة تسجيل قيد الشراء في سجل اليومية العامة للمشتري على طريقة الجرد المتبعة في المنشأة، حيث أن هناك طريقتين للجرد هما طريقة الجرد الدوري وطريقة الجرد المستمر سيتم تناولهما بالتفصيل في مقرر مبادئ محاسبة (2)، أما في مقررنا هذا فسيتم التركيز على طريقة الجرد الدوري والتي بموجبها يتم تسجيل قيد الشراء بحيث يظهر حساب المشتريات في الجانب المدين من القيد باعتباره يمثل زيادة في البضاعة وهي من الأصول، أما الجانب الدائن من القيد فيعتمد تحديده على الطريقة التي تمت بها عملية الشراء وكالآتي :

2-2-1 الشراء النقدي

ويتم الشراء النقدي إما بدفع قيمة المشتريات نقداً أو بشيك مسحوب على الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك، وأحياناً يتم سداد جزء من المبلغ نقداً ويحرر شيكاً بالمبلغ المتبقي، ويسجل الطرف المشتري قيد الشراء من واقع فاتورة الشراء وكالآتي:-

X X	حـ / المشتريات.
	مذكورين
XX	حـ/ الصندوق
XX	حـ/ البنك
	شراء بضاعة نقداً

2-2-2 الشراء الآجل

في هذه الحالة يتم الشراء في الوقت الحالي بينما يتم تأجيل سداد المشتريات إلى فترة لاحقة -في الغالب لا تتجاوز شهراً واحداً – وبحسب الاتفاق بين البائع والمشتري إن كان البائع يتبع سياسة منح الائتمان، وفي حالة وجود ثقة بين البائع

والمشتري نتيجة وجود تعاملات سابقة بينهما أو أن المركز المالي للمنشأة يدعو إلى الاطمئنان، فلا داعي لوجود ضمانات ويتم تسجيل قيد اليومية في دفاتر المشتري كالآتي:

X X حـ / المشتريات.

XX حـ/ الدائنين (الموردين)

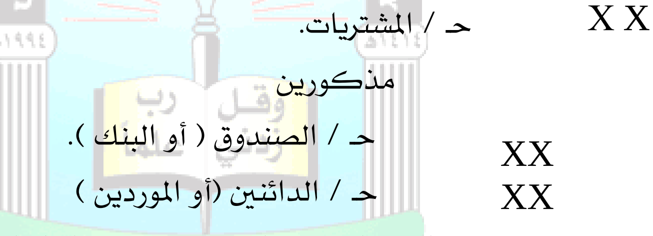
شراء بضاعة على الحساب

وعند قيام المشتري بسداد قيمة البضاعة يقوم بتسجيل القيد الآتي في دفاتره :

X X حـ/ الدائنين (الموردين).

XX حـ / الصندوق (أو البنك)

سداد مستحقات الدائنين .



وقد يحدث أن يقوم المشتري بسداد جزء من المبلغ نقدا أو بشيكات في وقت الشراء ويتبقى جزء منه على الحساب يتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم سداده بعد فترة معينة ، عندها يكون قيد اليومية في دفاتر المشتري بالشكل الآتي :

X X حـ / المشتريات.

مذكورين

XX حـ / الصندوق (أو البنك).

XX حـ / الدائنين (أو الموردين)

شراء بضاعة وسداد جزء من قيمتها والباقي على الحساب

أما إذا طلب البائع ضمانات من المشتري نتيجة عدم وجود الثقة أو عدم وجود تعاملات سابقة بين الطرفين فإن المشتري يلجأ إلى الاستعانة بالأوراق التجارية وكما سنرى في الوحدة السادسة من المقرر.

2-3 مردودات ومسموحات المشتريات

Purchases Returns & Allowances

بعد أن تستلم المنشأة البضاعة تقوم بفحصها وإعداد محضر فحص واستلام بغرض إدخالها إلى المخازن تمهيدا لبيعها ،وفي حالات معينة قد ترى المنشأة أن كل أو جزء من البضاعة ينبغي ردها إلى البائع أو الاحتفاظ بها مع طلب الحصول على سماح

من البائع يتمثل في تخفيض سعر هذه البضاعة بدلا من ردها وما يترتب على عملية الرد من مصاريف يتحملها البائع .

ومن الأسباب الموجبة لرد البضاعة الآتي :

1-عدم مطابقة البضاعة المستلمة للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين سواء من حيث النوع أو الحجم أو اللون أو بلد منشأ البضاعة وغيرها.

2-وصول البضاعة متأخرة عن الموعد المتفق عليه لاستلامها ، فربما تكون المنشأة قد اضطرت إلى الاتفاق مع مورد آخر أو قامت فعلاً بالشراء واستلام البضاعة من ذلك المورد ولم تعد بحاجة إلى البضاعة التي وصلت متأخرة.

3-كمية البضاعة المستلمة أكبر من الكمية المتفق عليها .

أما الأسباب الموجبة للاحتفاظ بالبضاعة مع طلب سماح من البائع فمن أبرزها وجود عيب أو تلف في البضاعة المشتراة مع مراعاة ان يكون البائع هو المتسبب في ذلك كما في حالة تلف البضاعة بسبب سوء التخزين أو سوء التعبئة والتغليف وغيرها .

وبعد إشعار البائع برغبة المنشأة في رد كل أو جزء من البضاعة المشتراة فإنّه إمّا أن يوافق على ردّها فيظهر في هذه الحالة حساب مردودات المشتريات (Purchases Returns) أو ما يسمى المردودات الخارجة (Out Returns) لأن البضاعة تخرج من المنشأة المشترية وتعود إلى البائع، أو أن يعرض البائع على المنشأة المشترية أن تبقى محتفظة بالبضاعة مع منحها سماحاً (Allowance)، بمبلغ معين أو بشكل نسبة مئوية من ثمن البضاعة .

ويلاحظ هنا أن رد البضاعة المشتراه أو الحصول على سماح هو حالة معاكسة للشراء وتمثل نقصا في البضاعة وهي من الأصول لذا فإن كلا من حساب مردودات المشتريات وحساب مسموحات المشتريات هي حسابات معاكسة لحساب المشتريات وتسمى حسابات مقابلة (Contra Accounts)، وكما أن حساب المشتريات بطبيعته مدين فإن حساب مردودات المشتريات وحساب مسموحات المشتريات يكونان في الجانب الدائن في جميع قيود الرد والسماح، أما الجانب المدين من تلك القيود فيعتمد تحديده على الطريقة التي سبق أن تمت بها عملية الشراء وكالآتي :

2-3-1 الشراء النقدي

البضاعة التي سبق شراؤها نقداً أو بشيك يتم استرداد قيمتها من البائع أيضاً نقداً أو بشيك ويسجل قيد مردودات المشتريات ومسموحاتها بالشكل الآتي :

XX حـ / الصندوق (أو البنك)

XX حـ / مردودات المشتريات

أو

XX حـ / مسموحات المشتريات

2-3-2 الشراء الآجل

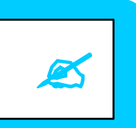
في حالة شراء البضاعة على الحساب فإن مردودات هذه المشتريات ومسموحاتها تؤدي إلى تخفيض دائنية البائع للمشتري وكما في القيد الآتي :

XX حـ/ الدائنين (الموردين)

XX حـ / مردودات المشتريات

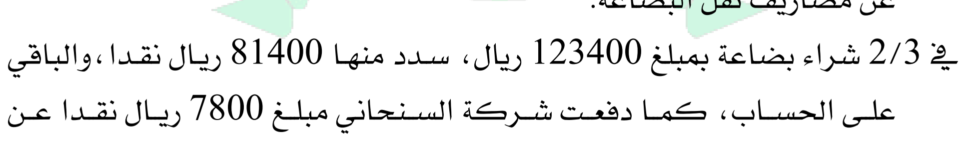
أو

XX حـ / مسموحات المشتريات



مثال (1): تشتري محلات العودي التجارية بضاعتها من شركة السنحاني التجارية ، وينص الاتفاق بينهما على أن تتكفل شركة السنحاني بنقل البضاعة التي تزيد قيمتها عن 80000 ريال والآتي عمليات الشراء التي تمت خلال شهر فبراير 2007:

في 2/1 شراء بضاعة بمبلغ 12500 ريال نقدا وسددت المحلات مبلغ 1600 ريال عن مصاريف نقل البضاعة.



في 2/3 شراء بضاعة بمبلغ 123400 ريال، سدد منها 81400 ريال نقدا ،والباقي على الحساب، كما دفعت شركة السنحاني مبلغ 7800 ريال نقدا عن مصاريف نقل البضاعة.

في 2/7 اكتشفت محلات العودي التجارية أن من ضمن المشتريات في 2/1 هناك بضاعة قيمتها 1200 ريال غير مطابقة للمواصفات .

في 2/10 تم الاتفاق مع شركة السنحاني التجارية على رد تلك البضاعة واستلام قيمتها نقداً .

في 2/12 شراء بضاعة بمبلغ 75200 ريال على الحساب وسددت المحلات مبلغ 8250 ريال عن مصاريف نقل البضاعة، كما دفعت شركة السنحاني مبلغ 3450 ريال نقدا عمولة وكلاء البيع .

في 2/18 شراء بضاعة بمبلغ 86000 ريال وتحرير شيك بنصف المبلغ، والباقي على الحساب كما سددت المحلات مبلغ 3500 نقداً عن عمولة وكيل الشراء بينما دفعت شركة السنحاني مبلغ 4750 ريال نقداً عن مصاريف نقل البضاعة .

في 2/20 أكتشفت محلات العودي التجارية ان هناك بضاعة قيمتها 16500 ريال تالفة جزئيا، وهي من ضمن المشتريات، في 2/12 وبعد إشعار شركة السنحاني التجارية بذلك وافقت الشركة على منح المحلات سماحا بنسبة 20٪ من قيمة تلك البضاعة .

في 21 /2 سداد نصف المبلغ المستحق عن المشتريات في 2/12 بشيك مسحوب على الحساب الجاري للمحلات في البنك.

في 2/22 قامت محلات العودي بإبلاغ شركة السنحاني أن من ضمن المشتريات في 2/18 هناك بضاعة قيمتها 5800 ريال البعض منها تالف والباقي زيادة عن الكمية المطلوبة، وقد تم الاتفاق على رد بضاعة قيمتها 3800 ريال ومنح المحلات سماحاً بنسبة 15٪ عن المتبقي .

في 2/24 سداد المبلغ المستحق عن مشتريات 2/3 بالإضافة إلى سداد كافة المبالغ المستحقة للدائنين عن عمليات الشراء خلال الشهر.

المطلوب :

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة في دفاتر محلات العودي التجارية.

2- تصوير حساب شركة السنحاني التجارية.

الإجابة: 1- تسجيل قيود اليومية

صفحة رقم (1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	التاريخ
		مذكورين	1	2007/2/1
12500		حـ/ المشتريات		
1600		حـ/ مصارف نقل للداخل		
	14100	حـ/ الصندوق		
		شراء بضاعة نقداً وسداد مصاريف نقلها		
123400		حـ/ المشتريات	2	2/3
		مذكورين		
	81400	حـ/ الصندوق		
	42000	حـ/ الدائنين(شركة السنحاني)		
		شراء بضاعة وسداد جزء من الثمن نقدا والباقي على الحساب		
1200		حـ/ الصندوق	3	2/10
	1200	حـ / مردودات المشتريات		
		رد بضاعة واستلام قيمتها نقدا		
		مذكورين	4	2/12
75200		حـ/ المشتريات		
8250		حـ/ مصاريف نقل للداخل		
		مذكورين		
	75200	حـ/ الدائنين (شركة السنحاني)		
	8250	حـ/ الصندوق		
		شراء بضاعة بالآجل وسداد مصاريف نقلها		

المبلغ المدين	المبلغ الدائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
		مذكورين	5	
86000		حـ/ المشتريات		2/18
3500		حـ/ عمولة وكيل الشراء		
		مذكورين		
	43000	حـ / البنك		
	43000	حـ/ الدائنين (شركة السنحاني)		
	3500	حـ / الصندوق		
		شراء بضاعة وسداد نصف الثمن بشيك والباقي بالآجل وسداد عمولة الشراء نقدا .		
3300		حـ / الدائنين (شركة السنحاني)	6	2/20
	3300	حـ/ مسموحات المشتريات		
		الحصول على سماح عن البضاعة التالفة		
35950		حـ/ الدائنين (شركة السنحاني)	7	2/21
	35950	حـ/ البنك		
		سداد نصف المستحق لشركة السنحاني بموجب شيك		
4100		حـ/ الدائنين (شركة السنحاني)	8	2/22
		مذكورين		
	3800	حـ/مردودات المشتريات		
	300	حـ/مسموحات المشتريات		
		رد جزء من البضاعة والحصول على سماح على المتبقي منها .		
116850		حـ/ الدائنين (شركة السنحاني)	9	2/24
	116850	حـ/ الصندوق		
		سداد قيمة المبلغ المستحق إلى الدائنين.		

2- تصوير حساب شركة السنحاني التجارية :

حـ/ الدائنين (شركة السنحاني التجارية)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
3300	حـ/ مسموحات المشتريات	2/20	42000	حـ/ المشتريات	2/3
35950	حـ/ البنك	2/21	75200	حـ/ المشتريات	2/12
3800	حـ / مردودات المشتريات	2/22	43000	حـ / المشتريات	2/18
300	حـ/ مسموحات المشتريات	2/22			
116850	حـ/ الصندوق	2/24			
160200			160200		

ملحوظات على الإجابة :

1. في جميع قيود الشراء ظهر حساب المشتريات في الجانب المدين من القيد ، أما الجانب الدائن فقد اختلف اسم الحساب وبحسب الطريقة التي تم بها الاتفاق على سداد قيمة المشتريات سواء نقدا أو بالآجل .
2. ظهرت المصاريف المتعلقة بالشراء (مصاريف نقل للداخل، عمولة وكيل الشراء) في حساباتها الخاصة في الجانب المدين من القيود باعتبارها تمثل مصاريفاً .
3. تم تسجيل مصاريف الشراء ضمن قيود عمليات الشراء، بالنظر لحدوث العمليتين في نفس التاريخ، علما أنه يمكن فصلها أي تسجيل قيد خاص بعملية الشراء وقيد آخر لسداد مصاريف الشراء.
4. لم يتم تسجيل قيد يومية في 2/7 لعدم حدوث معاملة مالية .
5. البضاعة التي تم ردها في 2/10 تم استلام قيمتها نقدا لأن عملية الشراء في الأساس تمت نقداً.
6. السماح عن البضاعة التالفة 3300 ريال (16500 × 20٪) تم تخفيض حساب الدائنين به لأن عملية الشراء لهذه البضاعة كانت على الحساب.
7. المبلغ الذي تم سداده في 2/21 يمثل نصف المبلغ المستحق للدائنين عن المشتريات في 2/12، بعد استبعاد مبلغ السماح، لذلك فإن المبلغ الذي ظهر في القيد هو 35950 ريال $\left(\frac{3300 - 75200}{2}\right)$.

8. في 2/22 البضاعة التي تم ردها قيمتها 3800 ريال، وبالآتي فإن قيمة البضاعة التي حصلت المحلات على سماح عنها هي 2000 ريال (5800 – 3800) وظهر مبلغ السماح في القيد 300ريال (2000× 15٪).
9. في القيد الأخير، المبلغ المستحق للدائنين عن عمليات الشراء خلال الشهر والذي تم سداده هو 116850 ريال (160200 – 35950 – 7400)، حيث بلغ إجمالي المشتريات الآجلة 160200 ريال (42000+ 75200 + 43000) وتم طرح المبلغ الذي تم سداده وهو 35950 وكذلك طرح إجمالي مسموحات ومردودات المشتريات الآجلة 7400 ريال (3300+ 3800 + 300).

3- المعالجة المحاسبية لعمليات البيع
Accaunting Treatment for Saling Transactions

الخطوة الآتية لعملية شراء البضائع في أية منشاة تجارية هي إعادة بيعها، حيث تشكل المبيعات المصدر الرئيس لإيرادات هذه المنشآت، وبمقارنة الإيرادات المتأتية من بيع البضاعة مع تكلفة هذه البضاعة يمكن تحديد مجمل الربح (أو الخسارة) الناتج عن العمليات الايرادية للمنشاة .

فكيف تتم عمليات البيع وما أنواع مصروفات البيع، وكيف يتم التعامل مع مردودات ومسموحات المبيعات، لنقرأ معاً عزيزي الدارس هذا القسم ونتعرف على التفاصيل .

3-1 المبيعات النقدية والمبيعات الآجلة
Cash and On Account Sales

يقصد بالمبيعات تلك السلع والبضائع التي تقوم المنشاة ببيعها لتحقيق الربح، والذي يمثل الهدف الأساس من وجود تلك المنشاة، ولذا فإن المبيعات تعد عملية ايرادية لأنه ينتج عنها تحقيق إيراد للمنشأة، وعليه فإن ما تقوم ببيعه من الأصول الثابتة لا يدخل ضمن المبيعات، لأنها تعد من العمليات الرأسمالية، وكما وضحنا في الوحدة الرابعة .

وبحسب شروط التسليم التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين فإنّه عند إتمام عملية البيع تنتقل ملكية البضاعة من الطرف البائع إلى الطرف المشتري وعندها يتوجب تسجيل قيد المبيعات في دفتر اليومية للطرف البائع وكذلك قيد المشتريات في دفتر اليومية للطرف المشتري، وينبغي التمييز بين ملكية البضاعة – وما يترتب عليها من حقوق في التصرف فيها-، وبين حيازة البضاعة – أي الوجود المادي للبضاعة في مخازن طرف معين -، فقد تنتقل ملكية البضاعة إلى الطرف المشتري وهي ما تزال في مخازن البائع أي ما زالت في حيازة البائع، ومع ذلك يتم تسجيل قيود عمليتي البيع والشراء، فالشرط الأساس هو انتقال الملكية وليس انتقال الحيازة، كما أنه وبموجب أساس الاستحقاق فإنّه لا يشترط لتحقق الإيراد أن يتم استلام الثمن نقدا حيث تتعامل الكثير من المنشات بسياسة الائتمان وتقوم بعمليات البيع الآجل ومع ذلك عند انتقال ملكية البضاعة إلى الطرف المشتري تكون عملية البيع قد تمت ويعد الإيراد متحققاً.

واستمرارا في إتباع طريقة الجرد الدوري – وكما أشرنا في موضوع عمليات الشراء – فإن حساب المبيعات يظهر في الجانب الدائن من قيد اليومية في دفاتر البائع باعتباره يمثل زيادة في الإيرادات، أما الجانب المدين من القيد فيعتمد بتحديده على الطريقة التي تمت بها عملية البيع وكالآتي :

3-1-1 المبيعات النقدية Cash Sales

تتم عملية البيع النقدي إما باستلام قيمة المبيعات نقداً أو بشيك، ويحدث أحيانا أن يدفع المشتري جزءً من القيمة نقداً ويحرر بالباقي شيكاً على الحساب الجاري للمنشأة في البنك، وعندها يسجل البائع القيد الآتي:

	مذكورين	
X X		حـ / الصندوق
X X		حـ/ البنك
	X X	حـ / المبيعات
		بيع بضاعة نقداً .

2-1-3 المبيعات الآجلة On Account Sales

قد يفضل البائع – رغبة منه في تشجيع العملاء على الشراء – التعامل بسياسة الائتمان، بمعنى أنه يوافق على بيع البضاعة في الوقت الحاضر مع تأجيل استلام ثمنها إلى وقت لاحق، وبالطبع فإن ذلك يعتمد على وجود تعاملات سابقة مع المشتري أو تمتع المشتري بمركز مالي جيد يدعو إلى الاطمئنان وبما يولد الثقة بإمكانية أن يسدد ثمن البضاعة ودون الحاجة إلى وجود ضمانات معينة وعندها يتم تسجيل قيد اليومية في دفاتر البائع وبالشكل الآتي:

XX حـ/ المدينين (العملاء)

XX حـ/ المبيعات

بيع بضاعة على الحساب .

وعند استلام ثمن البضاعة المباعة في تاريخ لاحق يتم تسجيل القيد الآتي في دفتر اليومية للبائع:

XX حـ/ الصندوق (أو البنك)

XX حـ/ المدينين (العملاء)

استلام المستحقات من المدينين .

أما عند موافقة البائع على استلام جزء من المبلغ نقدا أو بشيكات في وقت البيع، مع بقاء جزء من المبلغ على الحساب يتم الاتفاق على سداده في وقت لاحق فإن قيد اليومية في دفاتر البائع يكون كالآتي :

مذكورين

XX حـ/ الصندوق (أو البنك)

XX حـ/ المدينين (العملاء)

XX حـ / المبيعات

بيع بضاعة واستلام جزء من ثمنها والباقي على الحساب .

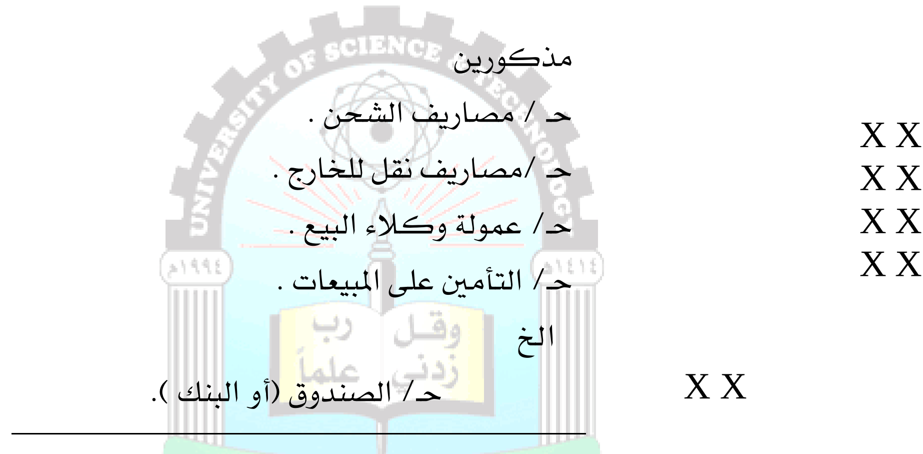
وفي حالات أخرى يتوجب على المشتري أن يستعين بالأوراق التجارية وكما سنرى في الوحدة السادسة من المقرر.

2-3 مصروفات المبيعات Sales Expenses

في سبيل اتمام عملية البيع فإن البائع وبحسب شروط التسليم قد يتحمل كل أو بعض المصروفات الآتية :

مصاريف الشحن، مصاريف النقل (نقل للخارج)، عمولة وكلاء البيع، التأمين على المبيعات، الرسوم الجمركية على المبيعات، مصاريف الدعاية والإعلان، مصاريف التعبئة والتغليف .

ويفضل أن يتم تخصيص حساب مستقل لكل نوع من أنواع هذه المصروفات وبما يساعد في الرقابة عليها ، أما قيد اثبات هذه المصروفات في دفتر يومية البائع فيكون بالشكل الآتي



		مذكورين
X X		حـ / مصاريف الشحن .
X X		حـ /مصاريف نقل للخارج .
X X		حـ/ عمولة وكلاء البيع .
X X		حـ/ التأمين على المبيعات .
		الخ
	X X	حـ/ الصندوق (أو البنك).

3-3 مردودات ومسموحات المبيعات Sales Returns & Allowances

عند موافقة البائع على ردّ جزء من البضاعة أو كل البضاعة المباعة بناء على رغبة المشتري وذلك عندما تكون البضاعة غير مطابقة للمواصفات أو وصولها متأخرة عن الموعد المتفق عليه، أو أن الكمية المرسلة تزيد عن الكمية المطلوبة – وكما ورد في فقرة مردودات ومسموحات المشتريات- عندها يظهر في دفتر البائع حساب مردودات المبيعات أو ما يسمى المردودات الداخلة (In Returns) حيث تدخل البضاعة مرة أخرى إلى مخازن أو محلات البائع .

أما إذا تم الاتفاق بين الطرفين على أن يحتفظ المشتري بالبضاعة – والتي غالباً ما يكون جزء منها معيباً أو تالفاً ويكون البائع هو المتسبب في ذلك – حينها يمنح البائع سماحاً (Allowance) للمشتري يتمثل في تخفيض ثمن هذه البضاعة

بمبلغ معين أو نسبة مئوية معينة من الثمن، مع بقائها مع المشتري بدلا من ردها إلى البائع وفي هذه الحالة يظهر حساب مسموحات المبيعات في دفاتر البائع .

وحيث أن رد البضاعة المباعة أو منح السماح يعد حالة معاكسة للبيع ويمثل نقصاً في المبيعات لذا فإن كلاً من حساب مردودات المبيعات وحساب مسموحات المبيعات هي حسابات معاكسة لحساب المبيعات وتسمى حسابات مقابلة (Contra Accounts) حيث يتم طرح مردودات ومسموحات المبيعات من إجمالي المبيعات للحصول على صافي المبيعات .

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - (مردودات المبيعات + مسموحات المبيعات)

وبينما نجد حساب المبيعات دائناً فإن حساب مردودات المبيعات وحساب مسموحات المبيعات يكونان في الجانب المدين في جميع قيود الرد أو السماح أما الجانب الدائن من تلك القيود فيعتمد تحديده على الطريقة التي سبق أن تمت بها عملية البيع وكالآتي :

3-3-1 البيع النقدي

البضاعة التي سبق أن تم بيعها نقداً أو بشيك يتم إعادة قيمتها إلى المشتري نقدا أو بشيك أيضا ويسجل قيد مردودات المبيعات أو مسموحاتها في دفاتر البائع كالآتي :

XX حـ/ مردودات المبيعات

أو

XX حـ/ مسموحات المبيعات .

XX حـ/ الصندوق (أو البنك).

3-3-2 البيع الآجل

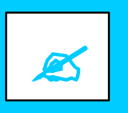
في حالة بيع البضاعة على الحساب فإن مردودات هذه المبيعات أو مسموحاتها تؤدي إلى تخفيض مديونية المشتري إلى البائع وكما في القيد الآتي :

XX حـ/ مردودات المبيعات

أو

XX حـ/ مسموحات المبيعات .

XX حـ/ المدينين (العملاء)



مثال (2)

بالرجوع إلى البيانات في المثال (1).

المطلوب :

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة السنحاني التجارية .

2- تصوير حساب محلات العودي التجارية .

الإجابة :- 1- تسجيل قيود اليومية :- رقم الصفحة (1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــان	رقم القيد	التاريخ
12500		حـ/ الصندوق	1	2007/2/1
	12500	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة نقداً		
		مذكورين	2	2/3
81400		حـ/ الصندوق		
42000		حـ/ المدينين (محلا العودي)		
	123400	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة واستلام جزء من الثمن نقداً والباقي على الحساب.		
7800		حـ/ مصاريف نقل للخارج	3	2/3
	7800	حـ / الصندوق		
		سداد مصاريف نقل البضاعة المباعة نقداً		
1200		حـ/ مردودات المبيعات	4	2/10
	1200	حـ/ الصندوق		
		رد بضاعة مباعة ودفع قيمتها نقداً		
75200		حـ/ المدينين (محلات العودي)	5	2/12
	75200	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة على الحساب .		

3450	3450	حـ/ عمولة وكلاء البيع حـ/ الصندوق سداد عمولة وكلاء البيع نقدا .	6	2/18
43000 43000	86000	مذكورين حـ / البنك حـ/ المدينين (محلات العودي) حـ/ المبيعات بيع بضاعة واستلام نصف الثمن بشيك والباقي على الحساب	7	2/18
4750	4750	حـ/ مصاريف نقل للخارج حـ/ الصندوق سداد مصاريف نقل البضاعة المباعة نقدا	8	2/18
3300	3300	حـ/ مسموحات المبيعات حـ / المدينين (محلات العودي) منح سماح على البضاعة التالفة	9	2/20
35950	35950	حـ/ البنك حـ/ المدينين (محلات العودي) استلام نصف المستحق على محلات العودي بموجب شيك .	10	2/21
3800 300	4100	مذكورين حـ/ مردودات المبيعات حـ/ مسموحات المبيعات حـ/ المدينين (محلات العودي) رد جزء من البضاعة ومنح سماح على المتبقي منها	11	2/22
116850	116850	حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (محلات العودي) استلام المبلغ المستحق على المدينين .	12	2/24

3- تصوير حساب محلات العودي التجارية :

حـ/ المدينين (محلات العودي التجارية)

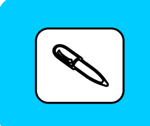
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
42000	حـ/ المبيعات	2/3	3300	حـ/مسموحات المبيعات	2/20
75200	حـ/ المبيعات	2/12	35950	حـ /البنك	2/21
43000	حـ/ المبيعات	2/18	3800	حـ/ مردودات المبيعات	2/22
			300	حـ/ مسموحات المبيعات	2/22
			116850	حـ/ الصندوق	2/24
160200			160200		

ملحوظات على الإجابة :

1. في جميع قيود البيع ظهر حساب المبيعات في الجانب الدائن من القيد ، أما الجانب المدين فقد اختلف اسم الحساب بين القيود وبحسب الطريقة التي اتفق عليها الطرفان على سداد قيمة المبيعات سواء نقدا أو بالآجل .
2. مصروفات المبيعات (مصاريف نقل الخارج، عمولة وكلاء البيع) والتي تحملها البائع ظهرت في حساباتها الخاصة في الجانب المدين من القيود باعتبارها تمثل مصاريفاً .
3. تم تسجيل مصروفات المبيعات في قيود مستقلة عن قيود البيع لغرض زيادة التوضيح، علما أنه يمكن تسجيلها ضمن قيود البيع التي حدثت في نفس التاريخ
4. في القيد الأخير، المبلغ المستحق من المدينين عن عمليات البيع خلال الشهر والذي تم استلامه هو 116800 ريال (42000+ 75200 + 43000- 37600).

كذلك يمكن الرجوع إلى الملحوظات نفسها في نهاية إجابة المثال (1)

تدريب (1)



خلال شهر ابريل سنة 2007 تمت العمليات الآتية في محلات القاضي التجارية ..

في 2 منه اشترت بضاعة من محلات تعز التجارية بمبلغ 114000 ريال نقداً كما سدد مبلغ 6500 ريال مصاريف نقل البضاعة .

في 5 منه اشترت بضاعة من شركة الثقة الصناعية بمبلغ 163500 ريال ثلثها بشيك على الحساب الجاري للمحلات في البنك والباقي على الحساب.

في 7 منه وصلت البضاعة المشتراة من محلات تعز التجارية وتبين أن هناك بضاعة قيمتها 12500 ريال تالفة جزئيا وقد تم اشعار محلات تعز بذلك .

في 8 منه باعت بضاعة إلى التاجر سلطان بمبلغ 51800 ريال على الحساب، كما سددت نقدا مبلغ 3600 ريال عن مصاريف تغليف وتعبئة البضاعة.

في 12منه اشترت بضاعة من شركة الضيفي التجارية بمبلغ 98700 ريال على الحساب كما سددت نقدا مبلغ 2800 ريال عمولة وكيل الشراء .

في 14 منه وافقت محلات تعز على منح سماح بنسبة 10٪ من قيمة البضاعة التالفة وتم استلام قيمة السماح نقداً.

في 15 منه باعت بضاعة إلى أسواق الروضي التجارية بمبلغ 73000 ريال على الحساب، كما سددت المحلات مصاريف نقل البضاعة المباعة 4100 ريال .

في 17 منه سددت المبلغ المستحق لشركة الضيفي التجارية نقداً.

في 18منه ورد اشعار من التاجر سلطان بأن من ضمن البضاعة التي اشتراها هناك بضاعة قيمتها 14800 ريال غير مطابقة للمواصفات وقد تم الاتفاق على رد تلك البضاعة إلى المحلات .

في 20 منه سدد التاجر سلطان المبلغ المستحق عليه بشيك .

في 25 منه سددت نقداً المبلغ المستحق إلى شركة الثقة الصناعية .

<u>المطلوب</u> : تسجيل قيود اليومية في دفاتر محلات القاضي التجارية .

تدريب (2)



البيانات الآتية تم استخراجها من دفاتر إحدى المحلات التجارية (المبالغ بألف ريال):

اسم الحساب	الرصيد في 2007/1/1	الرصيد في 2007/12/31	الملاحظات لسنة 2007
الدائنون	؟	67	بلغت المشتريات الآجلة 190 وتم سداد 255 .
المدينون	؟	137	بلغت المبيعات الآجلة 258 وتم استلام 164 .
الصندوق	195	؟	مجموع المبيعات النقدية 218 . ومجموع المشتريات النقدية 124 (تؤخذ بنظر الاعتبار ما تم سداده أو استلامه من العمليات الآجلة).

المطلوب :

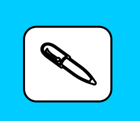
إيجاد الأرصدة المجهولة في الجدول أعلاه مع توضيح العمليات اللازمة لاحتساب الأرصدة .

تدريب (3)

تدريب رقم (3) يتبع التاجر شمسان طريقة القيد المفرد والأتي المعلومات التي تم الحصول عليها عن العمليات التي تمت خلال شهر ديسمبر 2007 .

1- الموردون (المبالغ بالريال)

اسم المورد	المشتريات		مسموحات المشتريات		المدفوعات النقدية	
	التاريخ	المبلغ	التاريخ	المبلغ	التاريخ	المبلغ
التاجر هاشم	12/1	85000	-	-	12/7	33000
محـــــــلات الخلود	12/10	114000	12/19	9400	-	-
شـــــــركة عذبان	12/23	92700	12/26	11800	12/30	67100



2- العملاء (المبالغ بالريال)

اسم العميل	المبيعات		مردودات المبيعات		المقبوضات النقدية	
	التاريخ	المبلغ	التاريخ	المبلغ	التاريخ	المبلغ
محـــــــلات الأنوار	12/5	47000	12/12	6500	12/15	29000
التاجر يوسف	12/20	59800	-	-	12/24	35600
التاجر طه	12/27	121000	12/28	4800	12/31	74200

المطلوب :تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر التاجر شمسان .

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1. ما الوسيلة التي يلجأ إليها المشتري إذا كانت عملية الشراء آجلة وطلب منه البائع تقديم الضمانات ؟
2. ما الأسباب الموجبة لرد البضاعة المشتراة ؟
3. ما الفرق بين مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات .

4-المعالجة المحاسبية للخصم
The Accounting Treatment of Discount

الخصم لغويا يقصد به التخفيض أو الإنقاص من شيء معلوم، وفي المعاملات التجارية فإنّه ولأغراض معينة يتم تخفيض القيمة المعلنة للبضاعة أو القيمة المتفق عليها بين طرفي العملية ويطلق على هذا التخفيض مصطلح الخصم (Discount)، وبشكل عام فإن للخصم ثلاثة أنواع هي: الخصم التجاري والخصم النقدي وخصم الكمية، فما الغرض من منح كل نوع من هذه الأنواع ؟ وما المعالجة المحاسبية المناسبة لكل نوع ؟

كذلك قد تسال عزيزي الطالب هل هناك علاقة بين هذه الأنواع من الخصم، و إذا حصل المشتري على نوع منها فهل يحق له الحصول على أنواع أخرى، بمعنى آخر هل من الممكن الحصول على أكثر من نوع واحد من أنواع الخصم في عملية شراء واحدة ؟ إن القسم الذي بين يديك يقدم لك تفاصيل كثيرة عن هذا الموضوع، إضافة إلى المعلومات التي يحتويها الشكل التوضيحي رقم (9).

1-4 الخصم التجاري Trade Discount

الخصم التجاري هو التخفيض الذي يحصل عليه المشتري من البائع، وغالبا ما يتم تحديده بشكل نسبة مئوية من السعر المعلن في قوائم الأسعار، والخصم التجاري يعد خصماً غير مشروط حيث يقوم البائع بمنح هذا الخصم بغض النظر عما إذا كانت عملية البيع نقدية أم آجلة، ومن الأسباب التي تدعو إلى منح هذا الخصم الآتي :

أ-تنشيط عمليات البيع من خلال تشجيع العملاء على الشراء .

ب-تخفيض الأسعار المعلنة للسلع كي تصل إلى الأسعار الفعلية أو الحقيقية لتلك السلع في السوق، وذلك عندما لا يرغب البائع في تغيير قوائم الأسعار (أو الكتالوجات) التي تم إعدادها في فترة سابقة، وأحيانا يضطر البائع إلى منح المشتري خصما تجاريا متسلسلا (أكثر من خصم واحد) وذلك عندما تكون نسبة انخفاض الأسعار في السوق أكبر من نسبة الخصم التجاري الأول (المفرد)، ولهذا السبب نجد أن الخصم التجاري لا يظهر في قيود اليومية سواء

في دفاتر البائع أو دفاتر المشتري وإنما يظهر في فاتورة البيع فقط وتسجل قيود اليومية بالقيمة الصافية .

ج-تصريف أكبر كمية ممكنة من البضاعة الراكدة في المخازن أو البضاعة بطيئة الحركة، وكذلك البضائع سريعة التلف كالمواد الغذائية أو تلك التي يتوقع أن يقل الطلب عليها مستقبلا بسبب ظهور أصناف أكثر تطوراً كالأجهزة الكهربائية أو ظهور تصاميم وألوان جديدة كالملابس .

د- منح امتيازات خاصة لبعض العملاء الذين تربطهم بالمنشأة علاقات مستمرة وتعاملات كثيرة بغرض تفضيلهم على الآخرين .

أما المعالجة المحاسبية للخصم التجاري فإنّها تتلخص في الخطوات الآتية:

1- إيجاد مبلغ الخصم وكالآتي :

مبلغ الخصم التجاري = القيمة الإجمالية للبضاعة × نسبة الخصم

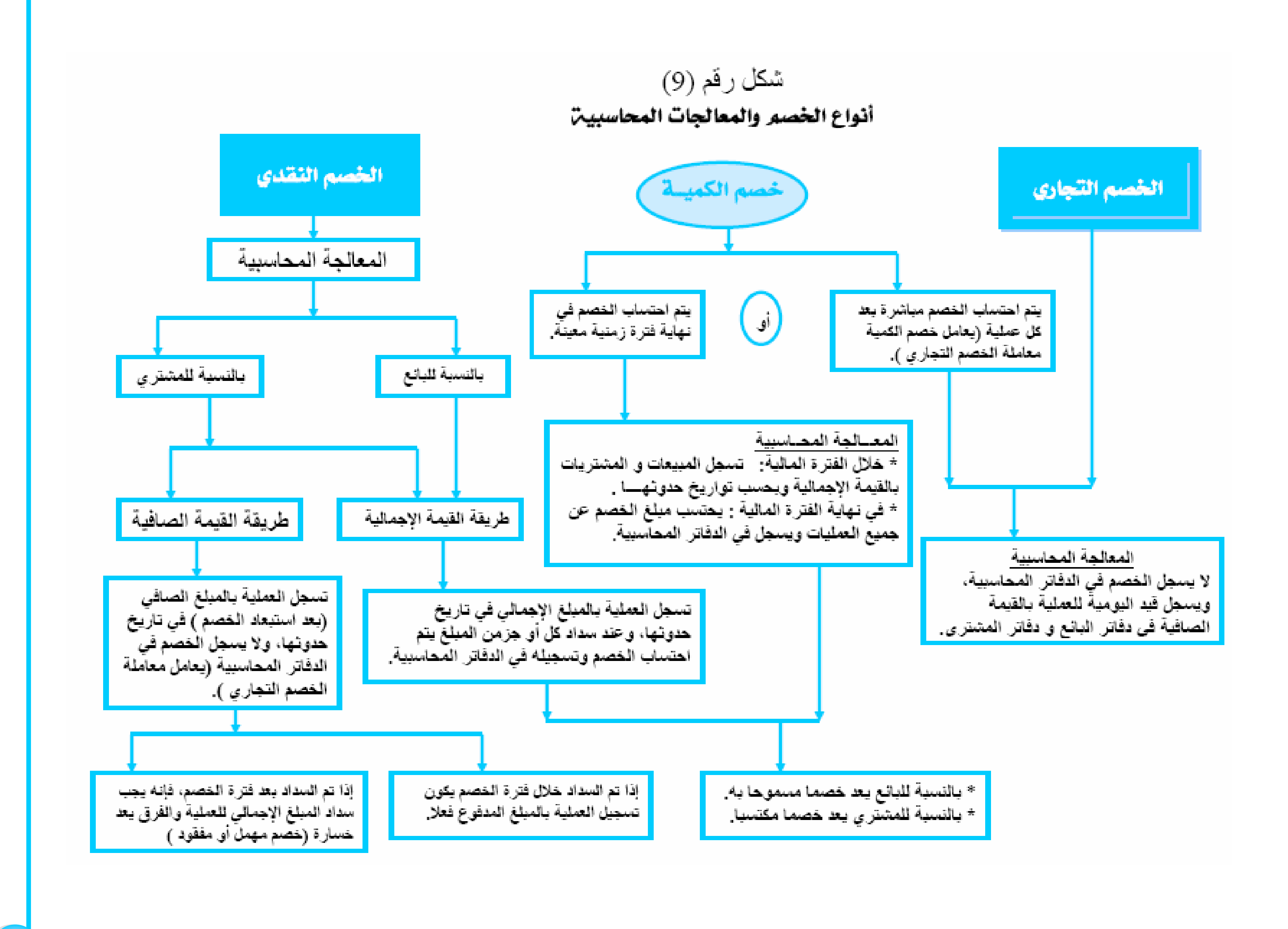
2- إيجاد القيمة الصافية للبضاعة بعد استبعاد مبلغ الخصم من القيمة الإجمالية وكالآتي:

القيمة الصافية = القيمة الإجمالية – مبلغ الخصم

3-تسجيل قيود اليومية بالقيمة الصافية وكالآتي:

أ- في دفاتر البائع :

XX		حـ/ الصندوق (أو المدينين)
	XX	حـ/ المبيعات


شكل رقم (9)
أنواع الخصم والمعالجات المحاسبية
الخصم التجاري
خصم الكمية
الخصم النقدي
يتم احتساب الخصم مباشرة بعد كل عملية (يعامل خصم الكمية معاملة الخصم التجاري).
أو
يتم احتساب الخصم في نهاية فترة زمنية معينة.
المعالجة المحاسبية
لا يسجل الخصم في الدفاتر المحاسبية، ويسجل قيد اليومية للعملية بالقيمة الصافية في دفاتر البائع و دفاتر المشترى.
المعالجة المحاسبية
* خلال الفترة المالية: تسجل المبيعات و المشتريات بالقيمة الإجمالية وبحسب تواريخ حدوثها .
* في نهاية الفترة المالية : يحتسب مبلغ الخصم عن جميع العمليات ويسجل في الدفاتر المحاسبية.
المعالجة المحاسبية
بالنسبة للبائع
بالنسبة للمشتري
طريقة القيمة الإجمالية
طريقة القيمة الصافية
تسجل العملية بالمبلغ الإجمالي في تاريخ حدوثها، وعند سداد كل أو جزء من المبلغ يتم احتساب الخصم وتسجيله في الدفاتر المحاسبية.
تسجل العملية بالمبلغ الصافي (بعد استبعاد الخصم) في تاريخ حدوثها، ولا يسجل الخصم في الدفاتر المحاسبية (يعامل معاملة الخصم التجاري).
* بالنسبة للبائع يعد خصما مسموحا به.
* بالنسبة للمشتري يعد خصما مكتسبا.
إذا تم السداد خلال فترة الخصم يكون تسجيل العملية بالمبلغ المدفوع فعلا.
إذا تم السداد بعد فترة الخصم، فإنه يجب سداد المبلغ الإجمالي للعملية والفرق يعد خسارة (خصم مهمل أو مفقود)

ب- في دفاتر المشتري :

XX		حـ/ المشتريات
	XX	حـ/الصندوق (أو الدائنين)

يلاحظ أن مصطلح الخصم التجاري لم يظهر في أي من القيدين أعلاه وإنما تم تسجيل العملية بالقيمة الصافية حيث أن الخصم التجاري لا يمثل خسارة بالنسبة للبائع ولا يمثل ربحاً بالنسبة للمشتري.

مثال (3):

اشترى التاجر عبد الواسع بضاعة من محلات الزبيري التجارية بقيمة 785000 ريال نقداً وبخصم تجاري (10٪).

المطلوب :

تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر المشتري وفي دفاتر البائع ؟

الإجابة :

دفاتر التاجر عبد الواسع (المشتري)			دفاتر محلات الزبيري التجارية (البائع)		
706500		حـ/ المشتريات	706500		حـ/ الصندوق
	706500	حـ/ الصندوق		706500	حـ/ المبيعات
		شراء بضاعة نقدا وبخصم تجاري 10٪			بيع بضاعة نقدا وبخصم تجاري 10٪

ملحوظات على الإجابة :

1. مبلغ الخصم التجاري = 785000 × $\frac{10}{100}$ = 78500 ريال .

2. القيمة الصافية = 785000 – 78500 = 706500 ريال .

3. أو يمكن إيجاد القيمة الصافية بخطوة واحدة وذلك باستخدام النسبة المتممة لنسبة الخصم التجاري وكالآتي :

القيمة الصافية = 785000 × $\frac{90}{100}$ = 706500 ريال .

هـذا بالنسـبة إلى الخصـم التجـاري المفـرد أمـا الخصـم التجـاري المتسلسـل فيـتم حسابه وفق الخطوات الآتية :

1- حساب مبلغ الخصم الأول :

مبلغ الخصم الأول = القيمة الإجمالية للبضاعة × نسبة الخصم الأول

2- حساب القيمة الصافية للبضاعة بعد الخصم الأول :

القيمة الصافية = القيمة الإجمالية – مبلغ الخصم الأول

3- حساب مبلغ الخصم الثاني:

مبلغ الخصم الثاني = القيمة الصافية بعد الخصم الأول × نسبة الخصم الثاني

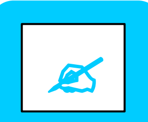
4- حساب القيمة الصافية بعد الخصم الثاني :

القيمة الصافية بعد الخصم الثاني = القيمة الصافية بعد الخصم الأول – مبلغ الخصم الثاني

5- تسجيل قيود اليومية بالقيمة الصافية بعد الخصم الثاني .

ويمكن اختصار الخطوات الأربع الأولى بخطوة واحدة وكالآتي:

القيمة الصافية = القيمة الإجمالية للبضاعة × النسبة المتممة لنسبة الخصم الأول × النسبة المتممة لنسبة الخصم الثاني .



مثال (4): اشترى التاجر حمدان بضاعة من شركة دهشان التجارية بقيمة 940000 ريال على الحساب وبخصم تجاري متسلسل (10٪) و (8٪) .

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر المشتري وفي دفاتر البائع .

الإجابة:

دفاتر التاجر حمدان (المشتري)		دفاتر شركة دهشان التجارية (البائع)	
778320	حـ/ المشتريات	778320	حـ/ المدينين (التاجر حمدان)
778320	حـ/ الدائنين(شركة دهشان)	778320	حـ/ المبيعات
	شراء بضاعة بالآجل وبخصم تجاري متسلسل 10٪، 8٪.		بيع بضاعة بالآجل وبخصم تجاري متسلسل 10٪، 8٪.

ملحوظات على الإجابة :

1. الخصم التجاري الأول = $940000 \times \frac{10}{100} = 94000$ ريال.

2. القيمة الصافية بعد الخصم الأول = 940000-94000=846000 ريال .

3-الخصم التجاري الثاني = $846000 \times \frac{8}{100} = 67680$ ريال .

4-القيمة الصافية بعد الخصم الثاني = 846000 – 67680 = 778320 ريال

كذلك يمكن اختصار جميع الخطوات الأربع أعلاه من خلال استخدام النسب المتممة للخصم التجاري الأول والخصم التجاري الثاني وكالآتي:

القيمة الصافية = $940000 \times \frac{90}{100} \times \frac{92}{100} = 778320$ ريال .

وهي القيمة الصافية للفاتورة والتي يتم بها تسجيل قيدي الشراء والبيع .

ويمكن عرض الخطوات الأربع السابقة بالشكل الآتي :

القيمة الإجمالية للبضاعة	940000	ريال
يطرح الخصم التجاري الأول		
($940000 \times \frac{10}{100}$)	(94000)	
القيمة الصافية بعد الخصم الأول	846000	
يطرح الخصم التجاري الثاني		
($846000 \times \frac{8}{100}$)	(67680)	
القيمة الصافية بعد الخصم الثاني (القيمة الصافية للفاتورة)	778320	ريال

2-4 الخصم النقدي Cash Discount

علـى الـرغم مـن أن التجـار عمومـاً يفضـلون التعامـل بـالبيع النقـدي واسـتلام ثمـن البضـاعة فـورا بعـد إتمـام عمليـة البيـع ،إلا انـه ولأسـباب معينـة لعـل أهمهـا تشـجيع العملاء على الشراء وتنشيط حركة المخزون فإن معظمهم يلجأون إلى التعامل بالبيع الآجل، لذا نجد أن هناك سعرين للبضاعة ،الأول للبيع النقدي والثاني للبيـع الآجل، وبالطبع فإن السعر الآجل، يكـون أعلـى مـن السـعر النقـدي، و الفـرق بـين السـعرين هو للمساهمة في:

1-تعـويض البـائع عـن العـائد الـذي فقـده نتيجـة عـدم اسـتثمار أموالـه في فـرص أخـرى بسبب البيع الآجل وبقاء هذه الأموال في ذمة العملاء.

2-الاحتياط لتعويض الخسائر التي قد يتعرض لها البائع في المستقبل نتيجة عدم سـداد بعض العملاء لديونهم.

3-تغطيـة المصـاريف المحتملـة والناتجـة عـن البيـع الآجـل مثـل مصـاريف التحصـيل مـن العملاء، عمولات ومرتبات موظفي التحصيل... الخ

وقـد يرغـب البـائع في تعجيـل اسـتلام مسـتحقاته مـن المشـتري لـذا يقـوم بتشـجيعه وتحفيزه على سرعة سداد النقـد، فيعـرض عليـه منحـه خصـماً نقـدياً ويطلـق عليـه أيضـاً خصـم تعجيـل الـدفع حيـث أن الغـرض منـه هـو تعجيـل السـداد، وتسـتخدم صيغة معينة في منح هذا الخصم تسمى شروط الـدفع أو السـداد وتكـون بشـكل عـدد مـن النسـب المئويـة ترتـبط كـل منهـا بفـترة زمنيـة معينـة،وعادة مـا تقـل هـذه النسبة كلما زادت الفترة الزمنية، فعلـى سـبيل المثـال إذا كـان الاتفـاق علـى منـح الخصـم النقـدي بشـروط دفـع ($10/3$ ، $15/2$ ، $30/ن$)، فـإن ذلـك يعـني أن البـائع يمنح خصماً نقدياً للمشتري بنسبة (3٪)، إذا تم السداد خلال الأيام العشـرة الأولى مـن تـاريخ الفـاتورة، وتقـل نسـبة الخصـم لتصـبح (2٪) إذا تم السـداد خـلال الأيـام الخمسة اللاحقة للأيام العشرة الأولى فإذا مرّ خمسة عشر يوماً مـن تـاريخ الفـاتورة فإن على المشتري أن يسدد كامل المبلغ المستحق عليه ودون أي خصـم وذلـك خـلال مـدة لا تتجـاوز ثلاثـين يومـاً مـن تـاريخ الفـاتورة وذلـك وفـق الشـرط الأخـير (ن/30)

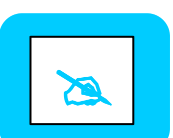
(*)، وتختلف شروط الدفع هذه بين بائع وآخر كما تختلف لدى البائع نفسه باختلاف نوع البضاعة .

ويمثل الخصم النقدي خسارة للبائع ويطلق عليه الخصم المسموح به (**) (Discount Allowed) ولذا يظهر في الجانب المدين من قيد السداد ، أما بالنسبة للمشتري فإن الخصم النقدي يمثل ربحا ويطلق عليه الخصم المكتسب(***) (Discount Earned)، ويظهر في الجانب الدائن من قيد السداد .

والمعالجة المحاسبية للخصم النقدي في دفاتر المشتري تتم إما باستخدام طريقة القيمة الإجمالية أو طريقة القيمة الصافية وكالآتي:

1-2-4 طريقة القيمة الإجمالية Gross Amount Method

في وقت الشراء وحينما لا يتوفر لدى المشتري التيقن من قدرته على سداد ثمن البضاعة خلال فترة الخصم الممنوحة له من البائع، أو لا يكون لديه الاستعداد والرغبة في الاستفادة من هذا الخصم ويفضل بدلاً من ذلك الاستفادة من فترة الائتمان الممنوحة له، فإنّه يسجل قيمة البضاعة المشتراة بمبلغها الإجمالي، فإذا تم سداد جزء من قيمة المشتريات أو كامل القيمة في فترة الخصم فإنّه يقوم بتسجيل الخصم المكتسب ضمن قيد السداد، أما إذا تم السداد بعد فترة الخصم فينبغي عليه حينئذ أن يسدد المبلغ المطلوب كاملاً ودون أي خصم انظر الشكل رقم (9)



مثال (5):

في 2007/4/10 اشترى التاجر عبد الرحيم من شركة العليمي التجارية بضاعة بمبلغ 74000 ريال وبشروط دفع (10/5 ، ن/30).

في 4/16 سدد التاجر عبد الرحيم ما يعادل 45000 ريال .

في 4/25 سدد ما تبقى بذمته لشركة العليمي التجارية .

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر التاجر عبد الرحيم علماً أنه يتبع طريقة القيمة الإجمالية في تسجيل عمليات الشراء .

---

*- قد يأتي هذا الشرط الأخير بالصيغة الآتية (ل/30) أي لا يوجد خصم.

**-يطلق عليه أيضاً خصم المبيعات.

***- يطلق عليه أيضاً خصم المشتريات.

الإجابة :

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــان	رقم القيد	التاريخ
47000	74000	حـ/ المشتريات حـ/ الدائنين (شركة العليمي) شراء بضاعة على الحساب وإثباتها بالقيمة الإجمالية .	1	4/10
45000	42750 2250	حـ/ الدائنين (شركة العليمي) مذكورين حـ/ الصندوق حـ/ الخصم النقدي المكتسب سداد نقدي للدائنين والحصول على خصم نقدي	2	4/16
2000	2000	حـ/ الدائنين (شركة العليمي) حـ / الصندوق سداد المبلغ المتبقي للدائنين .	3	4/25

ملحوظات على الإجابة :

1. تم تسجيل العملية وقت الشراء بالقيمة الإجمالية.
2. في 4/16 تم سداد جزء من المبلغ المستحق مع الحصول على خصم نقدي مبلغه 2250 ريال ($45000 \times \frac{5}{100}$)، لذا فإن المبلغ الواجب السداد هو 42750 ريال (45000 – 2250).
3. في 4/25 تم سداد ما تبقى من الدين كاملاً ومبلغه 2000 ريال (47000-45000)، بمعنى أن التاجر لم يحصل على خصم لأن السداد تم بعد فترة الخصم الممنوحة.

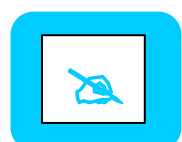
2-2-4 طريقة القيمة الصافية Net Amount Method

إذا كان المشتري حريصاً على الاستفادة من الخصم النقدي، ويكون متأكداً إلى حد ما من قدرته على سداد قيمة المشتريات الآجلة خلال فترة الخصم

الممنوحة له، فإنّه وقت الشراء يسجل القيد بالقيمة الصافية وكأنه حصل فعلاً على هذا الخصم عند الشراء .

فإذا حدث وأن تمكن من سداد قيمة المشتريات خلال تلك الفترة فيتم تسجيل القيد بالمبلغ المدفوع فعلاً، ويمثل القيمة الصافية للمشتريات ويكون قد استفاد فعلاً من الخصم النقدي، أما إذا لم يتمكن من السداد خلال تلك الفترة لأي سبب من الأسباب، وقام بالسداد بعد تلك الفترة فإنّه يسجل القيد بالقيمة الإجمالية للمشتريات، والفرق بين المبلغ الصافي الذي ظهر في قيد الشراء والمبلغ الإجمالي الذي ظهر في قيد السداد يمثل الخصم المفقود أو المهمل ويعد خسارة بالنسبة له، انظر الشكل رقم (9) .

مثال (6)



في 2007/9/3 اشترى التاجر حميد من شركة المخلافي التجارية بضاعة بمبلغ 114000 ريال وبشرط دفع (10/5 ،ن /30).

وفي 9/10 سدد ما بذمته لشركة المخلافي التجارية

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر التاجر حميد ، علماً أنه يتبع طريقة القيمة الصافية في تسجيل عمليات الشراء

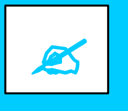
الإجابة

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
108300	108300	حـ/ المشتريات حـ/ الدائنين (شركة المخلافي) شراء بضاعة على الحساب وإثباتها بالقيمة الصافية .	1	9/3
108300	108300	حـ/ الدائنين (شركة المخلافي) حـ/ الصندوق سداد نقدي للدائنين والحصول على خصم نقدي	2	9/10

ملحوظات على الإجابة :-

1- الخصم النقدي = 11400 X $\frac{5}{100}$ = 5700 ريال .

2- القيمة الصافية = 5700-114000 = 108300 ريال.



مثال (7): بالرجوع إلى بيانات المثال (6) وبافتراض أن التاجر حميد سدد ما بذمته إلى شركة المخلافي التجارية في 9/15 .

المطلوب :- تسجيل قيد اليومية الخاص بالسداد

الإجابة:-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
		مذكورين		9/15
108300		حـ/ الدائنين (شركة المخلافي)		
5700		حـ/ الخصم النقدي المفقود		
	114000	حـ/ الصندوق		
		سداد المستحق للدائنين وخسارة الخصم النقدي		

أما بالنسبة إلى البائع، وحيث أنه لا يعرف مسبقاً ما سيقرره المشتري بخصوص الاستفادة من فترة الخصم الممنوحة أم لا ، فإن المعالجة المحاسبية للخصم النقدي في دفاتره تكون باستخدام طريقة القيمة الإجمالية التي سبق توضيحها ، انظر الشكل رقم (9).



مثال (8) بالرجوع إلى بيانات المثال (5)

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة العليمي التجارية

الإجابة :-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
47000	47000	حـ/ المدينين(التاجر عبد الرحيم) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب .	1	4/10
42750 2250	45000	مذكورين حـ/ الصندوق حـ/ الخصم النقدي المسموح به حـ/ المدينين(التاجر عبد الرحيم) استلام جزء من المستحق على المدينين ومنحهم خصماً نقدياً	2	4/16
29000	29000	حـ / الصندوق حـ/ المدينين(التاجر عبد الرحيم) استلام ما تبقى من المستحق على المدينين.	3	4/25

تدريب (4)

الآتي العمليات التي تمت في محلات السروري التجارية خلال شهر يناير 2008م

في 1/2 باعت بضاعة بمبلغ 560000 ريال على الحساب إلى محلات البحر الأحمر التجارية، وبخصم تجاري (15٪)، وشروط دفع (10/4، 15/2، ن/30).

في 1/4 اشترت بضاعة بمبلغ 270000 ريال على الحساب من شركة غمضان التجارية ، بخصم تجاري (10٪) وبشروط دفع (10/3 ، ن/15).

في 1/6 ردت محلات البحر الأحمر التجارية بضاعة قيمتها الإجمالية 30000 ريال لعدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها .

في1/8 استلمت من محلات البحر الأحمر ما قيمته 240000 ريال.

في 1/9 تبين أن هناك بعض العيوب في البضاعة التي تم شراؤها من شركة غمضان التجارية، وبعد إشعارهم بذلك تم الاتفاق على الاحتفاظ بالبضاعة مع الحصول على سماح بمبلغ 5000 ريال.

في 1/10 اشترت بضاعة بمبلغ 720000 ريال نقداً من محلات الأشول التجارية بخصم تجاري متسلسل (10٪)، (5٪).

في 1/11 سددت إلى شركة غمضان التجارية ما قيمته 150000 ريال.

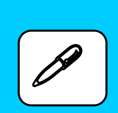
في 1/14 استلمت من محلات البحر الأحمر ما قيمته 30000 ريال.

في 1/18 سددت إلى شركة غمضات التجارية المستحق لها بشيك على حساب المحلات في البنك .

في 1/23 تم استلام المستحق من محلات البحر الأحمر التجارية.

المطلوب :-

تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات السروري التجارية ، علماً أنها تتبع طريقة القيمة الإجمالية في معالجة الخصم النقدي .



3-4 خصم الكمية Quantity Discount

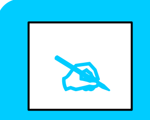
من الوسائل التي يمكن أن يتبعها البائع لزيادة كمية المبيعات تشجيع المشتري على الشراء بكميات كبيرة وذلك من خلال منحه خصم الكمية ، والذي يكون في صورة نسبة مئوية تصاعدية من قيمة المشتريات (وأحيانا من كمية المشتريات) ،حيث تزداد هذه النسب مع زيادة قيمة (أو كمية)المشتريات، ويتشابه خصم الكمية مع الخصم التجاري من ناحية أن كليهما يمنحان للمشتري بغض النظر عمّا إذا كانت عملية الشراء نقدية أم آجلة ، ويعتبر خصم الكمية خسارة بالنسبة للبائع، وربحاً بالنسبة للمشتري.

أما المعالجة المحاسبية لخصم الكمية فإنّها في دفاتر كل من المشتري والبائع تكون بإحدى الطريقتين الآتيتين وبحسب الاتفاق بين الطرفين :-

1-3-4 طريقة حساب الخصم مباشرة بعد كل عملية

بموجب هذه الطريقة يتم حساب مبلغ خصم الكمية مباشرة بعد كل عملية ، ويتم تسجيل العملية بالقيمة الصافية، أي أن خصم الكمية بموجب هذه الطريقة يعامل معاملة الخصم التجاري، انظر الشكل رقم (9)

<u>مثال (9)</u>



تشتري محلات عبيد التجارية بضاعتها من شركة زيد التجارية، وينص الاتفاق على حصول محلات عبيد التجارية على خصم كمية بمعدل 3٪ على جميع المشتريات التي تزيد عن 1500000 ريال ولغاية 2000000 ريال، وخصم بمعدل 4٪ على جميع المشتريات التي تزيد عن 2000000 ريال ولغاية 3000000 ريال، وخصم بمعدل 5٪ على المشتريات التي تزيد عن 3000000 ريال .

فإذا علمت أن عمليات الشراء خلال شهر أكتوبر 2007 كانت كالآتي :-

في 10/5 بمبلغ 3700000 ريال على الحساب .

في 10/12 بمبلغ 1300000 ريال نقداً .

في 10/27 بمبلغ 2900000 ريال بشيك .

<u>المطلوب :-</u> تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر الطرفين، وبافتراض أن خصم الكمية يتم حسابه مباشرة بعد كل عملية

<u>الإجابة :-</u>

دفاتر محلات عبيد التجارية (المشتري)			دفاتر شركة زيد التجارية (البائع)		
مدين	**دائن**	**البيان**	**مدين**	**دائن**	**البيان**
3610000		حـ/ المشتريات 10/5	3610000		حـ/ المدينين (محلات عبيد) 10/5
	3610000	حـ/ الدائنين(شركة زيد)		3610000	حـ/ المبيعات
		شراء بضاعة على الحساب والحصول على خصم كمية			بيع بضاعة على الحساب ومنح خصم كمية
1300000		حـ/ المشتريات 10/12	1300000		حـ/ الصندوق 10/12
	1300000	حـ/ الصندوق		1300000	حـ/ المبيعات
		شراء بضاعة نقداً والحصول على خصم كمية			بيع بضاعة نقداً ومنح خصم كمية
2849000		حـ/ المشتريات 10/27	2849000		حـ/ البنك 10/27
	2849000	حـ/ البنك		2849000	حـ/ المبيعات
		شراء بضاعة بشيك والحصول على خصم كمية			بيع بضاعة بشيك ومنح خصم كمية

ملحوظات على الإجابة :-

1- في 10/5 يتم حساب خصم الكمية بالشكل الآتي :-

1500000 لا يوجد خصم = صفر

$2000000 - 1500000 = 500000 \times \frac{3}{100} = 15000$ ريال

$3000000 - 2000000 = 1000000 \times \frac{4}{100} = 40000$

$3700000 - 3000000 = 700000 \times \frac{5}{100} = 35000$

الإجمالي 3700000 ريال 90000 ريال

القيمة الصافية = 3700000 -90000 =3610000 ريال.

وهي القيمة التي يتم بها تسجيل قيدي الشراء والبيع.

2-في 10/12 لا يوجد خصم كمية لأن قيمة المشتريات أقل من 1500000 ريال، لذا تسجل العملية بالقيمة الإجمالية.

3-في 10/27 يتم حساب خصم الكمية بالشكل الآتي:

1500000 لا يوجد خصم = صفر

2000000 – 1500000 = 500000 × $3/100$ = 15000 ريال

2900000 – 2000000 = 900000 × $4/100$ = 36000

الإجمالي 2900000 ريال 51000 ريال

القيمة الصافية = 2900000 – 51000 = 2849000 ريال .

وهى القيمة التي يتم بها تسجيل قيدي الشراء والبيع .

1-في القيود السابقة جميعاً وحيث استفاد المشتري من خصم الكمية تم التسجيل بالقيمة الصافية أي بعد استبعاد مبلغ خصم الكمية من القيمة الإجمالية.

2-تنوعت الحالات السابقة بين آجلة وسداد نقدي وسداد بشيك إلا إن ذلك لم يؤثر على عملية منح الخصم أو على طريقة تسجيله .

2-3-4 طريقة حساب الخصم في نهاية مدة معينة :-

الصيغة الأخرى في الاتفاق بين البائع والمشتري على خصم الكمية هي حساب الخصم على مجموع المشتريات والمبيعات في نهاية مدة معينة يتم الاتفاق عليها ، كأن تكون شهراً أو فصلاً أو غيرها ، وفي هذه الحالة يتم تسجيل العملية في دفاتر الطرفين بالمبلغ الإجمالي ، وفي نهاية المدة المتفق عليها يقوم البائع بحساب الخصم وتسجيله في دفاتره، وإشعار المشتري بذلك والذي بدوره يقوم بتسجيل الخصم في دفاتره أيضاً.



<u>مثال (10)</u> :- بالرجوع إلى البيانات الواردة في المثال (9)

<u>المطلوب</u> :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر الطرفين، وبافتراض أن خصم الكمية يتم حسابه في نهاية كل شهر.

<u>الإجابة :-</u>

دفاتر محلات عبيد التجارية (المشتري)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
3700000		حـ/ المشتريات	10/5
	3700000	حـ/ الدائنين(شركة زيد)	
		شراء بضاعة على الحساب	
1300000		حـ/ المشتريات	10/12
	1300000	حـ/ الصندوق	
		شراء بضاعة نقداً	
2900000		حـ/ المشتريات	10/27
	2900000	حـ/ البنك	
		شراء بضاعة بشيك	
300000		حـ/ الدائنين(شركة زيد)	10/31
	300000	حـ/ خصم الكمية المكتسب	
		الحصول على خصم كمية	

دفاتر شركة زيد التجارية (البائع)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
3700000		حـ/ المدينين (محلات عبيد)	10/5
	3700000	حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
1300000		حـ/ الصندوق	10/12
	1300000	حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقداً	
2900000		حـ/ البنك	10/27
	2900000	حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة واستلام ثمنها بشيك	
300000		حـ/خصم الكمية المسموح به	10/ 31
	300000	حـ/ المدينين (محلات عبيد)	
		منح خصم كمية	

ملحوظات على الإجابة :-

1-تم تسجيل عمليات الشراء في دفاتر المشتري وعمليات البيع في دفاتر البائع وقت حدوثها بالمبالغ الإجمالية.

2-في نهاية الشهر تم حساب خصم الكمية على إجمالي المبيعات خلال الشهر والبالغة 7900000 ريال وبالشكل الآتي :-

الشريحة	المبلغ		الخصم
1500000	لا يوجد خصم		= صفر
2000000 – 1500000	= 500000 × $\frac{3}{100}$	= 15000	ريال
3000000 – 2000000	= 1000000 × $\frac{4}{100}$	= 40000	
7900000 – 3000000	= 4900000 × $\frac{5}{100}$	= 245000	
الإجمالي	7900000 ريال	= 300000	ريال

وبعد حساب مبلغ الخصم تم تسجيله في دفاتر البائع في حـ/ خصم الكمية المسموح به، ومن ثم إشعار المشتري والذي يقوم بتسجيله في دفاتر ه في حـ/ خصم الكمية المكتسب.

تدريب (5)



تمنح شركة الفاروق التجارية خصم كمية على مبيعاتها لعملائها وكالآتي:

ما زاد عن 1000 وحدة ولغاية 2500 وحدة بمعدل 2٪.

ما زاد عن 2500 وحدة ولغاية 5000 وحدة بمعدل 4٪ .

ما زاد عن 5000 وحدة بعدل 6٪ .

علماً أن سعر بيع الوحدة الواحدة 300 ريال .وقد كانت المبيعات الآجلة إلى شركة اليمن التجارية خلال شهر مارس كالآتي :- في 3/3 6000 وحدة، في 3/14 4800 وحدة، في 3/27 2200 وحدة.

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر الطرفين ، بافتراض أن خصم الكمية يتم حسابه مباشرة بعد كل عملية .

تدريب (6)



بالرجوع إلى البيانات الواردة في التدريب (5)

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر الطرفين ، بإفتراض أن خصم الكمية يتم حسابه في نهاية كل شهر .

تدريب (7)



أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها :

1- في عمليات الشراء بالآجل ،يفضل أن يتم الشراء من البائع الذي يمنح...

2-يتم حساب خصم الكمية إما .... أو ....

3-يمنح البائع .... للمشتري سواء كانت عملية البيع نقدية أم آجلة ويتم إثبات العملية في الدفاتر بالمبالغ الصافية.

4-لا يظهر خصم .... في الدفاتر إذا تم حسابه مباشرة بعد كل عملية .

تدريب (8)

ضع علامة (√) أو علامة (X) أمام العبارات الآتية وبما يناسبها ، مع تصحيح الخطأ :-

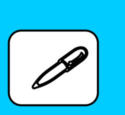
1- لغرض تشجيع المشتري على سرعة سداد الالتزامات المالية الناشئة عن المبيعات الآجلة ، فان البائع يمنحه خصم كمية.

2- الخصم النقدي هو عبارة التخفيض الذي يمنحه البائع إلى المشتري تشجيعاً لاستمرار تعامله التجاري معه .

3- الغرض من منح خصم الكمية هو تشجيع المشتري على الشراء بكميات كبيرة.

4- يتم تسجيل الخصم التجاري في الدفاتر فقط في حالة البيع أو الشراء النقدي، ولا يظهر في الدفاتر إذا كانت العملية آجلة.

5- يمكن أن يحصل المشتري على خصم تجاري وخصم نقدي في عملية شراء واحدة.



أسئلة التقويم الذاتي :-

1-ما أسباب منح كل من: أ- الخصم التجاري ب-الخصم النقدي. جـ-خصم الكمية ؟

2- متى يعامل خصم الكمية معاملة الخصم التجاري ؟

3- هل بإمكان المشتري الحصول على خصم تجاري، وخصم كمية وخصم نقدي في عملية شراء واحدة ؟ وضح ذلك .

4- ما المقصود بشروط الدفع؟ وكيف يتم التعبير عنها ؟

5- "الخصم التجاري لا يظهر في الدفاتر"، ما المقصود بهذه العبارة ؟.

?

5-العمليات المرتبطة بالإدارة والتمويل
Transactions Related Administration & Finance

على الرغم من أن النشاط الرئيس في أية منشأة تجارية هو شراء البضاعة وإعادة بيعها، إلا أن هذا النشاط لا يمكن أن يتم إلا مع وجود عمليات مالية أخرى توفر الخدمات اللازمة لهذا النشاط وتسهل القيام به، وهذه العمليات ترتبط بالأنشطة الإدارية والتمويلية للمنشأة ككل، وينتج عن القيام بهذه الأنشطة ظهور كل من: المصروفات العامة والإدارية، المصروفات التمويلية، الإيرادات الأخرى والآتي عزيزي الدارس توضيح لكل منها.

5 -1 المصروفات العامة والإدارية
General & Administrative Expenses

تمثل المصروفات العامة والإدارية، أية مصروفات تتحملها المنشأة وترتبط بالإدارة العامة للمنشأة وتعد ضرورية لأداء أنشطتها الأخرى ومن أمثلة هذه المصروفات: أقساط إهلاك مباني المنشأة وأقساط التأمين عليها (إن كانت المباني ملكاً للمنشأة ومسجلة ضمن أصولها الثابتة)، إيجار مباني المنشأة (إذا كانت المباني مؤجرة من الغير)، مصاريف الماء والكهرباء والهاتف، مصاريف الصيانة والتصليح، رواتب الموظفين، مصاريف السفر والانتقال، أقساط إهلاك الأثاث والأجهزة الكهربائية، الأدوات الكتابية المستخدمة، أقساط التأمين ضد السرقة وخيانة الأمانة وغيرها.

ولغرض تمييز هذه المصروفات ومتابعتها والرقابة عليها، فإنّه عادة ما يتم تخصيص حساب مستقل لكل نوع منها، وهذه الحسابات تعد من الحسابات الاسمية (الوهمية) التي يتم إقفالها في نهاية السنة المالية (*).

---

* - إقفال الحسابات سيكون ضمن الوحدة الثامنة من هذا المقرر.

5 -2 المصروفات التمويلية Financing Expenses

تعد القروض مصدراً هاماً لتمويل أنشطة المنشأة، فهي مصدر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه عندما لا يتوفر التمويل الداخلي الكافي والمتمثل بمالك المنشأة، والحصول على القرض سواء من البنك أو من الغير يترتب عليه، أن تدفع المنشأة فوائد ناتجة عن هذا القرض، وإلى جانب هذه الفوائد قد تتحمل المنشأة أيضا فوائد أخرى للحصول على تسهيلات تقدمها البنوك مثل السحب على المكشوف، وهذه الفوائد كلها تعد فوائد مدينة، كذلك هناك بعض المصروفات الأخرى التي تدفعها المنشأة إلى البنك مقابل الحصول على خدمات مثل خصم أو تحصيل الأوراق التجارية، وغيرها من الخدمات الأخرى .

وكما هو الحال مع المصروفات العامة والإدارية، فإنّه يتم تخصيص حساب مستقل لكل نوع من أنواع المصروفات التمويلية، وتعد حسابات اسمية يتم إقفالها في نهاية السنة المالية.

5 -3 الإيرادات الأخرى Other Revenues

قد تحصل المنشأة التجارية على إيرادات من أنشطة ثانوية أو عرضية تزاولها إلى جانب مزاولتها لنشاط البيع الذي يمثل نشاطها الجاري ويعد المصدر الأساس لإيراداتها ،وما يميز هذه الإيرادات الأخرى أنها تحصل بشكل ثانوي أو عرضي، أي أنها لا تمتلك صفة الاستمرارية أو الانتظام خلال السنة المالية كما هو الحال مع الإيرادات المتأتية من المبيعات،بل إن البعض منها قد يتحقق في سنة ما ولا يتحقق في سنة – أو سنوات - أخرى .

ومن أمثلة هذه الإيرادات :-إيراد الاستثمار في الأوراق المالية(أرباح الأسهم، فوائد السندات)، إيراد تأجير العقار للغير، الفوائد الدائنة الناتجة عن حسابات التوفير أو ودائع الاستثمار لدى البنوك، فوائد دائنة نتيجة إقراض المنشأة للغير، العمولات الدائنة التي تحصل عليها المنشأة نتيجة تقديم خدمات للغير، تعويضات من الغير ... إلخ

تدريب (9)

الآتي العمليات التي تمت في محلات صنعاء التجارية خلال شهر يناير سنة 2008 :-

في 1/2 شراء البضاعة من شركة بغداد التجارية بمبلغ 650000 ريال وبخصم تجاري (4٪) ، وشروط دفع (10/6، 15/4 ، ن/30).

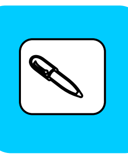
في 1/3 وردت قائمة مصاريف الكهرباء بمبلغ 6500 ريال ، وتم سدادها نقداً .

في 1/8 بيع بضاعة إلى محلات دمشق التجارية بمبلغ 68000 ريال نقداً، وبخصم كمية 2٪ للمشتريات التي تزيد عن 25000 ريال ولغاية 40000 ريال، وخصم 3٪ للمشتريات التي تزيد عن 40000 ريال ولغاية 70000 ريال، وخصم 4٪ لما زاد عن 70000 ريال ، وتم الاتفاق على حساب الخصم فوراً .

في 1/9 استلام مبلغ 12300 ريال عن إيراد أوراق مالية.

في 1/10 سداد ما قيمة 240000 ريال إلى شركة بغداد التجارية.

في 1/12 بيع بضاعة إلى محلات الرياض التجارية بمبلغ 340000 ريال ، وخصم تجاري (10٪) ، وشروط دفع (10/5، 15/2، ن/30).



في 1/15 استلام إشعار من محلات الرياض بأن ضمن البضاعة المباعة لهم في 1/12 هناك بضاعة تالفة قيمتها الإجمالية 25000 ريال وأخرى قيمتها 18000 ريال غير مطابقة للمواصفات، وتم الاتفاق على منحهم سماح بنسبة 20٪ من القيمة الصافية للبضاعة التالفة، ورد البضاعة غير المطابقة للمواصفات

في 1/17 سداد إيجار المحلات البالغ 43000 ريال نقداً.

في 1/19 سداد ما تبقى من مستحقات شركة بغداد التجارية بشيك .

في 1/20 استلام ما يعادل 260000 ريال من محلات الرياض .

في 1/24 استلام مبلغ 9000 ريال نقداً فوائد عن القرض الذي منحته المحلات لأحد التجار.

في 1/27 بيع بضاعة إلى محلات بيروت التجارية بمبلغ 500000 ريال نقداً ، وبخصم تجاري متسلسل (8٪) (5٪).

في 1/30 استلام إشعار من البنك بإضافة مبلغ 16800 ريال عن فوائد وديعة الاستثمار .

في 1/31 استلام ما تبقى من الدين بذمة محلات الرياض.

المطلوب :- تسجيل القيود اليومية في دفاتر محلات صنعاء التجارية .

6- الخلاصة:-

تشكل العمليات الايرادية الجانب الأكبر من المعاملات المالية للمنشأة التجارية، حيث تتضمن النشاط الرئيس بهذه المنشأة والمتمثل بعمليات شراء البضاعة وإعادة بيعها ، وما يرتبط بهذه العمليات من مردودات ومسموحات ، إضافة إلى الخصم بأنواعه الثلاثة حيث يحقق كل نوع منها غرض أو أغراض خاصة تطمح إليها المنشأة ، ويترتب على هذه العمليات الايرادية مجموعة من المصاريف الايرادية والتمويلية وإيرادات أخرى متنوعة ناتجة عن ممارسة المنشأة لأنشطة إدارية وتمويلية .

7- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السادسة :-

تطرقنا في هذه الوحدة إلى معاملات الشراء والبيع النقدية، وأوضحنا في المعاملات الآجلة الحالات التي يتوجب فيها على المشتري تقديم ضمانات تتمثل في الأوراق التجارية، لذا فإن الأوراق التجارية ستكون الموضوع الذي ستتناوله الوحدة القادمة بالتفصيل.

8- إجابة التدريبات

تدريب (1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
114000 6500	120500	مذكورين حـ/ المشتريات حـ/ مصاريف نقل للداخل حـ/ الصندوق شراء بضاعة وسداد مصاريف نقلها نقداً	1	4/2
163500	54500 109000	حـ/ المشتريات مذكورين حـ/ البنك حـ/ الدائنين (شركة التقة) شراء بضاعة وتحرير بشيك بثلث المبلغ والباقي على الحساب.	2	4/5
51800	51800	حـ/ المدينين (التاجر سلطان) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب	3	4/8
3600	3600	حـ/ مصاريف تغليف وتعبئة حـ/ الصندوق سداد مصاريف تغليف وتعبئة البضاعة المباعة	4	4/8
98700	98700	حـ/ المشتريات حـ/ الدائنين (شركة الضيفي) شراء بضاعة على الحساب	5	4/12
2800	2800	حـ/ عمولة وكيل الشراء حـ/ الصندوق سداد عمولة وكيل الشراء.	6	4/12

1250	1250	حـ/ الصندوق حـ/ مسموحات المشتريات الحصول على سماح عن البضاعة التالفة نقداً.	7	4/14
73000	73000	حـ /المدينين (أسواق الروضي) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب.	8	4/15
4100	4100	حـ / مصاريف نقل للخارج حـ/ الصندوق سداد مصاريف نقل البضاعة المباعة.	9	4/15
98700	98700	حـ/ الدائنين (شركة الضيفي) حـ/ الصندوق سداد المبلغ المستحق للدائنين	10	4/17
14800	14800	حـ/ مردودات المبيعات حـ/ المدينين (التاجر سلطان) رد بضاعة مباعة لعدم مطابقتها المواصفات	11	4/18
37000	37000	حـ/ البنك حـ/ المدينين (التاجر سلطان) استلام المستحق على المدينين بشيك	12	4/20
109000	109000	حـ/ الدائنين (شركة الثقة) حـ/ الصندوق سداد المبلغ المستحق إلى شركة الثقة.	13	4/25

ملحوظات على الإجابة :-

1- في 4/14 مسموحات المشتريات = $12500 \times \frac{10}{100}$ = 1250 ريال .

2- في 4/20 تم خصم قيمة مسموحات المشتريات من المبلغ المستحق على التاجر سلطان لتحديد المبلغ الذي تم استلامه منه وهو 37000 ريال (14800- 51800) .

تدريب (2)

الدائنون 102 ألف ريال

المدينون 43 ألف ريال

الصندوق 228 ألف ريال

ملحوظات على الإجابة

1-الدائنون :-

الرصيد في 12/31 = الرصيد في 1/1 + المشتريات الآجلة – ما تم سداده للدائنين خلال السنه.

67 = الرصيد في 1/1 + 190 – 225

الرصيد في 1/ 1 = 67 -190+225

= 102 ألف ريال

2-المدينون:-

الرصيد في 12/31 = الرصيد في 1/1 + المبيعات الآجلة – ما تم استلامه من المدينين خلال السنه.

137 = الرصيد في 1/1+ 258 -164

الرصيد في 1/1 = 137-258+164

= 43 ألف ريال

3-الصندوق:-

الرصيد في 12/31 = الرصيد في 1/1 + (المبيعات النقدية + ما تم استلامه من أوراق القبض +ما تم استلامه من المدينين) – (المشتريات النقدية +ما تم سداده من أوراق الدفع + ما تم سداده للدائنين) .

= 195+(164+218) – (225+124)

= 195+ 382 -349

= 228 ألف ريال

تدريب (3)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــان	رقم القيد	التاريخ
85000	85000	حـ/ المشتريات حـ/ الدائنين (التاجر هاشم) شراء بضاعة على الحساب بموجب الفاتورة رقم(...)	1	2007/12/1
47000	47000	حـ/ المدينين (محلات الأنوار) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب بموجب الفاتورة رقم (.....)	2	12/5
33000	33000	حـ/ الدائنين (التاجر هاشم) حـ/ الصندوق المدفوعات النقدية إلى التاجر هاشم .	3	12/7
114000	114000	حـ/ المشتريات حـ/الدائنين (محلات الخلود) شراء بضاعة على الحساب بموجب الفاتورة رقم (....)	4	12/10
6500	6500	حـ/ مردودات المبيعات حـ/ المدينين (محلات الأنوار) رد بضاعة من محلات الأنوار	5	12/12
29000	29000	حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (محلات الأنوار) المقبوضات النقدية من محلات الأنوار	6	12/15
9400	9400	حـ/ الدائنين (محلات الخلود) حـ/ مسموحات المشتريات الحصول على سماح من محلات الخلود.	7	12/19

59800		حـ / المدينين (التاجر يوسف) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب إلى التاجر يوسف	8	12/20
	59800			
92700		حـ / المشتريات حـ/ الدائنين (شركة عذبان) شراء بضاعة على الحساب بموجب الفاتورة رقم .(...)	9	12/23
	92700			
35600		حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (التاجر يوسف) المقبوضات النقدية من التاجر يوسف	10	12/24
	35600			
11800		حـ/ الدائنين (شركة عذبان) حـ/ مسموحات المشتريات الحصول على سماح من شركة عذبان	11	12/26
	11800			
121000		حـ/ المدينين (التاجر طه) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب بموجب الفاتورة رقم (.....)	12	12/27
	121000			
48000		حـ/ مردودات المبيعات حـ/ المدينين (التاجر طه) رد بضاعة من التاجر طه	13	12/28
	48000			
67100		حـ/ الدائنين (شركة عذبان) حـ/ الصندوق المدفوعات النقدية إلى شركة عذبان	14	12/30
	67100			
74200		حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (التاجر طه) المقبوضات النقدية من التاجر طه .	15	12/31
	74200			

تدريب (4)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــان	رقم القيد	التاريخ
476000	476000	حـ/ المدينين (محلات البحر الأحمر) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب وبخصم تجاري	1	2008/1/2
243000	243000	حـ/ المشتريات حـ/ الدائنين (شركة غمضان) شراء بضاعة على الحساب وبخصم تجاري	2	1/4
25500	25500	حـ/ مردودات المبيعات حـ/المدينين (محلات البحر الأحمر) رد بضاعة مباعة لعدم مطابقتها المواصفات	3	1/6
9600 230400	240000	مذكورين حـ/ الخصم المسموح به حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (محلات البحر الأحمر) ما تم استلامه نقداً من المدينين مع منحهم خصماً نقدياً	4	1/8
5000	5000	حـ/ الدائنين (شركة غمضان) حـ/ مسموحات المشتريات الحصول على سماح عن بضاعة معيبة	5	1/9
615600	615600	حـ/ المشتريات حـ/ الصندوق شراء بضاعة نقداً وبخصم متسلسل	6	1/10

150000	4500 145500	حـ/ الدائنين (شركة غمضان) مذكورين حـ/ الخصم النقدي المكتسب حـ/ الصندوق ما تم سداده للدائنين والحصول على خصم نقدي	7	1/11
600 29400	30000	مذكورين حـ/ الخصم النقدي المسموح به حـ/ الصندوق حـ/المدينين (محلات البحر الأحمر) ما تم استلامه نقداً من المدينين مع منحهم خصماً نقدياً.	8	1/14
88000	88000	حـ / الدائنين (شركة غمضان) حـ/ البنك ما تم سداده بشيك إلى المدينين	9	1/18
180500	180500	حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (محلات البحر الأحمر) ما تم استلامه نقداً من المدينين	10	1/23

ملحوظات على الإجابة

1- في 1/2 القيمة الصافية = $560000 \times \frac{85}{100} = 476000$ ريال

2- في 1/4 القيمة الصافية بعد الخصم التجاري

$= 270000 \times \frac{90}{100} = 243000$ ريال

3- في 1/6 القيمة الصافية للبضاعة المردودة = $30000 \times \frac{85}{100} = 25500$ ريال

4- الخصم النقدي المسموح به = $240000 \times 4/100 = 9600$ ريال

القيمة الصافية التي تم استلامها = $240000 - 9600 = 230400$ ريال

حصلت محلات البحر الأحمر على خصم نقدي 4٪ لأن السداد تم خلال الأيام العشرة الأولى بعد عملية البيع.

5- في 1/11 الخصم النقدي المكتسب = $150000 \times \frac{3}{100} = 4500$ ريال

القيمة الصافية التي تم سدادها =150000- 4500 = 145500 ريال

وقد تم الحصول على خصم نقدي 3٪ لأن السداد تم خلال الأيام العشرة الأولى بعد عملية الشراء

6- في 1/14 الخصم النقدي المسموح به = 30000× $\frac{2}{100}$ = 600 ريال

القيمة الصافية التي تم استلامها =30000-600= 29400 ريال

حصلت محلات البحر الأحمر على خصم نقدي 2٪ لأن السداد تم في الأيام العشرة الثانية من عملية البيع

7- في 1/18 المبلغ المستحق لشركة غمضان التجارية

البيان	المبلغ	
في 1/4 قيمة المشتريات	270000	ريال
الخصم التجاري (270000× 10/100)	(27000)	
القيمة الصافية	243000	
في 1/9 مسموحات المشتريات	(5000)	
القيمة المتبقية	(238000)	
في 1/11 سداد ما قيمته	(150000)	
القيمة المتبقية	(23800)	
في 1/11 سداد ما قيمته	(150000)	
المبلغ المتبقي والذي تم سداده		
في 1/18 دون الحصول على الخصم النقدي	88000	

في 1/18 لم يتم الحصول على الخصم النقدي نظراً لأن السداد تم بعد الأيام العشرة الأولى لمنح الخصم النقدي.

وبإمكانك عزيزي الدارس تصوير حـ / الدائنين (شركة غمضان) وترحيل القيود السابقة ومن ثم ترصيد الحساب لتصل إلى المبلغ المتبقي بذمة المحلات والذي تم سداده في 1/18.

8- في 1/23 المبلغ المستحق على محلات البحر الأحمر التجارية

في 1/2 قيمة المبيعات	560000 ريال
الخصم التجاري (560000× 15/100)	(84000)
القيمة الصافية	476000
في 1/6 مردودات المبيعات (بالقيمة الصافية)	(25500)
القيمة المتبقية	450500
في 1/8 استلام ما قيمته	(240000)
القيمة المتبقية	210500
في 1/14 استلام ما قيمته	(30000)
المبلغ المتبقي والذي تم استلامه في 1/23 دون خصم نقدي	180500

في 1/23 لم يتم منح خصم نقدي نظراً لأن السداد تم بعد العشرين يوماً من عملية البيع .

وبإمكانك عزيزي الدارس تصوير حـ / المدينين (شركة البحر الأحمر) وترحيل القيود السابقة ومن ثم ترصيد الحساب لتصل إلى المبلغ المتبقي بذمة الشركة والذي استلمته المحلات في 23 /1

لاحظ عزيزي الدارس أن منح (الحصول على) الخصم التجاري لم يمنع من منح (أو الحصول على) الخصم النقدي بمعنى أنه ممكن أن يجتمع الخصمان في عملية واحدة.

تدريب (5)

دفاتر شركة اليمن التجارية (المشتري)			دفاتر شركة الفاروق التجارية (البائع)		
1743000		حـ/ المشتريات 3/3	1743000		حـ/المدينين (شركة اليمن) 3/3
	1743000	حـ/الدائنين(شركة الفاروق)		1743000	حـ/ المبيعات
		شراء بضاعة على الحساب وبخصم كمية			بيع بضاعة على الحساب وبخصم كمية
1403400		حـ/ المشتريات 3/14	1403400		حـ/المدينين (شركة اليمن)3/14
	1403400	حـ/الدائنين(شركة الفاروق)		1403400	حـ/ المبيعات
		شراء بضاعة على الحساب وبخصم كمية			بيع بضاعة على الحساب وبخصم كمية

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
660000	ح/ المشتريات 3/27	660000	ح/المدينين (شركة اليمن) 3/27
660000	ح/الدائنين(شركة الفاروق)	660000	ح/ المبيعات
	شراء بضاعة على الحساب		بيع بضاعة على الحساب

<u>ملحوظات على الإجابة :-</u>

1- في 3/3 تم حساب خصم الكمية كالآتي :-

	1000 وحده لا يوجد خصم		= صفر	
1000- 2500	1500=	× $\frac{2}{100}$ × 300 ريال	= 9000	ريال
2500- 5000	2500=	× $\frac{4}{100}$ × 300	= 30000	
5000-6000	**1000**=	× $\frac{6}{100}$ × 300	= 18000	
الإجمـــالي	**6000**	وحده	57000	ريال
القيمة الإجمالية	6000=	وحده × 300 ريال	1800000=	ريال
القيمة الصافية	=	57000-1800000	1743000=	ريال

2- في 3/14 تم حساب خصم الكمية كالآتي:-

	1000 وحده لا يوجد خصم		= صفر	
1000- 2500	1500=	× $\frac{2}{100}$ × 300 ريال	= 9000	ريال
2500- 4800	2300=	× $\frac{4}{100}$ × 300	= 27600	
الإجمـــالي	**4800**	وحده	36600	ريال
القيمة الإجمالية	4800=	وحده × 300 ريال	1440000=	ريال
القيمة الصافية	=	36600-1440000	1403400=	ريال

3- في 2/27 لا يوجد خصم كمية، لذا يتم تسجيل المعاملة بالقيمة الإجمالية.

القيمة الإجمالية = 2200 وحده × 300 ريال =660000 ريال

تدريب (6) :-

دفاتر شركة اليمن التجارية (المشتري)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1800000		حـ/ المشتريات	3/ 3
	1800000	حـ/الدائنين(شركة الفاروق)	
		شراء بضاعة على الحساب	
1440000		حـ/ المشتريات	3/14
	1440000	حـ/الدائنين(شركة الفاروق)	
		شراء بضاعة على الحساب	
660000		حـ/ المشتريات	3/14
	660000	حـ/الدائنين(شركة الفاروق)	
		شراء بضاعة على الحساب	
183000		حـ/الدائنين(شركة الفاروق)	3/31
	183000	حـ/ خصم الكمية المكتسب	
		الحصول على خصم كمية	

دفاتر شركة الفاروق التجارية (البائع)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1800000		حـ/ المدينين (شركة اليمن)	3/ 3
	1800000	حـ/المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
1440000		حـ/ المدينين (شركة اليمن)	3/14
	1440000	حـ/المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
660000		حـ/ المدينين (شركة اليمن)	3/14
	660000	حـ/المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
183000		حـ/خصم الكمية المسموح به	3/31
	183000	حـ/ المدينين (شركة اليمن)	
		منح خصم كمية	

ملحوظات على الإجابة :-

1- تم تسجيل العمليات الثلاث وقت حدوثها بالقيمة الإجمالية لكل عملية وكالآتي:

في 3/3 القيمة الإجمالية =6000 وحده × 300 ريال =1800000 ريال

في 3/14 القيمة الإجمالية =4800 وحده × 300 ريال =1440000 ريال

في 3/27 القيمة الإجمالية=2200 وحده × 300 ريال=660000 ريال

2- في نهاية الشهر تم حساب خصم الكمية عن العمليات التي تمت خلال الشهر كالآتي :-

إجمالي الوحدات =6000+4800+2200=13000 وحده

خصم الكمية :-

1000 وحده لا يوجد خصم = صفر

2500 -1000 =1500 × $\frac{2}{100}$ × 300 ريال = 9000 ريال

5000 -2500 =2500 × $\frac{4}{100}$ × 300 = 30000

13000 -5000 =8000 × $\frac{6}{100}$ × 300 = 144000

الإجمـــالي 13000 وحده = 183000 ريال

تدريب (7) :-

1- خصماً نقدياً.

2- مباشرة بعد كل عملية ، في نهاية مدة معينة.

3- الخصم التجاري.

4- الكمية.

تدريب (8) :-

1- (X) يمنحه خصماً نقدياً.

2- (X) الخصم التجاري.

3- (√).

4- (X) لا يسجل الخصم التجاري في الدفاتر سواء كانت العملية نقدية أم آجلة.

5- (√).

تدريب (9) :-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
624000	624000	حـ/ المشتريات حـ/ الدائنين (شركة بغداد) شراء بضاعة على الحساب وبخصم تجاري	1	2008/1/2
6500	6500	حـ/ مصاريف الكهرباء حـ/ الصندوق سداد مصاريف الكهرباء نقداً	2	1/3

66860	 66860	حـ/ الصندوق حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً ومنح خصم الكمية	3	1/8
12300	 12300	حـ/ الصندوق حـ/ إيرادات أوراق مالية استلام إيراد أوراق مالية	4	1/9
240000	 14400 225600	حـ/ الدائنين (شركة بغداد) مذكورين حـ/ خصم نقدي مكتسب حـ/ الصندوق سداد للدائنين والحصول على خصم نقدي	5	1/10
306000	 306000	حـ/ المدينين (محلات الرياض) حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب وبخصم تجاري	6	1/12
 4500 16200	 20700	مذكورين حـ/ مسموحات المبيعات حـ/ مردودات المبيعات حـ/ المدينين (محلات الرياض) منح سماح عن بضاعة تالفة ورد بضاعة غير مطابقة للمواصفات	7	1/15
43000	 43000	حـ / مصروف الإيجار حـ/ الصندوق سداد إيجار المحلات نقداً	8	1/17
384000	 384000	حـ / الدائنين (شركة بغداد) حـ/ البنك سداد المستحق للدائنين نقداً	9	1/19

13000 247000	260000	مذكورين حـ/ خصم نقدي مسموح به حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (محلات الرياض) ما تم استلامه من المدينين مع منحهم خصم نقدي	10	1/20
9000	9000	حـ/ الصندوق حـ/ فوائد قرض دائنة استلام فائدة قرض نقداً	11	1/24
437000	437000	حـ/ الصندوق حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً وبخصم تجاري متسلسل	12	1/27
16800	16800	حـ/ البنك حـ/ فوائد دائنة الفوائد الدائنة التي أضافها البنك عن وديعة الاستثمار	13	1/30
25300	25300	حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (محلات الرياض) استلام ما تبقى من الدين بذمة محلات الرياض	14	1/31

ملحوظات على الإجابة :-

1- في 1/2 الخصم التجاري = $650000 \times \frac{4}{100}$ = 26000 ريال

القيمة الصافية = 650000 - 26000 = 624000 ريال

2- في 1/8 يتم حساب خصم الكمية كالآتي :-

25000 وحده لا يوجد خصم		= صفر	
40000 -25000	$15000 \times \frac{2}{100}$ =	= 300	ريال
68000 -40000	$28000 \times \frac{3}{100}$ =	= 840	
الإجمـــالي	**68000**	= 1140	ريال
القيمة الصافية	=68000-1140	=66860 ريال	

3- في 1/10 الخصم النقدي = $240000 \times 6/100$ = 14400 ريال

القيمة الصافية = 240000 -14400 = 225600 ريال

4- في 1/12 الخصم التجاري = $340000 \times \frac{10}{100}$ = 34000 ريال

القيمة الصافية = 340000 -34000 = 306000 ريال

5- في 1/15 القيمة الصافية للبضاعة التالفة = $25000 \times \frac{90}{100}$ = 22500 ريال

مسموحات المبيعات = $22500 \times \frac{20}{100}$ = 4500 ريال

القيمة الصافية للبضاعة المردودة = $18000 \times \frac{90}{100}$ = 16200 ريال

6- في 1/19

المستحق لشركة بغداد التجارية = 624000-240000 = 384000 ريال

ويتم سداد المبلغ بالكامل دون الحصول على خصم نقدي لأن السداد حصل بعد أكثر من 15 يوم من تاريخ الشراء.

7- في 1/20 الخصم النقدي = $260000 \times \frac{5}{100}$ = 13000 ريال

القيمة الصافية = 260000 -13000 = 247000 ريال

8- في 1/27 القيمة الصافية = $500000 \times \frac{92}{100} \times \frac{95}{100}$ = 437000 ريال

9- في 1/31 المبلغ المستحق على محلات الرياض :-

في 1/2 قيمة المبيعات	340000	ريال
الخصم التجاري	(34000)	
القيمة الصافية	306000	
في 1/15 مسموحات المبيعات	(4500)	
مردودات المبيعات	(16200)	
القيمة الصافية	285300	
في 1/20 استلام ما قيمته	(260000)	
المبلغ المتبقي والذي تم استلامه		
في 1/31 دون منح خصم نقدي	25300	ريال

9- المراجع :-

1- الارياني، د. محمد فضل، حجر، د. عبد الملك إسماعيل، الأصول النظرية والعملية، للمحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار الفكر، دمشق، 2000-2001 .

2-البشتاوي، د. سليمان حسين، أبو خزانة، د. إيهاب محمد، مبادئ المحاسبة (1)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

3- البطمة، محمد عثمان، مبادئ المحاسبة، مطبعة معهد الإدارة العامة، السعودية، بدون تاريخ .

4-الرزق، د. صالح، زواتي،د. عبد الكريم،أصول المحاسبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992.

5- الشريف، أ. عليان، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.

6- عارف، حسين ناجي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار يافا العلمية، عمان، 2006.



الأوراق التجارية



محتويات الوحدة

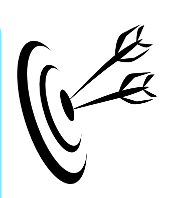
1- المقدمــة:

1.1 تمهيد:

عزيزي الدارس :

مرحباً بك إلى الوحدة السادسة من مقرر المحاسبة المالية ، تتناول هذه الوحدة التي بين يديك موضوع الأوراق التجارية بأنواعها الثلاثة ، كونها أداة هامة في تسهيل المعاملات التجارية- الآجلة منها بشكل خاص - ولطرفي المعاملة على حد سواء ، إضافة إلى المعالجات المحاسبية لهذه الأوراق وبما يناسبها .

2-1 الأهداف



يتوقع منك عزيزي الدارس، بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة وتنفيذ تدريباتها أن تكون قادر على أن:-



1- تتعرف على مفهوم الأوراق التجارية وفوائد التعامل بها .



2- تميّز بين الأنواع المختلفة لهذه الأوراق التجارية بحسب خصائصها .

3- تتمكن من إجراء المعاملات المحاسبية للشيكات الصادرة منها والواردة .

4- تتعرف على طريقة إثبات أوراق القبض وأوراق الدفع في الدفاتر المحاسبية لطرفي المعاملة المالية .

5-تتمكن من إجراء المعالجات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية لطرفي المعاملة المالية، وبحسب طريقة التصرف في أوراق القبض .

1-3 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام :-

القسم الأول :- يتناول هذا القسم تعريف الأوراق التجارية وفوائد التعامل بها، إضافة إلى الأنواع الثلاثة لهذه الأوراق – الشيكات، الكمبيالات، السندات الأذنية – وخصائص كل نوع، وهذا القسم حقق أول هدفين.

القسم الثاني :- يستعرض هذا القسم المعالجة المحاسبية الشيكات الصادرة منها والواردة كل بحسب ما يناسبه، وهذا القسم حقق الهدف الثالث

القسم الثالث :- يختص هذا القسم بالكمبيالة والسند الأذني باعتبار أنهما تخضعان لنفس المعالجة المحاسبية، لذا فالقسم يتناول كيفية الاعتراف بهذه الأوراق في الدفاتر المحاسبية –سواء كانت أوراق قبض أو أوراق دفع –كذلك الحالات المختلفة والممكنة التصرف في ورقة القبض والمعالجة المحاسبية المناسبة لكل حالة، وهذا القسم حقق الهدفين الرابع والخامس

1-4 القراءات المساعدة



عزيزي الدارس حاول الانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:-

1- البطمة ، محمد عثمان ، مبادئ المحاسبة ، مطبعة معهد الإدارة العامة ، السعودية ، بدون تاريخ ،ص 165-181.

2- شمسان ، د..عبد الرحمن عبدالله، الموجز في مبادئ القانون التجاري وأحكام الشركات التجارية، جرا فيكس للطباعة والتصميم والتسويق، صنعاء، 2007، ص 29-30.

3-عبد الرحمن ،د. مصطفى رضا،قللي ،د.يحيى أحمد ، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، ص210-240.

4- كاشين،جيمس أ.،ليرنر،جويل ج.،سلسلة ملخصات شوم-أصول المحاسبة (1)،ترجمة د.إبراهيم السباعي،الطبعة العربية السادسة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2004،ص289-293.

2- ما الأوراق التجارية ؟ What Are Commercial Papers

عزيـزي الـدارس، نسـمع كـثيراً في التعـاملات التجاريـة مصـطلح "الأوراق التجارية"، فما تعريف هذه الأوراق، وما أهمية التعامل بها ؟ وما أنواع هـذه الأوراق؟ وما الخصائص المميّزة لكل نوع منها ؟ القسم الذي بين يديك يحمل الإجابة لكل هذه التساؤلات فلنقرأه معاً.

2-1 تعريف الأوراق التجارية

Definition Of Commercial Papers

تعـرّف الأوراق التجاريـة بأنهـا "" صـك مكـتوب وفـق شـكل حـدده القـانون يتضمن التزاماً بدفع مبلغ معين من النقود ويستحق الأداء بمجرد الإطـلاع، وفي أجل قصـير، وقابـل للتـداول بـالطرق التجاريـة ويقبلـه العـرف كـأداة للوفـاء يقـوم مقـام النقود"" [*] من التعريف أعلاه يتضح أن

الأوراق التجارية هـي مستندات أو وثائق مكـتوبة تستخدم كـأداة للائتمـان، وتكـون قابلة للتداول، ويتم إعدادها وفق نماذج معينة وتتضمن بيانات أساس، فـإذا استوفيت هذه البيانات وكـان استخدام هـذه الأوراق في التعـاملات التجارية حصـراً فإنهـا تعـد أوراقـاً تجاريـة تخضـع لأحكـام القـانون التجـاري ويكـون لهـا قـوة قانونية، أما إذا كـان استخدامها في غير التعاملات التجارية فإنها تعد مستندات مدنية ولا تخضع لأحكـام القانون التجاري.

وبشـكل عام فإن هذه الأوراق تتضمن إما أمراً أو تعهداً غير معلق علـى شـرط بسـداد مبلـغ محـدد إلى شـخص معـين (أو إلى حاملها أي الشـخص الـذي تكـون في حيازتـه) ويكـون السـداد إمـا عنـد الاطـلاع أو عنـد الطلـب أو في تـاريخ محـدد في الورقة.

ولتنظيـم التعامـل بهـذه الأوراق وتـداولها في الأغـراض التجاريـة فإنـه عـادة مـا تنص مواد القانون التجاري – في أي بلد –على الأحكـام القانونيـة لمختلف المواضيع والقضايا المرتبطة بهذه الأوراق، وبالرجوع إلى القانون التجاري اليمني نجد أنه علـى الرغم من أن عنوان الكـتاب الثالث فيه هو "الأوراق التجارية " إلا أنه جـاء كـعنـوان

(*)- عكيلي ،د.عزيز.

فقط ولم يرد أي مفهوم أو أي تعريف محدد لهذه الأوراق، وتناولت الأبواب الثلاثة التي يتكون منها هذا الكتاب المواد القانونية المتعلقة بالأنواع الثلاثة للأوراق التجارية(الشيك، الكمبيالة، السند الأذني)، وسيتم توضيحها في الفقرة الأخيرة من هذا القسم.

2-2 فوائد التعامل بالأوراق التجارية

Benefits Form Dealing With Commercial Papers

تستخدم الأوراق التجارية بشكل كبير في التعاملات التجارية لما لها من فوائد ومزايا شجعت الكثيرين على التعامل بها، ومن أهم هذه الفوائد أو المزايا الآتي:

1- الأوراق التجارية هي أداة ضمان هامة يحصل عليها الدائن من المدين وخاصة في التعاملات الآجلة كوسيلة لضمان سداد الدين، فهي قرينة قانونية يمكن استخدامها لإثبات الحق في حالة المنازعات فهي تتضمن كافة البيانات اللازمة لإثبات الدين وبشكل خاص مبلغ الدين وتوقيع المدين.

2- تتميز الأوراق التجارية بقابليتها للتداول بين الأشخاص وبسهولة وذلك من خلال التظهير، أي تحويل حق استلام مبلغها من شخص لآخر ودون الحاجة إلى أية إجراءات قانونية.

3- تعد الأوراق التجارية مستندات إثبات يتم الاعتماد عليها في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر المحاسبية.

4-تعد الأوراق التجارية أداة للوفاء في المعاملات التجارية وأيضاً أداة ائتمان، وبذلك فهي تستخدم كبديل للنقود، وهذا بحد ذاته يساعد كثيراً في تنشيط التجارة وتوسيع نطاق التعاملات التجارية بدلاً من الاقتصار فقط على التعاملات النقدية.

5- يمكن تحويل الأوراق التجارية وبسهولة إلى نقود، فالبعض منها يستحق عند الاطلاع، والبعض الآخر والمحدد بتاريخ استحقاق لا حق يمكن الحصول على مبالغها حالاً (أي قبل تاريخ استحقاقها) من خلال خصمها (أو قطعها) لدى البنك مقابل مصاريف خصم معينة.

6- يمكن تحصيل مبالغ الأوراق التجارية من خلال الاستفادة من خدمة تحصيل الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك مقابل تحمل المنشأة لمصاريف التحصيل، وعلى الرغم من أن التحصيل يكون في تاريخ استحقاق الورقة التجارية، إلا إن ذلك يوفر على المنشأة الكثير من الجهد والوقت اللازم لمتابعة وتحصيل الديون

2-3 أنواع الأوراق التجارية Kinds of Commercial Papers

يمكن بشكل عام تقسيم الأوراق التجارية إلى ثلاثة أنواع هي :- الشيك، الكمبيالة، والسند الأذني، والآتي توضيح لمكونات وخصائص كل نوع من هذه الأنواع.

2-3-1 الشيك The Cheque

تفضل معظم المنشآت التجارية إيداع جزء من أموالها- وربما يكون الجزء الأكبر من هذه الأموال – في حسابها الجاري لدى البنك - وربما لدى أكثر من بنك واحد – وذلك لأسباب متعددة نذكر منها :-

1- تقليل المخاطر المحتمل وقوعها نتيجة الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد في خزينة المنشأة، حيث قد تتعرض هذه الأموال إلى السرقة أو التلف أو الإتلاف وغيرها.

2- تسهيل الكثير من المعاملات المالية مع الغير بتسديد واستلام مبالغ هذه المعاملات – وخاصة المبالغ الكبيرة – عن طريق الشيكات.

3- تفضيلات المتعاملين مع المنشأة من موردين وعملاء التعامل بالشيكات بدلاً من التعامل بالنقد السائل.

4- الحصول على خدمات أخرى من البنك – كالقروض والتسهيلات المختلفة الأخرى – وهذا يتطلب وجود رصيد للمنشأة لدى البنك.

5- تخفيف العبء على أمين الصندوق في المنشأة، وخاصة بالنسبة للمعاملات المالية ذات المبالغ الكبيرة.

6- تسهيل عملية جرد النقدية في نهاية السنة المالية حيث تتوزع النقدية بين صندوق المنشأة وحسابها الجاري لدى البنك.

وعندما تقوم المنشأة بفتح حساب جاري لها في البنك يصبح لها رقم حساب خاص لدى البنك، وتحصل على دفتر الشيكات، فتقوم بعدها بعمليات الإيداع، وكذلك عمليات السحب التي تتم بواسطة الشيكات، وتعد الشيكات أوراقاً تجارية فقط إذا كان تحريرها قد تم لأغراض تجارية.

والشيك هو أمر كتابي غير معلق على شرط، يصدر من شخص – يسمى الساحب – إلى شخص آخر – يسمى المسحوب عليه– بدفع مبلغ معين وبمجرد الاطلاع على الشيك، إلى شخص ثالث –يسمى المستفيد – وقد يكون المستفيد هو الساحب أو أي شخص آخر، والمسحوب عليه في هذه العملية هو البنك.

ويشتمل الشيك على البيانات الآتية (*)

1. لفظ(شيك)مكتوباً في متن الصك وباللغة التي كتب بها.
2. تاريخ ورقم الشيك ومكان إنشائه.
3. اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه).
4. اسم من يجب الوفاء له أول مرة.
5. أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.
6. مكان الوفاء.
7. توقيع من أنشاء الشيك (الساحب).

وبالرجوع إلى الشكل رقم (10) الذي يمثل نموذجاً لشيك فإنه يمكن تقسيم البيانات التي يشتمل عليها الشيك إلى نوعين وكالآتي:-

1- البيانات المطبوعة على الشيك :

أ- اسم البنك واسم الفرع.

ب- اسم العميل ورقم حسابه.

ج- رقم الشيك، حيث تحمل الشيكات أرقام متسلسلة لغرض تمييزها.

د- أمر غير معلق بشرط يتم التعبير عنه بعبارة "ادفعوا بموجب هذا الشيك لأمر".

2- البيانات التي يقوم بملئها العميل :-

(*)- كما وردت في المادة (528)من القانون التجاري اليمني.

أ- تاريخ تحرير الشيك (بالأرقام).

ب- اسم المستفيد : وإما أن يكتب الساحب اسم شخص معين، أو يكتب "لحاملة" وفي هذه الحالة يجب توخي الحذر من احتمال ضياع الشيك، لأن أي شخص يحمل هذا الشيك يحق له سحب مبلغه، أما عندما يكون المستفيد هو ساحبه نفسه، فتتم كتابه " لأمري ".

ج- مبلغ الشيك (بالأرقام والحروف) ولابد من تطابق المبلغ رقماً وكتابة.

د-توقيع الساحب

شكل رقم (10)

نموذج شيك

SABA ISLAMIC BANK بنك سبأ الإسلامي
Universities Branch فرع الجامعات
4303079
Date التاريخ
Pay Against This cheque إدفعوا بموجب هذا الشيك لأمر /
The Sum Of مبلغ و قدره
التوقيع Signature
Please do not write or sign below this space يرجى عدم الكتابة أو التوقيع تحت هذا المكان

حـ/ 141311 ريال

وقد تناولت الأحكام القانونية الخاصة بالشيك الجانبين الآتيين :- إنشاء الشيك وتداوله، انقضاء الالتزام الثابت بالشيك [*].

ويتميز الشيك بالخصائص الآتية :-

1-أنه أمر كتابي غير معلق بشرط معين.

2- يتضمن ثلاثة أطراف : الساحب، المسحوب عليه، المستفيد.

3- يبدأ من الساحب -أي العميل الذي لديه حساب جاري في البنك – فهو الذي يقوم بتحريره.

4- المسحوب عليه هو البنك.

(*) - المواد من (527) ولغاية (569)من القانون التجاري اليمني.

5- لا توجد حاجة لتوقيع المسحوب عليه بالقبول.

6- يمكن للمستفيد أن يقوم بتظهير الشيك إلى شخص آخر (إلا إذا كان دفع الشيك مشروطاً إلى شخص مسمى ومكتوبة فيه عبارة "ليس لأمر" أو أي عبارة أخرى في هذا المعنى).

7- لابد من توفر الرصيد الكافي في الحساب الجاري للساحب لدى البنك، ما لم فإن البنك يرفض صرف مبلغ الشيك، ويسمى شيكاً مرفوضاً.

2-3-2 الكمبيالة The Bill Of Exchange

الكمبيالة هي أمر كتابي (غير معلق على شرط) صادر من شخص – يسمى الساحب – إلى شخص آخر –يسمى المسحوب عليه – بدفع مبلغ معين في تاريخ استحقاق محدد أو عند الاطلاع، إلى شخص ثالث - يسمى المستفيد – وقد يكون المستفيد هو الساحب أو شخص آخر، ومن الضروري بعد أن يحرر الساحب الكمبيالة أن يقوم المسحوب عليه بالتوقيع عليها بما يفيد القبول أي موافقته على الدفع، كما يحق للمستفيد بعد استلام الكمبيالة أن يقوم بتظهيرها إلى شخص آخر وذلك بالتوقيع عليها وبما ينقل الحق في استلام مبلغها إلى ذلك الشخص، وكتابة ما يدل على نقل الحق.

ويبين الشكل رقم (11) نموذجاً لكمبيالة، ويمكن من خلالها ملاحظة البيانات التي ينبغي أن تشمل عليها الكمبيالة [*] وهي كالآتي:-

1- لفظ (كمبيالة) مكتوباً في متن الصك، وباللغة التي كتب بها.

2- تاريخ إنشاء الكمبيالة ومكان إنشائها.

3- اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه).

4 - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره.

5- أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

6- ميعاد الاستحقاق.

7- مكان الوفاء.

8- توقيع من انشأ الكمبيالة (الساحب).

(*)- كما وردت في المادة (422) من القانون التجاري اليمني.

شكل رقم (11)

نموذج كمبيالة

كمبيالة

صنعاء في 2008/3/21	فلس	ريال
	-	380000

إلى الأخ/ بشير علي سلطان -14 شارع النخيل – الحديدة ،

أدفعوا إلى الأخ/ يوسف علي صالح -10 شارع عمان – صنعاء،

مبلغاً وقدره 380000 ريال "فقط ثلاثمائة وثمانون ألف ريال لا غير" في نهاية شهر أبريل، والقيمة وصلتنا بضاعة.

توقيع الساحب	توقيع المسحوب عليه
معاذ سعيد عبدالله	بشير علي سلطان

وقد تناولت الأحكام القانونية الخاصة بالكمبيالة الجوانب الآتية (*):

إنشاء الكمبيالة، ضمانات الوفاء بالكمبيالة، وانقضاء الالتزام الثابت بالكمبيالة. وتتميز الكمبيالة بالخصائص الآتية :-

1- أنها أمر كتابي غير معلق بشرط معين.

2- تتضمن ثلاثة أطراف هم الساحب، المسحوب عليه، المستفيد.

3- تبدأ من الساحب –أي الدائن – فهو الذي يقوم بتحريرها.

4- تتطلب موافقة المسحوب عليه من خلال توقيعه بالقبول على السداد.

5- يذكر فيها مقابل الوفاء، وغالباً ما تذكر عبارة "والقيمة وصلتنا بضاعة "، أو أية عبارة أخرى تفيد بوجود مقابل الوفاء.

6- يجوز للمستفيد أن يقوم بتظهير الكمبيالة إلى شخص آخر.

(*)- المواد من (422) ولغاية (522) من القانون التجاري اليمني.

3-3-2 السند الأذني The Promissory Note

السند الأذني -ويسمى أيضاً السند لأمر - هو تعهد كتابي غير معلق على شروط، صادر من شخص – يسمى محرر السند – بدفع مبلغ معين – عند الطلب أو في تاريخ استحقاق معين، إلى شخص آخر – يسمى المستفيد – ويلاحظ أن الساحب في السند الأذني هو من يتوجب عليه الدفع أي أنه يكون المسحوب عليه أيضاً.

ويبين الشكل رقم (12) نموذجاً لسند أذني، تظهر فيه البيانات التي ينبغي أن يشتمل عليها أي سند أذني وهي [*]:-

1- شرط لأمر أو عبارة (سند لأمر) مكتوب في متن السند وباللغة التي كتب بها.

2- تاريخ إنشاء السند ومكان إنشائه.

3- اسم من يجب الوفاء له أو لأمره.

4- تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

5-ميعاد الاستحقاق.

6- مكان الوفاء..

7- توقيع من أنشاء السند.

وكما هو الحال مع الشيك والكمبيالة، فقد أورد المشرّع بعض الأحكام القانونية الخاصة بالسند لأمر [**]، ويتميز السند الأذني بالخصائص الآتية :

1- أنه تعهد كتابي غير معلق بشرط معين.

2- تتضمن طرفين هما: محرر السند(الشخص المدين الذي يتوجب عليه دفع المبلغ في السند)، والمستفيد من السند (وهو الشخص الدائن الذي يكون له الحق في استلام المبلغ المحدد في السند).

3- يبدأ السند من الشخص المدين فهو الذي يحرره .

(*) -كما وردت في المادة(422)من القانون التجاري اليمني.

(**) المواد من (523) ولغاية(526) من القانون التجاري اليمني.

4- لا يتطلب التوقيع بالقبول، لأنه بحد ذاته تعهد ويفيد وجود القبول المسبق عند محرره.

5- يمكن للمستفيد أن يقوم بنقل حق استلام مبلغ السند إلى الشخص آخر بواسطة التظهير.

شكل رقم (12)

نموذج سند أذني.

سند لأمر

صنعاء في 2008/4/25

ريال	فلس
645000	-

أتعهد بأن أدفع مبلغ 645000 ريال "فقط ستمائة وخمس وأربعون الف ريال لا غير" إلى الأخ/ عمر عبد الرحمن أحمد-27 شارع الزبيري-صنعاء/ أو لحامله، والقيمة وصلتنا بضاعة.

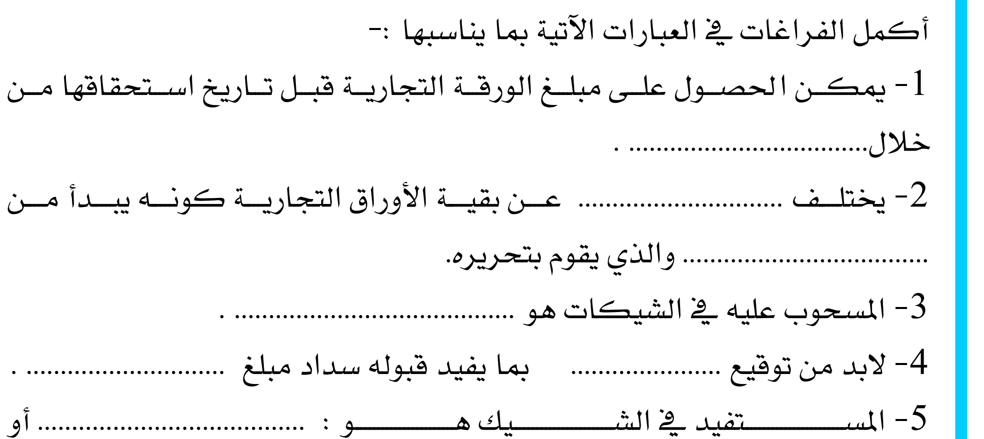
التوقيع

وحيد عبد الحكيم محمد

وبالنظر لوجود الكثير من أوجه التشابه بين الكمبيالة والسند الأذني فإن معظم أحكام القانون التجاري الخاصة بالكمبيالة، تسري أيضاً على السند الأذني (*).

وفيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للأوراق التجارية، فإن للشيكات معالجة محاسبية خاصة سيتم عرضها في القسم الثالث من هذه الوحدة، أمّا ما يخص الكمبيالات والسندات الأذنية فللنوعين معاً معالجة محاسبية خاصة يتناولها القسم الرابع من هذه الوحدة، ولكن تحت اسم أوراق القبض وأوراق الدفع، فعلى الرغم من أن كل من الكمبيالة والسند الأذني يمثل ورقة تجارية إلا أن الورقة التجارية وبشكل عام إما أن تسمى ورقة قبض (وذلك بالنسبة للشخص الدائن أي المستفيد الذي سيستلم مبلغ الورقة)، أو تسمى ورقة دفع (وذلك بالنسبة للشخص المدين الذي سيدفع مبلغ الورقة).

(*) - لاحظ المادة (525) من القانون التجاري اليمني.



تدريب (1)

أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها :-

1- يمكن الحصول على مبلغ الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها من خلال.................................. .

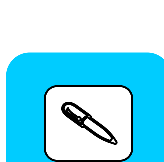
2- يختلف .... عن بقية الأوراق التجارية كونه يبدأ من .... والذي يقوم بتحريره.

3- المسحوب عليه في الشيكات هو ....

4- لابد من توقيع .... بما يفيد قبوله سداد مبلغ ....

5- المستفيد في الشيك هو : .... أو .... أو ....

تدريب (2)



ضع (√) أو علامة (X) أمام العبارة الآتية وبما يناسبها مع تصحيح العبارة الخطأ :-

1- تتميز الكمبيالة عن بقية الأوراق التجارية أنها تتضمن طرفين فقط .

2- يتضمن قانون الشيكات الأحكام القانونية المتعلقة بتنظيم التعامل بالأوراق التجارية وتداولها.

3- الشيك والكمبيالة كلاهما أمر بالدفع ، بينما السند الأذني هو تعهد بالدفع .

4- يمكن للمستفيد تظهير كل من الشيك والكمبيالة، بينما لا يمكن تظهير السند الأذني .

5- في الكمبيالة لابد من ذكر مقابل الوفاء .

أسئلة التقويم الذاتي

?

1- ما تعريف الورقة التجارية ؟

2- للأوراق التجارية العديد من المزايا والفوائد ، اذكر خمساً منها.

3- ما أوجه الشبه بين الشيك والكمبيالة والسند الأذني، وما أوجه الاختلاف بينهما ؟ وضح ذلك بجدول .

4-"" تقدم البنوك خدماتها في مجال تحويل الأوراق التجارية إلى نقد بالنسبة للمستفيد سواء في تاريخ استحقاق هذه الأوراق أو قبله"" ، اشرح هذه العبارة .

3- المعالجة المحاسبية للشيكات
Accounting Treatment for Cheques

عزيزي الدارس أشرنا فيما سبق إلى أهمية الشيكات ودورها كأداة للوفاء في المعاملات التجارية ونعرض في هذا القسم الشيكات التي تصدر من المنشأة وتلك التي ترد إليها والمعالجة المحاسبية لكل منها.

3-1 المعالجة المحاسبية للشيكات الصادرة :-

الشيكات الصادرة هي الشيكات التي تحررها المنشأة إلى الغير لأسباب متعددة لعل من أبرزها :-

1- سداد ثمن ما تشتريه المنشأة من بضاعة أو أصول ثابتة.

2- سداد بعض المصاريف مثل رواتب الموظفين وإيجار المباني وغيرها.

3- سداد ديون مستحقة على المنشأة نتيجة عمليات سابقة مع الموردين والدائنين.

كذلك يمكن للمنشأة أن تقوم بإصدار الشيكات لأمرها عندما ترغب في زيادة رصيد النقدية في الصندوق أو لتعزيز رصيد صندوق المصروفات النثرية. والمعالجة

المحاسبية عند إصدار الشيك يكون بتسجيل قيد يومية في دفاتر المنشأة يكون فيه حساب النقدية في البنك [*] دائناً باعتبار أن الشيك الصادر يترتب عليه نقص في رصيد النقدية لدى البنك، أما الطرف المدين من القيد فيعتمد على طبيعة العملية التي تمت والتي من أجلها تم إصدار الشيك.

مثال (1)

الآتي كشف بالشيكات التي حررتها أحدى المنشآت التجارية في 2007/3/31 على حسابها الجاري في أحد البنوك.

رقم الشيك	المبلغ	التفاصيل
13037	17600	ثمن شراء بضاعة.
13038	52800	سداد مرتبات العاملين عن شهر مارس.
13039	24000	تمويل صندوق المنشأة لتغطية المصروفات النثرية.
13040	3900	سداد لدائنين (محلات الأفراح التجارية).

المطلوب :- تسجيل القيود اليومية اللازمة في دفاتر المنشأة .

الإجابة:-

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		مذكورين	3/31
17600		حـ/ المشتريات	
52800		حـ/ المرتبات	
24000		حـ/ الصندوق	
3900		حـ/ الدائنين (محلات الأفراح)	
	98300	حـ / البنك	
		الشيكات المسحوبة على البنك	

وقد يحدث أحياناً أن يرفض البنك سداد مبلغ الشيك، إما لعدم توفر الرصيد الكافي في حساب المنشأة لدى البنك، أو لوجود بعض المشاكل في الشيك نفسه من أمثلتها : نقص بعض البيانات، عدم وضوح بعض البيانات، عدم مطابقة التوقيع، وجود شطب أو كشط أو تحشير بين السطور، وجود أخطاء في كتابة التاريخ، أو

(*)- يمكن أن يكتب(حساب البنك) اختصاراً .

اختلاف مبلغ الشيك بالأرقام عن المبلغ المكتوب بالحروف، في هذه الحالة يعود المستفيد إلى الساحب والذي بدوره يقوم بإثبات قيد يومية يكون عكس ما تم إثباته عند تحرير الشيك، حيث يجعل حساب البنك مديناً والطرف الآخر في العملية يظهر في الجانب الدائن من القيد، أي يعيد دائنيته .

مثال (2)

بالرجوع إلى بيانات المثال (1) وبافتراض أن البنك رفض سداد مبلغ الشيك رقم (13040) والخاص بسداد التزامات المنشأة تجاه محلات الأفراح التجارية حيث كان المبلغ المسجل في الشيك رقماً 3900 ريال بينما كتابة ظهر تسعة الآف وثلاثمائة ريال، وقد قامت محلات الأفراح في 2007/4/2 برد الشيك إلى المنشأة.

المطلوب :- تسجيل قيد اليومية اللازم في دفاتر المنشأة

الإجابة:-

3900		حـ/ البنك	4/2
	3900	حـ/ الدائنين (محلات الأفراح)	
		إثبات رفض البنك الشيك رقم (13040)	

3-2 المعالجة المحاسبية للشيكات الواردة

الشيكات الواردة هي الشيكات التي تحصل عليها المنشأة من الغير لسداد ما عليهم من التزامات تجاه المنشأة نتيجة عمليات مالية بين الطرفين من أمثلتها :

1- عمليات البيع التي تقوم بها المنشأة

2- عمليات سداد ديون الغير تجاه المنشأة كما هو الحال مع العملاء والمدينين.

3- الخدمات التي تقدمها المنشأة للغير وتستحق عنها إيرادات.

أما المعالجة المحاسبية للشيكات الواردة إلى المنشأة فتعتمد على الطريقة التي تتصرف بها المنشأة بهذه الشيكات، حيث أن بإمكانها الاختيار من بين أكثر من طريقة وبحسب ما تحكم به الظروف أو ما ترى المنشأة أنه الأفضل، والآتي الطرق المتاحة أمام المنشأة للتصرف في الشيكات الواردة :-

3-2-1 تقديم الشيك إلى البنك وتحصيل المبلغ وإيداعه في الصندوق:-

وغالباً ما تتبع المنشأة هذه الطريقة عندما تكون بحاجة إلى مبلغ الشيك حالاً، أو عندما يكون لديها حساب جاري لدى البنك، في هذه الحالة يكون تاريخ تحصيل قيمة الشيكات هو نفس تاريخ حدوث العملية التي ترتب عليها تحرير الشيك وبالتالي يتم تسجيل قيد واحد فقط، حيث يظهر حـ/ الصندوق مديناً، بينما يظهر في الطرف الدائن الحساب ذو العلاقة بالعملية التي حصلت وأدت إلى تحرير الشيك كالمبيعات أو المدينين أو الإيرادات...الخ

مثال (3)

في 2007/7/12 استلمت محلات البيضاني من التاجر عبد الغني شيكاً بمبلغ 145000 ريال تسديداً لحسابه مع المحلات، وفي اليوم نفسه حصلت محلات البيضاني مبلغ الشيك من البنك وأودعته في الصندوق.

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات البيضاني.

الإجابة:-

145000		حـ/ الصندوق	7/12
	145000	حـ/ المدينين (التاجر عبد الغني)	
		استلام الشيك رقم (...) من المدينين وتحصيل المبلغ وإيداعه الصندوق	

3-2-2 الاحتفاظ بالشيك في صندوق المنشأة وتحصيل قيمته في وقت لاحق

قد تفضل المنشأة تأجيل تحصيل قيمة الشيك أو قد تضطرها بعض الظروف إلى تأخير التحصيل، وفي هذه الحالة يتم الاحتفاظ بالشيك المستلم في صندوق المنشأة لفترة من الزمن ثم يتم إرساله فيما بعد إلى البنك لتحصيل قيمته، بمعنى أن تاريخ استلام المنشأة للشيك من الغير- والذي غالباً ما يكون في اليوم نفسه الذي حدثت فيه العملية المالية التي ترتب عليها تحرير الشيك – يختلف عن تاريخ تحصيل قيمة الشيك وإيداعها في الصندوق، لذا ينبغي تسجيل قيد خاص لكل عملية على حده وبحسب تاريخ حدوث العملية، ويتم توسيط حساب الشيكات تحت التحصيل [*] في كلا القيدين.

(*) - أو قد يسمى حساب شيكات مودعة في الصندوق .

مثال (4) : في تاريخ 2007/3/6 باعت محلات الشبامي بضاعة إلى التاجر عبد الرحمن، والذي بدوره سدد قيمتها البالغة 216500 ريال بشيك مؤرخ في 2007/3/9، وقد قامت المحلات بإيداع الشيك في الصندوق، وفي 3/9 تم تقديم الشيك إلى البنك وتحصيل مبلغه وإيداعه في صندوق المحلات.

المطلوب :- تسجيل القيود اللازمة في دفاتر محلات الشبامي.

الإجابة –

مدين	دائن	البيان	التاريخ
216500		حـ/ شيكات برسم التحصيل	3/6
	216500	حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة واستلام ثمنها بشيك رقم (......) وإيداعه في الصندوق	
216500		حـ/ الصندوق	3/9
	216500	حـ/ شيكات برسم التحصيل	
		تحصيل مبلغ الشيكات رقم (.....) وإيداعه في الصندوق	

وقد يحصل عند تقديم الشيك إلى البنك لتحصيل مبلغه أن يرفض البنك صرف المبلغ لأحد الأسباب التي سبق ذكرها في فقرة الشيكات الواردة، في هذه الحالة تقوم المنشأة بتسجيل قيد يومية عكس القيد الذي تم تسجيله عند استلام الشيك، فيكون حـ/شيكات تحت التحصيل دائناً، ويظهر في الطرف المدين اسم الحساب الخاص بالعملية التي لأجلها تم استلام الشيك.

مثال (5) :-



بالرجوع إلى البيانات الواردة في المثال (4) وبافتراض أنه في 3/9 وعند تقديم الشيك إلى البنك لتحصيل قيمته، رفض البنك صرف المبلغ لعدم توفر الرصيد الكافي في الحساب الجاري للتاجر عبد الرحمن .

المطلوب :- تسجيل القيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات الشبامي.

الإجابة :-

مدين	دائن	البيان	التاريخ
216500		حـ/ المدينين (عبد الرحمن)	3/9
	216500	حـ/ شيكات برسم التحصيل	

رفض البنك صرف مبلغ الشيك رقم(.......)

لعدم كفاية الرصيد

3-2-3 إرسال الشيك إلى البنك لإيداعه في الحساب الجاري

إذا كان الشيك الوارد للمنشأة على بنك معين، وكان لدى المنشأة حساب جاري في البنك نفسه، فإنها تفضل أن ترسل الشيك إلى هذا البنك ليقوم بتحويل المبلغ إلى الحساب الجاري للمنشأة مباشرة، وبالنظر إلى أن التاريخ المسجل على الشيك قد يكون تاريخاً لاحقاً لذا يفضل توسيط حساب شيكات تحت التحصيل ويتم تسجيل قيد بإرسال الشيك، وعند وصول إشعار من البنك يفيد بأنه قد أضاف مبلغ الشيك إلى الحساب الجاري للمنشأة لديه، تقوم المنشأة بتسجيل قيد الإضافة في دفاتر ها استناداً إلى هذا الإشعار، أما إذا رفض البنك الشيك المرسل إليه لأي سبب من أسباب الرفض فيتم إشعار المنشأة بذلك أيضاً، والتي تقوم بدورها بإثبات عملية الرفض بموجب قيد عكسي في دفاترها.



<u>مثال (6):</u> في 2007/2/26 باعت شركة الحضرمي التجارية بضاعة إلى محلات الاهدل التجارية بمبلغ 21500 ريال واستلمت شيكاً مسحوباً على بنك سبأ الإسلامي، كما استلمت في اليوم نفسه من المدين عبد السلام شيكاً مسحوباً على بنك سبأ الإسلامي تسديداً للدين الذي بذمته للشركة ومبلغه 17500 ريال، وقد أرسلت شركة الحضرمي الشيكين إلى بنك سبأ الإسلامي لإيداع مبلغيهما في الحساب الجاري للشركة لدى البنك نفسه.

وفي 2007/3/5 ورد إشعاران من البنك يفيد الأول بإضافة مبلغ الشيك الأول إلى الحساب الجاري للمنشأة، ويفيد الثاني برفض الشيك الآخر لأن التاريخ المسجل فيه هو 2007/20/30.

<u>المطلوب :-</u> تسجيل القيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الحضرمي التجارية .

<u>الإجابة:-</u>

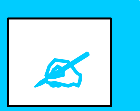
39000		حـ/ شيكات برسم التحصيل	2/26
		مذكورين	
	21500	حـ/ المبيعات	
	17500	حـ/ المدينين (عبد السلام)	

		إرسال شيكين إلى البنك لإيداعها في الحساب الجاري	
3/5		مذكورين	
		حـ/ البنك	21500
		حـ/المدينين (عبد السلام)	17500
	39000	حـ/ شيكات برسم التحصيل	
		تحصيل الشيك رقم (..) ورفض الشيك رقم(...)	

4-2-3 إرسال الشيك إلى البنك لتحصيل مبلغه

من الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى وذلك نيابة عن عملائها مقابل حصولها على عمولة معينة- تسمى مصاريف تحصيل- ومن ثم تقوم بخصم مبلغ العمولة من مبلغ الشيكات وإيداع الصافي في الحساب الجاري للعميل لديها.

وعند إرسال الشيك إلى البنك للتحصيل، يتم تسجيل قيد يومية في دفاتر المنشأة لإثبات عملية الإرسال – وكما في الحالات السابقة – وعند استلام إشعار من البنك سواء بتحصيل المبلغ وإيداعه في الحساب الجاري للمنشأة لديه، أو برفض الشيك يتم تسجيل قيد يومية آخر في دفاتر المنشأة بما يفيد التحصيل والإيداع أو الرفض، وفي كلتا الحالتين يتم توسيط حـ/ شيكات تحت التحصيل، كذلك يظهر في الجانب المدين من القيد حـ/ عمولة أو مصاريف التحصيل.



مثال (7) :-

في 2007/9/24 حرر التاجر منير شيكاً مسحوباً على بنك التضامن الإسلامي بمبلغ 22500 ريال إلى شركة الحمادي التجارية، وذلك مقابل بعض الخدمات التي قدمتها له الشركة، كما استلمت الشركة في اليوم نفسه شيكاً مسحوباً على البنك التجاري اليمني بمبلغ 36400 ريال من محلات القاضي التجارية وذلك مقابل بيع بعض أصولها الثابتة، وقد أرسلت شركة الحمادي التجارية الشيكين إلى بنك اليمن الدولي لتحصيلهما وإيداع مبلغيهما في حسابها الجاري لديه.

وفي 9/30 ورد إشعار من بنك اليمن الدولي يفيد بتحصيل الشيك الخاص بالتاجر منير وإضافة صافي المبلغ إلى حساب الشركة بعد استقطاع مبلغ 450 ريال عن مصاريف التحصيل.

وفي 10/4 ورد إشعار من بنك اليمن الدولي يفيد برفض البنك التجاري اليمني صرف مبلغ الشيك الخاص بمحلات القاضي التجارية لعدم مطابقة التوقيع، وقد بلغت مصاريف التحصيل 728 ريال تم استقطاعها من الحساب الجاري للشركة لدى البنك.

المطلوب :- تسجيل القيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الحمادي التجارية .

الإجابة:-

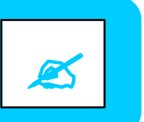
المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	التاريخ
58900		حـ/ شيكات برسم التحصيل	1	9/24
		مذكورين		
	22500	حـ/ إيرادات خدمات		
	36400	حـ/ الأثاث		
		إرسال شيكين إلى البنك للتحصيل.		
		مذكورين	2	9/30
22050		حـ/ البنك		
450		حـ/ مصاريف تحصيل		
	22500	حـ/ شيكات برسم التحصيل		
		تحصيل الشيك رقم() وإيداع صافي المبلغ في الحساب الجاري		
36400		حـ/ المدينين (محلات القاضي)	3	10/4
	36400	حـ/ شيكات برسم التحصيل		
		رفض الشيك رقم (.....)		

728		ح/ مصاريف تحصيل	4	10/4
	728	ح/ البنك		
		إثبات مصاريف التحصيل		

5-2-3 تظهير الشيك إلى مستفيد آخر

يمكن للمنشأة التجارية أن تستخدم الشيكات الواردة إليها كأداة للوفاء بإلتزاماتها الأخرى تجاه الغير من خلال تظهير هذه الشيكات، ويقصد بالتظهير تحويل حق استلام مبلغ الشيك من شخص معين (المستفيد الأصلي أو الأول من الشيك) إلى شخص آخر لسداد مديونيته تجاه هذا الشخص، ويمكن أن يتم تظهير شيك واحد لأكثر من مرة واحدة، وبالتالي ينتقل من مستفيد إلى آخر ويقوم آخر المستفيدين بتقديمه إلى البنك لإستلام مبلغه، وعند تظهير الشيك لأول مرة تقوم المنشأة بتسجيل قيد يومية لإثبات عملية التظهير، وإذا حصلت تظهيرات أخرى لهذا الشيك بين أشخاص آخرين فلا علاقة للمنشأة بذلك، وكذلك الأمر عندما يقوم المستفيد الأخير بتقديم الشيك للبنك وتحصيل مبلغه دون أية مشاكل، أمّا إذا حصل وأن رفض البنك صرف قيمة الشيك -لأي سبب من الأسباب التي سبق ذكرها – عندئذ يبدأ كل مستفيد بالرجوع إلى المستفيد السابق الذي ظهّر له الشيك إلى حين إعادة الشيك مرة أخرى إلى المنشأة (المستفيد الأول منه)، عندها تقوم بتسجيل قيد عكسي لقيد التظهير وتسدد ما عليها من التزامات تجاه الغير – الذي قامت بتظهير الشيك له – ثم تسجل قيد آخر عكس القيد الذي تم تسجيله عند استلام الشيك وتعود إلى من حرر لها الشيك وتطالبه بسداد مبلغه.

مثال (8):-



في 2007/11/15 باعت شركة الوادي التجارية بضاعة إلى محلات شبام التجارية بمبلغ 355000 ريال واستلمت شيكاً بالمبلغ، وفي اليوم التالي قامت بتظهير الشيك إلى التاجر عمر لتسديد المستحق عليها، وفي 2007/11/24 قدم التاجر عمر الشيك إلى البنك واستلم مبلغه نقداً.

المطلوب :-

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الوادي التجارية .

2- إعادة المطلوب السابق وبافتراض أنه في 2007/11/24 أعاد التاجر عمر إلى الشركة الشيك الذي تم تظهيره له لأن البنك رفضه بسبب نقص بعض البيانات، فسددت له الشركة مستحقاته نقداً.

الإجابة:-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــان	رقم القيد	التاريخ
355000		حـ/ شيكات برسم التحصيل	1	11/15
	355000	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة بموجب الشيك رقم (....)		
355000		حـ/ الدائنين (التاجر عمر)	2	11/16
	355000	حـ/ شيكات برسم التحصيل		
		تظهير الشيك رقم (.....) للتاجر عمر		
355000		حـ/ شيكات برسم التحصيل	3	11/24
	355000	حـ/ الدائنين (التاجر عمر)		
		إثبات رفض البنك للشيك رقم (.....)		
355000		حـ/ الدائنين (التاجر عمر)	4	11/24
	355000	حـ/ الصندوق		
		سداد المستحق للتاجر عمر نقداً		
355000		حـ/ المدينين (محلات شبام)	5	11/24
	355000	حـ/ شيكات برسم التحصيل		
		مطالبة المدينين بسداد مبلغ الشيك المرفوض		

ملحوظة :-

وبالإمكان اختصار القيود الثلاثة التي تم تسجيلها في 11/24 وذلك بقيد واحد يثبت إعادة مديونية من أنشأ الشيك وكذلك التسديد لمن تم تظهير الشيك له وكالآتي :-

355000		حـ/ المدينين (محلات شبام)	11/24
	355000	حـ/ الصندوق	
		تسديد مبلغ الشيك المرفوض	
		ومطالبة المدينين بمبلغه	

وقد تسأل عزيزي الدارس كيف تتصرف المنشأة إذا رفض البنك صرف الشيكات، في هذه الحالة تعود المنشأة إلى الطرف الآخر (الذي حرر لها الشيك) وتطالبه بسداد المبلغ نقداً أو بتحرير شيك آخر بدلاً من الشيك المرفوض، وقد تضطر أحياناً للجوء إلى الجهات القضائية إذا رفض الطرف الآخر إجراء أيّة تسوية تضمن لها حقها.

أسئلة التقويم الذاتي

1- ما المعاملات المالية التي يمكن أن تستخدم فيها المنشأة التجارية الشيكات كأداة للوفاء بدلاً من النقد ؟

2- ما الأسباب التي قد تدعو البنك إلى رفض سداد مبالغ بعض الشيكات ؟ وكيف تتصرف المنشأة إزاء ذلك في حالة الشيكات الواردة ؟ وفي حالة الشيكات الصادرة ؟

3- ما البدائل المتاحة للمنشأة إذا استلمت شيكاً مسحوباً على أحد البنوك ولم يكن لديها حساب جاري لدى البنك نفسه ؟

4- ما العمليات المالية التي يمكن أن تحدث في المنشأة التجارية ويترتب عليها قيام الغير بتحرير شيكات لصالح المنشأة ؟

?

تدريب (3)

الآتي العمليات التي تمت في شركة المودة التجارية خلال شهر فبراير سنة 2007 .

في 2/3 بيع بضاعة بمبلغ 96000 ريال إلى محلات الهدى، واستلام نصف المبلغ نقداً والباقي بشيك مسحوب على البنك الأهلي اليمني تم إرساله إلى البنك الوطني لتحصيل مبلغه وإيداعه في الحساب الجاري للشركة لدى البنك.

في 2/7 شراء أثاث بمبلغ 35000 ريال من محلات أثاثكو ، وتحرير شيك بالمبلغ.

في 2/9 ورد إشعار من البنك الوطني يفيد بتحصيل مبلغ الشيك الخاص بمحلات الهدى وإضافة صافي المبلغ إلى حساب شركة المودة التجارية بعد استقطاع مصاريف التحصيل البالغة 960 ريال.

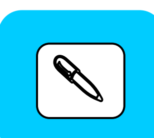
في 2/13 بيع بضاعة بمبلغ 72000 ريال إلى محلات الجند التجارية، وتسديداً لثمن البضاعة قامت المحلات بتظهير الشيك الذي سبق أن حرره لها التاجر فهمي ويستحق في 2/20

في 2/17 استلمت الشركة شيكاً بمبلغ 14800 ريال عن إيراد أوراق مالية .فقامت بتقديمه إلى البنك وتحصيل المبلغ وإيداعه في الصندوق .

في 2/20 رفض التاجر فهمي سداد مبلغ الشيك، وقد تم إبلاغ محلات الجند بذلك .

في 2/24 سددت محلات الجند التجارية مبلغ 46000 ريال نقداً، وحررت بالمبلغ المتبقي شيكاً جديداً يستحق بعد أسبوعين.

<u>المطلوب</u> :- تسجيل القيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر



تدريب (4)

خلال شهر سبتمبر 2007 تمت العمليات الآتية في شركة الفقيه التجارية:

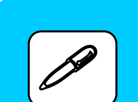
في 9/1 شراء بضاعة من شركة الأنوار التجارية بمبلغ 28000 ريال ، وتسديداً لثمن البضاعة تم تظهير الشيك الوارد من محلات اللؤلؤة التجارية إلى شركة الأنوار التجارية ومبلغه 28000 ريال ويستحق في 9/15 .

في 9/3 بيع بضاعة إلى التاجر علي بمبلغ 27300 ريال، واستلام مبلغ 18400 ريال نقداً وشيك بالمبلغ المتبقي مسحوباً على البنك الأهلي اليمني تم الاحتفاظ به في الصندوق.

في 9/7 تحرير شيك بمبلغ 140000 ريال مسحوباً على بنك التضامن الإسلامي إلى الأخ مسعد عن إيجار مبنى الشركة للفصل الأخير من السنة .

في 9/12 بيع بضاعة إلى محلات طيبة التجارية بمبلغ 39000 ريال واستلام شيك مسحوب على بنك التضامن الإسلامي بثمن البضاعة، وقد تم إرسال الشيك إلى البنك لإيداع مبلغه في الحساب الجاري للشركة.

في 9/19 رفض البنك صرف مبلغ الشيك الذي حررته الشركة إلى الأخ مسعد بسبب وجود شطب لبعض البيانات، وقد قامت الشركة بإلغاء الشيك وسددت له المبلغ نقداً



في 9/20 تم تقديم الشيك الخاص بالتاجر علي إلى البنك الأهلي اليمني واستلام مبلغه نقداً.

في 9/23 وصل إشعار من بنك التضامن الإسلامي يفيد برفض الشيك الخاص بمحلات طيبة بسبب نقص بعض البيانات.

في 9/24 تم إبلاغ محلات طيبة برفض البنك للشيك الذي حررته، فقامت المحلات باستعادة الشيك وإلغائه وتحرير شيك جديد بالمبلغ تم إرساله إلى البنك لإضافته إلى الحساب الجاري للشركة.

في 9/26 وصل إشعار من بنك التضامن الإسلامي يفيد بإضافة مبلغ الشيك

4- المعالجة المحاسبية لأوراق القبض وأوراق الدفع
Accounting Treatment For Notes Receivable & Notes Payable

أشرنا في القسم الثاني من هذه الوحدة إلى أن، الورقة التجارية سواء- كانت كمبيالة أو سند أذني – فإنها بالنسبة للشخص الدائن تسمى ورقة قبض، حيث تمنح له الحق في قبض قيمتها في تاريخ استحقاقها، فتتحول إلى مقبوضات نقدية لذا تعد هذه الأوراق بالنسبة له من الأصول المتداولة، أما بالنسبة للشخص المدين فإنها تسمى ورقة دفع، حيث يتوجب عليه دفع قيمتها في تاريخ استحقاقها، فتتحول إلى مدفوعات نقدية، لذا تعد هذه الأوراق بالنسبة له من الالتزامات المتداولة.

أما عن كيفية إثبات هذه الأوراق في الدفاتر المحاسبية- سواء كانت أوراق قبض أو أوراق دفع – لحظة نشوئها، كذلك المعالجة المحاسبية المناسبة لكل احتمال من احتمالات التصرف بأوراق القبض، فستجده عزيزي الدارس في الفقرات القادمة لهذا القسم.

4 -1 التسجيل في الدفاتر المحاسبية
Recording In Accounting Records

غالباً ما تنشأ أوراق القبض وأوراق الدفع نتيجة معاملات الشراء والبيع الآجلة، وبشكل خاص عندما يقرر البائع منح الائتمان للمشتري (أي التعامل مع المشتري بالآجل أو على الحساب)، ويطلب منه بالمقابل سنداً قانونياً يثبت وجود الدين، ويضمن حق البائع في استلام مبلغ السند، وبشكل خاص عند حصول

المنازعات بين الطرفين، وقد يتم تحرير هذه الأوراق، إما في اليوم نفسه الذي حصلت فيه معاملة البيع، أو في تاريخ لاحق .

مثال (9)

في 2007/8/7 باعت شركة العمراني التجارية بضاعة بمبلغ 214000 ريال على الحساب إلى محلات الحمادي.

وفي 8/10 سحبت شركة العمراني ورقة تجارية على محلات الحمادي تستحق بعد شهر من تاريخه وقد قبلتها محلات الحمادي.

المطلوب :- تسجيل القيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر الطرفين .

الإجابة:-

دفاتر شركة العمراني التجارية (البائع)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		ح/المدينين (محلات الحمادي)	8/ 7
	214000	ح/المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
214000		ح/أوراق القبض	8/10
	214000	ح/ المدينين (محلات الحمادي)	
		سحب ورقة تجارية على المدينين	

دفاتر محلات الحمادي (المشتري)

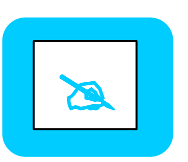
مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		ح/ المشتريات	8/ 7
	214000	ح/الدائنين (شركة العمراني)	
		شراء بضاعة على الحساب	
214000		ح/ الدائنين (شركة العمراني)	8/10
	214000	ح/ أوراق الدفع	
		قبول ورقة تجارية لصالح الدائنين	

ملحوظات على الإجابة

1- في 8/7 تم تسجيل عملية البيع في دفاتر البائع وعملية الشراء في دفاتر المشتري بطريقة اعتيادية، وكما مر معنا في الوحدة الخامسة من هذا المقرر.

2- في 8/10 ظهر حـ/ أوراق القبض في الجانب المدين من قيد اليومية في دفاتر البائع ليحل محل حـ/ المدينين (محلات الحمادي) الذي تم إقفاله من خلال إثباته في الجانب الدائن من القيد نفسه، أما في دفاتر المشتري فقد ظهر حـ/ أوراق الدفع في الجانب الدائن من قيد اليومية ليحل محل حـ/ الدائنين (شركة العمراني) الذي تم إقفاله من خلال إثباته في الجانب المدين من القيد نفسه.

مثال (10)



بـالرجوع إلى البيانـات الـواردة في المثـال (9)، وبـافتراض أن سـحب الورقـة التجاريـة وقبولها تم في 2007/8/7 أي في نفس تاريخ عملية البيع.

المطلوب :- تسـجيل القيـود اليوميـة اللازمـة لإثبـات العمليـات السـابقة في دفـاتر الطرفين .

الإجابة :

دفاتر شركة العمراني (البائع)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		حـ/أوراق القبض	8/7
	214000	حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة بورقة تجارية	

دفاتر محلات الحمادي (المشتري)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		حـ/ المشتريات	8/ 7
	214000	حـ/أوراق الدفع	
		شراء بضاعة بورقة تجارية	

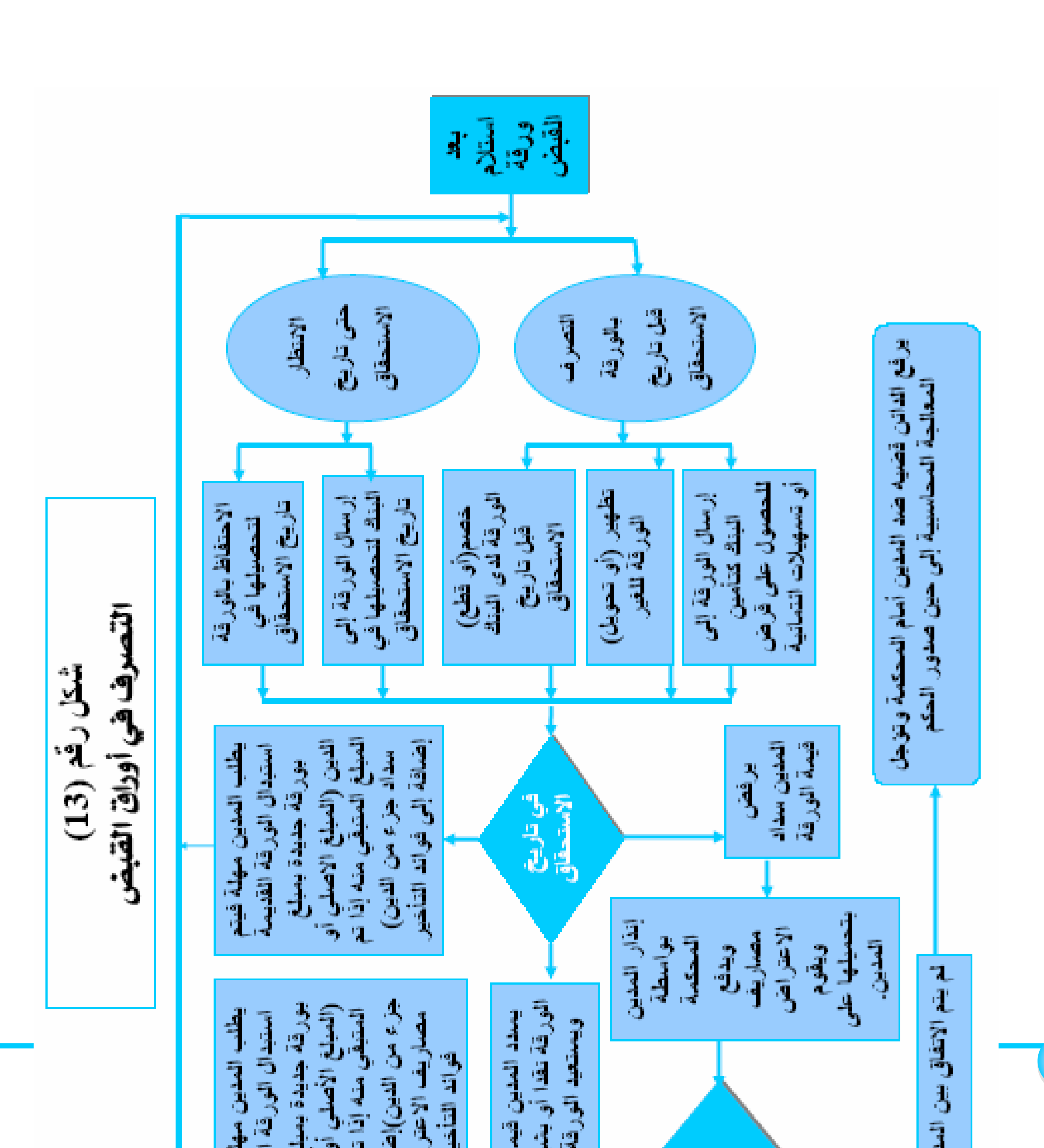
2-4 المعالجة المحاسبية اللاحقة للتسجيل

The After - Recording Accounting Treatment

تتوقـف المعالجـة المحاسـبية لأوراق القـبض وأوراق الـدفع علـى الطريقـة الـتي يتصرف بها الدائن بورقة القبض، ومن ثم على مدى التـزام المـدين بسـداد قيمـة ورقـة القبض، ويبين الشـكل رقم (13) التصرفات الممكنة للدائن بورقة القـبض والنتـائج المترتبة عليها في ظل سلوك المدين تجاه هذه الأوراق، وهي كالآتي :

1-2-4 الاحتفاظ بورقة القبض لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق

تحتفظ المنشأة بورقة القبض في خزينتها وتنتظر حلول تاريخ الاستحقاق لتطالب المدين بسداد قيمتها ، ويواجه الدائن في تاريخ الاستحقاق أحد الاحتمالات الآتية :

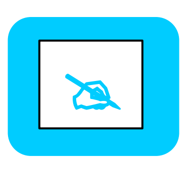


شكل رقم (13)
التصرف في أوراق القبض

دفاتر شركة العمراني التجارية (الدائن)			
214000		حـ/الصندوق	8/10
	214000	حـ/ أوراق القبض	
		تحصيل ورقة القبض	

دفاتر محلات الحمادي (المدين)			
214000		حـ/ أوراق الدفع	8/10
	214000	حـ/الصندوق	
		سداد ورقة الدفع	

أ- يقوم المدين بسداد قيمة الورقة فوراً ودون أية مشاكل.



مثال (11)

بالرجوع إلى البيانات الواردة في المثال (9) وبافتراض أنه في 2007/8/10 قامت محلات الحمادي بسداد قيمة الورقة التجارية إلى شركة العمراني.

المطلوب :- تسجيل القيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر الطرفين.

الإجابة:-

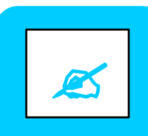
ملحوظات على الإجابة :-

1- في دفاتر الدائن :- تحصيل قيمة ورقة القبض ترتب عليه ظهور حـ/الصندوق في الجانب المدين من القيد نتيجة زيادة النقدية ، وتم إقفال حـ/أوراق القبض من خلال إثباته في الجانب الدائن من القيد.

2-في دفاتر المدين : سداد قيمة ورقة الدفع ترتب عليه ظهور حـ/الصندوق في الجانب الدائن من القيد نتيجة نقص في النقدية ، وتم إقفال حـ/ أوراق الدفع من خلال إثباته في الجانب المدين من القيد.

ب- يعجز المدين عن سداد قيمة الورقة ، فيطلب مهلة من الدائن، ويمكن أن يتفق الطرفان على استبدال (أو تجديد) الورقة القديمة بورقة جديدة تستحق الوفاء بعد مدة معينة ، مع تحمل المدين فوائد مقابل تأخير السداد تسمى فوا ئد التأخير، وهي عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الورقة مع ترجيحها بالمدة المعينة المتفق عليها للورقة الجديدة كالآتي :-

$$\text{فائدة التأخير} = \frac{\text{قيمة الورقة} \times \text{نسبة الفائدة} \times \text{مدة الورقة بالأشهر}}{12}$$



مثال (12) : بالرجوع إلى البيانات الواردة في المثال(9) وبافتراض أن محلات الحمادي لم تتمكن في2007/8/10 من سداد قيمة الورقة وطلبت مهلة أمدها شهر واحد ، وفي 8/12 تم الاتفاق بين الطرفين على المهلة المطلوبة على أن تتحمل محلات الحمادي فائدة تأخير بنسبة 6٪ ويتم إلغاء الورقة القديمة وتحرير ورقة جديدة

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر للطرفين

الإجابة :-

دفاتر شركة العمراني التجارية (الدائن)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		حـ/المدينين(محلات الحمادي)	8/10
	214000	حـ/ أوراق القبض	
		إلغاء ورقة القبض .	
216140		حـ/ أوراق القبض	8/12
		مذكورين	
	214000	حـ/ المدينين (محلات الحمادي	
	1070	حـ/ فؤائد التأخير	
		سحب ورقة قبض جديدة مع فوائد تأخير	

دفاتر محلات الحمادي (المدين)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		حـ/ أوراق الدفع	8/10
	214000	حـ/الدائنين (شركة العمراني)	
		إلغاء ورقة الدفع	
		مذكورين	8/12
214000		حـ/ الدائنين (شركة العمراني)	
1070		حـ/ فوائد التأخير	
	216140	حـ/ أوراق الدفع	
		تحرير ورقة دفع جديدة مع فوائد تأخير	

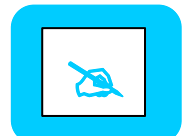
ملحوظات على الإجابة :-

1- في دفاتر الدائن تم تسجيل القيد الأول في تاريخ استحقاق الورقة بحيث يعود حساب محلات الحمادي التجارية مديناً مرة أخرى، لذا ظهر في الجانب المدين من القيد وفي الوقت نفسه تم إقفال حساب أوراق القبض لأن الورقة ألغيت لذا ظهر في الجانب الدائن من القيد، وفي القيد الثاني ظهر في الجانب المدين حساب أوراق القبض أي تم إثبات الورقة الجديدة ومبلغها عبارة عن مبلغ الورقة القديمة إضافة إلى فوائد التأخير، أما في الجانب الدائن فتم إقفال حساب محلات الحمادي حيث حلت محله الورقة الجديدة، وفي الوقت نفسه ظهر في الجانب الدائن فوائد التأخير وهي فوائد دائنة لأنها تعد إيراداً بالنسبة للدائن.

2- في دفاتر المدين، في تاريخ استحقاق الورقة تم تسجيل القيد الأول بحيث يعود حساب شركة العمراني دائناً مرة أخرى، لذا ظهر في الجانب الدائن من القيد، وفي الوقت نفسه تم إقفال حساب أوراق الدفع لأن الورقة ألغيت، لذا ظهر في الجانب المدين من القيد، أما في القيد الثاني فقد ظهر في الجانب الدائن حساب أوراق الدفع أي تم إثبات الورقة الجديدة ومبلغها عبارة عن مبلغ الورقة القديمة إضافة إلى فوائد التأخير، أما في الجانب المدين فتم إقفال شركة العمراني حيث حلت محله الورقة الجديدة، وفي الوقت نفسه ظهر في الجانب المدين فوائد تأخير وهي فوائد مدينة لأنها تعد مصروفاً بالنسبة للمدين.

3- تم حساب فوائد التأخير كالآتي = $214000 \times 6/100 \times 1/12 = 1070$ ريال

ج- يتمكن المدين من سداد جزء من قيمة الورقة ويتفق مع الدائن على إلغاء الورقة القديمة، وتحرير ورقة جديدة بالمبلغ المتبقي من قيمة الورقة إضافة إلى فائدة تأخير على مبلغ الورقة الجديدة مع ملاحظة أن الفائدة إما أن تدفع فوراً أو تضاف إلى مبلغ الورقة الجديدة.



مثال (13) : بالرجوع إلى بيانات المثال رقم (9) وبافتراض أنه في 2007/8/10 عرضت محلات الحمادي التجارية على شركة العمراني أن، تسدد لها مبلغ 114000 ريال وتحرر بالمبلغ المتبقي ورقة جديدة تستحق بعد شهر واحد، وفي 8/12 وافقت شركة العمراني على أن، تتحمل محلات الحمادي فائدة تأخير بنسبة 6٪ على المبلغ المتبقي تضاف إلى مبلغ الورقة الجديدة.

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر الطرفين.

الإجابة :-

دفاتر شركة العمراني التجارية

(الدائن)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		حـ/المدينين (محلات الحمادي)	8/10
	214000	حـ/ أوراق القبض	
		إلغاء ورقة القبض	
		مذكورين	8/12
114000		حـ/ الصندوق	
100500		حـ/ أوراق القبض	
		مذكورين	
	214000	حـ/ المدينين (محلات الحمادي)	
	500	حـ/ فوائد التأخير	
		استلام جزء من المبلغ وورقة جديدة بالمتبقي والفوائد	

دفاتر محلات الحمادي

(المدين)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
214000		حـ/ أوراق الدفع	8/10
	214000	حـ/الدائنين (شركة العمراني)	
		إلغاء ورقة الدفع .	
		مذكورين	8/12
214000		حـ/ الدائنين (شركة العمراني)	
500		حـ/ فوائد التأخير	
		مذكورين	
	114000	حـ/ الصندوق	
	100500	حـ/ أوراق الدفع	
		تسديد جزء من المبلغ وتحرير ورقة جديدة بالمتبقي والفوائد	

ملحوظات على الإجابة :-

1- القيد الأول في دفاتر الدائن وفي دفاتر المدين الغرض منه إلغاء الورقة القديمة وإعادة مديونية محلات الحمادي ودائنية شركة العمراني.

2- القيد الثاني في دفاتر الدائن تم إثبات استلام المبلغ النقدي (114000 ريال) إضافة إلى الورقة الجديدة بمبلغ الورقة القديمة إضافة إلى فوائد التأخير، وكذلك إلغاء مديونية محلات الحمادي وإثبات فوائد التأخير الدائنة.

3- أمّا في دفاتر المدين فالقيد الثاني تم فيه إثبات سداد المبلغ النقدي إضافة إلى الورقة الجديدة، وكذلك إلغاء دائنية شركة العمراني وإثبات فوائد التأخير الدائنة.

4- تم حساب فوائد التأخير كالآتي :-

المبلغ المتبقي من الدين = 214000-114000= 100000 ريال

فائدة التأخير = $100000 \times \frac{6}{100} \times \frac{1}{12}$ = 500 ريال

5- إذا طلب الدائن استلام مبلغ الفائدة فوراً، وتحرير الورقة الجديدة بالمبلغ المتبقي فقط، وتمت العمليتان في اليوم نفسه فبالإمكان تسجيل قيد واحد فقط وكالآتي:

دفاتر شركة العمراني التجارية (الدائن)

المبلغ	المبلغ	البيان
		مذكورين
114500		حـ/ الصندوق
100000		حـ/ أوراق القبض (الجديدة)
		مذكورين
	214000	حـ/أوراق القبض (القديمة)
	500	حـ/ فوائد التأخير
		استلام جزء من المبلغ مع الفوائد وتجديد الورقة القديمة

دفاتر محلات الحمادي (المدين)

المبلغ	المبلغ	البيان
		مذكورين
214000		حـ/ أوراق الدفع (القديمة)
500		حـ/ فوائد التأخير
		مذكورين
	114500	حـ/ الصندوق
	100000	حـ/أوراق الدفع (الجديدة)
		تسديد جزء من المبلغ مع الفوائد وتجديد الورقة القديمة

د- يمتنع المدين عن سداد قيمة الورقة، عندها يقوم الدائن بإنذاره عن طريق كاتب المحكمة بعد أن يدفع رسوم معينة (مصاريف اعتراض واحتجاج)(*)، ومن ثم يقوم بتحميل هذه المصاريف على المدين، وبعد وصول الإنذار إلى المدين فإن تصرفه يكون بأحد الاحتمالات الآتية :-

1- استبدال الورقة القديمة بورقة جديدة – كما في النقطة (ب) ويكون مبلغ الورقة الجديدة عبارة عن مجموع مبلغ الورقة القديمة إضافة إلى كل من فوائد التأخير ومصاريف الاعتراض.

(*)- تسمى أيضا مصاريف البروتستو.

2- سداد جزء من مبلغ الدين واستبدال الورقة القديمة بورقة جديدة –كما في النقطة (ج)- ويكون مبلغ الورقة الجديدة عبارة عن مجموع المبلغ المتبقي من الورقة القديمة إضافة إلى كل من فوائد التأخير ومصاريف الاعتراض

3- يمتنع المدين وبشكل نهائي عن سداد قيمة الورقة، وفي هذه الحالة فإن للدائن الحق في رفع القضية إلى المحكمة، ويتم تأجيل المعالجة المحاسبية في دفاتره إلى حين صدور حكم المحكمة، ويلاحظ أنه إذا كان امتناع المدين عن سداد قيمة الورقة بسبب إفلاسه، ففي هذه الحالة ينتظر الدائن إعلان (إشهار) الإفلاس وتصفية أموال المدين، وبعدها يقوم بتسجيل قيد بالمبلغ الذي تم استلامه (وغالباً ما يكون جزءً من الدين)، واعتبار ما تبقى ديوناً معدومة.

مثال (14) :

بالرجوع إلى البيانات الواردة في المثال (9) وبافتراض أنه في تاريخ استحقاق الورقة التجارية (أي في 2007/8/10)قامت شركة العمراني بتقديم الورقة إلى محلات الحمادي لتحصيل مبلغها، إلا أن محلات الحمادي رفضت السداد، لذا قامت شركة العمراني بعمل اعتراض ودفعت مصاريف الاعتراض البالغة 1500 ريال، وفي 8/30 تم الاتفاق بين الطرفين على أن تقوم محلات الحمادي بسداد مبلغ 65500 ريال نقداً، وتحرير ورقة جديدة بالمبلغ المتبقي من الورقة القديمة إضافة إلى فوائد التأخير ومصاريف الاعتراض، علماً أن الورقة الجديدة تستحق بعد شهر، ونسبة فائدة التأخير 6٪.

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر الطرفين

الإجابة :-

دفاتر شركة العمراني التجارية	دفاتر محلات الحمادي

(الدائن)

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيان	التاريخ
214000		ح/المدينين(محلات الحمادي)	8/10
	214000	ح/ أوراق القبض	
		إلغاء ورقة القبض بسبب رفض المدين سداد مبلغها	
1500		ح/المدينين (محلات الحمادي)	8/10
	1500	ح/ الصندوق	
		سداد مصاريف الاعتراض وتحميلها على المدين	
		مذكورين	8/30
65500		ح/ الصندوق	
150750		ح/ أوراق القبض (الجديدة)	
		مذكورين	
	215500	ح/ المدينين (محلات الحمادي)	
	750	ح/ فوائد التأخير	
		استلام جزء من المبلغ وورقة جديدة بالمتبقي والفوائد ومصاريف الاعتراض	

(المدين)

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيان	التاريخ
		مذكورين	8/30
214000		ح/ أوراق الدفع (القديمة)	
750		ح/ فوائد التأخير	
1500		ح/ مصاريف قضائية	
		مذكورين	
	65500	ح/ الصندوق	
	150750	ح/أوراق الدفع (الجديدة)	
		تسديد جزء من المبلغ وتحرير ورقة جديدة بالمتبقي والفوائد ومصاريف الاعتراض	

ملحوظات على الإجابة :-

1- في القيد الثاني تم سداد مصاريف الاعتراض وفي الوقت نفسه تحميلها على حـ/ المدينين (محلات الحمادي)، وبذلك أصبح رصيد الحساب 215500ريال (1500+214000)، وهو المبلغ الذي ظهر في القيد الثالث.

2- في 8/30 استلم الصندوق مبلغ 65500 ريال، لذا فإن المتبقي من مبلغ الورقة القديمة هو 148500 ريال (214000- 65500)، وظهر حـ/ أوراق القبض مديناً بمبلغ 150750ريال (148500+1500+750) أي المبلغ المتبقي من الورقة القديمة إضافة إلى فوائد التأخير ومصاريف الاعتراض

3- فائدة التأخير تم حسابها كالآتي :-

المبلغ المتبقي من الدين = المتبقي من مبلغ الورقة القديمة + مصاريف الاعتراض

= 1500+148500 = 150000 ريال

فائدة التأخير = $150000 \times \frac{6}{100} \times \frac{1}{12}$ = 750 ريال

4- بسبب رفض المدين سداد مبلغ الورقة في 8/10 فإنّه لم يسجل أي قيد في ذلك التاريخ، أما في 8/30 وبعد أن تم الاتفاق بين الطرفين فإن قيد اليومية في دفاتر المدين يتم تسجيله بحيث يكون حـ/ أوراق الدفع (القديمة) مديناً حتى يتم إلغاؤه، وكذلك يظهر كل من حـ/ فوائد التأخير (باعتباره مصروفاً) وحـ/مصاريف قضائية (مصاريف الاعتراض في دفاتر المدين) في الطرف المدين من القيد ، أما الطرف الدائن فيظهر فيه حـ/ أوراق الدفع (الجديدة) لغرض إثباتها في الدفاتر ، وكذلك حـ/ الصندوق دائناً بالمبلغ الذي تم سداده.

مثال (15) :



بالرجوع إلى بيانات المثال السابق وبافتراض أنه بعد عمل الاعتراض لم تتمكن محلات الحمادي من سداد مبلغ الورقة بسبب إشهار (إعلان) إفلاسها ، ونتيجة التصفية حصلت شركة العمراني في 2007/8/25 على مبلغ 83500 ريال فقط من مبلغ الدين المستحق على محلات الحمادي، لذا اعتبر المتبقي ديوناً معدومة

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة العمراني التجارية.

الإجابة:-

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		مذكورين	
83500		حـ/ الصندوق	2007/8/25
132000		حـ/ الديون المعدومة	
	215500	حـ/ المدينين (محلات الحمادي)	
		استلام جزء من الدين واعتبار المتبقي ديوناً معدومة	

ملحوظات على الإجابة :-

1- ظهر حـ/ الصندوق مديناً بالمبلغ الذي تم استلامه، أما حـ/ المدينين (محلات الحمادي)، فقد ظهر في الطرف الدائن من القيد بإجمالي مبلغ الدين 215500 ريال (1500+214000) أي مبلغ الورقة التجارية بالإضافة إلى مصاريف الاعتراض.

2- ظهر حـ/ الديون المعدومة (وهو يمثل خسارة) بالمبلغ المتبقي من الدين وهو 132000 (83500-215500).

تدريب (5)

الآتي العمليات التي تمت في شركة السماح التجارية خلال النصف الثاني من سنة 2007:

في 7/2 اشترت من شركة الهداية التجارية بضاعة بملغ 480000 ريال على الحساب .

في 7/5 باعت بضاعة بمبلغ 630000 ريال إلى محلات العودي التجارية مقابل ورقة تجارية تستحق بعد شهر .

في 7/6 حررت ورقة تجارية إلى شركة الهداية بناء على طلبها بمبلغ 480000 ريال مقابل البضاعة التي أشترتها في 7/2 ،وتستحق الورقة بعد شهرين.

في7/11 باعت بضاعة بمبلغ 265000 ريال إلى محلات الأسودي التجارية واستلمت 85000 ريال نقداً وورقة تجارية بالمبلغ المتبقي تستحق بعد شهر.

في 7/15 باعت بضاعة إلى محلات الأندلس التجارية بمبلغ 340000 ريال على الحساب.

في7/18 باعت بضاعة إلى شركة المحضار التجارية بمبلغ 575000 ريال وسحبت عليها ورقة تجارية بالمبلغ تستحق بعد شهرين .

في 7/20 سحبت ورقة تجارية على محلات الأندلس التجارية بمبلغ 340000 ريال وتستحق السداد بعد شهرين وذلك عن البضاعة التي أشترتها في 7/15.

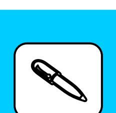
في 8/5 استلمت من محلات العودي مبلغ 630000 ريال نقداً عن الورقة التجارية .

قي 8/11 قدمت الورقة التجارية المستحقة على محلات الأسودي التجارية لسداد ما عليها إلا أن محلات الأسودي رفضت السداد ، فقامت شركة السماح بعمل اعتراض ودفعت مصاريف الاعتراض البالغة 1200 ريال .

في 9/6 بالنظر لعدم إمكانية سداد مبلغ الورقة التجارية المستحقة إلى شركة الهداية التجارية فقد تم مفاتحها بتجديد الورقة التجارية وقد وافقت شركة الهداية على ذلك على ان تستحق الورقة التجارية في 10/6 وتتحمل شركة السماح فوائد تأخير 5٪.

في 9/18 قدمت الورقة التجارية المستحقة على شركة المحضار التجارية لتحصيل مبلغها ، وبسبب رفض شركة المحضار دفع المبلغ قامت شركة السماح بعمل اعتراض ودفعت 3000 ريال عن مصاريف الاعتراض

في 9/20 لم تتمكن محلات الأندلس التجارية من سداد مبلغ الورقة التجارية بأكمله وتم الاتفاق مع شركة السماح على أن تسدد محلات الأندلس مبلغ 120000 ريال نقداً وتحرر ورقة تجارية بالمبلغ المتبقي من الورقة القديمة ، إضافة إلى فائدة التأخير بنسبة 6٪ وتستحق الورقة الجديدة في 10/20

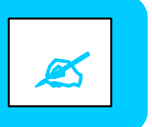


2-2-4 إرسال ورقة القبض إلى البنك لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق

عندما يكون لدى المنشأة حساباً جارياً لدى أحد البنوك فإنها غالباً ما تفضل أن ترسل أوراق القبض إلى البنك ليقوم بتحصيلها نيابة عن المنشأة، وخاصة عندما يكون مكان السداد المحدد في الورقة بعيداً عن مكان المنشأة، أو يكون لدى المنشأة أعمال وارتباطات كثيرة تصبح عندها عملية متابعة أوراق القبض وتحصيلها في تواريخ استحقاقها أمراً صعباً أو عرضة للسهو والنسيان، وبالطبع فإن البنك يتقاضى مقابل عملية التحصيل هذه مصاريفاً أو عمولة (عادة ما تكون مبلغاً زهيداً)، وهذه المصاريف إما أن يتقاضاها البنك عند استلام الورقة من المنشأة أو عند تحصيل مبلغ الورقة.

وعند إرسال الورقة إلى البنك تقوم المنشأة بتسجيل قيد يومية يثبت انتقال الورقة إلى البنك للتحصيل، وذلك من خلال توسيط حساب أوراق قبض برسم التحصيل، وهنا لابد من التأكيد أن الورقة انتقلت من ناحية الحيازة فقط ولم تنتقل من ناحية الملكية أي أن ملكيتها ما زالت للمنشأة التي أرسلتها، وفي تاريخ استحقاق الورقة قد يحدث أحد الاحتمالات الآتية :

أ- يقوم المدين بسداد قيمة الورقة إلى البنك فوراً.



مثال (16) : الآتي بعض العمليات التي تمت في شركة الهادي التجارية خلال الفصل الأول من سنة 2008.

في 1/4 باعت بضاعة إلى محلات الأمل التجارية بمبلغ 360000 ريال وسحبت عليها ورقة تجارية بالمبلغ تستحق الدفع في 2/4.

في 1/5 أرسلت الورقة التجارية إلى البنك اليمني لتحصيلها مقابل مصاريف تحصيل بلغت 360 ريال استقطعها البنك من الحساب الجاري للشركة لديه.

في 1/8 باعت بضاعة إلى محلات القيثارة التجارية بمبلغ 580000 ريال، وسحبت عليها ورقة تجارية بالمبلغ تستحق الدفع في 2/8.

في 1/9 أرسلت الورقة التجارية إلى بنك الخليج لتحصيلها مقابل مصاريف تحصيل 0.1٪.

في 2/4 ورد إشعار من البنك اليمني بتحصيل مبلغ الورقة التي حررتها محلات الأمل التجارية وتم إضافة المبلغ إلى الحساب الجاري لشركة الهادي لدى البنك

في 2/8 ورد إشعار من بنك الخليج بتحصيل مبلغ الورقة التي حررتها محلات القيثارة التجارية، وكذلك خصم 580 ريال مصاريف التحصيل وإضافة المبلغ الصافي إلى الحساب الجاري لشركة الهادي لديه.

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الهادي التجارية.

الإجابة :-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــان	رقم القيد	التاريخ
360000		حـ / أوراق القبض	1	1/4
	360000	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة وسحب ورقة تجارية بالمبلغ		
360000		حـ / أوراق القبض برسم التحصيل	2	1/5
	360000	حـ/ أوراق القبض		
		إرسال الورقة التجارية إلى البنك لتحصيلها		
360		حـ/ مصاريف التحصيل	3	1/5
	360	حـ/ البنك		
		استقطاع البنك لمصاريف التحصيل من حسابنا.		

1/8	4	حـ / أوراق القبض حـ/ المبيعات بيع بضاعة وسحب ورقة تجارية بالمبلغ	580000	580000
1/9	5	حـ / أوراق القبض برسم التحصيل حـ/ أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك لتحصيلها	580000	580000
2/4	6	حـ/ البنك حـ/ أوراق القبض برسم التحصيل تحصيل ورقة القبض وإضافة المبلغ إلى حسابنا	360000	360000
2/8	7	مذكورين حـ/ البنك حـ/ مصاريف التحصيل حـ/ أوراق القبض برسم التحصيل تحصيل ورقة القبض وإضافة صافي المبلغ إلى حسابنا	580000	579420 580

ملحوظات على الإجابة:-

1- في كلتا الحالتين تم توسيط حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل فظهر مديناً في القيد بينما ظهر حـ/ أوراق القبض دائناً (لاحظ القيدين 5,2).

2- بالنسبة إلى الورقة التجارية التي حررتها محلات الأمل: فقد خصم البنك مصاريف التحصيل مباشرة من الحساب الجاري للشركة لديه (القيد رقم 3)، وعند تحصيل مبلغ الورقة، أضاف البنك المبلغ بأكمله إلى الحساب الجاري للشركة لديه (القيد رقم 6).

3- بالنسبة إلى الورقة التي حررتها محلات القيثارة: عند تحصيل مبلغ الورقة قام البنك بحساب مصاريف التحصيل 580 ريال (580000×0.1٪) وخصم هذه المصاريف من مبلغ الورقة وأضاف المبلغ الصافي 579420 ريال (580000-580) إلى الحساب الجاري للشركة لديه.

ب- يطلب المدين مهلة، ويتم بالاتفاق بين الطرفين تجديد الورقة القديمة بورقة جديدة تستحق بعد مدة معينة، وتكون الورقة الجديدة بمبلغ الورقة القديمة بأكمله أو بالمتبقي منه عندما يتمكن المدين من سداد جزء من المبلغ في تاريخ استحقاق الورقة القديمة، وفي كلتا الحالتين يتحمل المدين فوائد تأخير بنسبة معينة على مبلغ الورقة الجديدة وللمدة التي تم الاتفاق عليها لاستحقاق هذه الورقة، ولا تختلف المعالجة المحاسبية لهذه الحالة عن المعالجة المحاسبية عندما يحتفظ الدائن بورقة القبض لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق، ذلك أن مصاريف التحصيل التي يستقطعها البنك تعتبر عبئاً على الدائن ولا يجوز نقلها إلى المدين.

ج- **يرفض المدين سداد قيمة الورقة**، عندها يقوم البنك (بموافقة العميل)[*] بعمل اعتراض ويدفع مصاريف الاعتراض ويقوم بتحميلها على العميل، الذي يقوم بدوره بإلغاء الورقة وتحميل المدين بمبلغ الدين إضافة إلى مصاريف الاعتراض، وبعد وصول الإنذار إلى المدين فإنه إما أن يتفق مع الدائن على تجديد الورقة القديمة بورقة جديدة سواء بمبلغ الورقة القديمة بأكمله أو بالمتبقي منه إذا تمكن من سداد جزء من المبلغ، يضاف إلى ذلك مصاريف الاعتراض وفوائد التأخير، والمعالجة المحاسبية هنا تكون مشابهة لما ورد في حالة احتفاظ الدائن بورقة القبض لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.

أما إذا رفض المدين وبشكل تام سداد مبلغ الورقة، ففي هذه الحالة ليس أمام الدائن سوى انتظار الإجراءات القانونية والتي على أساسها تتم المعالجة المحاسبية.

3-2-4 إرسال ورقة القبض إلى البنك لخصمها قبل تاريخ الاستحقاق

بدلاً من الانتظار إلى تاريخ الاستحقاق فإنّ بإمكان المنشأة الحصول على مبلغ الورقة التجارية في أي وقت ترغب فيه وذلك بإرسال ورقة القبض إلى البنك لخصمها (أو قطعها) عندئذ تحصل على أموال سائلة تستخدمها في الوقت الحاضر، وبالمقابل فإنّ البنك يقوم بإرسال إشعار إلى المنشأة بالمبلغ الصافي الذي تم

(*) - العميل هو الدائن الذي أرسل الورقة إلى البنك ليقوم بتحصيلها.

إضافته إلى حسابها وهو عبارة عن مبلغ ورقة القبض مطروحاً منها مصاريف الخصم(**) والتي تتكون من :-

أ- الفائدة : لغرض الوصول إلى القيمة الحالية لورقة القبض (أي قيمتها في تاريخ خصمها لدى البنك) لابد من تخفيض قيمة الورقة بمقدار الفائدة والتي يتم حسابها كالآتي :-

الفائدة = قيمة الورقة التجارية × معدل الفائدة × المدة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق

ب- عمولة الخصم:- وهي الرسوم التي يحصل عليها البنك مقابل تقديمه خدمة خصم الأوراق التجارية، ويتم التعبير عنها بمبلغ معين أو نسبة مئوية من قيمة الورقة.

وعندما تتم إضافة صافي مبلغ الورقة إلى الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك تنتقل ملكية الورقة علاوة على حيازتها إلى البنك والذي يصبح له الحق في استلام مبلغها لصالحه في تأريخ الاستحقاق، ومع ذلك تبقى مسؤولية المنشأة (المستفيد) عن عدم سداد المسحوب عليه مبلغ الورقة إلى البنك في تاريخ الاستحقاق، لذا يبقى للبنك الحق في الرجوع على المنشأة لأنها المسؤولة أمامه عن مبلغ الورقة.

.وعند إرسال الورقة إلى البنك لخصمها تقوم المنشأة بتسجيل قيد يومية يثبت انتقال الورقة إلى البنك للخصم ويتم توسيط حساب أوراق قبض برسم التحصيل، وعند وصول إشعار البنك بإضافة صافي المبلغ إلى حساب المنشأة لدى البنك تقوم المنشأة بتسجيل قيد اليومية اللازم لإثبات العملية.

وفي تاريخ استحقاق الورقة يقوم البنك بتقديم الورقة إلى المدين لتحصيل مبلغها ويواجه أحد الاحتمالات الآتية :-

أ- يقوم المدين بسداد قيمة الورقة إلى البنك فوراً.

(**)- تسمى أيضا مصاريف الأجيو.

وفي هذه الحالة لا تقوم المنشأة بتسجيل أي قيد لأن البنك يحتفظ بالمبلغ لنفسه بعد أن انتقلت له ملكية الورقة نتيجة الخصم.

ب- **يعجز المدين عن السداد فيطلب مهلة**، عندها يعود البنك إلى الدائن (العميل) فإذا وافق على ذلك عليه أن يسدد للبنك قيمة الورقة، ومن ثم يتم الاتفاق بين الطرفين على تجديد الورقة التجارية، وذلك بإلغاء الورقة القديمة وتحرير ورقة جديدة تستحق بعد مدة معينة، وتكون بمبلغ الورقة القديمة بأكمله أو المتبقي منه إذا تم سداد جزء من المبلغ، وفي كلتا الحالتين يتحمل المدين فوائد تأخير وكما مر بنا في حالة إرسال الورقة إلى البنك لتحصيلها، مع ملاحظة أن مصاريف الخصم يتحملها الدائن في كل الأحوال ولا يجوز تحميلها على المدين.

ج-**يمتنع المدين عن السداد**، وفي هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية مشابهة لحالة رفض السداد عند إرسال الورقة إلى البنك لتحصيلها، إضافة إلى قيام العميل بسداد مبلغ الورقة ومصاريف الاعتراض إلى البنك.



<u>مثال (17)</u> : في 2007/7/1 أرسلت محلات الأمير التجارية ورقة القبض المستلمة من التاجر سليم ومبلغها 285000 ريال وتاريخ استحقاقها 2007/9/3 إلى البنك لتحصيلها.

في 7/5 أرسلت الورقة المستلمة من محلات الشيباني التجارية ومبلغها 460000 ريال وتاريخ استحقاقها 9/7 إلى البنك لخصمها.

في 7/7 ورد إشعار من البنك بإضافة صافي مبلغ الورقة المستحقة على محلات الشيباني إلى الحساب الجاري لمحلات الأمير بعد اقتطاع فائدة بمعدل 6٪ وكذلك عمولة خصم 400 ريال.

في 9/3 قدم البنك ورقة القبض إلى التاجر سليم لتحصيل قيمتها إلا أن الأخير رفض السداد، مما دفع البنك وبعد الحصول على موافقة محلات الأمير إلى عمل اعتراض بلغت مصاريفه 250 ريال خصمها من الحساب الجاري لمحلات الأمير، كذلك خصم من الحساب مصاريف التحصيل البالغة 150 ريال.

في 9/7 قدم البنك ورقة القبض إلى محلات الشيباني لتحصيل قيمتها، وقد قامت الأخيرة بسداد المبلغ بأكمله نقداً

في 9/10 تم الاتفاق بين محلات الأمير والتاجر سليم على أن يقوم بسداد مبلغ 105250 ريال نقداً من قيمة الورقة القديمة ويحرر بدلاً منها ورقة جديدة تستحق بعد شهر مع إضافة فوائد تأخير بنسبة 6٪ تدفع نقداً.

المطلوب:- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات الأمير التجارية.

الإجابة :-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــان	رقم القيد	التاريخ
285000		حـ / أوراق القبض برسم التحصيل	1	2007/7/1
	285000	حـ/ أوراق القبض		
		إرسال الورقة التجارية إلى البنك لتحصيلها		
460000		حـ / أوراق القبض برسم الخصم	2	7/5
	460000	حـ/ أوراق القبض		
		إرسال الورقة التجارية إلى البنك لخصمها		
		مذكورين	3	7/7
455000		حـ/ البنك		
5000		حـ/ مصاريف الخصم		
	460000	حـ/ أوراق القبض برسم الخصم		
		خصم ورقة القبض وإضافة صافي المبلغ إلى الحساب الجاري		
285250		حـ / المدينين (التاجر سليم)	4	9/3
		مذكورين		
	285000	حـ / أوراق القبض برسم التحصيل		
	250	حـ/ البنك		
		تحميل المدين بقيمة الورقة ومصاريف الاعتراض		

150		حـ/ مصاريف تحصيل أوراق القبض	5	9/3
	150	حـ/ البنك		
		إثبات مصاريف التحصيل التي خصمها البنك		
		مذكورين	6	9/10
180000		حـ/ أوراق القبض		
106150		حـ/ الصندوق		
		مذكورين		
	285250	حـ / المدينين (التاجر سليم)		
	900	حـ/ فوائد تأخير		
		استلام جزء من المبلغ مع الفائدة وسحب ورقة جديدة بالمتبقي		

ملحوظات على الإجابة :-

1- في القيدين الأول والثاني تم توسيط كل من حـ/ أوراق القبض برسم التحصيل و حـ/ أوراق القبض برسم الخصم لإثبات عملية إرسال الورقة إلى البنك، وتم إقفال حـ/ أوراق القبض.

2- في 7/7 تم حساب مصاريف الخصم كالآتي :-

الفائدة $= 460000 \times \frac{6}{100} \times \frac{2}{12} = 4600$ ريال

مصاريف الخصم $= 4600 + 400 = 5000$ ريال

المبلغ الصافي $= 460000 - 5000 = 455000$ ريال

3- في 9/3 ظهر حـ/ البنك في الطرف الدائن من القيد نتيجة خصم البنك لمبلغ مصاريف الاعتراض من الحساب الجاري لمحلات الأمير لديه، كما ظهر حـ/أوراق قبض برسم التحصيل في الطرف الدائن من القيد لغرض إلغائه، وبالمقابل تم تحميل حـ/ المدينين بمبلغ الورقة التجارية إضافة إلى مصاريف الاعتراض وبالتالي ظهر في الطرف المدين من القيد، ويلاحظ أن هذا الحساب لم يحمّل بمصاريف التحصيل البالغة 150 ريال، وإنّما تحملتها محلات الأمير، وكما يظهر في القيد الخامس وفي التاريخ نفسه.

4- في 9/7 لا يسجل أي قيد في دفاتر محلات الأمل لأن طرفي المعاملة هما البنك ومحلات الشيباني.

5- في 9/10 المبلغ المتبقي من الدين = مبلغ الورقة القديمة + مصاريف الاعتراض – المبلغ الذي تم سداده

=105250-250+285000

=180000 ريال

فائدة التأخير =180000 × $\frac{6}{100}$ × $\frac{1}{12}$ =900 ريال

المبلغ الذي تم استلامه نقداً =105250+900=106150 ريال

تدريب (6)

في 2007/4/20 أرسلت شركة الريمي التجارية الأوراق التجارية التي بحوزتها إلى البنك وكالآتي

تسلسل	المبلغ (بالريال)	المسحوب عليه المدين	تاريخ الاستحقاق	الغرض من الإرسال
1	765000	التاجر أمين	2007/4/30	التحصيل
2	450000	محلات فلّه	2007/5/21	الخصم
3	520000	شركة أروى	2007/7/25	الخصم
4	830000	محلات الوسام	2007/6/12	التحصيل

فإذا علمت الآتي :-

1- قام البنك بخصم الورقتين الثانية والثالثة، وأرسل إشعار إلى الشركة بإضافة صافي المبلغ إلى حسابها الجاري بعد اقتطاع فائدة بنسبة 6٪، وعمولة خصم 150 ريال لكل ورقة، وكان الخصم كالآتي:

الورقة الثانية في 2007/4/21 ، الورقة الثالثة في 2007./4/25

2- في 4/30 قدّم البنك إلى التاجر أمين الورقة المستحقة عليه لتحصيل مبلغها ، وبالنظر لعدم تمكنه من سداد المبلغ فقد اتفق مع شركة الريمي على تحرير ورقة جديدة بدلاً من القديمة، تستحق في 5/30 مع إضافة فوائد تأخير بنسبة 4٪ وقد قام البنك بإعادة الورقة القديمة إلى الشركة، وخصم من حسابها الجاري مبلغ 350 ريال مصاريف التحصيل.

3-في 5/21 قدّم البنك إلى محلات فلّه الورقة المستحق عليها لتحصيل مبلغها، إلا أن المحلات رفضت السداد، فقام البنك بعمل اعتراض بلغت مصاريفه 200 ريال استقطعها من الحساب الجاري لشركة الريمي، كما استقطع مبلغ الورقة التجارية الذي سبق أن أضافه في 4./21

4-2-4 تظهير ورقة القبض لصالح الدائنين

تتميز الأوراق التجارية بقابليتها للتداول بين الأشخاص وبسهولة بحيث أن الطرف المستفيد منها بإمكانه أن يستخدمها كأداة للوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وذلك عن طريق التظهير، ويقصد بالتظهير التنازل عن (أو تحويل)حق الاستفادة من مبلغ الورقة إلى طرف آخر هو الدائن، ويتم ذلك بتوقيع المستفيد (الشخص الذي تكون الورقة بحوزته ويملك حق استلام مبلغها) على ظهر الورقة ومن ثم تسليمها إلى الطرف الدائن فتنتقل حيازة وملكية الورقة إلى ذلك الطرف الدائن، إلا أن مسؤولية من قام بالتظهير تجاه الطرف الدائن تبقى قائمة إلى حين استلامه مبلغ الورقة في تاريخ الاستحقاق.

وبإمكان من يحصل على ورقة تجارية عن طريق التظهير أن يتصرف بها بأي من طرائق التصرف التي كانت متاحة للمستفيد الأصلي من الورقة، فبإمكانه الإحتفاظ بالورقة وتحصيلها في تاريخ استحقاقها، أو يرسلها إلى البنك لتحصيلها في تاريخ استحقاقها أو خصمها قبل ذلك التاريخ، كذلك بإمكانه أن يقدمها للبنك كضمان للحصول على قرض أو تسهيلات ائتمانية، وأخيراً فإنّ بإمكانه أن يستخدم الورقة للوفاء بديونه تجاه الغير من خلال تظهيرها إلى أحد

دائنيه، وبذلك يمكن أن تمر الورقة التجارية الواحدة بسلسلة من التظهيرات تنتهي عند شخص معين يكون له حق استلام مبلغها في تاريخ الاستحقاق.

ويترتب على عملية التظهير أن تسجل المنشأة التي قامت بالتظهير قيد يومية في دفاترها يثبت انتقال الورقة إلى الدائن وبما يؤدي إلى سداد الدين المستحق له، أما الدائن الذي تم تظهير الورقة له فيقوم بتسجيل قيد يومية يثبت سداد الدين المترتب بذمة المنشأة التي قامت بتظهير الورقة له نتيجة انتقال الورقة إليه، وفي تاريخ استحقاق الورقة قد يحدث أحد الاحتمالات الآتية :-

أ- يقوم المدين بسداد قيمة الورقة إلى الدائن:

في هذه الحالة تنتهي مسؤولية المنشأة التي قامت بتظهير الورقة إلى الدائن، إلا أنّها لا تسجل أي قيد فهي ليست طرفاً في هذه العملية وإنّما يتم تسجيل القيود في دفاتر المدين (المسحوب عليه) وفي دفاتر الدائن (الشخص الذي تم تظهير الورقة له).

ب- يطلب المدين مهلة، وفي هذه الحالة يعود المستفيد الأخير إلى أي شخص قام بتظهير ورقة القبض ولكن يفضل أن يعود إلى من قام بتظهير الورقة له فيعيد إليه الورقة ويستلم مبلغها، وهكذا إلى أن تصل الورقة إلى المستفيد الأصلي منها الذي يدفع مبلغها إلى من أعادها إليه، ويرجع إلى المسحوب عليه (المدين) ويمكن أن يحصل الاتفاق بينهما على إلغاء الورقة القديمة وتحرير ورقة جديدة تستحق بعد مدة معينة وتكون بمبلغ الورقة القديمة بأكمله أو المتبقي منه إذا تم سداد جزء من المبلغ، ويتحمل المدين في كلتا الحالتين بفوائد التأخير.

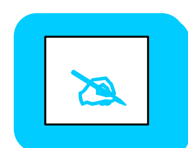
ج- يرفض المدين سواء بشكل مؤقت أو نهائي سداد قيمة الورقة، وفي هذه الحالة بإمكان المستفيد الأخير من الورقة أن يعمل اعتراضاً ويدفع مصاريفه ويعود إلى من قام بتظهير الورقة له لتحصيل مبلغ الورقة إضافة إلى مصاريف الاعتراض، وفي هذه الحالة فان المستفيد الأصلي يقوم بإلغاء القيد الذي تم إثباته عند تظهير الورقة ويسدد المبلغ المطلوب للدائن.وفي الوقت نفسه يقوم بمطالبة المدين الأصلي بسداد المبلغ، وفي النهاية إمّا أن يتم الاتفاق على تجديد الورقة أو ينتظر ما ستسفر عنه الإجراءات القانونية، ولا تخرج المعالجة المحاسبية لجميع هذه الحالات عما سبق أن أوضحناه.

5-2-4 إرسال ورقة القبض إلى البنك كتأمين للحصول على قرض

يمكن للمنشأة أن تحصل على قرض من البنك وذلك بضمان أوراق القبض التي بحوزتها، حيث يتم إرسال الورقة لتبقى لدى البنك كتأمين، وفي دفاتر المنشأة يتم توسيط حـ/ أوراق قبض برسم التأمين لإثبات انتقال الورقة إلى البنك، الذي يقوم بدوره بالتحقق من المركز المالي للمسحوب عليه، ومن ثم يمنح القرض إلى المنشأة وعادة ما يكون نسبة معينة من مبلغ ورقة القبض، يتم تسليمه نقداً إلى المنشأة أو يضاف مبلغه إلى حسابها الجاري لدى البنك، ويترتب على انتقال ورقة القبض إلى البنك قيام البنك بتحصيل مبلغ الورقة في تاريخ الاستحقاق، أما المنشأة فتتحمل نتيجة ذلك نوعين من المصاريف، الأول مصاريف التحصيل مقابل قيام البنك بعملية التحصيل، والثاني الفوائد المرتبطة بالقرض وتسمى الفوائد المدينة، وغالباً ما يتم إثبات هذين النوعين من المصاريف في دفاتر المنشأة في تاريخ استحقاق ورقة القبض، وبغض النظر عن النتيجة التي يصل لها البنك عند تقديمه الورقة إلى المسحوب عليه لتحصيل مبلغها، فالطرف المستفيد من الورقة والذي حصل على القرض بضمانها يتحمل كل من مصاريف التحصيل والفوائد المدينة في كل الأحوال ولا يجوز أن ينقل عبئها إلى المسحوب عليه.

وفي تاريخ الاستحقاق فإنّ الاحتمالات المتوقعة والمعالجات المحاسبية المناسبة لكل احتمال عند إرسال ورقة القبض إلى البنك لخصمها قبل تاريخ الاستحقاق يتم تطبيقها أيضاً على حالة إرسال الورقة إلى البنك كتأمين للحصول على قرض، مع ملاحظة أنه في حالة تحصيل الورقة فوراً يستقطع البنك من مبلغ الورقة الذي تم تحصيله كل من : مبلغ القرض، الفوائد المدينة، مصاريف التحصيل، ويضيف المتبقي إلى الحساب الجاري للمنشأة لديه أو يسلمها المبلغ نقداً.

<u>مثال (18)</u>



في 2007/3/4 باعت شركة القحطاني التجارية بضاعة بمبلغ 750000 ريال إلى محلات الحرازي، وسحبت عليها ورقة تجارية بالمبلغ تستحق في 6/5.

في 3/5 أرسلت ورقة القبض إلى البنك للحصول على قرض لمدة ثلاثة شهور بضمانها، وقد وافق البنك على منح الشركة قرض بمبلغ 420000 ريال، وبفائدة سنوية 6٪، وتم إضافة مبلغ القرض إلى الحساب الجاري للشركة لدى البنك.

في 3/10 باعت الشركة بضاعة بمبلغ 300000 ريال إلى محلات العريقي وسحبت عليها ورقة تجارية بالمبلغ تستحق في 5/12.

في 4/12 اشترت بضاعة من التاجر فهد بمبلغ 550000 ريال، دفعت له 250000 ريال نقداً وقامت بتظهير الورقة التي استلمتها من محلات العريقي وذلك سداداً لما تبقى من ثمن البضاعة.

في 6/5 سددت محلات الحرازي مبلغ الورقة التجارية المسحوبة عليها عندما قدمها البنك لها ، وقد قام البنك بإضافة صافي مبلغ الورقة إلى الحساب الجاري لشركة القحطاني لديه، بعد أن استقطع كل من : مبلغ القرض، فائدة القرض، ومصاريف التحصيل البالغة 300 ريال.

في5/12 رجع التاجر فهد على شركة القحطاني بقيمة ورقة القبض إضافة إلى مبلغ 150 ريال مصاريف اعتراض نتيجة قيامه بعمل اعتراض بسبب رفض محلات العريقي سداد مبلغ الورقة في تاريخ استحقاقها ، وقد قامت شركة القحطاني بسداد المبلغ إلى التاجر فهد وتحميله على محلات العريقي.

المطلوب :- تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة القحطاني التجارية.



الإجابة :-

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــان	رقم القيد	التاريخ
750000		حـ / أوراق القبض	1	2007/3/4
	750000	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة وسحب ورقة تجارية بمبلغها		
750000		حـ / أوراق القبض برسم التأمين	2	3/5
	750000	حـ/ أوراق القبض		
		إرسال ورقة القبض كضمان للحصول على قرض من البنك		

420000	420000	حـ/ البنك حـ/ القرض الحصول على قرض بضمان ورقة تجارية.	3	3/5
300000	300000	حـ / أوراق القبض حـ/ المبيعات بيع البضاعة وسحب الورقة التجارية بمبلغها.	4	3/10
550000	250000 300000	حـ/ المشتريات مذكورين حـ / الصندوق حـ/ أوراق القبض شراء بضاعة وسداد جزء من الثمن وتظهير ورقة قبض بالباقي	5	4/12
420000 6300 300 323400	750000	مذكورين حـ/ القرض حـ/ فائدة القرض حـ/ مصاريف التحصيل حـ/ البنك حـ / أوراق القبض برسم التأمين اضافة صافي مبلغ الورقة إلى الحساب الجاري	6	6/5
300150	300150	حـ/المدينين (محلات العريقي) حـ/ الدائنين (التاجر فهد) رفض محلات العريقي سداد قيمة الورقة إلى التاجر فهد	7	5/12
300150	300150	حـ/ الدائنين (التاجر فهد) حـ / الصندوق سداد المبلغ المستحق للتاجر فهد	8	5/12

ملحوظات على الإجابة:-

1- في القيد الثالث تم إثبات إضافة مبلغ القرض إلى الحساب الجاري فظهر حـ/ البنك في الطرف المدين من القيد ، كذلك إثبات وجود التزام تمثل بالقرض الذي ظهر في الطرف الدائن من القيد.

2- في القيد الخامس عندما تم تظهير الورقة التجارية ظهر حـ/ أوراق القبض في الطرف الدائن من القيد حيث أن عملية التظهير لا تغيّر من طبيعة الورقة.

3- في القيد السادس، تم حساب فائدة القرض كالآتي:-

فائدة القرض = $420000 \times \frac{6}{100} \times \frac{3}{12} = 6300$ ريال

أما صافي المبلغ الذي تم إضافته إلى الحساب الجاري فتم حسابه كالآتي:-

صافي المبلغ = مبلغ ورقة القبض – (مبلغ القرض + فائدة القرض + مصاريف التحصيل)

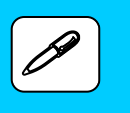
= 750000- (420000+6300+300)

=750000-426600 = 323400 ريال

4- في القيد السابع تم إعادة مديونية محلات العريقي ودائنية التاجر فهد وذلك بمبلغ الورقة التجارية إضافة إلى مصاريف الاعتراض، بسبب رفض المحلات سداد الورقة إلى التاجر فهد.

5- في القيد الثامن قامت شركة القحطاني بسداد قيمة الورقة التجارية ومصاريف الاعتراض إلى التاجر فهد ، لتقوم بعدها بمتابعة الإجراءات القانونية بالنسبة لمحلات العريقي.

تدريب (7)



أيّ من المصاريف الآتية يتحملها المستفيد من الورقة التجارية ولا يجوز أن ينقلها إلى المسحوب عليه ؟ وأيّ منها يمكنه أن يحمّلها على المسحوب عليه ؟

فوائد التأخير، مصاريف الخصم، مصاريف التحصيل، مصاريف الاعتراض، الفوائد المدينة للقرض.

تدريب (8)

أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها :-

1- يمكن للمستفيد أن يحصل على مبلغ الورقة التجارية أو جزء من المبلغ قبل تاريخ استحقاقها وذلك عن طريق .... أو ....

2- إذا كان رفض المسحوب عليه سداد مبلغ الورقة التجارية نهائياً يمكن .... ، أما إذا كان الرفض مؤقتاً فيمكن ....

3- تنتقل حيازة وملكية ورقة القبض إلى البنك عند إرسالها .... أو .... ، بينما تنتقل الحيازة فقط في حالة إرسال الورقة إلى البنك ....

4- إذا فضّل المستفيد الحصول على مبلغ الورقة التجارية في تاريخ استحقاقها فبإمكانه أن .... أو ....

عزيزي الدارس، لقد تناولت هذه الوحدة موضوع الأوراق التجارية، ولعلك لاحظت الدور الهام الذي تلعبه هذه الأوراق في المعاملات التجارية، كما أن تنوع هذه الأوراق بين شيكات وكمبيالات وسندات أذنيه تطلب وجود معالجات محاسبية خاصة، كذلك فإن تعدد طرائق التصرف بهذه الأوراق والاحتمالات المتوقعة في تاريخ استحقاقها ترتب عليه الحاجة إلى إتباع معالجات محاسبية مناسبة لكل منها.

6- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السابعة

لقد تناولت هذه الوحدة والوحدتان اللتان سبقتها كافة المعاملات المالية التي من الممكن أن تحدث في المنشأة التجارية خلال السنة المالية، ونكون الآن عزيزي الدارس قد وصلنا إلى نهاية السنة المالية حيث يبدأ المحاسب بإعداد ميزان المراجعة واكتشاف وتصحيح الأخطاء المحاسبية، وهذا ما ستتناوله الوحدة القادمة

7- إجابات التدريبات

تدريب (1)

1- خصمها (أو قطعها) لدى البنك. 2- السند الأذني، الشخص المدين (المسحوب عليه). 3 - البنك. 4 - المسحوب عليه، الكمبيالة. 5- شخص معين، حامله، الساحب نفسه.

تدريب (2)

1- (X) الكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف، السند الأذني يتضمن طرفين.
2- (X) القانون التجاري. 3 - (√).
4- (X) يمكن تظهير السند الأذني حاله حال الشيك والكمبيالة. 5-(√).

تدريب (3)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
		مذكورين	1	2007/2/3
48000		حـ/ الصندوق		
48000		حـ / شيكات برسم التحصيل		
	96000	حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة واستلام نصف المبلغ والباقي بشيك رقم (.......) أرسل للتحصيل		
35000		حـ / الأثاث	2	2/7
	35000	حـ/ البنك		
		شراء أثاث بشيك		
		مذكورين	3	2/9
47040		حـ/ البنك		
960		حـ / مصاريف التحصيل		

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	التاريخ
	48000	حـ/ شيكات برسم التحصيل تحصيل مبلغ الشيك رقم (.......) وإيداع صافي المبلغ في الحساب الجاري.		
72000	72000	حـ / شيكات برسم التحصيل حـ/ المبيعات بيع بضاعة بشيك.	4	2/13
14800	14800	حـ / الصندوق حـ/ إيراد أوراق مالية استلام الشيك رقم (.......) وتحصيل المبلغ وإيداعه الصندوق.	5	2/17
72000	72000	حـ/ المدينين (محلات الجند) حـ/ شيكات برسم التحصيل رفض سداد الشيك رقم (......) ومطالبة المدينين بسداد مبلغه.	6	2/20
46000 26000	72000	مذكورين حـ/ الصندوق حـ/ شيكات برسم التحصيل حـ/ المدينين (محلات الجند) ما تم استلامه نقداً وبشيك رقم (.......) عن المبلغ المستحق على المدينين	7	2/24

تدريب (4)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
28000	28000	حـ/ المشتريات حـ/ شيكات برسم التحصيل شراء بضاعة وتظهير شيك بثمنها لصالح الدائنين	1	2007/9/1

التاريخ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
9/3	2	مذكورين		
		حـ/ الصندوق		18400
		حـ / شيكات برسم التحصيل		8900
		حـ/ المبيعات	27300	
		بيـع بضـاعة واسـتلام نصـف المبلـغ والبـاقي بشيك رقم (...........).		
9/7	3	حـ / إيجار المباني		140000
		حـ/ البنك	140000	
		تحرير شيك بمبلغ إيجار المباني للفصل الأخير من السنة		
9/12	4	حـ / شيكات برسم التحصيل		39000
		حـ/ المبيعات	39000	
		بيع بضاعة واستلام ثمنها بالشيك رقم(.......).		
9/19	5	حـ / البنك		140000
		حـ/ الصندوق	140000	
		إلغاء الشيك رقم (.......) وسداد مبلغه نقداً		
9/20	6	حـ/ الصندوق		8900
		حـ/ شيكات برسم التحصيل	8900	
		تقديم الشيك رقم (......) إلى البنك وتحصيل مبلغه نقداً		
9/23	7	حـ/ المدينين (محلات طيبة)		39000
		حـ/ شيكات برسم التحصيل	39000	
		رفـض البنـك للشـيك رقـم (......) والخـاص بمحلات طيبة.		
9/24	8	حـ/ شيكات برسم التحصيل		39000
		حـ/ المدينين (محلات طيبة)	39000	
		اسـتلام الشـيك رقـم (......) مـن محـلات طيبـة		

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	التاريخ
		وإرساله إلى البنك لإضافته إلى الحساب.		
39000	39000	حـ/ البنك حـ/ شيكات برسم التحصيل إضافة مبلغ الشيك رقم (........) إلى حسابنا الجاري لدى البنك.	9	9/26

تدريب (5)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
480000	480000	حـ / المشتريات حـ/ الدائنين (شركة الهداية) مشتريات على الحساب من شركة الهداية.	1	7/2
630000	630000	حـ / أوراق القبض حـ/ المبيعات مبيعاتنا إلى محلات العودي مقابل ورقة تجارية	2	7/5
480000	480000	حـ / الدائنين (شركة الهداية) حـ/ أوراق الدفع تحرير ورقة تجارية لأمر شركة الهداية	3	7/6
85000 180000		مذكورين حـ/ الصندوق حـ / أوراق القبض	4	7/11

	265000	حـ/ المبيعات استلام نقد وورقة تجارية عن مبيعاتنا إلى محلات الأسودي		
340000	340000	حـ / المدينين (محلات الأندلس) حـ/ المبيعات مبيعاتنا الآجلة إلى محلات الأندلس	5	7/15
575000	575000	حـ / أوراق القبض حـ/ المبيعات استلام ورقة تجارية عن مبيعاتنا لشركة المحضار.	6	7/18
340000	340000	حـ / أوراق القبض حـ/ المدينين (محلات الأندلس) سحب ورقة تجارية على محلات الأندلس	7	7/20
630000	630000	حـ/الصندوق حـ/ أوراق القبض استلام مبلغ الورقة التجارية نقداً.	8	8/5
185000	185000	حـ/ المدينين (محلات الأسودي) حـ / أوراق القبض إلغاء ورقة القبض بسبب رفض المدين سداد مبلغها	9	8/11
1200	1200	حـ/ المدينين (محلات الأسودي) حـ / الصندوق سداد مصاريف الاعتراض وتحميل المدين بها	10	8/11
480000	480000	حـ/ أوراق الدفع حـ / الدائنين (شركة الهداية) إلغاء الورقة القديمة.	11	9/6
480000 2000		مذكورين حـ/ الدائنين (شركة الهداية) حـ / فوائد التأخير	12	9/6

	482000	حـ/ أوراق الدفع		
		تحرير ورقة جديدة بمبلغ الدين وفوائد التأخير		
578000		حـ/ المدينين (شركة المحضار)	13	9/18
		مذكورين		
	575000	حـ/ أوراق القبض		
	3000	حـ / الصندوق		
		إلغاء ورقة القبض وتحميل المدين بمبلغها وبمصاريف الاعتراض.		
340000		حـ/ المدينين (محلات الأندلس)	14	9/20
	340000	حـ / أوراق القبض		
		إلغاء ورقة القبض		
		مذكورين	15	9/20
120000		حـ/ الصندوق		
221100		حـ / أوراق القبض		
		مذكورين		
	340000	حـ/ المدينين (محلات الأندلس)		
	1100	حـ / فوائد التأخير		
		استلام جزء من المبلغ وتحرير ورقة جديدة بالمتبقي والفوائد		
		مذكورين	16	9/22
97500		حـ/ الصندوق		
88700		حـ / الديون المعدومة		
	186200	حـ/ المدينين (شركة المحضار)		
		استلام جزء من الدين واعتبار المتبقي ديوناً معدومة		

578000	578000	حـ/ الصندوق حـ/ المدينين (شركة المحضار) استلام مبلغ الدين المترتب بذمة شركة المحضار	17	9/27
482000	482000	حـ/ أوراق الدفع حـ/ الصندوق سداد مبلغ ورقة الدفع الجديدة إلى شركة الهداية.	18	10/6
221100	221100	حـ/ الصندوق حـ / أوراق القبض استلام مبلغ ورقة القبض الجديدة من محلات الأندلس	19	10/20

تدريب (6)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــــــان	رقم القيد	التاريخ
1595000 970000	2565000	مذكورين حـ / أوراق القبض برسم التحصيل حـ / أوراق القبض برسم الخصم حـ / أوراق القبض إرسال ورقتين تجاريتين للتحصيل وورقتين تجاريتين للخصم	1	4/20
447600 2400	450000	مذكورين حـ / البنك حـ / مصاريف الخصم حـ / أوراق القبض برسم الخصم خصم ورقة القبض وإضافة صافي مبلغها إلى	2	4/21

		الحساب الجاري		
512050 7950	520000	مذكورين حـ / البنك حـ / مصاريف الخصم حـ / أوراق القبض برسم الخصم خصم ورقة القبض وإضافة صافي مبلغها إلى الحساب الجاري	3	4/25
765000	765000	حـ/ المدينين (التاجر أمين) حـ / أوراق القبض برسم التحصيل إلغاء الورقة القديمة المسحوبة على التاجر أمين	4	4/30
767550	765000 2550	حـ / أوراق القبض مذكورين حـ/ المدينين (التاجر أمين) حـ / فوائد التأخير سحب ورقة جديدة بمبلغ الورقة القديمة وفوائد التأخير	5	4/30
350	350	حـ / مصاريف تحصيل أوراق القبض حـ/ البنك إثبات مصاريف التحصيل التي خصمها البنك	6	4/30
450200	450200	حـ/ المدينين (محلات فلّه) حـ/ البنك تحميل المدين بقيمة الورقة ومصاريف الاعتراض.	7	5/21

767550		حـ/الصندوق	8	5/30
	767550	حـ/ أوراق القبض		
		استلام مبلغ الورقة الجديدة من التاجر أمين		
		مذكورين	9	6/12
829600		حـ / البنك		
400		حـ / مصاريف تحصيل أوراق القبض		
	830000	حـ / أوراق القبض برسم التحصيل		
		تحصيل ورقة القبض وإضافة صافي المبلغ إلى الحساب الجاري.		
		مذكورين	10	6/28
185200		حـ/ الصندوق		
265000		حـ / الديون المعدومة		
	450200	حـ/ المدينين (محلات فلّه)		
		استلام جزء من الدين واعتبار المتبقي ديوناً معدومة		

تدريب (7)

أ- المصاريف التي يتحملها المستفيد ولا يجوز أن ينقلها إلى المسحوب عليه هي:

مصاريف الخصم، مصاريف التحصيل، الفوائد المدينة القرض.

ب- المصاريف التي يمكن أن يحمّلها المستفيد على المسحوب عليه هي:

فوائد التأخير، مصاريف الاعتراض.

تدريب (8)

1- خصمها لدى البنك، تقديمها كضمان للحصول على القرض.

2- عمل الاعتراض، تجديد الورقة القديمة بورقة جديدة.

3- للخصم، للحصول على القرض، للتحصيل.

4- يقوم بتحصيلها بنفسه في تاريخ الاستحقاق، يرسلها البنك لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.

8- المراجع

1-احشاد، د.يونس محمد، الشريف، د.يونس حسن، بيت المال، د.محمد عبد الله، مبادئ المحاسبة المالية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990.

العدناني، د.محمد هادي، مبادئ المحاسبة ، الجزء الأول، المركزية للطباعة والإخراج، تعز، 1999.


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا



ميزان المراجعة وتصحيح الأخطاء المحاسبية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

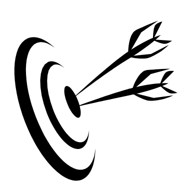
1-المقدمة:

1 -1. تمهيد:

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى الوحدة السابعة من مقرر المحاسبة المالية، تتناول هذه الوحدة التي بين يديك تعريفاً لميزان المراجعة وطرائق إعداده، وأهميته من حيث إمكانية اكتشاف بعض الأخطاء المحاسبية عند إعداده، مع توضيح لأنواع هذه الأخطاء والطرائق الممكنة لتصحيحها.

1 -2. الأهداف :



يتوقع منك عزيزي الدارس، بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة، وتنفيذ تدريباتها، أن تكون قادراً على أن:

1- تلم بتعريف ميزان المراجعة، والغرض من إعداده.
2- تتمكن من إعداد ميزان المراجعة بطريقة المجاميع وطريقة الأرصدة، وطريقة المجاميع والأرصدة.
3- تتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأخطاء المحاسبية.
4- تدرك أنواع الأخطاء المحاسبية الممكنة الحدوث.
5- تتمكن من اكتشاف الأخطاء المحاسبية وتصحيحها.

1 -3.أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى خمسة أقسام :

القسم الأول: ويقدم تعريفاً لميزان المراجعة، والأغراض التي لأجلها يتم إعداده وهذا القسم حقق الهدف الأول.

القسم الثاني: يعرض الطرائق التي يمكن أن يتم إعداد ميزان المراجعة بها، وهذا القسم حقق الهدف الثاني.

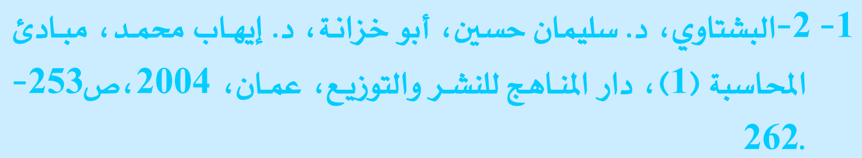
القسم الثالث : ويبين أسباب حدوث الأخطاء المحاسبية، وهذا القسم حقق الهدف الثالث.

القسم الرابع: ويوضح الأنواع المختلفة للأخطاء المحاسبية سواء من ناحية طبيعة هذه الأخطاء أو المرحلة التي تحصل فيها هذه الأخطاء، وهذا القسم حقق الهدف الرابع.

القسم الخامس: ويستعرض الكيفية التي يتم من خلالها اكتشاف هذه الأخطاء المحاسبية سواء حصلت عند إعداد ميزان المراجعة أو في سجل الأستاذ العام أو في سجل اليومية العامة، إضافة إلى الطرائق الممكنة لتصحيح هذه الأخطاء المحاسبية، وهذا القسم حقق الهدف الخامس.

1 – 4. قراءات مساعدة لدراسة الوحدة:





عزيزي الدارس، المراجع الآتية تتصل وبشكل مباشر بموضوع هذه الوحدة، وقراءتك لها ستعود عليك بالانتفاع والفائدة:

1- 2-البشتاوي، د. سليمان حسين، أبو خزانة، د. إيهاب محمد، مبادئ المحاسبة (1)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص253-262.

2- علي، د. عبد الوهاب نصر، شحاته، د. شحاته السيد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005م ص140 -145.

عزيزي الدارس، إن الدورة المحاسبية – وكما مر بك في الوحدات السابقة – تبدأ بتحليل المعاملات المالية وتنتهي بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية)، وإذا تمت هذه المراحل بشكل صحيح ودقيق فإن ذلك يؤدي إلى توازن قائمة المركز المالي، إلا أن الحال لا تكون دائماً كذلك، فكثرة المعاملات المالية وما يترتب عليها من تسجيل للقيود وترحيل إلى الحسابات المتعددة والمختلفة ومن ثم ترصيد هذه الحسابات، إضافة إلى المراحل التالية للدورة المحاسبية، كل ذلك قد يتسبب في حدوث الأخطاء المحاسبية وهذه بدورها تؤدي إلى تأخير إعداد وتقديم القوائم المالية إلى الأطراف التي تطلبها وبالطبع فإن ذلك ليس في مصلحة المنشأة، لذا يلجأ المحاسبون إلى إعداد ميزان المراجعة، فما تعريف ميزان المراجعة؟ وما الفوائد المتوخاة منه؟ تعال معي- عزيزي الدارس- لنقرأ فقرات هذا القسم.

2 – 1 تعريف ميزان المراجعة Definition of Trial Balance

في خطوة سابقة لإعداد القوائم المالية وتحسباً لوجود أخطاء محاسبية، وحرصاً على تصحيحها وعدم استمرارها مما يشكل صعوبة وتأخير في إعداد القوائم المالية، فإن المحاسب يقوم بإعداد ميزان المراجعة والذي بإمكانه اكتشاف معظم هذه الأخطاء والتي قد تحدث في المراحل المتعددة لعمله، بدءً من تسجيل قيود اليومية وانتهاء بإعداد ميزان المراجعة.

وميزان المراجعة هو كشف بأسماء الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ العام، بالإضافة إلى عمودين أحدهما للمبالغ المدينة والآخر للمبالغ الدائنة، ويمكن تعريفه بأنه : "أداة قياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر"، ويتم من خلال ميزان المراجعة التأكد بصورة دورية من صحة تطبيق طريقة القيد المزدوج في مراحل معينة من الدورة المحاسبية هي القيد والترحيل والترصيد.

2 – 2 الغرض من إعداد ميزان المراجعة

Purposes of Preparing Trial Balance

يتم إعداد ميزان المراجعة بشكل دوري، إما سنوياً أو فصلياً أو شهرياً وربما لفترات دورية أقل من ذلك وبحسب حاجة قسم الحسابات ومتطلبات إدارة المنشأة، وبما يحقق الأغراض الآتية:

1-التأكد من صحة عمليات القيد في سجل اليومية العامة، وكذلك عمليات الترحيل إلى سجل الأستاذ.

2-التأكد من عمليات ترصيد الحسابات في سجل الأستاذ العام.

3-التمهيد لإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، لذا فإن ميزان المراجعة يتم عادة إعداده في نهاية السنة المالية للمنشأة، إلا أن طبيعة نشاط بعض المنشآت يتطلب إعداده في فترات دورية معينة وربما تكون متقاربة، بل قد يتطلب الأمر إعداده بشكل يومي، ولعل استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة يسهل الأمر بشكل كبير.

وعلى الرغم من أهمية بل وضرورة توازن ميزان المراجعة لما يمكن أن يكتشفه من أخطاء محاسبية إلا أن التوازن لا يعد دليلاً قاطعاً على عدم وجود الأخطاء، حيث أن هناك بعض الأخطاء المحاسبية التي لا يمكن أن يكتشفها الميزان وكما سيرد بالتفصيل في موضوع الأخطاء المحاسبية.

3- طرائق إعداد ميزان المراجعة

Methods of Preparing Trial Balance

عزيزي الدارس، يمكنك إعداد ميزان المراجعة بواحدة من ثلاث طرائق، ولكل طريقة أسلوب خاص في الإعداد، وأغراض معينة تحققها، لذلك يظهر ميزان المراجعة بثلاثة أشكال مختلفة بعض الشيء وبحسب الطريقة التي تم استخدامها في إعداده وهي :

3 – 1 ميزان المراجعة بالمجاميع Trial Balance by Totals

في هذه الطريقة يخصص العمود الأول من ميزان المراجعة لمجموع مبالغ الجانب المدين للحساب، أما العمود الثاني فإنه يخصص لمجموع مبالغ الجانب الدائن للحساب، ويظهر اسم الحساب في العمود الثالث، بينما يشتمل العمود الرابع على

رقم صفحة الأستاذ ، وأخيراً فإن كل حساب في سجل الأستاذ العام يتم تسجيل اسمه ورقم صفحة الأستاذ الخاصة به ، ويتم نقل مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن كل في عموده الخاص، مع مراعاة الجوانب الشكلية عند إعداد الميزان وتتضمن ذكر اسم المنشأة وكذلك عبارة "ميزان المراجعة بالمجاميع" ، وأخيراً تاريخ إعداد الميزان، وكما في الشكل رقم (14)أدناه.

شكل رقم (14)

شركة النور التجارية

ميزان المراجعة بالمجاميع في 200x/12/31 م

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
		الإجمالي	

وبعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة ينبغي الانتباه إلى أن مجموع العمود الأول من الميزان والذي يتضمن مجموع مبالغ الجانب المدين من الحسابات ينبغي أن يتساوى مع مجموع العمود الثاني من الميزان والذي يتضمن مجموع مبالغ الجانب الدائن من الحسابات، ليس هذا فحسب وإنّما ينبغي أن يتطابق هذا المجموع مع المجموع في جانبي سجل اليومية العامة والذي سبقت الإشارة إلى ضرورة تطابقهما وكما ذكرنا في الوحدة الثانية من هذا المقرر.

وتظهر أهمية ميزان المراجعة بالمجاميع كونه يعتبر إحدى الوسائل الهامة للتحقق من صحة عمليات القيد باليومية والترحيل إلى سجل الأستاذ ، وعليه فإن عدم توازن الميزان يستدعي الرجوع إلى سجل الأستاذ للتأكد من عملية جمع المبالغ المدينة والدائنة لكل حساب ومن ثم التأكد من دقة الترحيل وأخيراً العودة إلى سجل اليومية للتأكد من صحة عمليات القيد والتسجيل.

3 – 2 ميزان المراجعة بالأرصدة Trial Balance by Balances

ويخصص العمود الأول في هذا الميزان للأرصدة المدينة ، بينما يخصص العمود الثاني للأرصدة الدائنة ، ويظهر اسم الحساب في العمود الثالث ، بينما يشتمل العمود الرابع على رقم صفحة الأستاذ ، وأخيراً فإن كل حساب في سجل الأستاذ العام يتم تسجيل اسمه ورقم صفحة الأستاذ الخاصة به ، ويتم نقل رصيده المدين أو الدائن وبحسب طبيعة الحساب والمعاملات التي تمت عليه خلال السنة إلى العمود الأول أو الثاني وبحسب طبيعة رصيد ذلك الحساب، وأيضاً ينبغي مراعاة الجوانب الشكلية

التي تم ذكرها عند إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع، وكما في الشكل رقم (15) أدناه:

شكل رقم (15)

شركة النور التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة في 200x/12/31م

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
		الإجمالي	

ويعتبر ميزان المراجعة بالأرصدة إحدى الوسائل الهامة للتحقق من صحة ترصيد الحسابات بالإضافة إلى صحة القيد والترحيل، حيث يجب أن يتساوى مجموع عمود الأرصدة المدينة مع مجموع عمود الأرصدة الدائنة في هذا الميزان، إلا أن هذا المجموع لا يشترط فيه أن يتساوى مع المجموع في جانبي سجل اليومية.

3 – 3 ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة

Trial Balance by Totals & Balances

بالإضافة إلى الطريقتين السابقتين في إعداد ميزان المراجعة فإنه يمكن إعداده بطريقة تشمل الطريقتين معاً، أي ميزان مراجعة بالمجاميع والأرصدة وكما في الشكل رقم (16) الآتي:

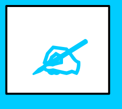
شكل رقم (16)

شركة النور التجارية

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 200x/12/31 م

المجاميع		الأرصدة		اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
				الإجمالي	

لا بد أن لمست عزيزي الدارس الفرق بين الطرائق الثلاث لإعداد ميزان المراجعة، ولتتأكد من استيعابك للموضوع، حاول الإجابة عن التدريب الآتي:



مثال(1)

في 2007/1/1 بدأ منصور عمله التجاري بالآتي (المبالغ بالريال):

1500000 الصندوق -700000 السيارات -350000 البضاعة -1185000 البنك.

وخلال شهر يناير تمت العمليات الآتية:

1. في 1/3 اشترى بناية بمبلغ 950000 ريال بشيك، وبلغت مصاريف تسجيلها 5200 ريال، ومصاريف تهيئتها للاستعمال 43000 ريال دفعتا نقداً.
2. في 1/9 باع بضاعة على الحساب إلى محمود بمبلغ 280000 ريال وبخصم تجاري 5٪ وشروط دفع 10/2، 15/1، ن/30.
3. في 1/10 اشترى بضاعة من داود بمبلغ 324000 ريال سدد نصفها نقداً وحرر بالباقي كمبيالة تستحق بعد شهرين، كما دفع مصاريف نقل البضاعة المشتراة والبالغة 1800 ريال.
4. في 1/12 باع بضاعة إلى محلات التفاؤل بمبلغ 198000 ريال نقداً، أودع منها 65000 ريال في البنك.
5. في 1/15 باع إحدى السيارات بمبلغ 485000 ريال نقداً، علماً أن قيمتها الدفترية 514000 ريال، وسحب ربع المبلغ لاستعماله الشخصي.
6. في 1/21 سدد محمود ما قيمته 95000 ريال نقداً.
7. في 1/24 اشترى بضاعة من سلطان بمبلغ 186000 ريال على الحساب وبخصم تجاري 10٪.
8. في 1/25 تم رد بضاعة قيمتها 12100 ريال إلى سلطان لعدم مطابقتها المواصفات المتفق عليها.
9. في 1/30 سدد المصاريف الآتية نقداً: 2800 ريال مصاريف ماء وكهرباء، 21000 مرتبات وأجور.

المطلوب :

1-تسجيل قيود اليومية.

2-تصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

3-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع في 2007./1/31.

4-إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة في 2007./1/31.

5-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2007/1/31.

الإجابة :

1) قيود اليومية　　　　　　　　　　　　رقم الصفحة (1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورين	1		2007/1/1
1500000		حـ/ الصندوق		1	
700000		حـ/ السيارات		5	
350000		حـ/ البضاعة أول المدة		3	
1185000		حـ/البنك		2	
	3735000	حـ/ رأس المال		13	
		بدء العمل التجاري			
998200		حـ/ المباني	2	6	1/3
		مذكورين			
	950000	حـ/ البنك		2	
	48200	حـ/ الصندوق		1	
		قيمة البناية المشتراة			
266000		حـ/المدينين – محمود	3	4	1/9
	266000	حـ/ المبيعات		8	
		بيع بضاعة على الحساب بشروط			
		دفع 10/2 ، 5/1 ،ن/30.			
324000		حـ/ المشتريات	4	7	1/10
		مذكورين			
	162000	حـ/الصندوق		1	
	162000	حـ/أوراق الدفع		10	
		شراء بضاعة وتحرير كمبيالة			
		بنصف المبلغ والباقي نقداً			
1800		حـ/مصاريف نقل للداخل	5	9	1/10
	1800	حـ/الصندوق		1	
		دفع مصاريف نقل المشتريات نقداً			
5325000	5325000	مجموع ما قبله			

رقم الصفحة (2)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورين	6		1/12
133000		حـ/ الصندوق		1	
65000		حـ/ البنك		2	
	198000	حـ/ المبيعات		8	
		قيمة المبيعات النقدية			
		مذكورين	7		1/15
363750		حـ/ الصندوق		1	
29000		حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة		11	
121250		حـ/المسحوبات الشخصية		12	
	514000	حـ/ السيارات		5	
		بيع إحدى السيارات نقداً وبخسارة			
		مذكورين	8		1/21
94050		حـ/ الصندوق		1	
950		حـ/ خصم مسموح به		14	
	95000	حـ/المدينين – محمود		4	
		ما سدده محمود بخصم نقدي 1٪			
167400		حـ/المشتريات	9	7	1/24
	167400	حـ/الدائنين –سلطان		15	
		قيمة المشتريات الآجلة			
12100		حـ/الدائنين – سلطان	10	15	1/25
	12100	حـ/مردودات المشتريات		16	
		ما تم رده لعدم مطابقته المواصفات			
		مذكورين	11		1/30
2800		حـ/مصاريف الماء والكهرباء		17	
21000		حـ/مرتبات وأجور		18	
	23800	حـ/الصندوق		1	
		دفع مصاريف الماء والكهرباء والأجور والرواتب			
6335300	6335300	المجموع النهائي			

2) سجل الأستاذ:

رقم الصفحة (1) ح/ الصندوق

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1500000	ح/رأس المال	1	1/1	48200	ح/المباني	1	1/3
133000	ح/ المبيعات	2	1/12	162000	ح/المشتريات	1	1/10
363750	ح/السيارات	2	1/15	1800	ح/مصاريف نقل للداخل	1	1/10
94050	ح/المدينين–محمود	2	1/21	23800	مذكورين	2	1/31
				1855000	الرصيد المرحل		1/31
2090800				2090800			

رقم الصفحة (2) ح/ البنك

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1185000	ح/ رأس المال	1	1/1	950000	ح/المباني	1	1/3
65000	ح/المبيعات	2	1/12	300000	الرصيد المرحل		1/31
1250000				1250000			

رقم الصفحة (3) ح/ البضاعة أول المدة

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
350000	ح/ رأس المال	1	1/1	350000	الرصيد المرحل		1/31
350000				350000			

رقم الصفحة (4) ح/ المدينين – محمود

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
266000	ح/المبيعات	2	1/9	95000	مذكورين	2	1/21
				171000	الرصيد المرحل		1/31
266000				266000			

رقم الصفحة (5) ح/ السيارات

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
700000	ح/ رأس المال	1	1/1	514000	مذكورين	2	1/15
				186000	الرصيد المرحل		1/31
700000				700000			

ح/ المباني — رقم الصفحة (6)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
998200	مذكورين	1	1/3	998200	الرصيد المرحل		1/31
998200				998200			

ح/ المشتريات — رقم الصفحة (7)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
324000	مذكورين	1	1/10	491400	الرصيد المرحل		1/31
167400	ح/الدائنين–سلطان	2	1/24				
491400				491400			

ح/ المبيعات — رقم الصفحة (8)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
464000	الرصيد المرحل		1/31	266000	ح/المدينين – محمود	1	1/9
				198000	مذكورين	2	1/12
464000				464000			

ح/ مصاريف نقل للداخل — رقم الصفحة (9)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1800	ح/ الصندوق	2	1/10	1800	الرصيد المرحل		1/31
1800				1800			

ح/ أوراق الدفع — رقم الصفحة (10)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
162000	الرصيد المرحل		1/31	162000	ح/المشتريات	1	1/10
162000				162000			

ح/ خسائر بيع أصول ثابتة — رقم الصفحة (11)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
29000	ح/ السيارات	2	1/15	29000	الرصيد المرحل		1/31
29000				29000			

حـ/ المسحوبات الشخصية رقم الصفحة (12)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
121250	حـ/السيارات	2	1/15	121250	الرصيد المرحل		1/31
121250				121250			

حـ/ رأس المال رقم الصفحة (13)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
3735000	الرصيد المرحل		1/31	3735000	مذكورين	1	1/1
3735000				3735000			

حـ/ خصم مسموح به رقم الصفحة (14)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
950	حـ/المدينين– محمود	2	1/21	950	الرصيد المرحل		1/31
950				950			

حـ/ الدائنين – سلطان رقم الصفحة (15)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
12100	حـ/مردودات المشتريات	2	1/25	167400	حـ/ المشتريات	2	1/24
155300	الرصيد المرحل		1/31				
167400				167400			

حـ/ مردودات المشتريات رقم الصفحة (16)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
12100	الرصيد المرحل		1/31	12100	حـ/الدائنين – سلطان	2	1/25
12100				12100			

حـ/ مصاريف الماء والكهرباء رقم الصفحة (17)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
2800	حـ/ الصندوق	2	1/30	2800	الرصيد المرحل		1/31
2800				2800			

ح/ مرتبات وأجور   رقم الصفحة (17)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
21000	ح/الصندوق	2	1/30	21000	الرصيد المرحل		1/31
21000				21000			

3) ميزان المراجعة بالمجاميع في 2007/1/31

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
2090800	235800	الصندوق	1
1250000	950000	البنك	2
350000	-	البضاعة أول المدة	3
266000	95000	المدينون – محمود	4
700000	514000	السيارات	5
998200	-	المباني	6
491400	-	المشتريات	7
-	464000	المبيعات	8
1800	-	مصاريف نقل للداخل	9
-	162000	أوراق الدفع	10
29000	-	خسائر بيع أصول ثابتة	11
121250	-	المسحوبات الشخصية	12
-	3735000	رأس المال	13
950	-	خصم مسموح به	14
12100	167400	الدائنون – سلطان	15
-	12100	مردودات المشتريات	16
2800	-	مصاريف ماء وكهرباء	17
21000	-	مرتبات وأجور	18
6335300	6335300	الإجمالي	

4) ميزان المراجعة بالأرصدة في 2007/1/31

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
1	الصندوق	-	1855000
2	البنك	-	300000
3	البضاعة أول المدة	-	350000
4	المدينون – محمود	-	171000
5	السيارات	-	186000
6	المباني	-	998200
7	المشتريات	-	491400
8	المبيعات	464000	-
9	مصاريف نقل للداخل	-	1800
10	أوراق الدفع	162000	-
11	خسائر بيع أصول ثابتة	-	29000
12	المسحوبات الشخصية	-	121250
13	رأس المال	3735000	-
14	خصم مسموح به	-	950
15	الدائنون – سلطان	155300	-
16	مردودات المشتريات	12100	-
17	مصاريف ماء وكهرباء	-	2800
18	مرتبات وأجور	-	21000
	الإجمالي	4528400	4528400

5) ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2007/1/31

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	ميزان المراجعة بالأرصدة		ميزان المراجعة بالمجاميع	
		أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	مجاميع دائنة	مجاميع مدينة
1	الصندوق	-	1855000	235800	2090800
2	البنك	-	300000	950000	1250000
3	البضاعة أول المدة	-	350000	-	350000
4	المدينون – محمود	-	171000	95000	266000
5	السيارات	-	186000	514000	700000
6	المباني	-	998200	-	998200
7	المشتريات	-	491400	-	491400
8	المبيعات	464000	-	464000	-
9	مصاريف نقل للداخل	-	1800	-	1800
10	أوراق الدفع	162000	-	162000	-
11	خسائر بيع أصول ثابتة	-	29000	-	29000
12	المسحوبات الشخصية	-	121250	-	121250
13	رأس المال	3735000	-	3735000	-
14	خصم مسموح به	-	950	-	950
15	الدائنون – سلطان	155300	-	167400	12100
16	مردودات المشتريات	12100	-	12100	-
17	مصاريف ماء وكهرباء	-	2800	-	2800
18	مرتبات وأجور	-	21000	-	21000
	الإجمالي	4528400	4528400	6335300	6335300

تدريب (1)

الآتي أرصدة الحسابات المستخرجة من سجلات شركة البشائر التجارية في 2008/1/1 (المبالغ بالريال): 444000 الصندوق -120000 البضاعة- 375000 الأثاث -76000 أوراق القبض -95000 الدائنون-فاروق.

وخلال شهر يناير تمت العمليات الآتية:

1. في 1/5 شراء بضاعة من عبد الله بمبلغ 235000 ريال وتحرير ورقة تجارية بالمبلغ تستحق بعد شهر.
2. في 1/12 قدم ورقة القبض المستحقة على خليل ومبلغها 42000 ريال وقد قام خليل بسداد المبلغ نقداً .
3. في 1/19 بيع بضاعة إلى محلات السعادة التجارية بمبلغ 185000 ريال بخصم تجاري 8٪ ،وتم استلام نصف المبلغ نقداً والباقي على الحساب.
4. في 1/24 بيع نصف الأثاث بمبلغ 194000 ريال نقداً.
5. في 1/28 سداد ما قيمته 65000 ريال للدائنين فاروق بعد الحصول على خصم نقدي 2٪.

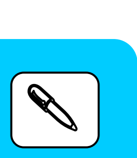
<u>**المطلوب :**</u> **1**-تسجيل قيود اليومية. 2-تصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

3-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع في 2008./1/31

4-إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة في 2008./1/31

5-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2008/1/31.

تدريب (2)



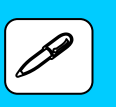
الآتي أرصدة الحسابات المستخرجة من سجلات شركة العيسي التجارية في 2007/12/31 (المبالغ بالريال).

32000 الصندوق -2000000 البنك-3000000 السيارات -1000000 الأثاث -100000 المسحوبات الشخصية -360000 المدينون -1000000 المبيعات - 1200000 المشتريات – 1500000 الدائنون – 20000 مصروفات متنوعة - 600000 أوراق القبض- 50000 مردودات المبيعات -300000 أوراق الدفع – 690000 الخصم المكتسب -24000 الخصم المسموح به -930000 مرتبات وأجور- 500000 القروض -100000 مسموحات المشتريات -34000 عمولة المشتريات – 740000 بضاعة أول المدة -6000000 رأس المال.

<u>**المطلوب :**</u> إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة في 2007/12/31.

تدريب (3)

أيّ من العبارات الآتية تنسجم مع ميزان المراجعة؟ وأيّ منها لا تنسجم ؟مع بيان سبب عدم الانسجام:



1. يتم إعداده في نهاية السنة المالية لغرض التحقق من سلامة قيد المعاملات المالية وترحيلها وترصيد الحسابات.
2. هو كشف بأسماء الحسابات ومجاميعها أو أرصدتها التي تظهر في سجل الأستاذ.
3. ينبغي أن يتساوى مجموع حقل الأرصدة المدينة فيه مع مجموع حقل المجاميع فيه.
4. يتم إعداده كخطوة لاحقة لإعداد القوائم المالية.
5. لا يعدّ توازنه دليلاً قاطعاً على عدم وجود الأخطاء المحاسبية.

أسئلة التقويم الذاتي

?

1. ما تعريف ميزان المراجعة ؟
2. ما الغرض من إعداد ميزان المراجعة ؟
3. ما الطرائق الممكنة لإعداد ميزان المراجعة وما أوجه التشابه أو الاختلاف بينها ؟

4- أسباب حدوث الأخطاء المحاسبية :
Causes of Accounting Errors

ذكرنا أن هناك أخطاء محاسبية قد تحدث في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية مما ينعكس في النهاية على القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية الفترة المالية ويؤدي إلى عدم توازن قائمة المركز المالي وبالتالي يؤدي إلى تأخير إنجاز هذه القوائم، فما أسباب حدوث هذه الأخطاء؟

يرجع حدوث الأخطاء المحاسبية إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

1-عدم الإلمام بالفروض المحاسبية الأساس والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، حيث ينبغي أن يتقيد المحاسب في عمله بهذه الفروض والمبادئ بدءً من تسجيل قيود اليومية وانتهاءً بعرض المعلومات في القوائم المالية، وربما عدم الإلمام أو الالتزام بهذه الفروض والمبادئ يكون نتيجة عدم الحصول على المؤهل العلمي اللازم لشغل وظيفة المحاسب أو نقص في الخبرة أو عدم متابعة المستجدات في مجال المحاسبة والتي تتطلب استمرار التعليم.

2-إهمال المحاسب وتقصيره في مجال عمله، والذي إمّا أن يكون مقصوداً بسبب عدم إبدائه العناية المهنية الواجبة والمطلوبة منه، أو يكون غير مقصود أي سهواً بسبب كثرت العمل الذي يكلف به وعدم وجود من يساعده.

3-التعمد في ارتكاب الأخطاء لتحقيق هدف يسعى إليه المحاسب مثل الاختلاس أو السرقة أو إخفاء أخطاء سابقة ارتكبها.

5- أنواع الأخطاء المحاسبية: Kinds of Accounting Errors

ستصادفك في دراستك لهذه الوحدة -عزيزي الدارس- أنواع متعددة من الأخطاء المحاسبية، ولتمكينك من الإلمام بها وبصورة واضحة سنعرضها لك وفق تصنيفين، الأول يعرض الأخطاء المحاسبية بحسب طبيعة الخطأ، والثاني يعرضها بحسب نقطة حصولها عبر مراحل الدورة المحاسبية.

5 – 1 حسب طبيعة الخطأ المحاسبي:

يمكن تصنيف الأخطاء المحاسبية وبحسب طبيعتها إلى :

5 – 1 – 1 أخطاء كتابية أو حسابية : وهي الأخطاء الناتجة عن خطأ في العمليات الحسابية المختلفة (كالجمع والطرح وغيرها)، أو كتابة رقم بشكل خاطئ أو في المكان الخاطئ سواء في القيد أو في الحساب .

5 – 1 – 2 أخطاء السهو والحذف: وهي الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات العملية في سجل اليومية سواء بأكملها أو أحد طرفيها، أو عدم ترحيل طرف عملية أو كلا طرفيها إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ، وعليه فإنّه يمكن تصنيف أخطاء السهو والحذف إلى أخطاء سهو وحذف كامل عندما لا تثبت العملية بكاملها في سجل اليومية، أو يتم إثباتها بكاملها في سجل اليومية ولا يتم ترحيل طرفيها إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ، أما النوع الآخر

فهو أخطاء السهو والحذف الجزئي أي عدم إثبات أحد طرفي العملية في سجل اليومية أو عدم ترحيل أحد طرفي العملية إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ، وبينما لا تؤثر أخطاء السهو والحذف الكلي على توازن ميزان المراجعة فإن أخطاء السهو والحذف الجزئي تؤدي إلى عدم توازن الميزان.

5 – 1 – 3 أخطاء التكرار: وهي تنجم عن تكرار تسجيل عملية ما في سجل اليومية، أو تكرار ترحيل أطراف عملية معينة وغالباً ما يحدث ذلك نتيجة السهو، وأخطاء التكرار هذه لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

5 – 1 – 4 الأخطاء الفنية (أخطاء في التوجيه المحاسبي): يؤدي الجهل بالفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إلى ارتكاب الأخطاء الفنية، ولعل من أبرز الأمثلة على هذه الأخطاء عدم التمييز بين المصاريف الرأسمالية والمصاريف الإيرادية، وليس بإمكان ميزان المراجعة الكشف عن هذه الأخطاء إلا أن لها تأثيراً كبيراً على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

5 – 1 – 5 الأخطاء المتكافئة أو المعوّضة: عندما يحدث أكثر من خطأ من الأخطاء السابقة، بحيث يغطي أثر أحد الأخطاء أثر خطأ آخر فإنها بالنتيجة لن تؤثر على توازن ميزان المراجعة، وتسمى بالأخطاء المتكافئة أو المعوضة لأن ميزان المراجعة لا يتمكن من كشف أي منها.

5 – 2 حسب مرحلة حصول الخطأ المحاسبي:

يمكن تصنيف الأخطاء المحاسبية بحسب المرحلة التي حصلت فيها هذه الأخطاء إلى : -

5 – 2 – 1 أخطاء في اليومية العامة: ومن أهم هذه الأخطاء الآتي:

أ-عدم تسجيل العملية نتيجة السهو أو الحذف.

ب-تكرار تسجيل العملية أكثر من مرة.

ج-إثبات المبالغ في القيد بصورة خاطئة: كما في حالة إثبات مبلغ يختلف عن المبلغ الأصلي وفي كلا الطرفين، فقد يحدث أن تقوم المنشأة بشراء بضاعة بمبلغ 620.000 ريال من كامل على الحساب، إلا أن القيد تم تسجيله كالآتي:

260000		حـ/ المشتريات
	260000	حـ/ الدائنين – كامل

وقد يحدث أحياناً أن يتم إثبات المبالغ بشكله الصحيح في أحد الطرفين وفي الطرف الآخر يتم إثبات مبلغ مختلف عنه، فيتم تسجيل القيد السابق بالشكل الآتي:

620000 حـ/ المشتريات

260000 حـ/ الدائنين – كامل .

ويلاحظ أن هذا الخطأ سيؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة وبالتالي سيكون من السهولة كشفه، ولكن ماذا لو حصل خطأ في قيد آخر، مثلاً قامت المنشأة ببيع بضاعة بمبلغ 480.000 ريال نقداً وتم قيدها بالشكل الآتي:

480000 حـ/ الصندوق

840000 حـ/المبيعات

نلاحظ أن الخطأ في هذا القيد سيكون معوضاً أو مكافئاً للخطأ الذي حصل في القيد السابق أي سيلغي أثره وبالتالي يبقى ميزان المراجعة متوازناً ولن تكتشف هذه الأخطاء إلا عن طريق المراجعة الحسابية.

د-إثبات المبلغ في القيد على الحساب الخطأ: حيث يتم إثبات المبلغ على حساب آخر، إما نتيجة السهو، كما لو تم إثبات عملية الشراء من كامل على حـ/الدائنين– كمال بدلاً من حـ/ الدائنين – كامل وبالشكل الآتي:

620000 حـ/ المشتريات

620000 حـ/ الدائنين – كمال

شكل آخر من إثبات المبلغ في القيد على الحساب الخطأ والذي قد يحدث نتيجة خطأ في التوجيه المحاسبي أو على الأرجح نتيجة السهو، فإذا ردّ أحد المدينين بضاعة قيمتها 35000 ريال وتم تسجيلها بالشكل الآتي:

35000 حـ/ المدينين

35000 حـ/ مردودات المبيعات

أو ربما تم تسجيلها بالشكل الآتي:

35000		حـ/ مردودات المشتريات
	35000	حـ/ المدينين

في كلا القيدين هناك خطأ متكافئ أو معوض بمعنى أن كلّ خطأ له تأثير متوازن على ميزان المراجعة وبالتالي فإن المراجعة المحاسبية هي التي تكتشف الأخطاء، أو ربما يتم اكتشافها عند إعداد ميزان المراجعة من خلال ملاحظة طبيعة أرصدة بعض الحسابات، فعلى سبيل المثال لا يجوز أن يكون رصيد حـ/مردودات المبيعات دائناً أو رصيد حـ/ مردودات المشتريات مديناً وبالتالي لا بد من وجود خطأ ما.

هـ-الأخطاء الفنية والناتجة عن الجهل بالمبادئ المحاسبية، فإذا اشترت المنشأة سيارة بمبلغ 2500000 ريال نقداً لاستخدامها وليس لغرض المتاجرة بها، وتم قيدها بالشكل الآتي:

2500000		حـ/ المشتريات
	2500000	حـ/ الصندوق

يلاحظ وجود خطأ متكافئ أو معوض حيث حصلت زيادة في حـ/المشتريات بمبلغ 2500000 ريال ونقص في حـ/ السيارات بمبلغ 2500000 ريال، وكان ينبغي أن يسجل القيد بالشكل الآتي:

2500000		حـ/ السيارات
	2500000	حـ/ الصندوق

وربما يحصل الخطأ في أكثر من حسابين كما في حالة بيع بناية بمبلغ 30000000 ريال نقداً علماً أن قيمتها الدفترية 2800000 ريال، وتم قيد العملية بالشكل الآتي:

30000000		حـ/ الصندوق
	30000000	حـ/ المبيعات

يلاحظ وجود خطأ متكافئ أو معوّض ولكن في ثلاثة حسابات حيث هناك زيادة في حـ/ المبيعات بمبلغ 30000000 ريال، وزيادة في حـ/ المباني بمبلغ 2800000 ريال ونقص في حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة بمبلغ 200000 ريال، وبالتالي كان ينبغي أن يسجل القيد بالشكل الآتي:

3000000 حـ/ الصندوق

2800000 حـ/ المباني

200000 حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة

5 – 2 – 2 أخطاء في سجل الأستاذ العام: وقد تحدث هذه الأخطاء إما أثناء الترحيل أو الترصيد، ومن أهمها الآتي:

أ- عدم ترحيل القيد بكامله سهواً وقد يحدث لكلا طرفي العملية معاً وهذا يعتبر خطأ متكافئ أو معوض ولا يمكن اكتشافه من خلال ميزان المراجعة بل لا بد من مراجعة عملية الترحيل بكاملها، أو قد يحدث لأحد طرفي العملية وبالتالي يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

ب- تكرار ترحيل طرفي العملية لأكثر من مرة.

ج- الخطأ في ترحيل مبلغ القيد ولكلا طرفي العملية فمثلاً القيد الآتي:

75000 حـ/ الأثاث

75000 حـ/ الصندوق

يتم ترحيل مبلغ 7500 ريال إلى الجانب المدين من حـ/ الأثاث، وكذلك 7500 ريال إلى الجانب الدائن من حـ/ الصندوق. وهذا الخطأ مكافئ أو معوض. أما إذا تم ترحيل 75000 ريال إلى الجانب المدين من حـ/ الأثاث، ومبلغ 7500 ريال إلى الجانب الدائن من حـ/ الصندوق فسيؤثر ذلك على توازن ميزان المراجعة.

د- الترحيل إلى الجانب الآخر (العكسي) من الحساب، ففي القيد السابق ربما يتم ترحيل مبلغ 75000 ريال وهو المبلغ الصحيح إلى الجانب الدائن من حـ/ الأثاث، وهذا الخطأ يؤثر على توازن ميزان المراجعة، أما إذا حصل خطأ آخر بترحيل

المبلغ الصحيح إلى الجانب المدين من حـ/ الصندوق فهذا خطأ متكافئ يصعب اكتشافه.

هـ-الترحيل إلى حساب آخر غير المسجل في القيد ، ففي القيد السابق قد يتم ترحيل المبلغ إلى حـ/ البنك بدلاً من حـ/ الصندوق، وهذا النوع من الأخطاء غالباً ما يحصل في حالة تشابه الأسماء بين حسابات المدينين أو حسابات الدائنين مثلاً حـ/المدينين – كامل و حـ/ المدينين – كمال، أو ربما حـ/ المدينين كامل محمد و حـ/الدائنين كامل محمود .

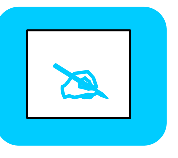
و-الخطأ في جمع أحد أو كلا جانبي الحساب مما يؤثر في الرصيد وهذا يحصل غالباً في الحسابات التي تتضمن عدداً كبيراً من المعاملات، كذلك قد يحصل خطأ في الجانب الذي يسجل فيه الرصيد وهذا الخطأ يمكن كشفه من خلال مراجعة أسماء الحسابات و طبيعة أرصدتها في ميزان المراجعة.

5 – 2 – 3 أخطاء في ميزان المراجعة: عند إعداد ميزان المراجعة قد يحصل أحد الأخطاء الآتية:

أ-أخطاء في نقل مبالغ أرصدة أو مجاميع بعض الحسابات سواء من ناحية الرقم أو العمود المناسب، مثلاً رصيد حـ/ البنك يكون 282000 ريال عند نقله إلى ميزان المراجعة يتم تسجيل مبلغ 822000 ريال وهو الرقم الخطأ ولكن في العمود المناسب (الصحيح) أي عمود الأرصدة المدينة، وربما يتم نقل 282000 وهو الرقم الصحيح ولكن في العمود غير المناسب (الخطأ) أي عمود الأرصدة الدائنة، وقد تحدث الحالتان معاً أي نقل المبلغ الخطأ وهو 822000 ريال إلى العمود غير المناسب (الخطأ) أي عمود الأرصدة الدائنة. ويزداد احتمال الخطأ في نقل الأرقام إلى الأعمدة غير المناسبة (الخطأ) عندما يتم إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع، كما أن عملية اكتشافها تصبح أكثر صعوبة.

ب-الخطأ في إيجاد مجموع أعمدة ميزان المراجعة وفي الغالب فإن كثرة الحسابات وضخامة الأرقام تؤدي إلى حدوث هذا النوع من الأخطاء.

مثال (2)



الآتي ميزان المراجعة بالأرصدة في 2006/12/31 والذي أعده أحد الموظفين الجدد بسبب غياب المحاسب في شركة السدير التجارية (المبالغ بالريال):

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
135000	-	بضاعة أول المدة	1
-	12500	خصم مسموح به	2
-	320000	المشتريات	3
-	1850	مصاريف نقل للخارج	4
6400	-	مسموحات المشتريات	5
84800	-	مرتبات وأجور	6
55200	-	أوراق القبض	7
35000	-	الدائنون	8
-	110000	المباني	9
3400	-	مردودات المبيعات	10
177500	-	البنك	11
190000	-	الأثاث	12
395000	-	قروض من الغير	13
7950	-	خصم مكتسب	14
-	302000	رأس المال	15
-	500650	المبيعات	16
156750	-	المدينون	17
1247000	1247000	الإجمـــالي	

وبالرغم من توازن الميزان أعلاه إلا أن مدير الشركة لم يكن مقتنعاً به، وطلب منك إعادة إعداده وبالشكل الصحيح.

الإجابة:-

شركة السدير التجارية

ميزان مراجعة بالأرصدة

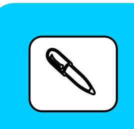
في 2006/12/31

أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
135000	-	بضاعة أول المدة	1
12500	-	خصم مسموح به	2
320000	-	المشتريات	3
1850	-	مصاريف نقل للخارج	4
-	6400	مسموحات المشتريات	5
84800	-	مرتبات وأجور	6
55200	-	أوراق القبض	7
-	35000	الدائنون	8
110000	-	المباني	9
3400	-	مردودات المبيعات	10
177500	-	البنك	11
190000	-	الأثاث	12
-	395000	قروض من الغير	13
-	7950	خصم مكتسب	14
-	302000	رأس المال	15
-	500650	المبيعات	16
156750		المدينون	17
1247000	1247000	الإجمـــالي	

تدريب (4)

الآتـــي ميــزان المراجعـــة بالأرصـــدة لمحـــلات الحكيمـــي التجاريـــة في 2007/12/31 (المبالغ بالريال):

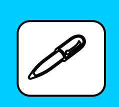
أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
134500	-	بضاعة أول المدة	1
-	405500	الصندوق	2
98900	-	المدينين	3
26200	-	أوراق الدفع	4
-	417000	المبيعات	5
418000	-	السيارات	6
-	26900	مصاريف ماء وكهرباء	7
311600	-	المشتريات	8
-	35300	الدائنين	9
-	7800	مسموحات المبيعات	10
-	21200	مصاريف نقل للداخل	11
317500	-	الأثاث	12
16400	-	مسحوبات شخصية	13
36800	-	قروض قصيرة الأجل	14
-	12500	مصروفات متنوعة	15
-	9500	مردودات المشتريات	16
21000	-	خصم كمية مكتسب	17
-	1225000	رأس المال	18
1380900	2160700	الإجمــــالي	



المطلوب:-إعادة إعداد الميزان وبشكله الصحيح المتوازن .



تدريب (5)



أيّ من الأخطاء الآتية تؤثر على توازن ميزان المراجعة وأيّ منها لا تؤثر؟

أ- الأخطاء الفنية.

ب- عدم ترحيل أحد طرفي القيد.

ج- أخطاء السهو والحذف الجزئي.

د- أخطاء التكرار.

ه- خطأ في ترحيل مبلغ أحد طرفي القيد.

و- الأخطاء المتكافئة أو المعوضة.

ز- تكرار ترحيل طرفي القيد.

ح- أخطاء السهو والحذف الكلي.

ط- إثبات المبلغ في أحد طرفي القيد بصورة خاطئة .

ي- ترحيل أحد طرفي القيد إلى الحساب المختص ولكن في الجانب الآخر (العكسي).

أسئلة التقويم الذاتي

?

1. ما أسباب حدوث الأخطاء المحاسبية؟

2- ما أنواع الأخطاء المحاسبية بحسب التصنيفين الآتيين :-

أ- طبيعة الخطأ المحاسبي .

ب- نقطة حصولها عبر مراحل الدورة المحاسبية .

6- اكتشاف الأخطاء المحاسبية وطرائق التصحيح :
Discovering Accounting Errors & Methods of Correcting

كما تبين من الفقرات السابقة فإنّ الأخطاء المحاسبية قد تحدث أثناء القيد في سجل اليومية أو الترحيل إلى سجل الأستاذ أو ترصيد الحسابات أو عند إعداد ميزان المراجعة، وهذا يعني أن بعض الأخطاء تتطلب إجراء التصحيح في سجل اليومية، والبعض الآخر يتطلب إجراء التصحيح في سجل الأستاذ، وأخطاء أخرى تستوجب تعديل ميزان المراجعة وربما إعادة إعداده.

وعلى الرغم من أن بعض الأخطاء المحاسبية يمكن اكتشافها وتصحيحها أثناء مراحل الدورة المحاسبية وقبل إعداد ميزان المراجعة، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الأخطاء يتم اكتشافها بعد إعداد ميزان المراجعة واكتشاف أنه غير متوازن مما يدلل على وجود الأخطاء، ولعل الطريقة الأكثر سهولة ومنطقية في البحث عن هذه الأخطاء لتحديد مكانها وما يتبعها من خطوات لتصحيحها، إنّما تكون بالبدء من ميزان المراجعة، مروراً بسجل الأستاذ العام، وانتهاءً بسجل اليومية العامة.

6 – 1 ميزان المراجعة:

وتجري مراجعة الميزان وفق الخطوات الآتية:

أ-التحقق من صحة مجموع الجانب المدين والجانب الدائن من ميزان المراجعة سواء كان بالأرصدة أو بالمجاميع، وفي ميزان المراجعة بالمجاميع يتم التأكد من أن المجموع في جانبي الميزان يتطابق مع المجموع في جانبي سجل اليومية العامة.

ب-التأكد من وجود كافة الحسابات من خلال متابعة العمود الخاص بأرقام الحسابات وحسب تسلسلها، طبعاً عدا الحسابات التي ليس لها رصيد أو بمعنى آخر أصبح رصيدها في نهاية المدة يساوي صفراً.

ج-بالنسبة لميزان المراجعة بالأرصدة التأكد من أن أرصدة الحسابات تم نقلها إلى العمود المناسب وبحسب طبيعة الحسابات.

د-التأكد من نقل الأرصدة أو المجاميع من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة بمبالغها الصحيحة سواء كان المبلغ يمثل رصيدا أو مجموعاً.

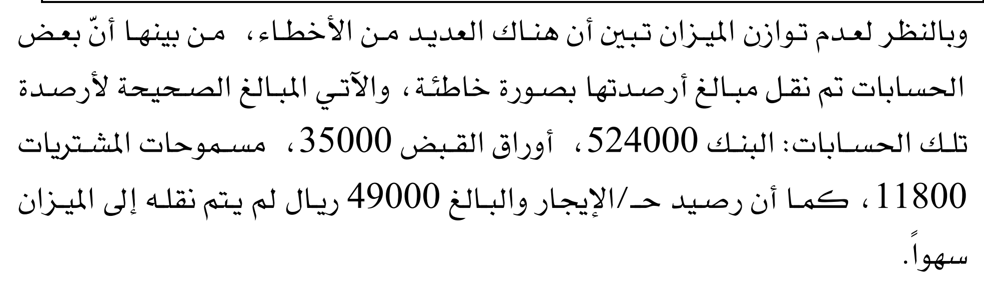
وباعتبار ميزان المراجعة كشف يتم إعداده خارج الدفاتر والسجلات المحاسبية فإنّ أيّ خطأ يتم اكتشافه فيه يمكن شطبه وإعادة كتابة الرقم الصحيح في المكان (العمود)الصحيح، وربما إعادة إعداد الميزان وبصورته الصحيحة.



مثال (3):-

الآتي ميزان المراجعة بالأرصدة في 2007/12/31 لشركة الأمل التجارية (المبالغ بالريال):-

أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
816500	-	الصندوق	1
452000	-	البنك	2
-	1806500	رأس المال	3
473200	-	المشتريات	4
-	649900	المبيعات	5
-	158000	الدائنون	6
172000	-	المدينون	7
191700	-	بضاعة أول المدة	8
-	597000	الأثاث	9
-	250000	القروض من الغير	10
53000	-	أوراق القبض	11
	18600	مصاريف متنوعة	12
5100	-	خصم مكتسب	13
-	18100	مسموحات المشتريات	14
22300	-	مرتبات وأجور	15
2185800	3498100	الإجمـــالي	



وبالنظر لعدم توازن الميزان تبين أن هناك العديد من الأخطاء، من بينها أنّ بعض الحسابات تم نقل مبالغ أرصدتها بصورة خاطئة، والآتي المبالغ الصحيحة لأرصدة تلك الحسابات: البنك 524000، أوراق القبض 35000، مسموحات المشتريات 11800، كما أن رصيد حـ/الإيجار والبالغ 49000 ريال لم يتم نقله إلى الميزان سهواً.

المطلوب:- تصحيح الأخطاء أعلاه في ميزان المراجعة وأيّة أخطاء أخرى تكتشفها، وإعادة إعداده بالشكل الصحيح.

الإجابة:-

شركة الأمل التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة

في 2007/12/31م

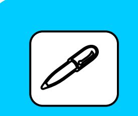
أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
816500	-	الصندوق	1
524000	-	البنك	2
-	1806500	رأس المال	3
473200	-	المشتريات	4
-	649900	المبيعات	5
-	158000	الدائنون	6
172000	-	المدينون	7
191700	-	بضاعة أول المدة	8
597000	-	الأثاث	9
-	250000	قروض من الغير	10
35000	-	أوراق القبض	11
18600	-	مصاريف متنوعة	12
-	5100	خصم مكتسب	13
-	11800	مسموحات المشتريات	14
22300	-	مرتبات وأجور	15
49000	-	الإيجار	16
2881300	2881300	الإجمـــالي	

ملحوظة على الإجابة: -إن الأخطاء في ميزان المراجعة السابق كانت على ثلاثة أنواع هـي: 1) أخطـاء في نقـل الأرصـدة إلى الأعمـدة المناسـبة وحسـب طبيعتهـا كمـا في حـ/الأثاث، حـ/ مصاريف متنوعة، حـ/خصم مكتسب.

2) أخطاء في نقل الأرصدة بمبالغها الصحيحة، كما في حـ/البنك، حـ/أوراق القبض، حـ/مسموحات المشتريات.

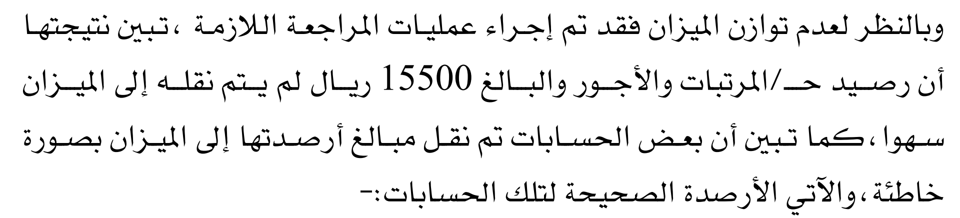
3) أخطاء ناتجة عن إغفال نقل أرصدة بعض الحسابات سهواً، كما في حـ/الإيجار.

تدريب (6)



الآتي ميزان المراجعة بالأرصدة لمحلات العولقي التجارية في 2007/12/31 (المبالغ بالريال):

أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
236600	-	بضاعة أول المدة	1
408250	-	المشتريات	2
226000	-	الصندوق	3
-	903250	رأس المال	4
-	324950	المبيعات	5
-	79000	قرض طويل الأجل	6
86000	-	أوراق القبض	7
95850	-	البنك	8
-	298500	السيارات	9
-	125000	الدائنون	10
26500	-	المدينون	11
-	9300	مصاريف الصيانة	12
2550	-	أوراق الدفع	13
-	9050	مردودات المشتريات	14
11150	-	مصروفات متنوعة	15
1092900	1749050	الإجمالي	



وبالنظر لعدم توازن الميزان فقد تم إجراء عمليات المراجعة اللازمة ،تبين نتيجتها أن رصيد حـ/المرتبات والأجور والبالغ 15500 ريال لم يتم نقله إلى الميزان سهوا ،كما تبين أن بعض الحسابات تم نقل مبالغ أرصدتها إلى الميزان بصورة خاطئة ،والآتي الأرصدة الصحيحة لتلك الحسابات:-

حـ/مردودات المشتريات5900 ريال، حـ/المدينين17500 ريال، حـ/ الصندوق262000 ريال.

المطلوب:-إعادة إعداد ميزان المراجعة بعد تصحيح الأخطاء أعلاه وأية أخطاء أخرى تكتشفها.

أسئلة التقويم الذاتي

1. ما الخطوات التي يتم إتباعها عند إجراء المراجعة لميزان المراجعة ؟
2- كيف يمكن تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في ميزان المراجعة؟

6 – 2 سجل الأستاذ العام:

وتتم مراجعة الحسابات في سجل الأستاذ العام وفق الخطوات الآتية:

أ-التأكد من المجموع المدين والمجموع الدائن لكل حساب، وكذلك رصيد الحساب إذا كان ميزان المراجعة قد تم إعداده بالأرصدة، ويمكن البدء بالحسابات بحسب تسلسل أرقامها، أو التركيز في البداية على الحسابات التي جرت عليها معاملات كثيرة وبالتالي كانت فيها الحركة كثيرة فتكون العمليات الحسابية عرضة لحدوث الأخطاء.

ب-مطابقة المبالغ التي تم ترحيلها في كل حساب مع المبالغ المناظرة في سجل اليومية، والتأكد من أن جميع الحسابات قد تم ترحيلها بمبالغها الصحيحة وفي الجانب المناسب من الحساب، كذلك التأكد من عدم تكرار الترحيل لكافة الحسابات في قيد ما أو بعض منها.

وبما أنّ سجل الأستاذ العام لا يعتبر من السجلات القانونية لذا فإنّ أيّ خطأ يتم اكتشافه في أي حساب من الحسابات يتم عندها شطب هذا الخطأ وإثبات التصحيح مع توقيع الشخص المسؤول الذي اكتشف الخطأ وقام بتصحيحه.



<u>مثال (4):-</u>

الآتي ميزان المراجعة بالأرصدة لمحلات الغزالي التجارية في 2007/12/31 (المبالغ بالريال):

278500 البنك-16500 الدائنون-35750 أوراق القبض-259040 المبيعات-3860 مردودات المشتريات-97440 الأثاث-2870 مسموحات المبيعات-198680 المشتريات-17800 خصم مكتسب-125340 البضاعة أول المده-28700 إيراد أوراق مالية-2170إيجار مخازن-1430 مصاريف ماء وكهرباء-53110 رسوم استيراد البضاعة-170450 المباني-2560 أجور العاملين-50000 قرض قصير الأجل-6800 مسحوبات شخصية-640000 رأس المال.

وبالنظر لعدم توازن الميزان فقد قام المحاسب بمراجعة عمليات الترحيل من قيود اليومية إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ فتبين الآتي:-

1. عند شراء أثاث بمبلغ 15000 ريال بشيك فقد تم ترحيل مبلغ 51000 ريال إلى الجانب الدائن من حـ/البنك .
2. تم ترحيل مبلغ 1600 ريال إلى الجانب الدائن من حـ/المبيعات بينما يمثل هذا المبلغ مسموحات مبيعات.
3. مشتريات بضاعة بمبلغ 8340 ريال تم ترحيلها إلى الجانب المدين من حـ/البضاعة أول المدة .

المطلوب:- إعادة إعداد ميزان المراجعة وبالشكل الصحيح.

الإجابة :-

محلات الغزالي التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة

في 2007/12/31

أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
314500	-	البنك	1
-	16500	الدائنون	2
35750	-	أوراق القبض	3
-	255840	المبيعات	4
-	3860	مردودات المشتريات	5
97440	-	الأثاث	6
4470	-	مسموحات المبيعات	7
207020	-	المشتريات	8
-	17800	خصم مكتسب	9
117000	-	البضاعة أول المدة	10
	28700	إيراد أوراق مالية	11
2170	-	إيجار مخازن	12
1430	-	مصاريف ماء وكهرباء	13
53110	-	رسوم إستيراد البضاعة	14
170450	-	المباني	15
2560	-	أجور العاملين	16
-	50000	قرض قصير الأجل	17
6800	-	مسحوبات شخصية	18
-	640000	رأس المال	19
1012700	1012700	الإجمـــالي	

ملحوظات على الإجابة: -

1) المبلغ الذي تم ترحيله إلى الجانب الدائن من حـ/البنك أدى إلى تخفيض رصيد حـ/البنك بزيادة قدرها 36000 ريال (15000-51000)، لذا تم إضافة هذا المبلغ إلى حـ/البنك ليصبح رصيده 314500 ريال (36000+278500).

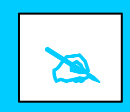
2) المبلغ الذي تم ترحيله إلى الجانب الدائن من حـ/المبيعات بالخطأ أدى إلى زيادة رصيد هذا الحساب، لذا تم تخفيض حـ/المبيعات بالمبلغ نفسه، وأصبح الرصيد 255840 ريال (1600 - 257440).

3) تم زيادة رصيد حـ/مسموحات المبيعات بالمبلغ الذي تم ترحيله إلى حـ/المبيعات بالخطأ، لذا أصبح الرصيد 4470 ريال (1600+2870).

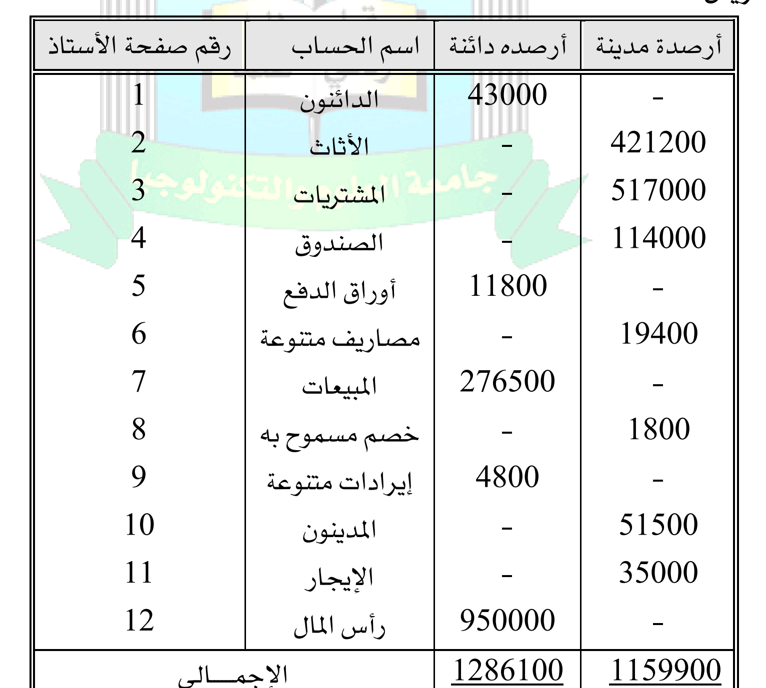
4) تم زيادة رصيد حـ/المشتريات بالمبلغ الذي تم ترحيله إلى حـ/البضاعة أول المدة بالخطأ، لذا أصبح الرصيد 207020 ريال (8340+198680).

5) تم تخفيض رصيد حـ/البضاعة أول المدة بالمبلغ الذي تم ترحيله إلى الجانب المدين من الحساب بالخطأ، لذا أصبح الرصيد 117000 ريال (8340-125340).

مثال (5):-



الآتي ميزان المراجعة بالأرصدة في 2006/12/31 لمحلات القرشي التجارية (المبالغ بالريال):



أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
-	43000	الدائنون	1
421200	-	الأثاث	2
517000	-	المشتريات	3
114000	-	الصندوق	4
-	11800	أوراق الدفع	5
19400	-	مصاريف متنوعة	6
-	276500	المبيعات	7
1800	-	خصم مسموح به	8
-	4800	إيرادات متنوعة	9
51500	-	المدينون	10
35000	-	الإيجار	11
-	950000	رأس المال	12
1159900	1286100	الإجمالي	

وبالنظر لعدم توازن الميزان فقد تمت مراجعة وفحص الدفاتر المحاسبية وقد أسفرت تلك المراجعة عن إكتشاف الآتي:

1. تم سداد مبلغ 15000 ريال إلى أحد الدائنين، ولم يتم ترحيل المبلغ إلى الحساب.
2. عند شراء أثاث بمبلغ 75300 ريال، تم ترحيله إلى الجانب المدين من حـ/الأثاث بمبلغ 73500 ريال .
3. مجموع الجانب المدين من حـ/الصندوق 114000 ريال، ومجموع الجانب الدائن للحساب نفسه 350000 ريال.
4. رصيد حـ/الإيرادات المتنوعة الصحيح هو 8400 ريال.
5. سدد أحد المدينين مبلغ 21400 ريال تم ترحيلها إلى الجانب الدائن من حـ/المدينين بمبلغ 12400 ريال.

المطلوب: إعادة إعداد ميزان المراجعة وبالشكل الصحيح.

الإجابة :-

محلات القرشي التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة

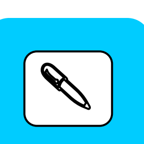
في 2006/12/31

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	أرصده دائنة	أرصدة مدينة
1	الدائنون	28000	-
2	الأثاث	-	423000
3	المشتريات	-	517000
4	الصندوق	-	236000
5	أوراق الدفع	11800	-
6	مصاريف متنوعة	-	19400
7	المبيعات	276500	-
8	خصم مسموح به	-	1800
9	إيرادات متنوعة	8400	-
10	المدينون	-	42500
11	الإيجار	-	35000
12	رأس المال	950000	-
الإجمـــالي		1274700	1274700

ملحوظات على الإجابة :-

1. تم تخفيض حـ/الدائنين بالمبلغ الذي تم سداده ولكن لم يرحل إلى الحساب، وأصبح الرصيد 28000 ريال (43000-15000).
2. في حـ/الأثاث المبلغ الذي تم ترحيله إلى الجانب المدين أقل من المبلغ الذي ظهر في القيد، لذا تم زيادة حـ/الأثاث بالفرق 1800 ريال (75300-73500)، وأصبح الرصيد 423000 ريال (421200+1800).
3. بالنسبة إلى حـ/الصندوق الرصيد الصحيح 236000 ريال (350000-114000).
4. تم تعديل حـ/الإيرادات المتنوعة إلى المبلغ الصحيح وهو 8400 ريال .
5. في حـ/المدينين المبلغ الذي تم ترحيله إلى الجانب الدائن أقل من المبلغ الذي ظهر في القيد، لذا تم تخفيض رصيد حـ/المدينين بالفرق 9000 ريال (21400-12400)، وأصبح الرصيد 42500 ريال (51500-9000).

تدريب (7)



الآتي الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة لشركة تعز التجارية في 2006/12/31 (المبالغ بالريال):

132700 الصندوق-102800 المدينين-18970 أوراق الدفع-5470 مردودات المبيعات-198600 المشتريات-218400 المبيعات-21610 إيراد عقار-149650 البضاعة أول المدة-17430 خصم مسموح به-1870 مسموحات المشتريات-19790 الأجور-9360 مصاريف متنوعة-42830 ضرائب جمركية على المشتريات-15750إيجار مباني-174770 الأثاث-12500 قرض قصير الآجل-2500مسحوبات شخصية-588000 رأس المال.

وبالنظر لعدم توازن الميزان فقد قام المحاسب بمراجعة عمليات الترحيل من قيود اليومية إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ فتبين الآتي:-

1. مسموحات المشتريات بمبلغ 650 ريال تم ترحيلها إلى الجانب المدين من حـ/مردودات المبيعات .
2. تم سداد ضرائب جمركية على المشتريات بمبلغ 32000 ريال نقداً، بينما تم ترحيل مبلغ 23000 ريال إلى الجانب الدائن من حـ/الصندوق.
3. تم شراء أثاث بمبلغ 14200 ريال ،وتم ترحيل المبلغ إلى الجانب المدين من حـ/المشتريات.

المطلوب:-إعادة إعداد ميزان المراجعة وبالشكل الصحيح.

أسئلة التقويم الذاتي

?

1. إذا تبين أن ميزان المراجعة تم إعداده بصورة صحيحة ومع ذلك لم يتحقق التوازن فيه، وطلب منك مراجعة سجل الأستاذ العام، فما الخطوات التي تتبعها في المراجعة؟
2. إذا اكتشفت وجود أخطاء في الترحيل إلى الحسابات كيف يمكنك معالجة هذه الأخطاء ؟

6 – 3 سجل اليومية العامة :

وتجري عملية مراجعة سجل اليومية العامة وفق الخطوات الآتية:

أ-التحقق من تطابق مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة في نهاية السجل، ومن ثم في كل صفحة من صفحات السجل.

ب-التأكد من تساوي مبالغ الطرف المدين مع مبالغ الطرف الدائن وفي كل قيد مع التركيز على القيود المركّبة حيث يكون حدوث الاختلاف بين مبالغ الطرفين وارداً.

ولتصحيح الأخطاء في سجل اليومية العامة – سواء الأخطاء التي يكتشفها ميزان المراجعة أو تكتشفها المراجعة المحاسبية – فإنّه لا بد من إجراء القيود التصحيحية، علماً أن الكشط والشطب والمحو والتحشير غير مسموح بها في سجل اليومية لأنه من الدفاتر القانونية والقانون التجاري اشترط شروطاً قانونية لا بد من توفرها في هذا السجل ليمنحه قيمة قانونية، والقيود التصحيحية تشبه قيود اليومية التي يتم تسجيلها خلال السنة من حيث إثباتها في سجل اليومية العامة ومن ثم ترحيلها إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام وبما يؤدي إلى تصحيح الأخطاء الناتجة عن القيد في سجل اليومية العامة.

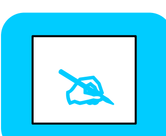
وبأي حال من الأحوال فإن القيود التصحيحية هذه قد يتم قيدها بالطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة وكالآتي:

1-**الطريقة المطولة**: يتم بموجب هذه الطريقة تصحيح الأخطاء المحاسبية في خطوتين، فبينما يتم إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي في الخطوة الأولى، فإنّ الخطوة الثانية تتمثل في إثبات القيد الصحيح، أي أنّ هذه الطريقة تصحح

الأخطاء بطريقة غير مباشرة فلا تحدد اسم الحساب أو المبلغ الخطأ وتصححه وإنّما تلغي القيد الخطأ كله، وتثبت العملية بشكلها الصحيح في قيد جديد، لذلك يسميها البعض الطريقة غير المباشرة.

2-**الطريقة المختصرة**: ويتم بموجب هذه الطريقة تصحيح الأخطاء المحاسبية في خطوة واحدة، حيث يتضمن هذا القيد الأخطاء فقط، سواء كانت مبالغ أو أسماء حسابات، وبشكل مباشر يقوم القيد التصحيحي بإلغاء الخطأ وإثبات الصحيح دون الحاجة إلى الإلغاء الكامل للقيد الذي تضمن الخطأ، لذلك تسمى هذه الطريقة بالطريقة المباشرة، وعلى الرغم من أنّ البعض يفضل هذه الطريقة لأنها مختصرة، إلا أنها لا تعد مناسبة لتصحيح بعض الأخطاء وكما سنرى في المثال القادم، لذلك تستبدل بالطريقة المطولة.

مثال(6)



بالنظر لعدم توازن ميزان المراجعة الذي تم إعداده في 2006/3/31 في محلات الوصابي التجارية، فقد استوجب الأمر إجراء مراجعة لقيود اليومية فظهرت الأخطاء الآتية:



مدين	دائن	البيان
		مذكورين
785000		حـ/ المباني
14500		حـ/ مصاريف تسجيل المباني
	799500	حـ/ البنك
		سداد مبلغ 785000 ريال بشيك عن شراء بناية ومبلغ 14500 ريال بشيك عن مصاريف تسجيلها.
195000		حـ/ المدينين – سمير
	159000	حـ/ المبيعات
		بيع بضاعة بمبلغ 195000 ريال إلى سمير على الحساب
18200		حـ/ المرتبات والأجور
	18200	حـ/ الصندوق
		سداد مبلغ 12800 ريال نقداً عن المرتبات والأجور

		مذكورين
65400		حـ/ الأثاث
750		حـ/ مصاريف نقل الأثاث
	66150	حـ/ البنك
		سداد مبلغ 65400 ريال نقداً عن شراء أثاث ومبلغ 750 عن مصاريف نقله إلى المحلات

المطلوب: بافتراض صحة شرح القيد ، صحّح الأخطاء في القيود أعلاه باستخدام:

أ) الطريقة المطولة.

ب) الطريقة المختصرة.

الإجابة :- **أ-الطريقة المطولة**

1)	799500		حـ/ البنك
			مذكورين
		785000	حـ/ المباني
		14500	حـ/ مصاريف تسجيل المباني
			إلغاء القيد الخطأ
	799500		حـ/المباني
		799500	حـ/البنك
			إثبات القيد الصحيح
2)	159000		حـ/ المبيعات
		195000	حـ/ المدينين – سمير
			إلغاء القيد الخطأ
	195000		حـ/ المدينين – سمير
		195000	حـ/ المبيعات
			إثبات القيد الصحيح
3)	18200		حـ/ الصندوق
		18200	حـ/ المرتبات والأجور
			إلغاء القيد الخطأ
	12800		حـ/ المرتبات والأجور
		12800	حـ/ الصندوق
			إثبات القيد الصحيح

4) 66150 حـ/ البنك

مذكورين

65400 حـ/ الأثاث

750 حـ/ مصاريف نقل الأثاث

إلغاء القيد الخطأ

66150 حـ/ الأثاث

66150 حـ/ الصندوق

إثبات القيد الصحيح

ب-الطريقة المختصرة

1) 14500 حـ/ المباني

14500 حـ/ مصاريف تسجيل المباني

تصحيح القيد الخطأ

---

2) يفضل تصحيح هذا القيد بالطريقة المطولة لأن الخطأ حصل في مبلغ أحد طرفيه.

3) 5400 حـ/ الصندوق

5400 حـ/ المرتبات والأجور

تصحيح القيد الخطأ بمبلغ الفرق

---

4) مذكورين

750 حـ/ الأثاث

66150 حـ/البنك

مذكورين

750 حـ/ مصاريف نقل الأثاث

66150 حـ/الصندوق

تصحيح القيد الخطأ

تدريب (8)

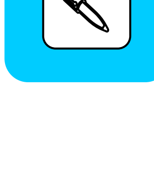
أثناء مراجعة الحسابات في شركة عذبان لتجارة المعدات والمكائن ظهرت أخطاء في القيود الآتية:-

	مدين	دائن	البيان
1)	23200		حـ/ أوراق القبض
		23200	حـ/الصندوق
			سداد مبلغ 32300 ريال نقداً إلى أحد الدائنين عن ورقة تجارية
2)			مذكورين
	814000		حـ/المعدات
	21000		حـ/مصاريف نقل المعدات
		835000	حـ/الصندوق
			سداد مبلغ 835000 ريال نقداً عن شراء معدات ومصاريف نقلها
3)	17500		حـ/أوراق القبض
		17500	حـ/المدينين-هشام
			استلام ورقة تجارية بمبلغ 17500 ريال من هشام عن الدين المستحق عليه
4)	9800		حـ/المرتبات والأجور
		9800	حـ/الصندوق
			سداد مبلغ 9800 ريال نقداً إلى السائق الخاص بمالك الشركة
5)			مذكورين
	230000		حـ/المشتريات
	20000		حـ/خصم مسموح به
		250000	حـ/الدائنين-شركة آزال
			شراء معدات بمبلغ 250000 ريال بالآجل وبخصم تجاري 8٪

المطلوب:- تسجيل قيود التصحيح (بالطريقة المختصرة) وبافتراض صحة شرح القيود.



تدريب (9)



الآتي القيود التي ظهرت فيها أخطاء نتيجة المراجعة الحسابية في شركة الأثاث الحديث :-

	مدين	دائن	البيان
1)	785000		حـ/ الصندوق
		785000	حـ/السيارات
			بيع إحدى السيارات بخسارة 10٪ من قيمتها الدفترية البالغة 785000 ريال
2)	425000		حـ/الأثاث
		425000	حـ/الصندوق
			شراء أثاث بمبلغ 524000 نقداً
3)	11000		حـ/أوراق القبض
		11000	حـ/الصندوق
			استلام مبلغ 11000 ريال عن ورقة تجارية مستحقة على إحد المدينين
4)	15400		حـ/السيارات
		15400	حـ/الصندوق
			سداد مبلغ 14500 ريال بشيك عن مصاريف صيانة السيارات
5)	294000		حـ/البنك
		294000	حـ/الأجهزة
			استلام شيك بمبلغ 294000 ريال عن بيع جهاز كمبيوتر بربح 5٪ من قيمته الدفترية

المطلوب: تسجيل قيود التصحيح (بالطريقة المختصرة)وبافتراض صحة شرح القيود.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1. كيف نكتشف الأخطاء التي تقع في سجل اليومية العامة ؟
2. ما الطرائق الممكنة لتصحيح هذه الأخطاء ؟ اشرح إجراءات استخدام كل منها.

7. الخلاصة:

عزيزي الدارس، لا بد أنّه تبين لك من قراءتك لهذه الوحدة أن ميزان المراجعة يعد أداة هامة لاكتشاف الكثير من الأخطاء المحاسبية، هذه الأخطاء التي على الرغم من أنها تختلف في طبيعتها عن بعضها البعض، كذلك تختلف من حيث المرحلة التي تحدث فيها من الدورة المحاسبية، إلا أنها جميعاً تؤثر سلباً في عملية إعداد القوائم المالية، لذا لا بد من اكتشافها وتصحيحها بالطريقة المناسبة وذلك قبل إعداد القوائم المالية.

8- لمحة مختصرة عن الوحدة الدراسية الثامنة:

والآن -**عزيزي الدارس**- وبعد أن توازن ميزان المراجعة نصل إلى المرحلة الأخيرة من الدورة المحاسبية وهي مرحلة إعداد القوائم المالية، وهذا ما ستتناوله الوحدة الآتية.

9- إجابات التدريبات :

تدريب (1) :

1) قيود اليومية　　　　　　　　　　　　　　رقم الصفحة (1)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورين	1		2008/1/1
444000		حـ/ الصندوق		1	
120000		حـ/ البضاعة أول المدة		2	
375000		حـ/ الأثاث		3	
76000		حـ/أوراق القبض		4	
		مذكورين			
	95000	حـ/الدائنين-فاروق		5	
	920000	حـ/ رأس المال		6	
		القيد الافتتاحي			
235000		حـ/ المشتريات	2	7	1/5
	235000	حـ/ أوراق الدفع		8	
		شراء بضاعة وتحرير ورقة تجارية بمبلغها			
42000		حـ/الصندوق	3	1	1/12
	42000	حـ/ أوراق القبض		4	
		تحصيل قيمة ورقة تجارية			
		مذكورين	4		1/19
85100		حـ/ الصندوق		1	
85100		حـ/ المدينين -محلات السعادة		9	
	170200	حـ/المبيعات		10	
		بيع بضاعة بخصم تجاري وتحصيل نصف المبلغ والباقي على الحساب			

رقم الصفحة (2)

المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة	البيـــــــــــان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
194000		حـ/الصندوق	5	1	1/24
		مذكورين			
	187500	حـ/الأثاث		3	
	6500	حـ/أرباح بيع أصول ثابتة		11	
		بيع نصف الأثاث نقداً وبربح			
65000		حـ/ الدائنين-فاروق	6	5	1/28
		مذكورين			
	63700	حـ/ الصندوق		1	
	1300	حـ/ الخصم المكتسب		12	
		سداد المستحق لفاروق والحصول على خصم			
1721200	1721200	المجموع النهائي			

2) تصوير حساب الأستاذ:

حـ/ الصندوق رقم الصفحة (1)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
444000	الرصيد المنقول	1	1/1	63700	حـ/االدائنين-فاروق	1	1/28
42000	حـ/ أوراق القبض	1	1/12	701400	الرصيد المرحل		1/31
85100	حـ/المبيعات	1	1/19				
194000	حـ/مذكورين	1	1/24				
765100				765100			

حـ/البضاعة أول المدة رقم الصفحة (2)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
120000	الرصيد المنقول	1	1/1	120000	الرصيد المرحل	1	1/31
120000			1/12	120000			

حـ/الأثاث رقم الصفحة (3)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
375000	الرصيد المنقول	1	1/1	187500	حـ/الصندوق	1	1/24
				187500	الرصيد المرحل		1/31
375000				375000			

حـ/أوراق القبض رقم الصفحة (4)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
76000	الرصيد المنقول	2	1/1	42000	حـ/الصندوق	2	1/21
				34000	الرصيد المرحل		1/31
76000				76000			

حـ/الدائنين-فاروق رقم الصفحة (5)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
65000	مذكورين	1	1/28	95000	الرصيد المنقول	1	1/1
30000	الرصيد المرحل		1/31				
95000				95000			

حـ/رأس المال الصفحة (6)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
920000	الرصيد المرحل	1	1/31	920000	الرصيد المنقول	1	1/1
920000				920000			

حـ/ المشتريات رقم الصفحة (7)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
235000	حـ/أوراق الدفع	1	1/5	235000	الرصيد المرحل		1/31
235000				235000			

حـ/أوراق الدفع الصفحة (8)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
235000	الرصيد المرحل		1/31	235000	حـ/المشتريات	1	1/5
235000				235000			

حـ/المدينين –محلات السعادة الصفحة (9)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
85100	حـ/ المبيعات	1	1/19	85100	الرصيد المرحل		1/31
85100				85100			

حـ/ المبيعات رقم الصفحة (10)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
170200	الرصيد المرحل		1/31	170200	مذكورين	1	1/19
170200				170200			

حـ/أرباح بيع أصول ثابتة الصفحة (11)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
6500	الرصيد المرحل		1/31	6500	حـ/الصندوق	1	1/24
6500				6500			

حـ/ الخصم المكتسب رقم الصفحة (12)

مدين	البيان	رقم اليومية	التاريخ	دائن	البيان	رقم اليومية	التاريخ
1300	الرصيد المرحل	2	1/31	1300	حـ/ الدائنين-فاروق	1	1/28
1300				1300			

3) ميزان المراجعة بالمجاميع :- شركة البشائر التجارية

ميزان المراجعة بالمجاميع في 2008/1/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
765100	63700	الصندوق	1
120000	-	البضاعة أول المدة	2
375000	187500	الأثاث	3
76000	42000	أوراق القبض	4
65000	95000	الدائنون-فاروق	5
-	920000	رأس المال	6
235000	-	المشتريات	7
-	235000	أوراق الدفع	8
-85100	-	المدينون- محلات السعادة	9
-	170200	المبيعات	10
	6500	بيع أصول ثابتة	11
	1300	الخصم المكتسب	12
1721200	1721200	الإجمـــالي	

4) ميزان المراجعة بالأرصدة

شركة البشائر التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة في 2008/1/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
701400	-	الصندوق	1
120000	-	البضاعة أول المدة	2
187500	-	الأثاث	3
34000	-	أوراق القبض	4
-	30000	الدائنون-فاروق	5
-	920000	رأس المال	6
235000	-	المشتريات	7
-	235000	أوراق الدفع	8
85100	-	المدينون- محلات السعادة	9
-	170200	المبيعات	10
-	6500	بيع أصول ثابتة	11
-	1300	الخصم المكتسب	12
1363000	1363000	الإجمـــالي	

تدريب (2)

شركة العيسي التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة في 2007/1/31

أرصدة مدينة	أرصده دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
32000	-	الصندوق	1
2000000	-	البنك	2
3000000	-	السيارات	3
1000000	-	الأثاث	4
100000	-	المسحوبات الشخصية	5
360000	-	المدينين	6
-	1000000	المبيعات	7
1200000	-	المشتريات	8
-	1500000	الدائنين	9
20000	-	مصروفات متنوعة	10
600000	-	أوراق القبض	11
50000	-	مردودات المبيعات	12
-	300000	أوراق الدفع	13
-	690000	الخصم المكتسب	14
24000	-	الخصم المسموح به	15
930000		مرتبات وأجور	16
-	500000	القروض	17
-	100000	مسموحات المشتريات	18
34000	-	عمولة المشتريات	19
740000	-	بضاعة أول المدة	20
-	6000000	رأس المال	21
10090000	10090000	الإجمـــالى	

تدريب (3) :-

1. تنسجم .　　　　　　2. تنسجم.

3. لا تنسجم : يتساوى مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة، ويتساوى مجموع المجاميع المدينة مع مجموع المجاميع الدائنة .

4. لا تنسجم: إعداد ميزانية المراجعة في خطوة سابقة لإعداد القوائم المالية.

5. تنسجم .

تدريب (4):-

محلات الحكيمي التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة

في 2007/1/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
134500	-	بضاعة أول المدة	1
405500	-	الصندوق	2
98900	-	المدينون	3
-	26200	أوراق الدفع	4
-	417000	المبيعات	5
418000	-	السيارات	6
26900	-	مصاريف ماء وكهرباء	7
311600	-	المشتريات	8
-	35300	الدائنون	9
7800	-	مسموحات المبيعات	10
21200	-	مصاريف نقل للداخل	11
317500	-	الأثاث	12
16400	-	مسحوبات شخصية	13
-	36800	قرض قصير الأجل	14
12500	-	مصروفات متنوعة	15
-	9500	مردودات المشتريات	16
-	21000	خصم كمية مكتسب	17
-	1225000	رأس المال	18
1770800	1770800	الإجمـــالي	

تدريب (5) :-

أ- الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة هي : 2، 3، 5، 9، 10 .

ب- الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة هي : 1، 4، 6، 7، 8 .

تدريب (6):-

محلات العولقي التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة

في 2007/1/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
236600	-	بضاعة أول المدة	1
408250	-	المشتريات	2
262000	-	الصندوق	3
-	903250	رأس المال	4
-	324950	المبيعات	5
-	79000	قرض طويل الأجل	6
86000	-	أوراق القبض	7
95850	-	البنك	8
298500	-	السيارات	9
-	125000	الدائنون	10
17500	-	المدينون	11
9300	-	مصاريف الصيانة	12
-	2550	أوراق الدفع	13
-	5900	مردودات المشتريات	14
11150	-	مصاريف متنوعة	15
15500	-	المرتبات والأجور	16
1440650	1440650	الإجمـــــالـــــي	

تدريب (7)

شركة تعز التجارية

ميزان المراجعة بالأرصدة في 2006/1/31

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
1	الصندوق	-	123700
2	المدينون	-	102800
3	أوراق الدفع	18970	-
4	مردودات المبيعات	-	4820
5	المشتريات	-	184400
6	المبيعات	218400	-
7	إيراد العقار	21610	-
8	البضاعة أول المدة	-	149650
9	خصم مسموح به	-	17430
10	مسموحات المشتريات	2520	-
11	الأجور	-	19790
12	مصاريف متنوعة	-	9360
13	ضرائب جمركية على المشتريات	-	42830
14	إيجار المباني	-	15750
15	الأثاث	-	188970
16	قرض قصير الأجل	12500	-
17	مسحوبات شخصية	-	2500
18	رأس المال	588000	-
الإجمـــالي		862000	862000

ملحوظات على الحل:-

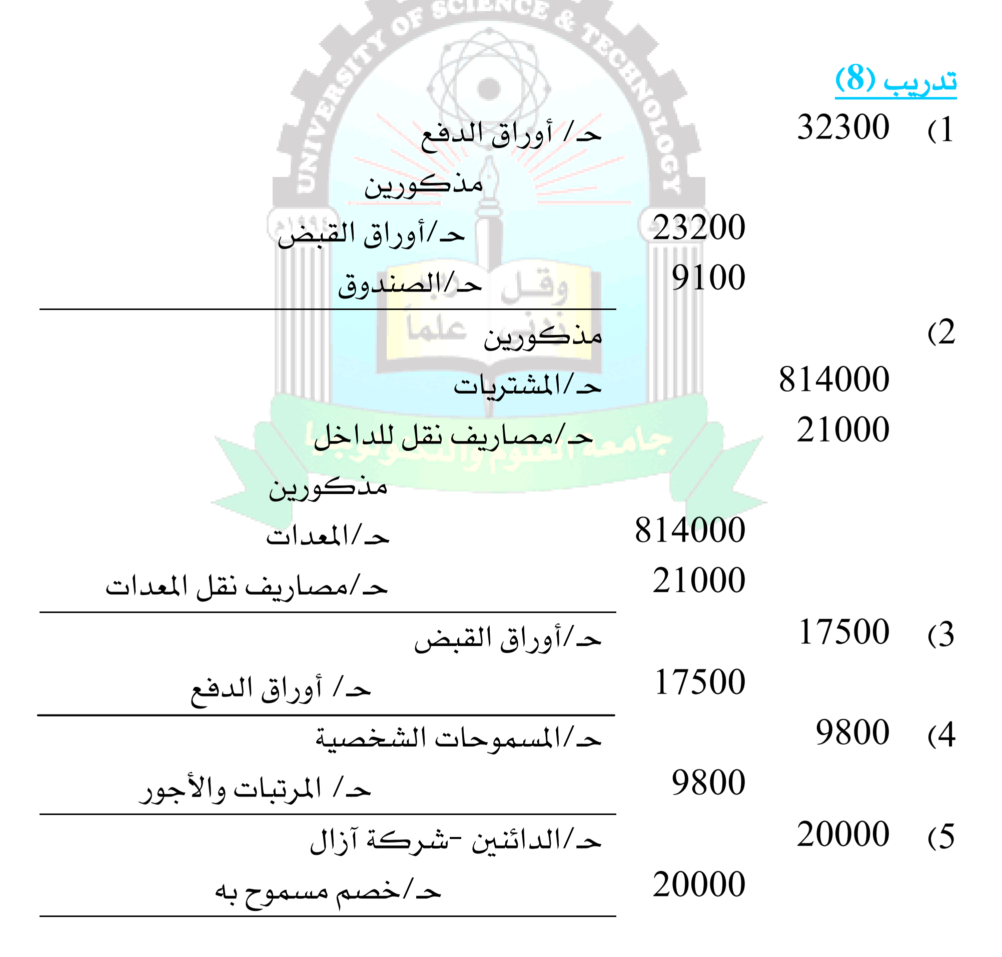
1. المبلغ الذي تمّ ترحيله إلى الجانب المدين من حـ/مردودات المبيعات بالخطأ أدى إلى زيادة رصيد هذا الحساب، لذا تمّ تخفيض حـ/مردودات المبيعات بالمبلغ نفسه وأصبح الرصيد 4820 ريال (5470-650) .

2. تمّ زيادة رصيد حـ/مسموحات المشتريات بالمبلغ الذي تم ترحيله إلى حـ/مردودات المبيعات بالخطأ، لذا أصبح الرصيد 2520 ريال (650+1870).

3. ما تمّ ترحيله إلى حـ/الصندوق عن سداد ضرائب جمركية كان أقل من المبلغ المسجل في القيد، لذا تمّ تخفيض حـ/الصندوق بالفرق 9000 ريال (23000-32000)، وأصبح الرصيد 123700 ريال(9000-132700).

4. تمّ زيادة رصيد حـ/الأثاث بالمبلغ الذي تمّ ترحيله إلى حـ/المشتريات بالخطأ، لذا أصبح الرصيد 188970 ريال (174770 + 14200).

5. تمّ تخفيض رصيد حـ/المشتريات بالمبلغ الذي تمّ ترحيله له بالخطأ لذا أصبح الرصيد 184400 ريال (198600-14200).



تدريب (8)

	مدين	دائن	البيان
1)	32300		حـ/ أوراق الدفع
			مذكورين
		23200	حـ/أوراق القبض
		9100	حـ/الصندوق
2)			مذكورين
	814000		حـ/المشتريات
	21000		حـ/مصاريف نقل للداخل
			مذكورين
		814000	حـ/المعدات
		21000	حـ/مصاريف نقل المعدات
3)	17500		حـ/أوراق القبض
		17500	حـ/ أوراق الدفع
4)	9800		حـ/المسموحات الشخصية
		9800	حـ/ المرتبات والأجور
5)	20000		حـ/الدائنين -شركة آزال
		20000	حـ/خصم مسموح به

تدريب (9):-

	مدين	دائن	البيان
1)	78500		حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة
		78500	حـ/الصندوق
	524000		حـ/المشتريات
2)			مذكورين
		425000	حـ/الأثاث
		99000	حـ/الصندوق
3)	22000		حـ/الصندوق
		22000	حـ/أوراق القبض
			مذكورين
4)	15400		حـ/مصاريف الصيانة
	15400		حـ/الصندوق
			مذكورين
		15400	حـ/ السيارات
		15400	حـ/ البنك
5)	14000		حـ/الأجهزة
		14000	حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة

10-المراجع:

1. الحيالي، د. وليد ناجي، علوان، د. بدر محمد، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. الشريف، عليان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار صنعاء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
3. العطار، د. محمد صبري، بشادي، د. محمد شوقي، يوسف، د. محمد محمد، أساسيات المحاسبة المالية، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1999.
4. العناتي، د.رضوان محمد، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
5. القاضي، د. حسين، حلبوني، سوسن، مبادئ المحاسبة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997م.
6. دهمش، د. نعيم، أبو نصار، د. محمد، الخلايلة، د. محمود، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
7. نور، د.عبد الناصر إبراهيم، صيام، د..وليد زكريا الخداش، د.حسام الدين مصطفى، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.



القوائم المالية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً

محتويات الوحدة

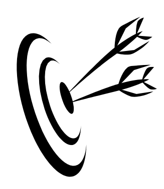
1-المقدمة:

1-1. تمهيد:

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى الوحدة الثامنة والأخيرة من مقرر المحاسبة المالية وموضوعها القوائم المالية، وهي تعتمد بشكل كبير على الوحدة السابعة، والذي من المتوقع أنك بعد دراستها وتنفيذ تدريباتها أصبحت قادراً على إعداد ميزان المراجعة، والذي بدوره يعد ضرورياً لإعداد القوائم المالية، وتأتي أهمية هذه القوائم المالية من خلال تحقيقها لهدفين أساسين للمحاسبة المالية، هما تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن الفترة المالية، وتحديد المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية وهي المرحلة الأخيرة من الدورة المحاسبية، لذا فإنّ هذه الوحدة تتناول موضوع القوائم المالية من حيث أنواعها، وأهمية كل منها وطرائق إعدادها.

1-2. الأهداف:



بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة، وتنفيذ تدريباتها، يتوقع منك عزيزي الدارس أن تكون قادراً على أن:

1- تلم بمكونات التقارير المالية.
2- تدرك أهمية قائمة الدخل.
3- تتمكن من إعداد قائمة الدخل وبأكثر من طريقة.
4- تتعرف على أهمية الحسابات الختامية.
5- تتمكن من تسجيل قيود الإقفال وإعداد الحسابات الختامية.
6- تتعرف على أهمية قائمة المركز المالي.
7- تحدد العناصر المختلفة لقائمة المركز المالي وتصنفها في مجموعات.
8- تتمكن من إعداد قائمة المركز المالي وبحسب الطرائق الشائعة في العرض.

1-3.أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: ويتناول دور المحاسبة كنظام للمعلومات ومكونات التقارير المالية، وهذا القسم حقق الهدف الأول.

القسم الثاني: ويعرض قائمة الدخل والحسابات الختامية من حيث أهمية كل منها وطريقة إعدادها، وهذا القسم حقق الأهداف الآتية: الثاني، الثالث، الرابع، الخامس.

القسم الثالث: ويعرض أهمية قائمة المركز المالي وعناصرها من حيث تعريفها وتصنيفها في مجموعات، إضافة إلى طرائق عرض هذه القائمة، وقد حقق هذا القسم الأهداف الآتية: السادس، السابع، والثامن.

1 – 4. قراءات مساعدة لدراسة الوحدة:



عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1-إبراهيم، د.محمود احمد، المحاسبة المالية –مخرجات نظام المحاسبة المالية،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، 1997 ، ص18-.34.

2-الرزق،د.صالح، زواتي، د.عبد الكريم،أصول المحاسبة،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان، 1992، ص221-.243.

3-- كاشين،جيمس أ.،ليرنر،جويل ج -أصول المحاسبة (1) سلسلة ملخصات شوم،ترجمة د.إبراهيم السباعي،الطبعة العربية السادسة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر، 2004،ص27-58.

لماذا يُقال أنّ المحاسبة هي نظام للمعلومات؟ وإن كانت كذلك فما مكونات هذا النظام ؟ والأهم من ذلك ما مخرجات هذا النظام؟ ممّ تتكون هذه المخرجات، وما أهميتها، وما شكلها ؟ تعال عزيزي الدارس لنتعرف على أجوبة هذه التساؤلات من خلال قراءة هذا القسم.

2 – 1 المحاسبة كنظام للمعلومات
Accounting As An Information System

وردت تعاريف كثيرة للمحاسبة منذ نشأتها، وقد تطورت هذه التعاريف بتطور المحاسبة وأهدافها، ويقع على عاتق الجمعيات المحاسبية الأكاديمية منها والمهنية العبء الأكبر في إصدار هذه التعاريف ومن بين أبرز هذه التعاريف ما ورد عن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) في عام 1966 أن المحاسبة هي "عملية تشخيص وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية (المالية) بشكل يمكّن الأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية للمنشأة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، أمّا مجلس المبادئ المحاسبية (APB) فقد عرّفها في عام 1970 بأنّها "نشاط خدمي، وظيفتها توفير المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساساً، بالنسبة لمنشأة معينة، والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة".

من التعريفين السابقين يبدو جلياً أنّ المحاسبة ما هي إلا نظام للمعلومات (Information System)، ومكونات أي نظام هي المدخلات، العمليات التشغيلية (التجهيز)، المخرجات، والتغذية العكسية، وبالنسبة للمحاسبة كنظام للمعلومات فإنّ مدخلاتها عبارة عن المستندات المؤيدة لحدوث العمليات المالية سواء كانت هذه المستندات داخلية أم خارجية، أما العمليات التشغيلية أو ما يسمى بالتجهيز فتتضمن الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى: تسجيل العمليات وفيها يتم إثبات المعاملات المالية في سجل اليومية العامة من واقع المستندات.

الخطوة الثانية: تبويب العمليات المالية، ويتم في هذه الخطوات ترحيل القيود من سجل اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ العام.

الخطوة الثالثة: تلخيص العمليات المالية وتتضمن هذه الخطوة الآتي:

1-ترصيد الحسابات في سجل الأستاذ العام.

2-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع أو بالأرصدة والتأكد من توازنه وصحة مطابقة المجاميع المدينة والدائنة مع مجموع جانبي اليومية العامة للسنة نفسها في حالة إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع.

3-في حالة وجود تسويات يتم أخذها بنظر الاعتبار ومعالجتها بدءً من إعداد قيود يومية بها وانتهاء بإعداد ميزان المراجعة المعدّل (بعد التسويات).

4-إعداد التقارير المالية.

وبانتهاء هذه الخطوة تكون قد تمت العمليات التشغيلية وتم تجهيز التقارير المالية والتي تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

2 – 2 مكونات التقارير المالية:

تتكون التقارير المالية (Financial Reports) عموماً من جزئين أساسين هما:

أ-القوائم المالية (Financial Statements). وتتضمن أربع قوائم رئيسة هي:

1-قائمة الدخل (الحسابات الختامية).

2-قائمة المركز المالي.

3-قائمة التدفقات النقدية.

4-قائمة التغير في حقوق الملكية.

ب-تقارير أخرى: وتتمثل بمجموعة من التقارير التي تتضمن بعض المعلومات المالية الأخرى ذات العلاقة بنشاط المنشأة وقد تختلف طبيعة هذه التقارير والمعلومات التي تتضمنها بين منشأة وأخرى، ومن أمثلة هذه التقارير:

التقرير السنوي لرئيس مجلس إدارة المنشأة، تقرير مراجع الحسابات الخارجي، نشرات الاكتتاب، التقارير المقدّمة إلى الجهات الحكومية، توقعات الإدارة ....إلخ.

وسيتم التركيز في هذه الوحدة على القوائم المالية فقط، وبشكل خاص قائمة الدخل (الحسابات الختامية)، وقائمة المركز المالي، حيث أنّه من ضمن الأهداف الأساس للمحاسبة المالية، تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية، وتصوير المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، ولتحقيق الهدف الأول

يقوم المحاسب بإعداد قائمة الدخل (أو الحسابات الختامية)، أما الهدف الثاني فيمكن تحقيقه من خلال إعداد قائمة المركز المالي.

أسئلة التقويم الذاتي

?

1. النظرة الحديثة للمحاسبة أنّها نظام للمعلومات، فما مكونات النظام بشكل عام ؟ وأين نجد هذه المكونات في المحاسبة ؟
2. . ما مكونات التقارير المالية ؟ وأيّ منها يحقق الأهداف الآتية:-
   أ-تحديد نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية.
   ب-تحديد المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية.

3- قائمة الدخل والحسابات الختامية
Income Statement & Final Accounts

هناك طريقتان لتحديد نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية وعلى الرغم من أنّ الطريقتين تتوصلان إلى النتيجة نفسها، إلا أنّهما تختلفان في طريقة العرض، تعال معي عزيزي الدارس لنتعرف على كل طريقة وأسلوب العرض الخاص بها.

3 – 1 أهمية قائمة الدخل (Income Statement) وطرائق إعدادها:

تحقق هذه القائمة أحد أهم أهداف المحاسبة المالية وهو تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة حيث يتم من خلالها تلخيص جمع الأنشطة التي مارستها المنشأة خلال الفترة المالية لذا تعد من أهم القوائم المالية، إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي تتضمنها هذه القائمة تعد ذو أهمية بالغة للمستثمرين والدائنين حيث تساعدهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة سواء من حيث مقدارها أو توقيتها أو درجة عدم التأكد المرتبطة بها وهي معلومات مهمة للمستثمرين والدائنين على حد سواء، علاوة على ذلك فإن هذه القائمة تدخل في دائرة اهتمام أطراف أخرى كالعملاء، الجهات الحكومية، البنوك، نقابات العمال...إلخ.

وفي قائمة الدخل تتم مقارنة إيرادات المنشأة خلال فترة زمنية هي- الفترة المالية- بالمصروفات التي تحملتها المنشأة للحصول على هذه الإيرادات، وذلك تطبيقاً لعدد من الفروض والمبادئ المحاسبية لعل من أهمها: فرض الدورية، مبدأ الاعتراف بالإيراد، مبدأ المقابلة، ويمكن عرض قائمة الدخل بأحد أسلوبين :

أ-الأسلوب الأول: وهو أسلوب القائمة ويتم فيه عرض قائمة الدخل في شكل تقرير مالي يتم إعداده خارج الدفاتر المحاسبية ويمكن إتباع الطريقة المختصرة (ذات الخطوة الواحدة) (Single - Step) وكما يظهر في الشكل رقم (17)، أو الطريقة التفصيلية (ذات الخطوات المتعددة) (Multiple - Step) وكما يظهر في الشكل رقم (18) وذلك بحسب ما يناسب المنشأة التي يتم إعداد هذا التقرير لها.

ويستخدم أسلوب عرض قائمة الدخل في شكل تقرير مالي بشكل واسع في الوقت الحاضر.

شكل رقم (17)

شركة الفاروق التجارية

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 31/12/x 200

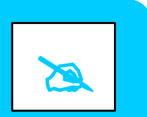
البيان		
<u>الإيرادات</u>		
صافي المبيعات	××	
إيرادات أخرى (فوائد، أرباح...إلخ)	××	
إجمالي الإيرادات		××
<u>المصاريف</u>		
تكلفة البضاعة المباعة	××	
مصاريف بيع وتسويق	××	
مصاريف إدارية وعامة	××	
فوائد قروض	××	
مصاريف أخرى	××	
إجمالي المصاريف		(××)
الدخل قبل الضريبة		××
ضريبة الدخل		(××)
صافي الدخل		××

شكل رقم (17)
شركة الفاروق التجارية
قائمة الدخل
عن السنة المنتهية في 200x/12/31

البيان			
إيراد المبيعات			××
خصم المبيعات		××	
مردودات ومسموحات المبيعات		××	
			(××)
صافي إيراد المبيعات			××
تكلفة المبيعات			
تكلفة البضاعة أول المدة		××	
المشتريات	××		
-خصم المشتريات ومردودات المشتريات	(××)		
صافي المشتريات	××		
+ مصاريف نقل المشتريات	××		
تكلفة المشتريات		××	
تكلفة البضاعة المعدة للبيع		××	
-تكلفة البضاعة آخر المدة		(××)	
تكلفة البضاعة المباعة			(××)
مجمل الربح			××
المصاريف التشغيلية:			
مصاريف بيعيه وتسويقية (بالتفصيل)		××	
مصاريف إدارية (بالتفصيل)		××	
إجمالي المصاريف التشغيلية			(××)
الدخل التشغيلي			××
إيرادات ومكاسب أخرى (بالتفصيل)		××	
مصاريف وخسائر أخرى (بالتفصيل)		(××)	××
دخل العمليات المستمرة قبل الضريبة			××
ضريبة الدخل			(××)
دخل العمليات المستمرة (العادية)			××

الفقرات الاستثنائية			
خسائر الكوارث		××	
فروقات تغيير طريقة تقييم المخزون		××	
			(××)
صافي الدخل			××

مثال (1):-



الآتي بعض الأرصدة التي تم استخراجها من سجلات محلات السالم التجارية في 2007/12/31 (المبالغ بالريال):-

412000 المشتريات-8900 الديون المعدومة-183700 البضاعة أول المدة-14600 إيراد أوراق مالية-9300 الخصم المكتسب -12100 مردودات المشتريات-22500 إيجار -16100 عمولة وكلاء البيع -10300 خسائر بيع أصول ثابتة-10400 خصم مسموح به-617700 المبيعات-3500 فوائد دائنة-26200 رسوم جمركية المشتريات-18000 إهلاك أصول ثابتة-16400 مسموحات المبيعات-7300 مصاريف صيانة.

علماً أن البضاعة آخر المدة قدرت قيمتها بمبلغ 59600 ريال.

المطلوب :- إعداد قائمة الدخل (ذات الخطوات المتعددة)عن السنة المنتهية في 2007/12/31م

الإجابة :-

محلات السالم التجارية

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 2007/12/31م

إيراد المبيعات			617700
خصم المبيعات (الخصم المسموح به)		10400	
مسموحات المبيعات		16400	
			(26800)
صافي إيراد المبيعات			590900
تكلفة المبيعات			

البيان			
تكلفة البضاعة أول المدة		183700	
المشتريات	412000		
-خصم المشتريات (الخصم المكتسب)	(9300)		
مردودات المشتريات	(12100)		
صافي المشتريات	390600		
رسوم جمركية على المشتريات	26200		
تكلفة المشتريات		416800	
تكلفة البضاعة المعدة للبيع		600500	
-تكلفة البضاعة آخر المدة		(59600)	
تكلفة البضاعة المباعة			(540900)
مجمل الربح			50000
<u>المصاريف التشغيلية:</u>			
مصاريف بيعية وتسويقية :-			
عملاء وكلاء بيع	16100		
اجمالي مصاريف بيعية وتسويقية		16100	
مصاريف إدارية :-			
الديون المعدومة	8900		
الإيجار	22500		
إهلاك أصول ثابتة	18000		
مصاريف صيانة	7300		
إجمالي مصاريف إدارية		56700	
إجمالي المصاريف التشغيلية			(72800)
الدخل التشغيلي			(22800)
<u>أجمالي مكاسب أخرى</u>			
إيراد أوراق مالية	14600		
فوائد دائنة	3500		
إجمالي إيرادات ومكاسب أخرى		18100	
<u>مصاريف وخسائر أخرى</u>			
خسائر بيع الأصول ثابتة	10300		
إجمالي مصاريف وخسائر أخرى		(10300)	7800
صافي الدخل(صافي الخسارة)			(15000)

ب-الأسلوب الثاني: ويسمى أسلوب الحساب حيث يتم فيه تجزئة قائمة الدخل وعرضها في شكل حسابات تسمى الحسابات الختامية، يتم تخصيصها لتقوم بوظيفة قائمة الدخل، ويعد هذا الأسلوب تقليدياً في عرض قائمة الدخل، وبالنظر لكون مقررنا هذا هو مبادئ المحاسبة فإن العرض في هذه الوحدة سيركز على الأسلوب الثاني وهو أسلوب الحساب.

وتختلف أنواع الحسابات الختامية وعددها باختلاف طبيعة عمل المشروع وشكله القانوني ولكن يمكن تحديدها إجمالاً بالحسابات الآتية:

1-حساب التشغيل.

2-حساب المتاجرة.

3-حساب الأرباح والخسائر.

4-حساب توزيع الأرباح والخسائر.

3 – 2 أهمية الحسابات الختامية وطرائق إعدادها:

حيث أن دراستنا تقتصر في هذه المرحلة على المشروع التجاري الفردي فإنّ الحسابات الختامية التي يستعملها هذا المشروع هي حساب المتاجرة، وحساب الأرباح والخسائر.

3 – 2 – 1 حساب المتاجرة (Trading Account):

في المنشآت التجارية يتم إعداد حساب المتاجرة لغرض التعرف على نتيجة النشاط الرئيس لهذه المنشآت وهو المتاجرة بالبضاعة أي عمليات شراء البضاعة ومن ثم إعادة بيعها لذا يسمى حساب المتاجرة، ونتيجة النشاط هذه إما أن تكون ربحاً فتسمى مجمل الربح (Gross Profit) أو تكون خسارة فتسمى مجمل الخسارة (Gross loss).

ولإيجاد نتيجة النشاط يتم طرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي إيراد المبيعات وفق الخطوات الآتية:

1-قيمة مبيعات المنشأة خلال الفترة المالية يطرح منها مردودات ومسموحات المبيعات التي منحتها في عملية البيع إلى الطرف الآخر (المشتري)، وينتج عن ذلك صافي إيراد المبيعات.

صافي إيراد المبيعات = قيمة المبيعات – مردودات المبيعات – مسموحات المبيعات..

2-تكلفة مشتريات المنشأة خلال الفترة المالية يضاف إليها كافة المصاريف المتعلقة بعملية الشراء، ويطرح منها مردودات ومسموحات المشتريات التي حصلت عليها في عملية الشراء من الطرف الآخر (البائع) وينتج عن ذلك صافي تكلفة المشتريات.

صافي تكلفة المشتريات = المشتريات + مصاريف الشراء – مردودات المشتريات – مسموحات المشتريات.

3-تضاف تكلفة البضاعة أول المدة إلى صافي تكلفة المشتريات للحصول على تكلفة البضاعة المعدة للبيع خلال الفترة المالية، ثم يطرح منها تكلفة البضاعة آخر المدة للحصول على تكلفة البضاعة المباعة.

تكلفة البضاعة المعدة للبيع = تكلفة البضاعة أول المدة + صافي تكلفة المشتريات.

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المعدة للبيع – تكلفة البضاعة آخر المدة.

4-يتم طرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي إيراد المبيعات فإذا كان الناتج موجباً أي أن صافي إيراد المبيعات أكبر من تكلفة البضاعة المباعة فنتيجة النشاط تسمى مجمل ربح، أمّا إذا كان الناتج سالباً أي أن صافي إيراد المبيعات أقل من تكلفة البضاعة المباعة فنتيجة النشاط تسمى مجمل الخسارة.

مجمل ربح (أو خسارة) = صافي إيراد المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة.

وبالرجوع إلى الخطوات الأربع أعلاه فإنّ أسلوب تجزئة قائمة الدخل يتطلب فتح حساب خاص في سجل الأستاذ العام هو حساب المتاجرة، تقفل فيه الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة للحسابات الاسمية (الإيرادات والمصروفات) المتعلقة بعمليات الشراء والبيع بشكل خاص، وهذا يترتب عليه تسجيل قيود إقفال (Closing Entries)

في اليومية العامة، يمكن إيجازها بقيدين، الأول لإقفال الحسابات ذات الأرصدة المدينة، حيث تكون هذه الحسابات في الجانب الدائن من القيد ويكون حساب المتاجرة في الجانب المدين منه، والقيد الثاني لإقفال الحسابات ذات الأرصدة الدائنة حيث تكون هذه الحسابات في الجانب المدين من القيد، ويكون حساب المتاجرة في الجانب الدائن منه، وإضافة إلى قيدي الإقفال السابقين يتم تسجيل قيد واحد لإثبات تكلفة البضاعة آخر المدة وذلك بالطبع بعد إجراء عمليات الجرد والتقييم لتلك البضاعة آخر المدة. وتكون هذه القيود بالشكل الآتي:



xx ح/ المتاجرة

مذكورين

xx ح/ البضاعة أول المدة

xx ح/ المشتريات

xx ح/ مصاريف الشراء

xx ح/ مردودات المبيعات

xx ح/ مسموحات المبيعات

xx ح/ الخصم المسموح به

مذكورين

xx ح/ المبيعات

xx ح/ مردودات المشتريات

xx ح/ مسموحات المشتريات

xx ح/ الخصم المكتسب

xx ح/ المتاجرة

xx ح/ البضاعة آخر المدة

xx ح/ المتاجرة

يلاحظ أن القيدين الأول والثاني هي قيود إقفال بينما القيد الثالث هو قيد إثبات حساب البضاعة آخر المدة، حيث لم يسبق أن تم إثبات هذا الحساب في الدفاتر خلال السنة المالية ولذلك لم يظهر ضمن ميزان المراجعة نهاية الفترة المالية،

فطريقة الجرد الدوري في حال إتباعها تتطلب إجراء جرد في نهاية الفترة المالية للبضاعة المتبقية لدى المنشأة في ذلك التاريخ لمعرفة كميتها ومن ثم تحديد قيمتها باستخدام إحدى طرائق تقييم المخزون، بعدها يمكن إثبات قيد بالبضاعة آخر المدة في ذلك التاريخ ولأول مرة ، ويبقى هذا الحساب مفتوحاً ويرحّل رصيده إلى الفترة المالية القادمة ويسجل في القيد الافتتاحي باسم حساب البضاعة أول المدة، ومن خلال القيود الثلاثة السابقة أي قيدي الإقفال وقيد الإثبات يمكن إعداد حساب المتاجرة في نهاية الفترة المالية، وينبغي مراعاة بعض الأمور الشكلية عند إعداد هذا الحساب، حيث يظهر في السطر الأول اسم المنشأة التي يتم إعداد الحساب لها، وفي السطر اللاحق اسم الحساب والفترة المالية التي تم إعداده عنها وكما في الشكل رقم (19) الآتي:

شكل رقم (19)

شركة الأحمد التجارية

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في 31/12/x 200 م

××	حـ/ البضاعة أول المدة	××	حـ/ المبيعات
××	حـ/ المشتريات	××	حـ/ مردودات المشتريات
××	حـ/ مصروفات الشراء	××	حـ/ مسموحات المشتريات
××	حـ/ مردودات المبيعات	××	حـ/ الخصم المكتسب
××	حـ/ مسموحات المبيعات	××	حـ/ البضاعة آخر المدة
××	حـ/ الخصم المسموح به	××	حـ/ الأرباح والخسائر
××	حـ/ الأرباح والخسائر أو		(مجمل خسارة)
	(مجمل ربح)		
××		××	

وبعد ترصيد الحساب فإن الرصيد الذي يتم الوصول إليه سواء كان مجمل ربح أو مجمل خسارة يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر ويمثل كما ذكرنا نتيجة نشاط المنشأة عن عمليات الشراء والبيع فقط، ويكون الإقفال بأحد القيدين الآتيين وبحسب النتيجة:

×× حـ/ المتاجرة

×× حـ/ الأرباح والخسائر

قيد إقفال مجمل الربح

×× حـ/ الأرباح والخسائر

×× حـ/ المتاجرة

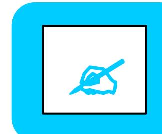
قيد إقفال مجمل الخسارة

ومن الأمور التي يثار حولها الجدل عند إعداد حساب المتاجرة المعالجة المحاسبية المناسبة للخصومات أي الخصم المكتسب والخصم المسموح وكذلك المصاريف المرتبطة بالبيع، ومن المفيد هنا أن نعرض وجهات النظر المختلفة لكلا الفقرتين، ونبدأ بالخصم المكتسب والخصم المسموح به حيث توجد وجهتي نظر لمعالجتهما:-
وجهة النظر الأولى ترى أن هذه الالتزامات وعلى الرغم من ارتباطها بعمليتي الشراء والبيع إلا أن الحصول عليها أو منحها مرتبط بالسياسة العامة لإدارة المنشأة، أو بتعبير آخر إن هذه الالتزامات غير مرتبطة بوظيفتي الشراء والبيع وإنما مرتبطة بوظيفة الإدارة العامة للمنشأة، وعليه ينبغي إقفالها في حساب الأرباح والخسائر.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن الخصم المسموح به لا يعتبر مصروفاً بل هو تخفيض للمبيعات أو حساباً مقابلاً له، والخصم المكتسب ليس إيراداً وإنما تخفيضاً للمشتريات أو حساباً مقابلاً له، وعليه ينبغي إقفال هذه الالتزامات في حساب المتاجرة وليس في حساب الأرباح والخسائر، ووجهة النظر هذه هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً في الوقت الحالي. وتجدر الإشارة إلى أنّ إتباع أيّ من وجهتي النظر أعلاه لن يؤدي إلى أي اختلاف في صافي الربح (أو الخسارة).

أما بالنسبة إلى مصاريف البيع فمن الطبيعي أن عملية البيع تتطلب أنشطة أخرى ثانوية يترتب عليها مصاريف مثل، مصاريف نقل المبيعات (مصاريف نقل للخارج)، رواتب وعمولات وكلاء البيع، رواتب إدارة المبيعات، مصاريف إعلان ودعاية، مصاريف تعبئة وتغليف، استهلاك أدوات ومعدات البيع ...إلخ، وفي معالجة لهذه المصاريف فقد انقسمت المؤلفات المحاسبية إلى اتجاهين، فبينما يرى مؤيدو الاتجاه الأول إقفال حسابات هذه المصاريف في حساب المتاجرة باعتبارها مرتبطة وبشكل مباشر بالمبيعات لذا فإنّها تعد جزءاً من تكلفة البضاعة المباعة، إلا أنّ مؤيدي

الاتجاه الثاني يرون أن هذه المصاريف ينبغي إقفالها في حساب الأرباح والخسائر لأن ارتباطها بالمبيعات يعد ارتباطاً غير مباشر، فهي لا تدخل ضمن تكلفة البضاعة المباعة وإنّما تعد مصاريفاً تشغيلية مثلها مثل المصروفات الإدارية، ويفضل الكثيرون إتباع هذا الرأي حيث أنّه ينسجم تماماً مع الأسلوب الحديث في عرض قائمة الدخل أي أسلوب التقرير المالي حيث نجد تكلفة البضاعة المباعة مطروحة من صافي إيراد المبيعات للوصول إلى مجمل ربح المبيعات الذي تطرح منه المصاريف التشغيلية للوصول إلى صافي الدخل من العمليات، والمصاريف التشغيلية تتضمن كلاً من مصاريف البيع والتوزيع بتفاصيلها، والمصاريف الإدارية بتفاصيلها أيضاً.



مثال (2)

البيانات الآتية خاصة بإحدى الشركات التجارية للسنوات 2006-2007 (المبالغ بالريال):-

البيـــــان	سنة 2006	سنة 2007
قيمة المبيعات	؟	؟
تكلفة البضاعة المعدة للبيع	1140400	؟
مجمل ربح (أو خسارة)	؟	(23500)
تكلفة البضاعة آخر المدة	182400	؟
مسموحات المبيعات	3500	17900
صافي تكلفة المشتريات	725600	597500
تكلفة البضاعة المباعة	958000	663500
صافي إيراد المبيعات	981500	؟
تكلفة البضاعة أول المدة	؟	؟

المطلوب :إعادة ترتيب البيانات واستخراج المبالغ المجهولة.

<u>الإجابة:-</u>

البيـــــــان	سنة 2006		سنة 2007	
قيمة المبيعات		985000		657900
مسموحات المبيعات		(3500)		(17900)
صافي إيراد المبيعات		981500		640000
تكلفة البضاعة أول المدة	414800		182400	
+ صافي تكلفة المشتريات	725600		597500	
تكلفة البضاعة المعدة للبيع	1140400		779900	
تكلفة البضاعة آخر المدة	(182400)		(116400)	
تكلفة البضاعة المباعة		958000		663500
مجمل ربح (أو خسارة)		23500		(23500)

<u>ملحوظات على الإجابة :-</u>

<u>أولاً سنة 2005:-</u>

1) تضاف مسموحات المبيعات إلى صافي إيراد المبيعات للوصول إلى قيمة المبيعات .
2) يطرح صافي تكلفة المشتريات من تكلفة البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة أول المدة.
3) تطرح تكلفة البضاعة آخر المدة من تكلفة البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة المباعة.
4) تطرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي إيراد المبيعات للوصول إلى مجمل الربح (أو الخسارة).

<u>ثانياً سنة 2006 :-</u>

1) تضاف تكلفة البضاعة أول المدة (وهي نفسها تكلفة البضاعة آخر المدة لسنة 2005) إلى صافي تكلفة المشتريات للوصول إلى تكلفة البضاعة المعدة للبيع .
2) تطرح تكلفة البضاعة المباعة من تكلفة البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة آخر المدة .
3) يضاف مجمل الخسارة إلى تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى صافي إيراد المبيعات .
4) تضاف مسموحات المبيعات إلى صافي إيراد المبيعات للوصول إلى قيمة المبيعات .



مثال (3):- بالرجوع إلى البيانات الخاصة بمحلات السالم التجارية والتي وردت في المثال (1)

المطلوب :-

أ- تسجيل القيود اللازمة (إقفال ، إثبات).

ب- تصوير حـ/المتاجرة عن السنة المنتهية في 2007/12/31.

الإجابة:-

أ-قيود الإقفال

1) 648700		حـ/المتاجرة
		مذكورين
	412000	حـ/المشتريات
	183700	حـ/البضاعة أول المدة
	10400	حـ/خصم مسموح به
	26200	حـ/رسوم جمركية على المشتريات
	16400	حـ/مسموحات المبيعات
2)		مذكورين
9300		حـ/الخصم المكتسب
12100		حـ/مردودات المشتريات
617700		حـ/المبيعات
	639100	حـ/المتاجرة

ب- قيد إثبات البضاعة آخر المدة

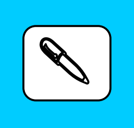
59600		حـ/البضاعة أخر المدة
	59600	حـ/المتاجرة

ب-تصوير حساب المتاجرة: محلات السالم التجارية

حـ/المتاجرة عن السنة المنتهية في 2007/12/31

412000	حـ/المشتريات	9300	حـ/الخصم المكتسب
183700	حـ/البضاعة أول المدة	12100	حـ/مردودات المشتريات
10400	حـ/خصم مسموح به	617700	حـ/المبيعات
26200	حـ/رسوم جمركية على المشتريات	59600	حـ/البضاعة أخر المدة
16400	حـ/مسموحات المبيعات		
50000	حـ/الأرباح والخسائر (مجمل الربح)		
698700		698700	

تدريب (1)



أكمل الفراغات في المعادلات الآتية:-

1. صافي تكلفة المشتريات= .... +مصاريف الشراء - ....
2. .... =صافي إيراد المبيعات-تكلفة البضاعة المباعة .
3. تكلفة البضاعة المعدة للبيع=.........................+تكلفة البضاعة آخر المدة.
4. تكلفة البضاعة أول المدة +صافي تكلفة المشتريات=..............................
5. قيمة المبيعات-..=صافي إيرادات المبيعات.

تدريب (2)

أكمل الفراغات في الحالات الآتية بالأرقام المناسبة ، علماً أن الحالات مستقلة عن بعضها البعض (المبالغ بآلاف الريالات):

	حالة(أ)	حالة(ب)	حالة(جـ)
قيمة المبيعات	1000	؟	2540
مردودات المبيعات	؟	150	190
صافي إيراد المبيعات	؟	3450	؟
تكلفة البضاعة أول المدة	253	1875	؟
صافي تكلفة المشتريات	؟	؟	981
تكلفة البضاعة المعدة للبيع	665	4840	؟
تكلفة البضاعة آخر المدة	؟	؟	485
تكلفة البضاعة المباعة	390	؟	2350
مجمل ربح (أو خسارة)	590	(760)	؟



أسئلة التقويم الذاتي

?

1. (يتم إعداد قائمة الدخل في المنشآت انسجاماً مع عدد من المبادئ والفروض المحاسبية)، ما المقصود بهذه العبارة ؟
2. ما الأساليب الممكنة لعرض قائمة الدخل ؟ وأيّها الأكثر استعمالاً في الوقت الحاضر؟
3. ما الغرض من إعداد حساب المتاجرة ؟ وما نتيجته؟
4. ما أنواع القيود التي يتم ترحيلها إلى حساب المتاجرة ؟

3 – 2 – 2 حساب الأرباح والخسائر:

الغرض الأساس من حساب الأرباح والخسائر هو تحديد نتيجة أنشطة المنشأة بشكل عام، وهذه النتيجة إمّا أن تكون صافي ربح (Net Profit) أو صافي خسارة (Net Loss).

ويتم البدء في حساب الأرباح والخسائر من حيث انتهينا في حساب المتاجرة، أي مجمل الربح أو مجمل الخسارة الذي تم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر، فيظهر إمّا في الجانب المدين من الحساب إن كان مجمل خسارة أو في الجانب الدائن من الحساب إن كان مجمل ربح، وللوصول إلى صافي النتيجة فإنّه يتم إقفال كافة الإيرادات والمكاسب المتحققة في المنشأة خلال الفترة المالية (عدا ما تم إقفاله في حساب المتاجرة)في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر، ومن أمثلة هذه الإيرادات:

الفوائد الدائنة، إيراد العقار، إيراد أوراق مالية، مكاسب بيع أصول ثابتة (مكاسب رأسمالية)... إلخ. ويتم إقفال هذه الإيرادات بالقيد الآتي:

××		مذكورين
××		حـ/ الفوائد الدائنة
××		حـ/ إيراد العقار
××		حـ/ إيراد أوراق مالية
××		حـ/ مكاسب بيع أصول ثابتة
	××	حـ/ الأرباح والخسائر

أما المصاريف والخسائر المتحققة في المنشأة خلال الفترة المالية (عدا ما تم إقفاله في حساب المتاجرة) فيتم إقفالها في الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر، ومن أمثلة هذه المصاريف:

الفوائد المدينة، الإيجار، إهلاك الأصول الثابتة، مصاريف الصيانة والإصلاح، الرواتب والأجور، مصاريف الماء والكهرباء، اللوازم المكتبية، مصاريف التأمين، وتسمى هذه المصاريف بالمصاريف الإدارية والعمومية وقد تظهر أيضاً الخسائر مثل خسائر بيع أصول ثابتة، ديون معدومة....إلخ، أما النوع الآخر من المصاريف والذي يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر فهو المصاريف البيعية أو ما يسميه البعض مصاريف البيع والتوزيع والتي ذكرنا سابقاً أن الرأي الغالب هو إقفالها في حساب الأرباح والخسائر، وتتضمن هذه المصاريف الآتي:

مصاريف الدعاية والإعلان، مصاريف تعبئة وتغليف، مصاريف نقل البضاعة للخارج، رواتب وعمولات وكلاء البيع، إهلاك أدوات ومعدات البيع...إلخ.

والقيد الآتي يبين إقفال بعض هذه المصاريف والخسائر (على سبيل المثال) في حساب الأرباح والخسائر:

××		حـ/ الأرباح والخسائر
		مذكورين
	××	حـ/ الفوائد المدينة
	××	حـ/ الإيجار
	××	حـ/ إهلاك الأصول الثابتة
	××	حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة
	××	حـ/ الرواتب والأجور
	××	حـ/ ديون معدومة
	××	حـ/ مصاريف دعاية وإعلان
	××	حـ/ رواتب وعمولات وكلاء البيع
		... إلخ

ومن خلال القيدين السابقين إضافة إلى قيد إقفال مجمل الربح أو مجمل الخسارة يمكن إعداد حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المالية، مع مراعاة بعض الجوانب الشكلية عند إعداد هذا الحساب، حيث يظهر في السطر الأول اسم المنشأة التي يتم إعداد الحساب لها، وفي السطر الثاني اسم الحساب والفترة المالية التي تم إعداده عنها وكما في الشكل رقم (20) الآتي:

شكل رقم (20)

شركة الأحمد التجارية

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 31/12/x 200 م

××	حـ/ المتاجرة (مجمل خسارة) أو	××	حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
××	حـ/ الفوائد المدينة	××	حـ/ الفوائد الدائنة
××	حـ/ الإيجار	××	حـ/ إيراد العقار
××	حـ/ إهلاك أصول ثابتة	××	حـ/ إيراد أوراق مالية
××	حـ/ مصاريف الصيانة والإصلاح	××	حـ/ مكاسب بيع أصول ثابتة
××	حـ/ الرواتب والأجور		
××	حـ/ ديون معدومة		
××	حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة		
××	حـ/ مصاريف دعاية وإعلان		
××	حـ/رواتب وعمولات وكلاء البيع		
××	حـ/ رأس المال (صافي ربح) أو		
		××	حـ/رأس المال (صافي خسارة)
××		××	

وبعد ترصيد الحساب فإن النتيجة إما أن تكون صافي ربح وذلك إذا كان مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين، أمّا إذا تحقق العكس أي أنّ مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن فإنّ النتيجة تكون صافي خسارة :

صافي الربح (أو الخسارة)= مجمل الربح(أو الخسارة) + الإيرادات والأرباح – المصاريف والخسائر.

وحيث أنّه في المنشأة الفردية يفضل معالجة صافي النتيجة في حساب رأس المال فيضاف صافي الربح أو يطرح صافي الخسارة، لذا فإنّ قيود الإقفال ستكون كالآتي:

1) في حالة تحقيق صافي ربح :

×× حـ/ الأرباح والخسائر

×× حـ/ رأس المال

ويؤدي هذا القيد إلى إقفال حساب الأرباح والخسائر كما يؤدي إلى زيادة رأس المال بمقدار صافي الربح المتحقق خلال الفترة المالية.

2) في حالة تحقيق صافي خسارة :

×× حـ/ رأس المال

×× حـ/ الأرباح والخسائر

ويؤدي هذا القيد إلى إقفال حساب الأرباح والخسائر كما يؤدي إلى تخفيض رأس المال بمقدار صافي الخسارة المتحققة خلال الفترة المالية.

أما بالنسبة لحساب المسحوبات الشخصية باعتبارها تخفيضاً لرأس المال فيتم إقفال رصيدها في نهاية الفترة المالية في حساب رأس المال وبموجب القيد الآتي:

×× حـ/ رأس المال

×× حـ/ المسحوبات الشخصية

مثال (4):-

بالرجوع إلى البيانات الخاصة بمحلات السالم التجارية والتي وردت في المثال (1)

المطلوب :-

أ- تسجيل القيود اللازمة (إقفال).

ب- تصوير حـ/الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2007/12/31.

الإجابة :-

أ.قيود الإقفال:-

1)	70000		حـ/المتاجرة
		70000	حـ/الأرباح والخسائر
2)	83100		حـ/الأرباح والخسائر
			مذكورين
		8900	حـ/الديون المعدومة
		22500	حـ/ الإيجار
		16100	حـ/عمولة وكلاء البيع
		10300	حـ/خسائر بيع أصول ثابتة
		18000	حـ/إهلاك أصول ثابتة
		7300	حـ/مصاريف صيانة
3)			مذكورين
	14600		حـ/إيراد أوراق مالية
	3500		حـ/فوائد دائنة
		18100	حـ/الأرباح والخسائر

ب-تصوير حساب الأرباح والخسائر:

محلات السالم التجارية

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2007/12/31

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
8900	حـ/الديون المعدومة	50000	حـ/المتاجرة(مجمل ربح)
22500	حـ/ الإيجار	14600	حـ/إيراد أوراق مالية
16100	حـ/عمولة وكلاء البيع	3500	حـ/فوائد دائنة
10300	حـ/خسائر بيع أصول ثابتة	15000	حـ/رأس المال
18000	حـ/إهلاك أصول ثابتة		(صافي خسارة)
7300	حـ/مصاريف صيانة		
83100		83100	

تدريب (3)

اذكر اسم الحساب الختامي الذي يقفل فيه كل حساب من الحسابات الاسمية الواردة أدناه:

ت	اسم الحساب	اسم الحساب
1-	مسموحات المبيعات	6-مصاريف الدعاية والإعلان
2-	إهلاك الأصول الثابتة	7-البضاعة أول المدة
3-	الديون المعدومة	8-الفوائد الدائنة
4-	الخصم المكتسب	9-إيراد أوراق مالية
5-	مصروفات شراء البضاعة	10-المشتريات

تدريب (4)

الآتي الأرصدة المستخرجة من دفاتر محلات السامرائي التجارية في 2007/12/31 (المبالغ بالريال):

134500 أوراق القبض -28800 المصاريف المتنوعة -5800 الفوائد الدائنة -256000 الأثاث -24500 المسحوبات -4800 مردودات المبيعات -7500 الخصم المكتسب -315000 البضاعة أول المدة - 17400 الضرائب الجمركية (الضرائب على المشتريات) -123550 المرتبات - 53700 الإيرادات المتنوعة - 131500 المدينون - 395000 الصندوق -77500 أوراق الدفع -980000 المبيعات - 84900 الإيجار - 534000 السيارات - 612000 المشتريات -7100الخصم المسموح به -5500 مسموحات المشتريات - 5750 خسائر استبدال أصول ثابتة-112500 الدائنون - 22700 مصاريف نقل للداخل -140000 القرض - 335000 البنك - 1650000 رأس المال .

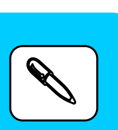
وقد قدّرت قيمة البضاعة آخر المدة بمبلغ 287000 ريال.

المطلوب:

1-إعداد ميزان المراجعة لمحلات السامرائي التجارية في 2007./12/31

2-تسجيل قيود الإقفال اللازمة لإعداد القوائم المالية.

3-إعداد الحسابات الختامية (حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2007/12/31.



أسئلة التقويم الذاتي

1. "يتم البدء بإعداد حساب الأرباح والخسائر بعد الانتهاء من إعداد حساب المتاجرة"، ما المقصود بهذه العبارة ؟
2. ما الغرض من إعداد حساب الأرباح والخسائر ؟ وما نتيجته ؟
3. ما أنواع الحسابات التي يتم إقفالها في الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر وتلك التي يتم إقفالها في الجانب الدائن منه ؟

4- قائمة المركز المالي: Financial Position Statement

قائمة المركز المالي هي آخر قائمة يقوم المحاسب بإعدادها وفق مقررنا هذا، فما أهمية هذه القائمة، وما عناصرها؟ وما الطرائق الممكنة لإعدادها؟ القسم الآتي يحمل بين أسطره الإجابات المطلوبة، فلتقرأها عزيزي الدارس.

4 – 1 أهمية قائمة المركز المالي:

بعد تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح (أو خسارة) خلال الفترة المالية عن طريق إعداد الحسابات الختامية وهو أحد أهم الأهداف في المحاسبة المالية، يأتي دور تحقيق هدف آخر لا يقل عنه في الأهمية وهو تصوير الوضع أو المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، ولتحقيق هذا الهدف يتم إعداد قائمة المركز المالي أو ما يطلق عليه الميزانية (Balance Sheet)، ويلاحظ على هذه القائمة الآتي:

1-حيث أن الحسابات الاسمية تم إقفالها جميعاً في الحسابات الختامية فإنّ ما تبقى من الحسابات الواردة في ميزان المراجعة هو كل من الحسابات الشخصية والحسابات الحقيقية، وهذه هي الحسابات التي تظهر في قائمة المركز المالي، وبما أن هذه الحسابات ستنتقل إلى الفترة المالية القادمة لذا تعد قائمة المركز المالي وسيلة لنقلها أو بالأصح ترحيلها إلى الفترة المالية القادمة وليس لإقفال هذه الحسابات وبالنتيجة فلا توجد قيود إقفال لهذه الحسابات.

2-يتم إعداد قائمة المركز المالي خارج الدفاتر المحاسبية لذا فهي لا تعتبر من الحسابات على الرغم من أنّها قد تأخذ شكل الحساب إذا تم تصويرها في

شـكل حـرف (T)، وفي هـذه الحالـة فإنّهـا تحتـوي علـى جـانبين يطلـق عليهمـا الجانب الأيمن والجانب الأيسر، ولا يجوز أن يطلق عليهما مدين ودائن.

3-يتضمن الجانب الأيمن من قائمة المركز المالي الأصول بكافة أنواعها لذا فإنّ عنوان هذا الجانب هو "الأصول"، أما الجانب الأيسر فيتضمن الالتزامات بكافة أنواعها إضافة إلى حقوق الملكية، لذلك فإن عنوان هذا الجانب هو "الالتزامات وحقوق الملكية ".

4-بعد إدراج كافة حسابات الأصول والالتزامات إضافة إلى حقوق الملكية في قائمة المركز المالي كل حسب الجانب الملائم له، فإنّه ينبغي أن يتساوى مجموع الجانب الأيمن "جانب الأصول"، مع الجانب الأيسر "جانب الالتزامات وحقوق الملكية "، أي بمعنى آخر يجب أن تتوازن قائمة المركز المالي وهذا التوازن يأتي انسجاماً مع توازن معادلة الميزانية التي تتحقق نتيجة تطبيق طريقة القيد المزدوج.

4 – 2 عناصر قائمة المركز المالي:

كما ذكرنا سابقاً فإنّ العناصر الرئيسة لقائمة المركز المالي هي : الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية، وبالنسبة للأصول والالتزامات فإنّها تتكون من عدة حسابات لذا يتم تبويبها أو تصنيفها إلى مجموعات وبحسب تماثل أو تجانس حسابات كل مجموعة، ويعتمد ترتيب هذه المجموعات في القائمة على طبيعة نشاط المنشأة وكما سيرد في فقرة طرائق عرض قائمة المركز المالي، وبشكل عام فإن تبويب الأصول والالتزامات في مجموعات يمكن أن يأخذ الشكل الآتي:

4 – 2 – 1 الأصول (Assets):

وهي منافع اقتصادية محتملة في المستقبل حصلت عليها المنشأة أو تخضع لسيطرتها نتيجة لمعاملات أو أحداث تمت في الماضي، ويمكن تصنيف الأصول إلى المجموعات الآتية:

أ-الأصول المتداولة (Current Assets): وتتضمن الأصول المتداولة كل من النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها سواء خلال سنة أو خلال دورة التشغيل أيّهما أطول، ويقصد بدورة التشغيل متوسط الفترة الزمنية بين الحصول على المواد والمهمات اللازمة لإنتاج منتج معين وتحقق النقدية من بيع هذا المنتج وغالباً ما تكون سنة أو أقل،أي أنّه في كل الأحوال لا يزيد بقاء هذه

الأصول في المنشأة عن سنة واحدة لذلك يسميها البعض أصول قصيرة الأجل (Short – Term Assets)، وتتكون الأصول المتداولة من الحسابات الآتية:

-النقدية في الصندوق والبنك

-الأوراق المالية قصيرة الأجل (أسهم وسندات).

-أوراق القبض.

-المدينون.

-البضاعة آخر المدة.

-المصروفات المدفوعة مقدماً (وهي المصروفات التي تم سدادها في الفترة المالية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، إلا أنّها تخص الفترة أو الفترات المالية القادمة).

-الإيرادات المستحقة (وهي الإيرادات الخاصة بالفترة المالية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، ولم يتم استلامها بعد في تاريخ إعداد هذه القوائم المالية).

-تأمينات لدى الغير

ويرى البعض تجزئة هذه المجموعة إلى مجموعتين ،تشتمل الأولى على الفقرات أو الحسابات الخمسة الأولى وتكون تحت عنوان "الأصول المتداولة"، والثانية تضم الفقرات أو الحسابات الثلاثة الأخيرة وهي المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة وتأمينات لدى الغير وتكون تحت عنوان "أصول متداولة أخرى"، إلا أنّ الأسلوب الشائع هو عرضها في مجموعة واحدة .

ب-الاستثمارات طويلة الأجل (Long – Term Investments)

وهي الأوراق المالية (أسهم وسندات) طويلة الأجل والتي تشتريها المنشأة لغرض بيعها وتحقيق الأرباح، وتحتفظ المنشأة بهذه الأوراق المالية لمدة طويلة تزيد عن السنة الواحدة لذلك تعتبر استثمارات طويلة الأجل.

ج- الأصول الثابتة (Fixed Assets)

وهي المبالغ التي تنفقها المنشأة للحصول على أصول تستخدمها في تسيير أعمالها وأنشطتها الاعتيادية لعدة فترات مالية قادمة أي لأكثر من فترة مالية واحدة، لذلك تسمى بالأصول الثابتة، كما يسميها البعض بالأصول طويلة الأجل (Long – Term Assets) وعلى الرغم من أنّ المنشأة يمكن أن تبيع هذه الأصول

في أي وقت إلا أنّ المعيار في تصنيفها ضمن مجموعة الأصول الثابتة أنّ المنشأة وقت شرائها لهذه الأصول لم تكن تهدف إلى إعادة بيعها وتحقيق الأرباح، وتنقسم مجموعة الأصول الثابتة إلى مجموعتين، هما الأصول الثابتة الملموسة (المادية)، والأصول الثابتة غير الملموسة (المعنوية).

1-الأصول الثابتة الملموسة (المادية) (Tangible

وهي الأصول التي لها كيان مادي ملموس، وتقتنيها المنشأة لغرض الانتفاع من خدماتها لأكثر من فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها: الأراضي، المباني، السيارات، الأثاث، الآلات ... إلخ، وتطبيقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فإنّ تسجيلها وقت الشراء يكون بتكلفة الشراء والتي يطلق عليها التكلفة الأصلية (Original Cost) أو التكلفة التاريخية (Historical Cost)، وفي نهاية السنة المالية تظهر هذه الأصول في قائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية، وفيما عدا الأراضي فإن هذه الأصول تخضع للإهلاك (Depreciation) نتيجة أسباب متعددة مما يؤدي إلى تناقص في تكلفتها التاريخية ويتم التعبير عن هذا التناقص بحساب يطلق عليه مجمع إهلاك الأصول (Accumulated Depreciation) يظهر مطروحاً من التكلفة التاريخية للوصول إلى القيمة الدفترية (Book Value) لتلك لأصول.

2-الأصول الثابتة غير الملموسة (المعنوية) (Intangible :

وهي الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس، ومن أمثلتها: شهرة المحل، براءة الاختراع، حقوق الامتياز، العلامات التجارية ... إلخ.

4 – 2 – 2 الالتزامات (Liabilities) : وهي تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لمنشأة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لأطراف أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة، وتعتبر الالتزامات حقوق للغير على المنشأة لذلك يسميها البعض بالالتزامات أو المطلوبات، ويمكن تصنيف الالتزامات إلى المجموعات الآتية:

أ/ الالتزامات المتداولة (Current Liabilities): وتتضمن الالتزامات المتداولة المبالغ التي تستحق على المنشأة خلال فترة مالية واحدة، ومن أمثلة الالتزامات المتداولة:

-أوراق الدفع.

-الدائنون.

-المصروفات المستحقة (وهي المصروفات الخاصة بالفترة المالية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها ولم يتم سدادها بعد في تاريخ إعداد هذه القوائم).

-الإيرادات المستلمة مقدماً (وهي الإيرادات التي تم استلامها في الفترة المالية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، إلا أنّها تخص الفترة أو الفترات المالية القادمة).

ب/ الالتزامات طويلة الأجل Long – Term Liabilities

وهي الالتزامات التي يتوجب على المنشأة سدادها بعد فترة تزيد عن السنة المالية، ومن أمثلة هذه الالتزامات طويلة الأجل:

-القروض طويلة الأجل (تزيد عن سنة واحدة).

-سندات الإقراض.

-عقود الإيجار طويلة الأجل.

4 – 2 – 3 حقوق الملكية (Owners Equity):

تمثل حقوق الملكية صافي أصول المنشأة أي الأصول مطروحاً منها الالتزامات، وغالباً ما يتم عرض هذه الفقرة بطريقة تفصيلية بحيث يظهر رأس المال (Capital) في أول المدة مضافاً إليه صافي الربح الذي تحقق خلال الفترة المالية الحالية (أو مطروحاً منه صافي الخسارة التي تحققت خلال الفترة المالية الحالية)، ثم تطرح منه المسحوبات الشخصية للوصول إلى مبلغ رأس المال في نهاية الفترة المالية أي في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، ويمثل حقوق الملكية أو المالكين في ذلك التاريخ

4 – 3 طرائق عرض قائمة المركز المالي:

من الطرائق الشائعة في عرض قائمة المركز المالي طريقتان تختلفان من حيث الشكل فقط، فإمّا أن تعرض القائمة في شكل الحساب أو في شكل التقرير (أو الكشف)، وكما يلي:

4 – 3 – 1 شكل الحساب (Account Form):

عندما يتم استخدام شكل الحرف (T) لعرض قائمة المركز المالي فإنّ الجانب الأيمن يتضمن الأصول، أمّا الجانب الأيسر فيتضمن كلاً من الالتزامات وحقوق الملكية، كما ينبغي مراعاة بعض الجوانب الشكلية المهمة وهي تخصيص السطر الأول لاسم المنشأة، وفي السطر الثاني عنوان القائمة أي "قائمة المركز المالي" وفي السطر الذي يليه التاريخ الذي تم إعداد القائمة فيه لذلك تكتب عبارة "كما في

200x/12/31م، لأن هذه القائمة تعبّر عن المركز المالي للمنشأة في يوم معين، حيث أنّ المركز المالي لأي منشأة ليس ثابتاً بل يتعرض للتغير بين لحظة وأخرى بمجرد حدوث أيّة عملية مالية، والشكل رقم (21) الآتي يوضح قائمة المركز المالي التي يتم عرضها بشكل الحساب.

شكل رقم (21)

محلات الزبيدي التجارية

قائمة المركز المالي كما في 200x/12/31م

الأصول			الالتزامات وحقوق الملكية		
<u>الأصول المتداولة</u>			<u>الالتزامات المتداولة</u>		
نقدية في الصندوق	xx		أوراق الدفع	xx	
نقدية في البنك	xx		دائنون	xx	
أوراق القبض	xx		مصروفات مستحقة	xx	
مدينون	xx		إيرادات مستلمة مقدماً	xx	
البضاعة آخر المدة	xx		مجموع الالتزامات المتداولة		xx
إيرادات مستحقة	xx				
مصروفات مدفوعة مقدماً	xx				
مجموع الأصول المتداولة		xx	<u>خصوم طويلة الأجل</u>		
			قرض (5سنوات)	xx	
<u>الاستثمارات طويلة الأجل</u>			مجموع الالتزامات طويلة الأجل		xx
أسهم	xx				
سندات	xx				
مجموع الاستثمارات طويلة الأجل		xx	<u>حقوق الملكية</u>		
			رأس المال	xx	
			صافي الربح (أو الخسارة)	xx	
<u>الأصول الثابتة</u>					
أراضي	xx			xx	
مباني (بالقيمة الدفترية)	xx		المسحوبات	(xx)	
أثاث (بالقيمة الدفترية)	xx		صافي حقوق الملكية		xx
شهرة المحل	xx				
العلامة التجارية	xx				
مجموع الأصول الثابتة		xx			
		xx			xx

4 – 3 – 2 شكل التقرير (Report Form):

عندما يتم استخدام شكل التقرير (أو الكشف) لعرض قائمة المركز المالي، فإن البدء يكون بفقرة الأصول ويتم ترتيبها بحسب أنواعها وفق مجاميع معينة، تليها فقرة الالتزامات وأيضاً يتم ترتيب هذه الفقرة بحسب أنواع الالتزامات ووفق مجاميع معينة، وأخيراً تدرج فقرة حقوق الملكية، هذا مع مراعاة الجوانب الشكلية الخاصة بكتابة اسم المنشأة وعنوان القائمة والتاريخ الذي تم إعداد القائمة عنه، ولا تختلف الجوانب الشكلية عند إعداد قائمة المركز المالي في شكل الحساب عنها عند إعداد القائمة في شكل تقرير، والشكل رقم (22) الآتي يوضح قائمة المركز المالي التي يتم عرضها بشكل تقرير.

شكل رقم (22)

محلات الزبيدي التجارية

قائمة المركز المالي كما في 200x/12/31م

البيان		
الأصول		
الأصول المتداولة		
نقدية في الصندوق	××	
نقدية في البنك	××	
أوراق القبض	××	
المدينون	××	
البضاعة آخر المدة	××	
إيرادات مستحقة	××	
مصروفات مدفوعة مقدماً	××	
مجموع الأصول المتداولة		××
الاستثمارات طويلة الأجل		
أسهم	××	
سندات	××	
مجموع الاستثمارات طويلة الأجل		××
الأصول الثابتة		
أراضي	××	
مباني (بالقيمة الدفترية)	××	
أثاث (بالقيمة الدفترية)	××	
شهرة المحل	××	



البيان		
العلامة التجارية	××	
مجموع الأصول الثابتة		××
مجموع الأصول		××
<u>الالتزامات وحقوق المالكين</u>		
<u>الالتزامات المتداولة</u>		
أوراق الدفع	××	
الدائنون	××	
مصروفات مستحقة	××	
إيرادات مستلمة مقدماً	××	
مجموع الالتزامات المتداولة		××
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>		
قرض (5سنوات)	××	
مجموع الالتزامات طويلة الأجل		××
مجموع الالتزامات		××
<u>حقوق الملكية</u>		
رأس المال	××	
صافي الربح (أو الخسارة)	××	
المسحوبات	(××)	
صافي حقوق الملكية		××
مجموع الالتزامات حقوق الملكية		××

ويلاحظ في كلا الشكلين السابقين أن فقرة الأصول بدأت بالأصول المتداولة ثم تدرجت وصولاً إلى الأصول الثابتة وهذه إحدى طرائق ترتيب عناصر قائمة المركز المالي حيث يكون الاهتمام منصباً على السيولة أي سهولة تحويل الأصول إلى النقد، ليس هذا فحسب وإنّما يمتد هذا الترتيب وبحسب السيولة إلى فقرات مجموعة الأصول المتداولة حيث يتم ترتيب الحسابات من الأكثر سيولة إلى الأقل

وبشـكل تنـازلي، وكـذلك الحـال بالنسـبة إلى مجموعـة الاسـتثمارات طويلـة الأجـل ومجموعة الأصول الثابتة.

وبالمثل فـإن فقـرة الالتزامـات تبـدأ بالالتزامـات المتداولـة ثـم تليهـا الالتزامـات طويلـة الأجل، حيث يتم ترتيب الالتزامات بحسب تواريخ استحقاقها ابتداءً بالالتزامات التي تكون فتراتها أقصر إلى الفترات الأطول، وكذلك الحال بالنسبة لفقرات مجموعة الالتزامات المتداولة وفقرات مجموعة الالتزامات طويلة الأجل، وأخيراً فقرة حقوق الملكيـة ، وهـذه الطريقـة في ترتيـب عناصـر قائمـة المركـز المـالي تناسـب المنشـآت التجارية.

أما في المنشآت الصناعية فإنّ معظم استثمارات هذه المنشآت يتمثل في الأصول الثابتة لذا يبدأ جانب الأصول بالأصول الثابتة تليها الاستثمارات طويلة الأجل وأخيراً الأصول المتداولة أمّا جانب الالتزامات ورأس المال فيبدأ برأس المال تليه الالتزامات طويلة الأجل وأخيراً الالتزامات المتداولة.

ولتسهيل إعداد القوائم المالية فإنّ بعض المنشآت تلجأ إلى إعداد ما يسمى بقائمة التسـوية (work sheet) أو أوراق العمـل (working papers)، وهـي لا تعـدو كونها مسودة تتكون من الحقول الآتية :

رقم الحساب، اسم الحساب، ميزان المراجعة قبل التسوية، التسويات، ميزان المراجعة بعد التسويات، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وكما في الشكل رقم (23) الآتي:

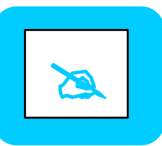
شكل رقم (23)

محلات الزبيدي التجارية

ورقة العمل عن السنة المنتهية في 200x/12/31م

رقم الحساب	اسم الحساب	ميزان المراجعة قبل التسوية		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسوية		قائمة الدخل		قائمة المركز المالي	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	أصول	الالتزامات وحقوق الملكية

ويمكن إعداد قائمة التسوية دون الحاجة إلى تسجيل قيود التسوية والإقفال في سجل اليومية العامة وترحيلها إلى سجل الأستاذ العام وهذا بدوره يؤدي إلى الإسراع في إعداد القوائم المالية وتسهيل عملية إعدادها ولكن في كل الأحوال لا بدّ من إعداد القوائم المالية حيث أنّ قائمة التسوية لا تعد بديلاً عن القوائم المالية.



مثال (5):-

الآتي الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة لشركة النور التجارية في 2007/12/31 (المبالغ بالريال):-

245000 بضاعة أول المدة-6800 أجور العاملين-23700 إيراد العقار-750 فوائد مدينة-532000 المشتريات-4700 مردودات المشتريات-2300 خصم مكتسب-64400 مصاريف شحن البضاعة-15200 مسموحات المبيعات-72400 المدينون-28700 تأمين على المشتريات-640000 المبيعات-307450 قرض طويل الأجل-131500 الأثاث -150600 البنك-3500 المسحوبات الشخصية -6700 خصم مسموح به-2100 مصاريف الماء والكهرباء-12550 أوراق الدفع-135000 الصندوق-280500 أراضي ومباني-1850 مصاريف عامة-18300 أرباح بيع أصول ثابتة-668000 رأس المال.

فإذا علمت أنّ بضاعة آخر المدة قدّرت قيمتها بمبلغ 230000 ريال .

المطلوب:-

1. إعداد الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في 2007/12/31 .
2. تصوير قائمة المركز المالي (الميزانية)كما هي في 2007/12/31.

الإجابة:-

1-الحسابات الختامية: شركة النور التجارية

حـ/المتاجرة عن السنة المنتهية في 2007/12/31

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
245000	حـ/ البضاعة أول المدة	640000	حـ/المبيعات
532000	حـ/المشتريات	4700	حـ/مردودات المشتريات
64400	حـ/مصاريف شحن البضاعة	2300	حـ/خصم مكتسب
15200	حـ/ مسموحات المبيعات	230000	حـ/بضاعة أخر المدة
28700	حـ/تأمين على المشتريات	15000	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل خسارة)
6700	حـ/خصم مسموح به		
892000		892000	

شركة النور التجارية

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2007/12/31

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
15000	حـ/ المتاجرة (مجمل الخسارة)	23700	حـ/إيراد العقار
6800	حـ/أجور العاملين	18300	حـ/أرباح بيع أصول ثابتة
750	حـ/فوائد مدينة		
2100	حـ/ مصاريف الماء والكهرباء		
1850	حـ/مصاريف عامة		
15500	حـ/رأس المال(صافي الربح)		
42000		42000	

2- قائمة المركز المالي

شركة النور التجارية

قائمة المركز المالي كما هي في 2007/12/31

		البيان			البيان
		الأصول المتداولة			**الالتزامات المتداولة**
135000		الصندوق	12550		أوراق الدفع
150600		البنك		12550	مجموع الالتزامات المتداولة
72400		المدينون			**الالتزامات طويلة الأجل**
230000		بضاعة آخر المدة	307450		قرض طويل الأجل
	588000	مجموع الأصول المتداولة		307450	مجموع الالتزامات طويلة الأجل
		الأصول الثابتة			**حقوق الملكية**
131500		الأثاث	668000		رأس المال
280500		الأراضي والمباني	15500		صافي الربح
	412000	مجموع الأصول الثابتة	(3500)		المسحوبات الشخصية
				680000	صافي حقوق الملكية
	1000000			1000000	

تدريب (5)



الآتي قائمة المركز المالي لمحلات العمودي التجارية في 2006/12/31 (المبالغ بآلاف الريالات).

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
182	الأجهزة	315	صافي الربح
159	الدائنون	133	الأثاث
137	أوراق القبض	43	المسحوبات الشخصية
1250	رأس المال	104	أوراق القبض
315	الصندوق	641	المباني
		264	المدينين
		215	قرض طويل الأجل
		328	البضاعة آخر المدة
2043		2043	

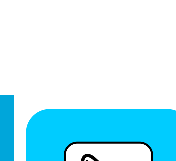
المطلوب : إعادة إعداد القائمة بعد تصحيح الأخطاء الموجودة فيها، ومراعاة الجوانب الشكلية عند إعدادها.

تدريب (6)

بالرجوع إلى البيانات الواردة في التدريب رقم (4) ، والخاصة بمحلات السامرائي التجارية، وبالاستعانة بميزان المراجعة والحسابات الختامية التي قمت بإعدادها.

المطلوب: إعداد قائمة المركز المالي للمحلات كما تظهر في 2007/12/31.

تدريب (7)



اذكر اسم القائمة أو الحساب الذي تظهر فيها المعلومات الآتية:

1- أصول والتزامات ورأس مال المنشأة في نهاية الفترة المالية.
2- المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة للحسابات الواردة في سجل الأستاذ العام.
3- مجمل ربح (أو خسارة) المنشأة عن الفترة المالية.
4- اسم الحساب، ميزان المراجعة قبل وبعد التسويات، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي.
5- الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة للحسابات الواردة في سجل الأستاذ العام.
6- صافي ربح (أو خسارة) المنشأة عن الفترة المالية.
7- صافي الربح (أو الخسارة) الناتج عن مقارنة الإيرادات مع المصاريف لفترة مالية معينة بخطوة واحدة.

تدريب (8)

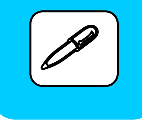
الآتي الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة لمحلات البعداني التجارية في 2006/12/31 (المبالغ بالريال):-

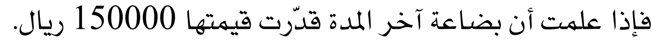
83500 أوراق القبض-18800 مصاريف متنوعة-2800 فوائد دائنة-156000 الأثاث-14500 المسحوبات الشخصية-1500 خصم مكتسب-4800 مردودات المبيعات-235000 بضاعة أول المدة-23550 المرتبات-7400 ضرائب المشتريات-13700 إيرادات متنوعة-131500 المدينون-245000 الصندوق-77500 أوراق الدفع-780000 المبيعات-24900 الإيجار-234000 السيارات-647000 المشتريات-3100 خصم مسموح به-6500 مسموحات المشتريات-72500 الدائنون-2750 خسائر استبدال أصول ثابتة-2700 مصاريف نقل للداخل-880000 رأس المال.

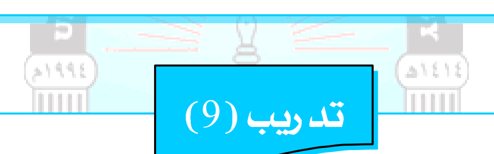
فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدّرت قيمتها 150000 ريال.

المطلوب:-1. إعداد الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في 2006/12/31 .

2. تصوير قائمة المركز المالي (الميزانية)كما هي في 2006/12/31 .







تدريب (9)

ضع علامة(✓) أو علامة (X) أمام العبارات الآتية وبما يناسبها مع تصحيح العبارة الخطأ:

1. يتم إقفال صافي الربح الناتج عن حـ/المتاجرة في الجانب الدائن من حـ/الأرباح والخسائر .
2. في نهاية الفترة المالية يتم إقفال الحسابات الرسمية في الحسابات الختامية .
3. يقفل في الجانب المدين من حـ/الأرباح والخسائر كل من : حسابات المصاريف بأنواعها ، وحسابات الإيرادات بأنواعها .
4. ينبغي إدراج الأصول جميعها المتداولة منها والثابتة في الجانب المدين من قائمة المركز المالي .
5. يمكن للمحاسب أن يعد قائمة التسوية (ورقة العمل)لتكون بديلاً عن إعداد الحسابات الختامية.
6. يفضل ترتيب الأصول في قائمة المركز المالي للمنشآت التجارية بحسب سهولة تحويلها إلى نقد.



أسئلة التقويم الذاتي

؟

1. ما الهدف من إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية؟
2. ما العناصر التي تتكون منها هذه القائمة ؟ وما طرائق عرضها؟
3. ما الفرق بين طريقة إعداد قائمة المركز المالي في منشأة تجارية عن طريقة إعدادها في منشأة صناعية؟
4. ما الغرض من إعداد قائمة التسوية (ورقة العمل)؟ ومتى يتم إعدادها ؟ وممّ تتكون؟

5. الخلاصة :

تمثل المحاسبة نظاماً للمعلومات، يعمل على توفير المعلومات المحاسبية التي تطلبها الأطراف المختلفة ذات الاهتمام بنشاط المنشأة، وذلك من خلال القوائم المالية التي يختص البعض منها بعرض نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية، كما هو الحال في قائمة الدخل وحسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، وكل منها ذو أهمية لقارئ القوائم المالية، كما أنّ لكل منها طريقة خاصة في عرض المعلومات المحاسبية، أمّا ما يتعلق بالوضع المالي للمنشأة فإنّ قائمة المركز المالي (الميزانية) والتي يمكن إعدادها إما بشكل حساب أو بشكل تقرير، تختص بعرض عناصر هذا الوضع المالي، وذلك بمجموعات متجانسة وبما يساعد قارئ القوائم المالية في تكوين صورة واضحة عن الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية.

6- إجابات التدريبات :

تدريب (1) :

1. المشتريات ، مردودات ومسموحات المشتريات.
2. مجمل الربح (أو الخسارة).
3. تكلفة البضاعة المباعة.
4. تكلفة البضاعة المعدة للبيع.
5. مردودات ومسموحات المبيعات .

تدريب (2)

	حالة (أ)	حالة (ب)	حالة (جـ)
قيمة المبيعات	1000	3600	2540
-مردودات المبيعات	(20)	(150)	(190)
صافي إيراد المبيعات	980	3450	2350
تكلفة البضاعة أول المدة	253	1875	1854
+ صافي تكلفة المشتريات	412	2965	981
تكلفة البضاعة المعدة للبيع	665	4840	2835
تكلفة البضاعة آخر المدة	(275)	(630)	(485)
تكلفة البضاعة المباعة	(390)	(4210)	(2350)
قيمة المبيعات	590	(760)	صفر

خطوات الحل:

1) تطرح مردودات المبيعات من قيمة المبيعات للوصول إلى صافي إيراد المبيعات.
2) تضاف تكلفة البضاعة أول المدة إلى صافي تكلفة المشتريات للوصول إلى تكلفة البضاعة المعدة للبيع.
3) تطرح تكلفة البضاعة آخر المدة من تكلفة البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة المباعة.
4) تطرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي إيراد المبيعات للوصول إلى مجمل الربح (أو الخسارة).

تدريب (3):-

ت	اسم الحساب	الحساب الختامي الذي يقفل فيه
1-	مسموحات المبيعات	المتاجرة
2-	إهلاك الأصول الثابتة	الأرباح والخسائر
3-	الديون المعدومة	الأرباح والخسائر
4-	الخصم المكتسب	المتاجرة
5-	مصروفات شراء البضاعة	المتاجرة
6-	مصاريف الدعاية والإعلان	الأرباح والخسائر
7-	البضاعة أول المدة	المتاجرة
8-	الفوائد الدائنة	الأرباح والخسائر
9-	إيراد أوراق مالية	الأرباح والخسائر
10-	المشتريات	المتاجرة

تدريب (4) :

محلات السامرائي التجارية

ميزان المراجعة في 2007/12/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
134500	-	أوراق القبض
28800	-	المصاريف المتنوعة
-	5800	الفوائد الدائنة
256000	-	الأثاث
24500	-	المسحوبات
4800	-	مردودات المبيعات
-	7500	الخصم المكتسب
315000	-	البضاعة أول المدة
17400	-	الضرائب الجمركية
123550	-	المرتبات
-	53700	الإيرادات المتنوعة
131500	-	المدينون
395000	-	الصندوق
-	77500	أوراق الدفع
-	980000	المبيعات
84900	-	الإيجار
534000	-	السيارات
612000	-	المشتريات
7100	-	الخصم المسموح به
-	5500	مسموحات المشتريات
5750	-	خسائر استبدال أصول ثابتة
-	112500	الدائنون
22700	-	مصاريف نقل للداخل
-	140000	القرض
335000	-	البنك
-	1650000	رأس المال
3032500	3032500	المجموع

2) تسجيل القيود

أ-القيود الخاصة بحساب المتاجرة:

979000 حـ/ المتاجرة

مذكورين

315000 حـ/ البضاعة أول المدة

612000 حـ/ المشتريات

4800 حـ/ مردودات المبيعات

17400 حـ/ الضرائب الجمركية

7100 حـ/ الخصم المسموح به

22700 حـ/ مصاريف نقل للداخل

قيد إقفال الحسابات المدينة في حساب المتاجرة

مذكورين

980000 حـ/ المبيعات

5500 حـ/ مسموحات المشتريات

7500 حـ/ الخصم المكتسب

993000 حـ/ المتاجرة

قيد إقفال الحسابات الدائنة في حساب المتاجرة

287000 حـ/ البضاعة آخر المدة

287000 حـ/ المتاجرة

قيد إثبات البضاعة آخر المدة

ب) القيود الخاصة بحساب الأرباح والخسائر:

243000 حـ/ الأرباح والخسائر

مذكورين

28800 حـ/ المصاريف المتنوعة

123550 حـ/ المرتبات

84900 حـ/ الإيجار

5750 حـ/ خسائر استبدال أصول ثابتة

قيد إقفال الحسابات المدينة في حساب الأرباح والخسائر

مذكورين

5800 حـ/ الفوائد الدائنة

53700 حـ/ الإيرادات المتنوعة

59500 حـ/ الأرباح والخسائر

قيد إقفال الحسابات الدائنة في حساب الأرباح والخسائر

3) إعداد الحسابات الختامية.

أ-حساب المتاجرة.

محلات السامرائي التجارية

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في 2007/12/31

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
315000	حـ/ البضاعة أول المدة	980000	حـ/ المبيعات
612000	حـ/ المشتريات	5500	حـ/ مسموحات المشتريات
4800	حـ/ مردودات المبيعات	7500	حـ/ الخصم المكتسب
17400	حـ/ الضرائب الجمركية	287000	حـ/البضاعة آخر المدة
7100	حـ/ الخصم المسموح به		
22700	حـ/ مصاريف نقل للداخل		
301000	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)		
1280000		1280000	

ب-حساب الأرباح والخسائر

محلات السامرائي التجارية

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2007/12/31

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
28800	حـ/ المصاريف المتنوعة	301000	حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
123550	حـ/ المرتبات	5800	حـ/ الفوائد الدائنة
84900	حـ/ الإيجار	53700	حـ/الإيرادات المتنوعة
5750	حـ/ خسائر استبدال أصول ثابتة		
117500	صافي الربح		
360500		360500	



محلات العمودي التجارية
قائمة المركز المالي
كما هي في 2006/12/31 (المبالغ بآلاف الريالات)

البيان	المبلغ	المجموع
الأصول المتداولة		
الصندوق	315	
أوراق القبض	137	
المدينون	264	
بضاعة آخر المدة	328	
مجموع الأصول المتداولة		1044
الأصول الثابتة		
المباني	641	
الأجهزة	182	
الأثاث	133	
مجموع الأصول الثابتة		956
		2000

البيان	المبلغ	المجموع
الالتزامات المتداولة		
أوراق الدفع	104	
الدائنون	159	
مجموع الالتزامات المتداولة		263
الالتزامات طويلة الأجل		
قرض طويل الأجل	215	
مجموع الالتزامات طويلة الأجل		215
حقوق الملكية		
رأس المال	1250	
صافي الربح	315	
المسحوبات الشخصية	(43)	
صافي حقوق الملكية		1522
		2000

تدريب (6)

محلات السامرائي التجارية
قائمة المركز المالي كما هي في 2007/12/31

الأصول	المبلغ	المجموع	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ	المجموع
الأصول المتداولة			**الالتزامات المتداولة**		
الصندوق	395000		أوراق الدفع	77500	
البنك	335000		الدائنون	112500	
أوراق القبض	134500		مجموع الالتزامات المتداولة		190000
المدينون	131500				
البضاعة آخر المدة	287000		**الالتزامات طويلة الأجل**		
مجموع الأصول المتداولة		1283000	القروض	140000	
الأصول الثابتة			مجموع الالتزامات طويلة الأجل		140000
السيارات	534000		**حقوق الملكية**		
الأثاث	256000		رأس المال في أول المدة	1650000	
مجموع الأصول الثابتة		790000	صافي الربح	117500	
				1767500	
			المسحوبات	(24500)	
			صافي حقوق الملكية		1743000
		2073000			2073000

تدريب (7)

1-قائمة المركز المالي.

2-ميزان المراجعة بالمجاميع.

3-حساب المتاجرة.

4-ورقة العمل أو ورقة التسوية.

5-ميزان المراجعة بالأرصدة.

6-حساب الأرباح والخسائر.

7-قائمة الدخل.

تدريب (8):-

1- الحسابات الختامية:-

محلات البعداني التجارية

حـ/المتاجرة عن السنة النتهية في 2006/12/31

235000	حـ/ بضاعة أول المدة	780000	حـ/ المبيعات
647000	حـ/ المشتريات	1500	حـ/ خصم مكتسب
4800	حـ/ مردودات المبيعات	6500	حـ/مسموحات المشتريات
7400	حـ/ ضرائب المشتريات	150000	حـ/بضاعة آخر المدة
3100	حـ/خصم مسموح به		
2700	حـ/مصاريف نقل للداخل		
38000	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)		
938000		938000	

محلات البعداني التجارية

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2006/12/31

18800	حـ/ مصاريف متنوعة	38000	حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
23550	حـ/ المرتبات	2800	حـ/ فوائد دائنة
24900	حـ/ الإيجار	13700	حـ/إيرادات متنوعة
2750	حـ/ خسائر استبدال أصول ثابتة	15500	حـ/رأس المال (صافي الخسارة)
70000		70000	

2-قائمة المركز المالي:- محلات البعداني التجارية

قائمة المركز المالي كما هي في 2006/12/31

	الأصول المتداولة			الالتزامات المتداولة
	245000	الصندوق	77500	أوراق الدفع
	83500	أوراق القبض	72500	الدائنون
	131500	المدينون	150000	مجموع الالتزامات المتداولة
	150000	بضاعة آخر المدة		حقوق الملكية
610000		مجموع الأصول المتداولة	**880000**	رأس المال
			(15500)	صافي الخسارة
		الأصول الثابتة	**(14500)**	المسحوبات الشخصية
	156000	الأثاث	850000	صافي حقوق الملكية
	234000	السيارات		
390000		مجموع الأصول الثابتة		
1000000			**1000000**	

تدريب (9)

1. X يتم إقفال مجمل الربح وليس صافي الربح.
2. √ .
3. X فقط حسابات المصاريف أما حسابات الإيرادات فتنقل إلى الجانب الدائن من حـ/ الأرباح والخسائر.
4. X الجانب الأيمن وليس المدين.
5. X لابد من إعداد الحسابات الختامية حتى مع وجود قائمة التسوية لأنها لا تعد بديلاً عنها.
6. √ .

7-المراجع:

1. الحيالي، د. وليد ناجي، علوان، د. بدر محمد، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. العدناني، د.محمد هادي، مبادئ المحاسبة ، الجزء الأول، المركزية للطباعة والإخراج، تعز، 1999 .
3. حنان، د. رضوان حلوة ، الحارس، د. أسامة ، د. ميسون، أبو جاموس، فوز الدين، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
4. دهمش، د. نعيم، أبو نصار، د. محمد ، الخلايلة، د. محمود ، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 1999 .
5. عبد العال، د. أحمد رجب، مبادئ المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.
6. عبد الله، د. خالد أمين، عطية، د. سليمان حسن، غرايبة، د. فوزي عبد الرحيم، دهمش، د. نعيم حسني، أبو جبار، د. هاني محمود، المحاسبة، الطبعة الثانية، مركز الكتب الأردني، عمان، 1990.
7. نور، د.عبد الناصر إبراهيم، صيام، د.وليد زكريا، الخداش، د.حسام الدين مصطفى، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا